

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
مكتب تنسيق التعريب
الرباط



اللُّسَانُ الْعَرَبِيُّ

دورية متخصصة محكمة نصف سنوية تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط
التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



الإيداع القانوني : 1964/13
الرقم : 3976 - 0258 ISSN

المدير المسؤول
أ. د. عبد الفتاح الحجمري

الهيئة الاستشارية للمجلة
أ. دة. ليلى المسعودي :
مديرة مختبر اللغة والمعجم -
جامعة ابن طفيل، القنيطرة،
المملكة المغربية.

هيئة التحرير
أ. إيمان محمد كامل النصر
أ. عبد الحميد البكدوري الأشقري

العنوان: 82، زنقة وادي زيز - أكداال - الرباط - ص.ب: 290 (المملكة المغربية)
الفاكس: 05.37.77.24.26 (212) / الهاتف 06 61.59.02.30 (212) / 05.37.77.24.22 (212)

شروط النشر

- تنشر المجلة البحوث الرصينة المتعلقة بقضايا اللغة العربية والتعريب والترجمة والمصطلح، المحررة باللغة العربية.
- التقيّد بالمعايير العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
- ترسل البحوث إلى المكتب، مطبوعة ومصححة، بالبريد الإلكتروني.
- تنشر البحوث في المجلة، بعد أن تخضع للتحكيم من قِبَل لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، للبت في مدى صلاحيتها للنشر، ولا تُردُّ البحوث إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.
- يشترط في البحث أن لا يكون قد نشر أو قُدِّم للنشر في وسيلة نشر أخرى، ويجوز للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر، بعد نشره في اللسان العربي، بشرط أن يشير إلى ذلك.
- يجب أن تكون الصوّر والجداول واضحة إذا وجدت في البحث.
- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر - بالضرورة - عن وجهة نظر المنظمة ومكتبها بالرباط.
- يسمح باستعمال المواد المنشورة في المجلة، بشرط الإشارة إلى مصدرها.
- ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية.
-

محتويات العدد

- 9..... تقديم
- الإنصاف في الفصل بين المضاف والمضاف إليه للشيخ عبد المعطي المالكي
المتوفى بعد 1079هـ
- 13..... د. عبد الله عبد القادر الطويل
- الإعجاز في المجاز لعلي بن عبد البر بن علي الوثائي الشافعي (ت 1211)
تحقيقاً ودراسة
- 41..... د. عبد العزيز بن فهد بن محمد بن داود
- قراءة جديدة في الفصل بين المتضامين
- 71..... د. أحمد حسن عزّام
- الإنحاء ومكانة التغيّر اللغويّ في المعجم التاريخيّ للغة العربيّة
- 105..... د. منتصر أمين عبد الرحيم
- التناوبات الحركية للفعل العربي مقارنةً أبو فونية
- 159..... عبد اللطيف المطاد
- الاستلزام الحوارية في الفكر اللغوي عند العرب القدامى: وصف وتحليل
- 203..... د. عثمان جميل قاسم الكنج
- الأسس النظرية للتعريفات القاموسية (دراسة تطبيقية في القواميس العربية)
- 231..... د. عبد الرحمن ولد أخيارهم
- المنهجيات المختلفة في صناعة المعجم التاريخي
- 249..... د. علي القاسمي

- دراسات تحليل الخطاب السياسي لدى اللغويين العرب المعاصرين دراسة
وصفية -

273..... د. صالح بن حمد السحيباني

- وسم معجم عربي لتحليل الآراء والمشاعر

د. ابراهيم حبيبي

335..... د. عبد الحميد الجيهاد

- معاجم المصطلح النقدي بين حداثة سلفية وحداثة مضادة

365..... د. سعيد علوش

- إشكالات التوليد المصطلحي في العلوم الموسيقية العربية: قراءة نقدية
في المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى

387..... د. محمد المصمودي

- Réviser pour écrire : La valeur-qualité de la traduction institutionnelle
internationale

Mohammed Didaoui 432

تقديم

يصدر العدد الجديد من مجلة اللسان العربي مزدوجاً لأكثر من غاية ومقصد حاملاً لرسالة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال تعريب وترجمة المصطلح العلمي والتقني، وتوفير البحوث اللغوية والمصطلحية الجادة والمتميزة. وبهذا، يواصل مكتب تنسيق التعريب إسهامه الفعال في الجهود التي تبذل في الوطن العربي للعناية بقضايا اللغة العربية، وإغنائها بالمصطلحات الحديثة، وتوحيد المصطلح العلمي والحضاري.

يصدر هذا العدد من اللسان مترامناً مع صدور سلسلة من المعاجم الموحدة التي أعدها المكتب، يتعلق الأمر:

- بالمعجم الموحد لمصطلحات تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، ويسعى إلى الإسهام في توحيد المصطلح المتعلق بتربية وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى العربي، لا سيما وأن هذا المجال لا يزال حديثاً، ويتطلب بناء واستعمال مفاهيم جديدة، ومواكبة ما استجد من مصطلحات على المستوى العالمي في ميدان تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، وسدّ الفراغ المعجمي الحاصل في هذا المجال، ويشتمل هذا المعجم على 1425 مدخلاً باللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنجليزية، ويتضمن فهرساً عربياً وفرنسياً مصاحباً؛

- المعجم الموحد للمصطلحات التربوية في مرحلة الطفولة المبكرة ورياض الأطفال، ومن المعلوم أن الخطة العربية لتطوير التعليم في الوطن العربي التي أقرتها القمة العربية (مارس 2008)، خصّصت حيزاً مهماً لإبراز أهمية الاعتناء بالتعليم ما قبل المدرسي وبيان نقاط قوته وضعفه والتحديات التي على الدول العربية الاهتمام بها من أجل إدماج مرحلة التربية قبل المدرسية في إطار سُلّم التعليم النظامي باعتبارها لا تقل أهمية عن مراحل التعليم الأخرى؛ ويأتي هذا المعجم الخاص بمرحلة الطفولة المبكرة ورياض الأطفال ليكون أداة عمل

تساعد الباحثين في الوطن العربي على إيجاد المصطلح والمفهوم المناسب عند إنجاز البحوث، أو وضع السياسات والخطط والبرامج، فضلا عن تحديد مضامين استخدام المصطلح التربوي والوقوف عند أهم الاتجاهات العلمية والتيارات التربوية التي تناولته وأكسبته دلالاته ومعناه الوظيفيين؛ ويشتمل هذا المعجم على 597 مصطلحا باللغات الثلاث (العربية والفرنسية والإنجليزية)، ويتضمن فهرسا عربيا وفرنسيا مصاحبا؛

يصدر هذا العدد أيضا متزامنا مع إعلان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجهازها المختص مكتب تنسيق التعريب ومجمع اللغة العربية بالشارقة عن نتائج الدورة الثالثة (2019) لجائزة الألكسو - الشارقة للدراسات اللغوية والمعجمية يوم 18 ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية، بحضور الفعلي لصاحب السمو الشيخ سلطان القاسمي حاكم الشارقة والرئيس الأعلى لمجمع اللغة العربية، والدكتور محمد ولد أعمر المدير العام للألكسو. وكانت النتيجة كما يلي:

في محور اللسانيات العربية وتحليل الخطاب: فاز بالجائزة الأولى شوقي عبد الله بوعناني (تونس) عن كتابه "مبدأ الانسجام في تحليل الخطاب القرآني من خلال علم المناسبات"؛ وذلك لما يميّز به هذا البحث من أصالة في الطرح ودقة في المنهج وعمق في التحليل. وفاز بالجائزة الثانية حميد الميلودي الزيتوني (المغرب) عن كتابه "المعجم القرآني بين الاشتراكين المعنوي واللفظي" الذي أبدى فيه صاحبه جهداً علمياً برؤية منهجية واضحة، وقدم إجراءات تحليلية دقيقة.

في محور المعجم العربي والتقنيات الحديثة: فاز بالجائزة الأولى الحبيب النصراوي (تونس) عن كتابه "في المعجمية العربية تنظيراً وتطبيقاً"؛ وذلك لإضافته العلمية التي تخدم اللغة العربية ومعجمها من وجهة نظر لسانية. وفازت بالجائزة الثانية بدرية براك العنزّي (السعودية) عن دراستها "نحو بناء

معجم للمتلازمات اللفظية في المعاجم العربية المعاصرة"؛ وذلك لما اتّسمت به من الجدّة والطرح العلميّ، ورسم توصيفات عمليّة مفيدة في تعلّم العربية.

يصدّر هذا العدد من اللسان العربي متضمنا لجملة من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية تهتمّ مجالات لغوية ومصطلحية ومعجمية وترجمية، على صفحاتها تنعكس آراء الدارسين بوضوح في قضايا النحو العربي والفكر اللغوي عند العرب، والأسس النظرية للتعريفات القاموسية، ومنهجية صناعة المعجم التاريخي، والصيغ الكامنة وراء وسم معجم عربي لتحليل الآراء والمشاعر، والتوليد المصطلحي في العلوم الموسيقية العربية، وغيرها من البحوث، مما يجعل هذا العدد الممتاز من اللسان العربي عددا جديرا بالقراءة والمتابعة.

والله وليّ التوفيق.

الإنصاف في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

للسيخ عبد المعطي المالكي المتوفى بعد 1079هـ

دراسة وتحقيق

د. عبد الله عبد القادر الطويل
عضو هيئة التدريس بجامعة أديامان - تركيا

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هداهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن تراكيب اللغة العربية - النحوية خاصة - تُعد مصدرًا من مصادر التراث اللغوي الأصيل، ولها من المكانة والرّفعة ما يليق بها، كيف لا وهي لغة كتاب الله المتعبّد بتلاوته.

معلومٌ بأنّ تراكيب اللغة العربية قد تعددت بتعدد أساليبها وأغراضها، وبها تميّزت عن لغات البشر مكانةً وقوّةً، وكان لعلمائنا - رحمهم الله - بيانها والوقوف على دقائقها وإظهار أسرارها، فدرسوها وأصلّوها لها وأوجدوا ما يُعضّدها من مصادر استشهداهم المتعددة وصولاً إلى تعييدها فتقييدها بمؤلفاتهم ورسائلهم النفيسة ..

لقد ألف السيخ عبد المعطي المالكي - رحمه الله - رسالةً مهمّةً تناول خلالها مسألة نحوية وهي: «الفصل بين المضاف إليه والمضاف»، وتكمن أهميتها فيما يترتب عليها من تغيير نسيج العبارة وبناء الكلام - في أحيان كثيرة - سواء أكان ذلك بالتقديم والتأخير أم بإقحام فواصل بين المتضامين نحويًا، ومعلوم أنّ هذه المسألة أخذت مساحة لا يُستهان بها في مؤلّفات العلماء وأحدثت جدلاً بين علماء البصرة والكوفة، فمنهم من أنكر الفصل إلا في حدود ضيقة كالضرورات، ومنهم من توسّع بناءً على تأويلهم كثيرًا من الشواهد، فجاءت هذه الرسالة لتوضّح أبعاد الخلاف بينهم بأسلوب منطقيّ يقرب إلى الإنصاف ..

ومأ دفعني لتحقيق هذه الرسالة أمور، منها:

الأوّل: أهميّة الموضوع، إذ تناول المؤلّف مسألة مهمّة تستحق البحث والنّظر، وهي «الفصل بين المضاف إليه والمضاف».

ثانياً: إظهار عَلمٍ من أعلام العربيّة أفنى عمره في خدمة لغة القرآن الكريم وطلّابه .

ثالثاً: حرصه على المشاركة في أداء الأمانة خدمةً لما تركه علمائنا حتى لا يبقى هذا التراث العظيم خزين الرّفوف وحبس الأماكن المظلمة، بل ينبغي أن يخرج إلى النور ويُفاد منه علمياً.

لقد اعتمدتُ في إخراج هذه الرّسالة على مصادر متعدّدة منها نحوية ولغوية ...، وحرصتُ على إخراج النّص كما تركه مؤلفه - رحمه الله -، وحسبي من هذا كلّ قبول هذا العمل من الله تعالى، فما كان فيه من صوابٍ فممنه جل وعزّ، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشّيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين هو حسبي ونعم الوكيل.

المبحث الأوّل: الشّيخ عبد المعطي المالكي حياته وآثاره.

أولاً: اسمه، ونسبه، وكنيته.

هو: عبد المعطي المالكيّ، الأزهرّيّ، الوفائيّ، الصّريّر⁽¹⁾، أبو حامد. وقد صممت كتب التّراجم والسّير فلم تذكر لنا شيئاً عن اسمه غير هذا⁽²⁾.

ثانياً: مولده، نشأته، وأسرته، طلبه للعلم، رحلاته، شيوخه.

يحيطُ غموضٌ كبيرٌ بهذه الجوانب كلّها من حياة الشّيخ عبد المعطي على الرّغم ممّا ذكره تلامذته عنه من شهرته وتميّزه العلمي، وكان خليقاً بهذه الشهرة

(1) ويُعرف أيضاً بالبصير. يُنظر: تاريخ عجائب الآثار/1، 121، و139، و240، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية 460/1.

(2) له ذِكْرٌ في: تاريخ عجائب الآثار/1، 121، و127، و139، و240، وشجرة النور الزكية 460/1. ويُنظر مقدّمات كتبه ورسائله المخطوطة: (أسئلة وأجوبة)، الإنصاف في الفصل بين المضاف إليه والمضاف، الدرّة السّنية على حلّ ألفاظ الشّيخ خالد والأجرومية . سيأتي الحديث عنها في مؤلّفات الشّيخ .

أن يكون لصاحبها تاريخٌ حافلٌ بالأخبار، يحكي تفاصيل حياته، ويروي دقائق طفولته، وشبابه، وكهولته. ولكن الكتب لم تسعنا بأخبار وافية وشفافية عن حياته، بل حظّه من الحديث في المصادر والمراجع قليلٌ جداً. فليس فيما بين أيدينا من المصادر ذكر لتاريخ ميلاده، ولا نعرف شيئاً عن أسرته التي تربى فيها، ولا عن نشأته، شأن الكثير من العلماء في ذلك. وكذلك الأمر في طلبه للعلم، فلم ترو المصادر من أين أخذ العلم؟، ولا نعرف شيئاً عن رحلاته العلمية إن كانت، وليس هناك أي ذكر على أنه غادر مصر، ولم تظهر آية إشارة إلى ذلك في كتب التراجم. كما أن المصادر لم تذكر شيئاً عن شيوخه، ولا شك أن هذا أمرٌ يؤسف له، وقد وقع مثل هذا العدد من الأئمة الأعلام، كل بسببٍ خاص به، كالإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (ت420هـ) صاحب «درة التنزيل»، والإمام أبي عبد الله القرطبي (ت671هـ) صاحب تفسير «الجامع لأحكام القرآن»، وغيرهما⁽³⁾.

ثالثاً: مكانته العلمية.

لا شك في أن الشيخ عبد المعطي قد نشأ في بيئة علمية متميزة، وهذه البيئة تمثلت بالأزهر الشريف، إذ أخرجت كثيراً من العلماء الأجلاء، فيها تربى واستقى من علمائها أصول العلم. غير أن كتب التراجم والسير لم تذكر لنا شيئاً عن مكانة الشيخ العلمية، ولكن من يطالع كتبه ورسائله يجد فيها شخصية علمية متميزة و متمكنة، وبخاصة في مجال اللغة والنحو، إذ نجد ذلك واضحاً في تحليله للمسائل النحوية العويصة وترجيحها وتعليلها ما يؤكد على قدرة الشيخ العلمية في هذا المجال.

وقد كفانا تلامذته ممن جمعوا آثاره ما قصرت به كتب التراجم والسير من تسليط الضوء على مكانة الشيخ العلمية، فقد قالوا وأطالوا وهو الجدير بكل

(3) يُنظر: مُقدِّمة تحقيق كتاب دَرَّةُ التَّنْزِيلِ 30/1.

ثناءً، الحقيق بكلِّ تقديرٍ، فجاءت شهاداتهم وافيةً كافيةً تُدلل على عَلمٍ من أعلام الأُمَّة المتميّزين.

1. قال فيه تلميذه ولي الدين ابن جماعة: «فارسٌ ميدانِ الأدبِ، وسابقُ فرسانِ البلاغةِ والفصاحةِ ولا عَجَبَ، إذ كان سَحْبَانِي الإعجازِ، قِسِّي الإسهابِ والإيجازِ، بل من أين لقسّ ترصيعِ كَلِمِهِ؟، ومن أين لسَحْبَانِ ترصيعِ حِكْمِهِ؟، وأين النِّظَامُ من أسلوبيه؟. ولو عاشوا لشربوا من كُوبِهِ، رسائلُهُ أدناها يَتِيمةُ البَحْرِ، وتميِّمةُ النَّحْرِ، لقد أعجزَ الفُصحاءُ بفصاحتهِ، وأبرَّ على البُلغَاءِ ببلاغتهِ، فكَم مَسْأَلَةٌ أشكلتُ على الفُضلاءِ حَقَّقَهَا، وكَم فَارَةٌ مَسَكَ فَتَقَّهَا، وبابًا مُقفلًا ففتَحَهُ، وزُنْدًا صُلْدًا عندَ غيرِهِ فَقدَحَهُ، فقد أوردَ طَرَفًا من ظرفه...»⁽⁴⁾.

2. أمّا تلميذه مصطفى السَّرسموسي فقال: «العلامةُ الأوحد، والفَهامةُ الأُمجد، مُبدأ الرّاسخين، وخاتمةُ المحقِّقينَ والمدقِّقينَ، موضحُ مشكلات العلوم المُطلَمَسَةِ، ومُبيِّنُ غامضات مفهوماتها المعجَمة، من سادَ بعِلمِهِ وعَمَلِهِ علماءَ عَصْرِهِ، وأخرجَ دُررَ دقائق المسائل من بحورِ فكره البارِع في المعقولات والمنقولات، الصّادِعُ بأجوبته الإيرادات المجتمعات، النّحريرُ اللّودِعي والأريبُ الأملِعي...»⁽⁵⁾.

3. وقال فيه تلميذه عبد الكريم بن محمّد بن عبد الله بن رمضان السّكندري الشّهير بالدُّري الوفائي: «خاتمةُ المحقِّقينَ، عينُ أعيانِ المدقِّقينَ، مُرَبِّي المريدينَ، بقيّةُ السّلفِ الصّالحينَ، فريدُ عَصْرِهِ وزمانه، ووحيدُ دهره وأوانه، من

(4) الإنصاف في الفصل بين المضاف إليه والمضاف 40/ظ.

(5) أسئلة وأجوبة للشيخ عبد المعطي المالكي 1/ظ. نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة الأزهر، تحت رقم: (323392).

جمع بين المعقول والمنقول، والشريعة والحقيقة، شيخ مشايخ أهل الطريقة...»⁽⁶⁾.

مما سبق يتضح لنا مكانة الشيخ عبد المعطي في نفوس تلامذته، وشهادة التلاميذ - عادة - في أساتذتهم هي الحقيقة الباقية التي تستمر وتنتقل عبر الأجيال. وكما تدلُّ هذه الشهادات على مَبْلَغِ عِلْمِ الشَّيْخِ وعظيم حظه منه على اختلاف فنونه، فمن نحو، إلى تفسير، إلى فقه، إلى شعر، إلى قوَّة حفظ، فتلك لعمرى أكبر دلالة على عظيم مكانته العلميَّة، وعلو منزلته بين أتباعه.
رابعاً: تلامذته.

لقد نبغ للشيخ عبد المعطي تلاميذ كانوا أئمة عصرهم، ومن الذين وقفتُ على ذكْرهم:

1. عبد الحي بن عبد الحق بن عبد الشافي الشرنبلالي الحنفي (ت 1117هـ)⁽⁷⁾.

2. أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النَّفْرَاوي (ت 1125هـ)⁽⁸⁾.

3. محمد بن محمد بن محمد الولي شهاب الدين الدمياطي (ت 1140هـ)⁽⁹⁾.

4. أحمد بن عمر، أبو العباس الدَّيربي الشَّافعي الأزهري (ت 1151هـ)⁽¹⁰⁾.

5. عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن رمضان السكندري الشهير بالدرى الوفاي⁽¹¹⁾.

(6) الدرَّة السَّنية على حلِّ ألفاظ الشَّيْخِ خالد والآجروميَّة 1/ظ - 2/و. نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات، تحت رقم د/415. ع. النحو، اللُّغة العربيَّة.

(7) يُنظر: تاريخ عجائب الآثار 1/121.

(8) يُنظر: المصدر نفسه 1/127، وشجرة النور الزكية 1/460.

(9) يُنظر: تاريخ عجائب الآثار 1/137.

(10) يُنظر: المصدر نفسه 1/240.

(11) لم أقف على ترجمة له فيما توافر لي من مصادر.

6. مصطفى السَّرسُموسي⁽¹²⁾.

7. ولي الدِّين ابن جماعة⁽¹³⁾.

خامسًا: مؤلَّفاته.

لقد اتَّفقت تلامذته في الثَّناءِ عليه والاعترافِ بعلوِّ قَدْرِهِ وإنزاله مدارج العلماء الكبار، ونطقوا في بيان أمانته ووَرعِهِ وسعةِ عِلْمِهِ وجودةِ مؤلَّفاته وتصانيفه، وقد وصل إلينا منها:

"أسئلة وأجوبة". نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة الأزهر، تحت رقم: (323392)، قام بتحقيقها الزميل مصطفى إسماعيل مصطفى سعيد العبيدي، ونشرها في مجلَّة العلوم الإسلاميَّة - العراق، العدد العاشر، لسنة 2015م.

الإنصاف في الفصل بين المضاف إليه والمضاف، سيأتي الكلام عليها مفصَّلًا.

الدُّرَّة السَّنِيَّة على حلِّ ألفاظ الشَّيخ خالد والآجروميَّة 1/ظ - 2/ و، نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات، تحت رقم 415/د.ع النحو، اللغة العربيَّة. حقَّقها: حسين بن يحيى بن علي الحكمي، رسالة ماجستير، في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة/ كلية اللغة العربيَّة، سنة 2012م.

سادسًا: وفاته.

لم يصلنا من كتب التَّراجم شيئًا عن وفاة الشَّيخ عبد المعطي رغم كثرة البحث والتنقيب فيها، ولكن يمكننا القول بأنَّ الشَّيخ كان حيًّا سنة 1079هـ؛ معتمدين على تاريخ جمع تلميذه لكتاب الشَّيخ «الدُّرَّة السَّنِيَّة»، وهو آخر ما وصلنا من كتب المؤلِّف، حيث قال في مقدِّمته: «قال جامعهُ أبو البركات المفتقر لعفو ربِّهِ الرَّحِيم الفقير: عبد الكريم بن محمَّد بن عبد الله بن رمضان السكندري

(12) لم أقف على ترجمة له فيما توافر لي من مصادر.

(13) لم أقف على ترجمة له فيما توافر لي من مصادر.

الشَّهير بالدُّري الوفاي الأزهري تلميذ المصنّف - حفظه الله تعالى ...». أمّا في نهاية الكتاب فقال: «وكان الفراغ من جمعه وتبيضه في اليوم المبارك، وهو يوم الأحد لثامن عشرين ليلة خلين من شهر محرّم الحرام افتتاح سنة تسعة وسبعين بعد الألف». وهذا يؤكّد أنّ الشَّيخ كان حيّاً في هذا التَّاريخ - رحمه الله تعالى.

المبحث الثاني: موضوع الرِّسالة، ووصف النُّسخة المخطوطة.

أولاً: موضوع الكتاب.

تناول المؤلّف - رحمه الله - مسألةً نحويةً مهمّةً من مسائل الخلاف بين النّحويين، وهي مسألة الفصل بين المضاف إليه والمضاف، وهذه المسألة لم تُفرد في مبحثٍ مستقلٍّ في كتب النّحويين، وإنّما تناولها العلماء في مباحث متفرّقة من أبواب النّحو، فجاءت هذه الرِّسالة لتناقش المسألة بشيءٍ من التّفصيل، مُستعيناً مؤلّفها بآراء العلماء ومصادر الاستشهاد المختلفة.

خلاصة المسألة عند النّحويين: أنّ الفصل بين المضاف إليه والمضاف يكون على وجهين:

الأوّل: وهو ما وقع اختياراً، وقد أجازته عددٌ من النّحويين. الثّاني: وهو ما وقع ضرورةً، إذ أجاز عددٌ من العلماء الفصل بالجار والمجرور والظرف في الشّعْر خاصةً، على سبيل الاتّساع؛ لأنّهم يتّسعون فيهما ما لا يتّسعوا في غيرهما. أمّا من رفض فقد اعتمد على عدم جواز الفصل بين الجار وما يعمل فيه، إذ إنّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه وجارٌ له.

لقد مثل الوجه الأوّل البصريُّون ومنهم سيبويه، إذ ذهبوا إلى عدم جواز الفصل بغير الجار والمجرور والظرف، وأكّدوا على أنّ الإجماع واقعٌ على عدم جواز الفصل إلّا في ضرورة الشّعْر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا حصل الإجماع على امتناع الفصل في حال الاختيار سقط الاحتجاج على حالة الاضطراب⁽¹⁴⁾.

(14) يُنظر: كتاب سيبويه 1/179، والمقتضب 4/377، والأصول في النّحو 3/467.

أمَّا الكوفيُّون فقد مثَّلوا الوجهة الثانية من المسألة، إذ أجازوا الفصل بينهما بغير الظَّفِّ وحرف الخفض، ولهم شواهدهم في ذلك⁽¹⁵⁾.

أمَّا المتأخرون - ومنهم الشَّيخ عبد المعطي - فقد أجازوا الفصل بشرط أن يكون المضاف عاملاً بالجار والمجرور والظَّفِّ والمفعول، فإن لم يكن عاملاً فيها لم يجز الفصل بواحدٍ منها إلاَّ ضرورة⁽¹⁶⁾.

ثانياً: وصف المخطوط، ومنهج التَّحقيق ومصطلحاته

1 - مخطوطة الرِّسالة.

اعتمدت في تحقيق الرِّسالة على نسخة واحدة مصوَّرة عن نسخة الأصل المحفوظة في قسم إحياء التُّراث الإسلامي في القدس، وهذه النُّسخة المصوَّرة محفوظة بمكتبة مركز جمعة الماجد للثقافة والتُّراث بدبي، رقم المادة (258262 - نحو)، وتقع في (10) صفحات، في كلِّ صفحة (17) سطرًا، وفي كلِّ سطرٍ (8) كلماتٍ تزيد قليلاً أو تنقص، كُتبت بخطِّ نسخيٍّ واضحٍ سليمٍ من الأخطاء والطمس. جاءت ضمن مجموع يبدأ ترقيمها فيه: (40-44).

أولها: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم. ربِّ يَسِّر. قال شيخنا فارس ميدان الأدب، وسابقُ فُرسانِ البلاغةِ والفصاحةِ ولا عجب، إذ كان سَحْبانيَّ الإعجاز، قسيَّ الإسهابِ والإيجاز، بل من أين لقسِّ ترصيعِ كليمه؟، ومن أين لسحبانِ ترصيعِ حكِّمه؟، وأين النُّظام من أسلوبه؟).

آخرها: (وكان الفراغ من نسخها على يد الفقير ولي الدِّين ابن جماعة، عفا الله عنه، يوم الأحد سابع عشر ربيع الثاني سنة 1064).

2 - صحَّة نسبة الرِّسالة إلى مؤلِّفها.

فهي بلا شكَّ تعود إلى الشَّيخ عبد المعطي المالكي - رحمه الله -؛ لما جاء في صفحة العنوان ومقدِّمتها من ذكر اسم المؤلِّف بشكلٍ واضحٍ.

(15) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2/349.

(16) يُنظر: شرح ابن الناظم 291، وشرح التسهيل 1/368، وارتشاف الضرب 4/1843.

3 - صحّة عنوان الرّسالة.

لا ريبَ في صحّة عنوان الرّسالة مُطلقاً؛ إذ أُثبت في الصّفحة الأولى والمقدّمة بلا لبس، علماً أنّ كتب الفهارس لم تذكر لنا شيئاً عنها، وهذا ليس غريباً، فحالتها كحال كثيرٍ من المخطوطات التي لم تصل إليها يدُ المفهرسين.

4 - منهج التّحقيق.

1 - حرّرتُ النّصّ على وفق قواعد الرّسم الإملائي الحديث، وأدخلتُ عليه علامات القراءة من فواصل، ونقاط، وغيرها ..

2 - اتّبعْتُ في كتابة الآيات القرآنية الكريمة رسم المصحف، وضبطتُ من النّصّ ما يمكن أن يُشكل على الفهم.

3 - ترجمتُ للأعلام الذين ذُكرت أسماءهم في الرّسالة، وحرصتُ أن تكون موجزة.

4 - خرّجتُ الأحاديث النبوية الشريفة، والآيات الشعريّة من مظانّها الأصيلة ..

5 - علّقتُ على بعض المسائل التي وردت في النّصّ، وشرحتُ الألفاظ التي تحتاج إلى بيان ليسهل فهمها على القارئ.

6 - صحّحتُ الخطأ، وأكملتُ ما قصر من النّصّ، مع الإشارة إلى ذلك كلّه في الهامش.

7 - المصطلحات المُثبتة في التّحقيق.

1 - [] : لخصر الزّیادات بشكل عام أو لتخريج الآيات القرآنيّة .

2 - ﴿﴾ : لخصر الآيات القرآنيّة.

3 - « » = لخصر الأحاديث النبوية الشريفة، وبعض الكلمات والصيغ في

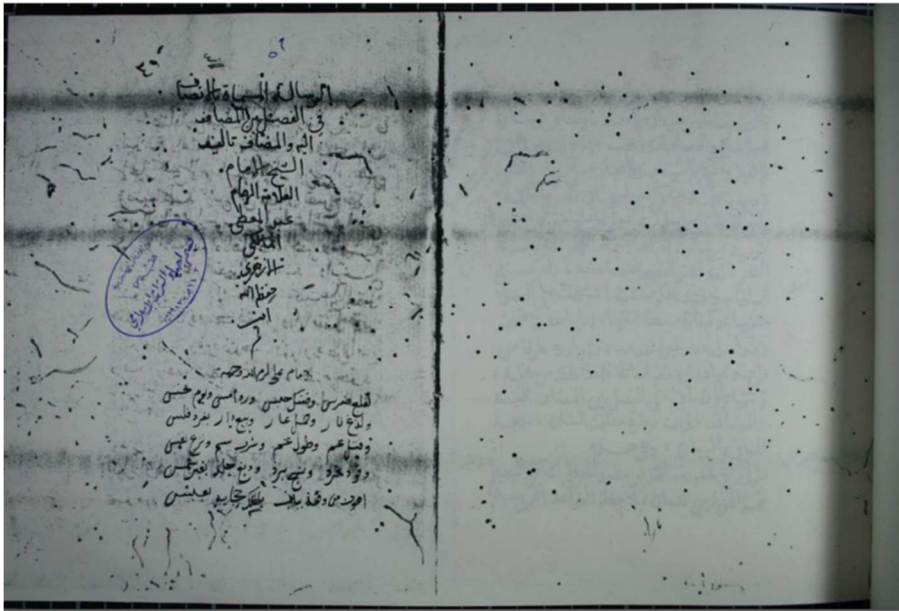
المتن .

4 - [...]و] = تعني وجه الورقة.

5 - [...]ظ] = تعني ظهر الورقة.

وختامًا: فلقد بذلتُ ما استطعتُ من جهد في هذا العمل ابتغاء أن يكون من العمل الصَّالح عند الله تعالى، قاصدًا الأجر والثَّواب، أو دعوةً خالصةً ممن ينتفع به، وأسأل الله التَّوفيق إلى حُسن القصد، وصِحَّة الفهم، وصواب القول، وسدادِ العمل. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صفحة العنوان



الصفحة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم
 والشجيرة فانس ميدان المردج وساق نرسال
 البلاغته والفضاحة وزغب، اذ كان حجاب
 الخعجاز، وتشي الاسهاب والاعجاز، بل من ان
 ترصيع كلمة، ومن ابن حبان نصر في حكمة
 واسين النظار، من اسلوبه، ولو عاشوا شروا من
 كونه، ساريلم اذ انها شيمة البحر، وتبسة
 الخضر، لقد اعجز الضعيف انصاحته، وانزع
 البلغا، بلا غتده، فكم مسئلة اشكلت على الفضل
 حقيقيا، ولم تارة مسك فقترها، وبابا مقفلا، فتخف
 ويندا، ملد عند غيره، فندحه، نورا ورد طرفا من
 ظفحه، وهو يدى حفظ الله تعالى للملاخفة من حقه،
 وسيرها بالانصاف، في الفضل بين المضاف اليه
 والمضاف، على ما وردت عظمة الشأن، بعبوة
 العافية والبيان، وفي عهده
 يقول ابن عثيمين، القدير، عبد المعطي المالك البصير
 محمد بن زهير اللسان بلا حفظ قواعد العربية

وشرح من حفظ الحان ناهلت الخلاب للمنطق
 وصلته وسلا ما على شيدنا، ونحونا محمد خير الربيب
 وعلى الله وانحابه اوبل المناقب السنية والمهاب
 القليلة اعلمنا بعد، فاوّل التي المتوقفت عليه
 وجود شي في الحاج، ان كان داخل في حقيقته، ستي ركنا
 كالقوة والركوع والسجدة بالصلوة، وان
 كان خارجا عنها، فالقوة موشا، فتراسع على ما عليه
 كالمصلي السنة بالصلوة والبخار، السنة ان السرير
 والتمكين للحاج، موشا، فتراسع شرطاً كالظلمارة
 بللثة الى الصلوة والمالمصلي بالنسبة الى الوضوء
 جدا، وقد عتب بعضنا في البركة الموشة في اذاب
 العت عن هذا الامر، فلهذا، لا يكره الموشة عليه
 عهده، بشر ان في ذلك الشيء شرط، وقد سئل عن
 امره، انه فان لم يكن الوضوء عليه، الشيء للحاج هو عند حاجت
 ان يكون اسم له، وعليه صسته، والضرر مع ان
 الشرط في غيره، الشيء للحاج، الشيء شرط الوضوء عليه
 والحاجت الوضوء عليه، الشيء له، ان يصير ضميره والقصر في

الصفحة الأخيرة

حيث فصل بين المضاف وهو عين والمضاف اليه
 وهو مقسم اسمي التفصيل، كالحا والعمود وهو صفة
 من مذكور، ومن الفصل الثاني الفصل بالمفعول
 نظرا، وبها ايضا ما نقل قول الشاعر
 فسقيا مسو المعادة الاحاد
 حيث فصل بين المضاف وهو سبق والمضاف اليه
 وهو الاحاد، ومع احوال طائر بالصور وهو المصحف
 والدفاعة بتثليث اوله، وتبسط واحده، نقط وهو
 طائر صغير يصاد ولا يصطاد، وآدم بن قنبر
 ابن عامر، وكذلك زهير، لكن من المشركين، فنقل
 اوله، وهو سكاريم، حيث فصل بين المضاف وهو
 قتل والمضاف اليه، وهو سكاريم، بالمفعول
 وهو اوله، وقد زيف بعض هذه القراء
 وقال، يوجد فصل في الشعر غير الطرف وهو
 صحيح بما لا من الشواهد، فلا يلتفت اليه، ولا
 انعم عليه، ونحو الفصل ايضا بالقسم، فنقول
 ان الشاة لغبر فتصيح صوت، والذكر فيها حيث
 فصل

فصل بين المضاف وهو صوت والمضاف اليه
 وهو حور، بالضم وهو اللفظ الذي قد حكي الكتاب
 غلانا، والدم زيد، والارياك، والذئب فصل بين
 واما الفصل الثالث، والنعمة، والواجب في الاق
 الضرورة، ما ذكرناه من الشهاد، على ان الفصل بين
 المضاف والمضاف اليه، انما هو على سبيل في رارة
 السائل، واذا الفان، اعلى التسليم، لان اضافة
 اني المنعوت، ليست مجردة فيها، ذكرنا من قول
 لم تكن الموقوف عليه، ان الموقوف يعني المتوقف عليه
 غير، فهو ان يندفع مفعول صرح حتى تصاف اليه
 الدم، لان ان قال ان شاع، واظن المفعول على ما
 يشتمل الحار والحدود، اذ اذ جلا، اناء، بلق النسبة
 وهذا المعنى، تعبد كما ترى، متعين المصير، والاعراب
 الذي ذكرناه، وعبرنا بالحق اليه، واوله عليه، ولو كان
 المؤولة، سيبويه رحمه الله عليه، امي، وهذا اخر
 الاما، شيم من لفظ اطال الله تعالى
 كان الفاعل من حيا، على يد الله، والامر في جماعت

النَّصُّ الْمَحَقَّقُ

لرسالة الإنصاف في الفصل بين المضاف إليه والمضاف
للشيخ الإمام عبد المعطي المالكي الأزهرى المتوفى بعد 1079هـ

[40/ ظ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّر

قال شيخنا فارس ميدان الأدب، وسابقُ فُرسانِ البلاغةِ والفصاحةِ ولا عَجَبَ، إذ كان سَحْبَانِيَّ⁽¹⁷⁾ الإعجازِ، قِسِّيَّ⁽¹⁸⁾ الإسهابِ والإيجازِ، بل من أين لِقِسِّ ترصيعُ كَلِمِهِ؟، ومن أين لسحبان ترصيعُ حِكْمِهِ؟، وأين النَّظَامُ⁽¹⁹⁾ من أسلوبِهِ؟. ولو عاشوا الشَّربوا من كُوبِهِ، رسائلُهُ أدناها تيممةُ البحرِ، وتيممةُ النَّحرِ، لقد أعجزَ الفُصحَاءُ بفصاحتِهِ، وأبرَّ على البُلغاءِ ببلاغتِهِ، فكم مسألةٌ أشكلتُ على الفُضلاءِ حَقَّقَهَا، وكم فآزةٌ مَسَكَ فَتَقَّهَا، وبابًا مُفقلًا فَفَتَحَهَا، وزنداٌ صَلَدًا عندَ غيرِهِ فَفَدَحَهَا، فقد أوردَ طَرَفًا من ظرفِهِ، وأهدى - حفظه الله تعالى - للملأا تُخْفَةَ من تُخْفِهِ، وسَمَّها بـ «الإنصافِ في الفصلِ بينَ المضافِ إليه والمُضافِ»، فجاءتُ مُوجزةٌ عَظيمةُ الشَّانِ، بديعةُ المعاني والبيانِ، وهي:

(17) سَحْبَانُ بن زفر بن إياس الوائلي، من باهلة: خطيبٌ يُضربُ به المثل في البيان، يُقال: (أخطبُ من سَحْبَانِ)، (أفصحُ من سَحْبَانِ). اشتهر في الجاهليَّةِ وعاشَ زَمَنًا في الإسلام. وكان إذا خَطَبَ يسيلُ عرقًا، ولا يُعيد كلمةً، ولا يتوقَّف ولا يقعد حتى يفرغ. أسلم في زمن النبي - ﷺ - ولم يجتمع به، وأقام في دمشق أيام معاوية، توفي سنة 54هـ. يُنظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك 283/5، والبداية والنهاية 71/8.

(18) قِسُّ بن سَاعِدَةَ بن عَمْرٍو الإيادي خطيب العَرَب وشاعرُها وحكيمها وحليمها في عصره، وهو أوَّل من علا على شرف وخطبَ عَلَيِّهِ وأول من اتكأ في خطبته على سيف أو عصا وأول من قال في كلامه أما بعد، وهو معدود في المعمرين، طالت حياته، وأدركه رسول الله - ﷺ - قبل النبوة، ورآه في عكاظ، وسأل عنه بعد ذلك. توفي نحو 23 ق هـ. يُنظر: الوافي بالوفيات 180/34، والبداية والنهاية 230/2.

(19) إبراهيم بن سيار أبو إسحاق النَّظَام ورد بغداد، وكان أحد فرسان أهل النَّظَر والكلام على مذهب المعتزلة، وله في ذلك تصانيف عدَّة، وكان أيضًا متأدبًا، وله شعرٌ دقيق المعاني على طريقة المتكلمين، وأبو عثمان الجاحظ كثير الحكايات عنه، توفي نحو سنة 231هـ. يُنظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك 66/11، وتاريخ بغداد 623/6.

يقول راجي عَفْوَ رَبِّهِ الْقَدِيرِ عبد المعطي المالكي البصير: حمداً لمن زَيْنَ
اللسانَ بملاحة القواعد العربية [41/و]، وشكراً لمن حَفِظَ الجَنانَ بمراعاة
الكليات المنطقية، وصلاةً وسلاماً على سيّدنا ومولانا محمد خير البرية، وعلى آله
وأصحابه أُولي المناقب السنية والمراتب العلية، أمّا بعد:

فأقول: إِنَّ الشَّيْءَ الْمُتَوَقَّفَ عَلَيْهِ وَجُودُ شَيْءٍ فِي الْخَارِجِ إِنْ كَانَ دَاخِلاً فِي
حَقِيقَتِهِ سُمِّيَ رُكْنًا، كَالْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ
خَارِجًا عَنْهَا، فَإِنْ كَانَ مُؤَثِّرًا فِيهَا سُمِّيَ عِلَّةً فَاعِلِيَّةً⁽²⁰⁾، كَالْمَصَلِّيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
الصَّلَاةِ، وَالتَّجَارِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّرِيرِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْخَارِجُ مُؤَثِّرًا فِيهَا سُمِّيَ
شَرْطًا، كَالطَّهَارَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوُضُوءِ⁽²¹⁾.

هذا وقد عَبَّرَ بَعْضُ شَارِحِي الرِّسَالَةِ الْمَوْضُوعَةِ فِي آدَابِ الْبَحْثِ عَنْ هَذَا
الْأَخِيرِ بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ الْخَارِجُ هُوَ عَنْهُ مُؤَثِّرًا فِي وَجُودِ
ذَلِكَ الشَّيْءِ سُمِّيَ شَرْطًا». وقد سُئِلْتُ عَنْ إِعْرَابِ قَوْلِهِ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْقُوفُ
عَلَيْهِ الشَّيْءُ الْخَارِجُ هُوَ عَنْهُ»، فَأَجَبْتُ:

بأنَّ «الموقوف» اسم لـ «يكن»، و«عليه» صلته، والصمير راجع لـ «ال»
وهو الشرط في وجود الشيء في الخارج والشيء المشروط الموقوف على غيره،
و«الخارج» نعت لـ «الموقوف عليه» لا لـ «الشيء»، ولذلك أبرز ضميره.
والصمير في [41/ظ] «عنه» راجع للشيء والأصل. فإن لم يكن الخارج الموقوف
عليه الشيء فالخارج اسم «يكن»، و«الموقوف» نعت، فلما أخرج «الخارج» عن
الموقوف أعرب «الموقوف» اسماً لـ «يكن»، و«الخارج» نعتاً له؛ لما عَلِمَ عِنْدَ النُّحَاةِ
أَنَّ نَعْتَ الْمَعْرِفَةِ إِذَا قُدِّمَ عَلَيْهَا أُعْرِبَ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ الْمُقْتَضِيَةِ لَهُ، وَتُعْرَبُ
الْمَعْرِفَةُ بَدَلًا مِنْهُ، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَيْهِ، أَوْ نَعْتًا لَهُ كَمَا هُنَا⁽²²⁾، كقوله تعالى: [إِلَى

(20) العِلل عند الفلاسفة: إمَّا عِلَّةٌ فَاعِلِيَّةٌ أَوْ مَادِيَّةٌ أَوْ صُورِيَّةٌ أَوْ غَائِبِيَّةٌ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا فِي مَجْمُوعِهَا الْعِلَّةُ التَّامَّةُ.

موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، 485.

(21) يُنظَرُ: التَّعْرِيفَاتُ، 69.

(22) يُنظَرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ 550/1.

صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * [الله] [إبراهيم: 1-2]، في قِرَاءَةِ الْجُرِّ⁽²³⁾. وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «الموقوف» نعتاً لـ «الخارج» كما كَانَ قَبْلَ التَّقْدِمِ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُتَبَوِّعِ مَا دَامَ بَاقِيًا عَلَى تَبَعِيَّتِهِ، وَأَمَّا نَعْتُ النَّكْرَةِ إِذَا قُدِّمَ عَلَيْهَا انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، كَقَوْلِهِ⁽²⁴⁾: «لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلُّ»

أَصْلُهُ: «طَلُّ مُوَحِّشٌ»، فَلَمَّا قُدِّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ. وَمِنْهُ: «كُفْوًا»، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْوًا أَحَدٌ» [الإخلاص: 4]. لِأَنَّ أَصْلَ «كُفْوًا» نَعْتُهُ لـ «أَحَدًا»، فَلَمَّا قُدِّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَخَبَرُ «يَكُنْ» الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْمَذْكُورَ بَعْدَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «كُفْوًا» هُوَ الْخَبَرُ، وَ«لَهُ» ظَرْفٌ لَعَوٍ مُتَعَلِّقٌ بِهِ قُدِّمَ لِأَهْتِمَامِ⁽²⁵⁾.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ هُنَا إِشْكَالًا لَا بِأَسَ بَذَكَرَهُ وَالْجَوَابُ عَنْهُ، فَقَالَ: كَيْفَ يُهْتَمُّ بِهِ وَيُقَدَّمُ مَعَ كَوْنِهِ لَعَوًّا؟، بَلْ كَيْفَ جَازَ وَقُوعُهُ فِي الْقُرْآنِ مَعَ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ

(23) فِي قِرَاءَةِ الْجُرِّ عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ بَدَلٌ مِنَ الْحَمِيدِ؛ وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَعَاصِمٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْكَسَائِي.

وَقَرَأَ بِالرَّفْعِ نَافِعٌ، وَابْنُ عَامِرٍ. يُنْظَرُ: السَّبْعَةُ 362، وَإِعْرَابُ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَعِلْمُهَا 334/1، وَالْمَبْسُوطُ 256.

(24) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ «مَجْزُوءِ الْوَافِرِ»، وَعَجْزُهُ:

«يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلُّ»

وَهُوَ لَكَثِيرٌ عَزَّةٌ؛ وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ 211/3: "وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ رَوَى أَوَّلُهُ: «لِعَزَّةٌ مُوَحِّشًا»، قَالَ هُوَ لَكَثِيرٌ عَزَّةٌ؛ وَمَنْ رَوَاهُ: «لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا» قَالَ: إِنَّهُ لَذِي الرُّمَّةِ؛ فَإِنَّ «عَزَّةً» اسْمٌ مَحْبُوبَةٌ كَثِيرٌ، وَ«مِيَّةً» اسْمٌ مَحْبُوبَةٌ ذِي الرُّمَّةِ".

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: «مُوَحِّشًا طَلُّ» حَيْثُ وَقَعَتْ «مُوَحِّشًا» حَالٌ مِنْ «طَلُّ» وَهُوَ نَكْرَةٌ؛ وَسَوَّغَ ذَلِكَ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَيْهَا. وَقِيلَ: إِنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي الْخَبَرِ؛ وَهَذَا الضَّمِيرُ مَعْرُوفَةٌ وَإِنْ كَانَ مَرْجِعُهُ -وَهُوَ الْمَبْتَدَأُ- نَكْرَةً؛ وَحَيْثُذَ لَا شَاهِدَ فِيهِ؛ وَهُوَ قَوْلُ جَهْمِ الْبَصْرِيِّينَ. يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: كِتَابِ سَبِيحِيَّةِ 123/2، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ 167/1، وَالْمَسَائِلُ الْعَضْدِيَّاتُ 230، وَالْخَصَائِصُ 492/2، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ 147، وَالْخَزَانَةُ 209/3، وَدِيْوَانُ كَثِيرٍ 506.

(25) يُنْظَرُ: كِتَابُ سَبِيحِيَّةِ 56/1، الْمُقْتَضَبُ 90/4، الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ 85/1.

اللَّغْوُ لَا يَجُوزُ وَقَوْعُهُ فِي الْقُرْآنِ؟⁽²⁶⁾، وجوابه: [42/ و] إِنَّ الْمَرَادَ بِاللَّغْوِ - ههنا - الظَّرْفُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْعَامِلِ الْمَذْكُورِ لَا الظَّرْفُ الْمُسْتَقَرُّ الْمُتَعَلِّقُ بِالْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ. والمرادُ بِاللَّغْوِ الَّذِي مَنَعُوا وَقَوْعَهُ فِي الْقُرْآنِ الْمَهْمَلُ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ.

فائدة: اعلم أَنَّ الظَّرْفَ عِنْدَهُمْ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقِهِ قِسْمَانِ⁽²⁷⁾:

مُسْتَقَرٌّ «بفتح القاف»، وَلَغْوٌ. فَاَلْمُسْتَقَرُّ: مَا كَانَ مُتَعَلِّقَهُ عَامًّا وَاجِبَ الْحَذْفِ، نَحْوُ: [وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ] [الزخرف: 85]. وَاللَّغْوُ: مَا كَانَ مُتَعَلِّقَهُ خَاصًّا سِوَاءَ وَجِبِ حَذْفِهِ، نَحْوُ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمْتُ فِيهِ»، أَوْ جَزَاءً، نَحْوُ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: «مَتَى قَدِمْتَ؟». وَوَجْهُ التَّسْمِيَةِ، الْأَوَّلُ: مُسْتَقَرًّا، وَالثَّانِي: لَغْوًا. الْمُتَعَلِّقُ الْعَامُّ: مَا كَانَ ذَا حَذْفٍ انْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُسْتَقَرًّا فِيهِ إِلَى الظَّرْفِ سُمِّيَ ذَلِكَ الظَّرْفُ مُسْتَقَرًّا اسْتِقْرَارَ الضَّمِيرِ فِيهِ، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُسْتَقَرٌّ فِيهِ ثُمَّ حُذِفَتِ الصَّلَةُ، وَهِيَ فِيهِ اخْتِصَارًا لِكَثْرَةِ دَوْرِهِ بَيْنَهُمْ، كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَشْرُوكِ فِيهِ: مُشْرُوكٌ⁽²⁸⁾، وَلَمَّا كَانَ الْآخِرُ لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِّنْ مُتَعَلِّقِهِ سُمِّيَ لَغْوًا أَوْ مُلْغَى، كَأَنَّهُ الْأَغْيَى وَلَمْ يَتَّعِبْ عِلْمُ الْأَوَّلِ، قَالَ الدَّمَامِينِيُّ⁽²⁹⁾.

هذا وقد أُخْبِرْتُ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ كَتَبَ أَنَّ «الموقوف» مضافٌ إضافةً الشَّيْءِ لِمَعْمُولِهِ، [42/ ظ] فَاسْتَنْكَفَهُ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ فَقَالَ: كَيْفَ يُضَافُ مَعَ وَجُودِ الْفَاصِلِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، فَأَجَبْتُهُ:

(26) قال خالد الأزهري في موصل الطلاب 172: «اجْتِنَابُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْأَخِيرَةِ فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَادِرُ إِلَى الْأَذْهَانِ مِنَ اللَّغْوِ الْبَاطِلِ وَكَلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - مُنْزَهٌ عَنِ ذَلِكَ».

(27) يُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ مُفْصَّلَةً فِي: شرح المفصل 47/2، وشرح الكافية الشافية 684/2، وابن النّاطم 274، وشرح الرّضّي 191/1، وأوضح المسالك 52/2، والتّصريح 340/1، وجمع الهوامع 137/3، والأشموقيّ 128/2.

(28) يُنْظَرُ: المقاصد الشافية 585/1.

(29) يُنْظَرُ: شرح الدّماميني على مغني اللّبيب 345/2-346. والدّماميني هو: بدر الدّين محمّد بن أبي بكر بن عمّر النّحوي الأديب، ولد سنة أربع وستين وسبعمئة، ومن تصانيفه: تحفة الغريب في شرح مغني اللّبيب، وشرح التّسهيل، وشرح البخاري، توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة في الهند (كلبرجة) مسمومًا. يُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: شذرات الذهب 181/7، والصّوء اللامع 184/7.

بأنَّ الفَصْلَ بين المضافِ والمُضَافِ إليه بالجارِ والمجرورِ جَائِزٌ، بل وَيُجَيَّرُ الجارِ والمجرورِ أيضًا، قال ابنُ مالك⁽³⁰⁾:

«فَصْلٌ مُضَافٍ شِبْهُ فِعْلٍ مَا نَصَبَ ... مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ [وَلَمْ يُعَبَّ]»
فإنَّ قُلْتَ: لَيْسَ الفَاصِلُ هُنَا ظَرْفًا حَتَّى يَكُونَ دَاخِلًا فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ،
قُلْتَ: مُزَادَةٌ بِالظَّرْفِ مَا يَشْمَلُ الجارِ والمجرورِ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ والجارِ والمجرورِ فِي
اصطِلاحِ النُّحاةِ كالفَقِيرِ والمُسْكِينِ فِي اصطِلاحِ الفُقهاءِ، إِذَا اجتمعَا افتَرَقَا وَإِذَا
افتَرَقَا اجتمعَا. قال الفَاكِهِيُّ: وَلِذَلِكَ نَظَائِرٌ، مِنْهَا الإِيْمَانُ والإِسْلَامُ والمُشْرِكُ
والكَافِرُ⁽³¹⁾، انْتَهَى.

ولا بأس أن نذكر شيئاً من الشواهد الدالة على جواز الفصل بين المضاف والمُضَافِ إليه نَظْمًا ونَثْرًا.

* فَمِنَ الفَصْلِ بِالظَّرْفِ نَظْمًا: قول الشاعر⁽³²⁾:

«كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلٍ»

حَيْثُ فَصَلَ بَيْنَ المضافِ - وَهُوَ «نَاحَتِ» - وَالمُضَافِ إِلَيْهِ - وَهُوَ «صَخْرَةٍ»
- بِالظَّرْفِ - وَهُوَ «يَوْمًا». وَ«العَسِيلُ» بفتح العَيْنِ وَكسر السِّينِ: مِكنَسَةٌ [43/ و]
العَطَّارِ الَّتِي يُجْمَعُ بِهَا العِطْرُ⁽³³⁾، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَلَى كَوْنِ سَعِيهِ فِيهَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

(30) البيت من «الرَّجَز»، وهو أحد أبيات الألفية المشهورة، المسماة «الخلاصة في النحو» 121. وابن مالك هو: محمد بن عبد الله بن مالك النحوي الطائي، الجبائي مولدًا، الدمشقي وفاة. شهرته تغني عن الإطناب في ذكره، ولد سنة 598هـ، وتوفي سنة 692هـ. يُنظر: شذرات الذهب 339/5، والبداية والنهاية 267/13.

(31) يُنظر الفواكه الجنية 345، ويُنظر الرأي نفسه للبلقيني في الأشباه والنظائر للسيوطي 539/1. والفاكهي هو: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي، ولد سنة 899هـ، وتوفي سنة 972هـ، له: الفواكه الجنية على المتممة الجرومية. يُنظر ترجمته: شذرات الذهب 366/8.

(32) هذا عجز بيت من «الطويل»، وصدوره:

«فَرِشْنِي بِحَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي»

قائله مجهول، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك 273/3، وارتشاف الصرب 1842/4، والمقاصد النحوية 1382/3.

(33) إكمال الأعلام بتليث الكلام 428/2.

* **وَمِنَ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ نَثْرًا:** قَوْلُ مَنْ يُوثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِ: «تَرَكَ - يَوْمًا - نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيِي لَهَا فِي رَدَاهَا»⁽³⁴⁾. حَيْثُ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ - وَهُوَ «تَرَكَ» - وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ - وَهُوَ «نَفْسِكَ» - بِالظَّرْفِ وَهُوَ «يَوْمًا».

* **وَمِنَ الْفَصْلِ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَظْمًا:** قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽³⁵⁾:

«لَأَنْتَ مُعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ»

حَيْثُ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ - وَهُوَ «مُعْتَادٌ» - وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ - وَهُوَ «مُصَابِرَةٌ» - بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ - وَهُوَ «فِي الْهَيْجَا». قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: «هَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْفَصْلِ؛ لِأَنَّهُ فَصَّلَ بِمَعْمُولِ الْمُضَافِ»⁽³⁶⁾.

* **وَمِنَ الْفَصْلِ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَثْرًا:** قَوْلُهُ - ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟»⁽³⁷⁾. حَيْثُ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ - وَهُوَ «تَارِكُوا» وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ - وَهُوَ «صَاحِبِي» - بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَهُوَ «لِي».

وَأَيْضًا قَدْ وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِاسْمِ تَفْضِيلٍ وَجَارٍّ وَمَجْرُورٍ مَعًا فِي كَلَامِ الْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ⁽³⁸⁾:

(34) نَصِيحَةٌ نَثْرِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ لِمُطَّلَعِ قَائِلِهَا. يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ 273/3، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ 177/4، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ 523/2.

(35) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ «الْبَسِيطِ»، وَتَمَامُهُ:

«يَصِلُ بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانًا»

قَالَ الْعَيْنِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ قَائِلِهِ، وَبَحِثْتُ فَلَمْ أَعْثُرْ لَهُ عَلَى قَائِلٍ. يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ 354/2، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ 273/3، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ 1842/4، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ 1386/3.

(36) شَرْحُ التَّسْهِيلِ 273/3.

(37) قَالَهُ - ﷺ - فِي خُصُومَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ 5/5، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ 992/2، وَالْمَمْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ 277/1.

(38) الْبَيْتُ مِنْ «الْكَامِلِ»، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيْوَانِهِ 226/2، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ 1385/3، وَبَلَا نَسْبَةٍ فِي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ 404. وَالْفَرَزْدَقُ هُوَ: أَبُو فِرَاسِ هَمَّامِ بْنِ غَالِبِ بْنِ صَعْصَعَةَ بْنِ مَجَاشِعِ بْنِ دَارِمِ التَّمِيمِيِّ الْبَصْرِيِّ، أَحَدُ فُحُولِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّعْرَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ الثَّلَاثَةِ، وَزَمِيلَاهُ هُمَا جَرِيرٌ وَالْأَخْطَلُ، مَاتَ سَنَةَ 110 هـ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ. يُنْظَرُ: الشُّعْرَاءُ وَالشُّعْرَاءُ 478/1 - 489، طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ 75.

«وَلَيْزَنَ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ ... بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ»
 [43/ظ] حيث فصل بين المضاف - وهو «يَمِينٍ» والمضاف إليه - وهو
 «مُقْسِمٍ» - باسم التفضيل والجار والمجرور - وهو «أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ» .
 * وَمِنَ الْفَصْلِ الْجَائِزِ الْفَصْلُ بِالْمَفْعُولِ نَظْمًا وَنَثْرًا: قول الشاعر⁽³⁹⁾:
 «فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُعَاثِ الْأَجَادِلِ»

حيث فصل بين المضاف - وهو «سَوْقٍ» - والمضاف إليه - هو «الْأَجَادِلِ»،
 جمع أجدل: طائر، وهو العقاب⁽⁴⁰⁾. والبُعَاثُ: بتثليث أوله ضبطًا وآخره نقطًا،
 وهو طائر ضعيف يُصَادُ وَلَا يُصْطَادُ⁽⁴¹⁾.

* وَأَمَّا نَثْرًا: فِقِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ⁽⁴²⁾: [وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ
 أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ] [الأنعام: 137]. حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه -
 وهو «شُرَكَاءَهُمْ» - بالمفعول - وهو «أَوْلَادِهِمْ» . وقد زَيَّفَ بعضهم هذه
 القراءة⁽⁴³⁾، وقال: لم يوجد فصل في الشعرِ بغير الظرف⁽⁴⁴⁾. وهو محجوج بما ذكر
 من الشواهد، فلا يلتفت إليه ولا يعول عليه.

(39) عجز بيت من «الطويل»، وصدرة:

«عَتَا إِذْ أَجَبْنَاَهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَاقَةً»

وهو بين مفرد في ديوان الفرزدق 570، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 278/3، والمقاصد
 النحوية 1370/3.

(40) يُنظر: تهذيب اللغة 344/10.

(41) يُنظر: شرح التصريح 733/1، وتاج العروس (بغث) 173/5، وحاشية الصبان على الأشموني 417/2.

(42) هو عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الشامي. ولد في البلقاء عام 8هـ، وتوفي بدمشق عام
 118هـ، أحد القراء السبعة. راو للحديث ثقة فيه، تولى قضاء دمشق للأمويين. تهذيب التهذيب 274/5،
 غاية النهاية 423/1، وميزان الاعتدال 51/2.

(43) قرأ ابن عامر وحده: [وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائَهُمْ]. بضم الزاي، ورفع
 اللام من «قتل»، ونصب الدال «أَوْلَادَهُمْ»، «شُرَكَائَهُمْ» حفضًا بالياء. وقرأ الباكون: [زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائَهُمْ] بفتح الزاي، واللام من «قتل»، ورفع الشركاء، وكسر الدال. يُنظر:
 النكت في القرآن 223، ومعاني القراءات للأزهري 388/1، والحجة في القراءات السبع 150/1.

* وَيَجُوزُ الْفَصْلُ - أَيضًا - بِالْقَسَمِ، كَقَوْلِهِ: «إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ - وَاللَّهِ - رَبِّهَا» (45).

حيث [44/ و] فَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ - وَهُوَ «صَوْتٌ» - وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ - وَهُوَ «رَبِّهَا» - بِالْقَسَمِ وَهُوَ «وَاللَّهِ».

وقد حكى الكِسَائِيُّ: «هَذَا غُلَامٌ - وَاللَّهِ - زَيْدٌ» (46). وقال ابنُ مالك (47):

«... وَلَمْ يُعَبِّ فَصْلٌ يَمِينٍ ...»

وَأَمَّا الْفَصْلُ بِالنِّدَاءِ، وَالنَّعْتِ، وَبِالْأَجْنَبِيِّ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ (48).

(44) قال الرَّخْشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ 42/2: «إِنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُتَضَافِينَ لَوْ كَانَ فِي مَكَانِ الضَّرُورَاتِ وَهُوَ فِي الشَّعْرِ لَكَانَ سَمْعًا مَرْدُودًا، فَكَيْفَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ الْمَعْجِزِ؟». وَإِنَّمَا وَقَفَ الرَّخْشَرِيُّ مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَوْقِفَ الْمُسْتَنْكَرِ، لِاعْتِقَادِهِ بِأَنَّ «الْقِرَاءَاتِ اخْتِيَارِيَّةً، تَدُورُ مَعَ اخْتِيَارِ الْفُصْحَاءِ، وَاجْتِهَادِ الْبَلْغَاءِ». وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: «جَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ يَمْنَعُونَهَا مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَأَخَّرُوهُمْ». الْبَحْرُ الْمَحِيطُ 4/ 229. لَا يَسْعَانَا، إِذْءَ هَذَا، أَنْ نُنْكَرَ تَسَلُّطَ بَعْضِ النُّحَاةِ عَلَى النَّاسِ، بِيَدِ أَنْ التَّسَلُّطَ لَا يَعْنِي أَنْ ظَوَاهِرَ الْإِعْرَابِ كُلِّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَأَنَّ الْأَخْبَارَ حَوْلَهَا جَمِيعًا قِصَصَ خِيَالِيَّةٍ طَرِيفَةٍ، وَإِنَّمَا يَعْنِي أَنَّ النُّحَاةَ لَمْ يَأْلُوا جَهْدًا فِي إِقْرَارِ قَوَاعِدِهِمْ وَتَثْبِيتِ مَقَائِسِهِمْ، وَلَيْسَ ثَمَّةَ بَوَاعِثَ ذَاتِ شَأْنٍ تَحْمِلُ الْبَاحِثِينَ الْمَعَاصِرِينَ عَلَى رَمِيِ النُّحَاةِ بِوَضْعِ هَذِهِ الْحَقَائِقِ لَهُ جَمَلَةٌ وَتَفْصِيلًا، كَأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعَرَبِ لَمْ يَعْرِبْ كَلَامَهُ قَطُّ! يُنْظَرُ: دَرَسَاتُ فِي فِقْهِ اللَّغَةِ 133.

(45) حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُنْتَهَى (ت 211هـ) سَمَاعًا عَنْ بَعْضِ الْأَعْرَابِ. يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ 352/2، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ 994/2، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ 536/2.

(46) شَرْحُ التَّسْهِيلِ 194/3، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ 1845/4، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ 3265/7. وَالْكَسَائِيُّ هُوَ: عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ، أَبُو الْحَسَنِ، الْكِسَائِيُّ، مَوْلَى بَنِي أَسَدٍ: إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَأَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورِينَ؛ مِنْ مَصْنُفَاتِهِ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَمَا تَلَحَّنَ فِيهِ الْعَامَّةُ؛ تَوَفِّيَ سَنَةَ (189هـ). يُنْظَرُ: طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ 127، وَنَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ 58، وَإِنْبَاهُ الرُّوَاةِ 256/2، وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ 217، وَبُغْيَةُ الرُّعَاةِ 162/2.

(47) أَلْفِيَةُ ابْنِ مَالِكٍ 38، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَةُ 172/4.

(48) * مِثَالُ الْفَصْلِ بِالنِّدَاءِ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

«كَأَنَّ بَرْدُونَ - أَبَا عَصَامٍ ... زَيْدٌ حِمَارٌ دُقُّ بِاللِّجَامِ»

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: «بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ» حَيْثُ فَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ - وَهُوَ «بَرْدُونَ» - وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ - وَهُوَ «زَيْدٌ» - بِالْمُنَادَى - «أَبَا عَصَامٍ» - لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ. يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: الْخِصَائِصُ 404/2، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ 275/3.

وتَمَّ ما ذكرناه من الشواهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ إنما هو على سبيل مجازة السائل وإرخاء العنان بها على التسليم؛ لأنَّ إضافة الشيء إلى مفعوله ليست موجودة فيما ذكرنا من قوله: «فإن لم يكن الموقوف عليه»؛ لأنَّ «الموقوف» بمعنى المتوقَّف عليه غيره، فهو لازمٌ فيه مفعولٌ له صريحٌ حتَّى يُضاف إليه، اللهم إلا أن يُقال: إنَّه تسامحٌ، وأطلق المفعول على ما يشمل الجار والمجرور. وأراد بالإنضافة مُطلق النسبة⁽⁴⁹⁾، وهذا المعنى بعيدٌ كما ترى فتعيَّن المصير إلى الإعراب الَّذي ذكرناه، وغيره لا يُلتفت إليه ولا يُعوَّل عليه، ولو كان المؤوَّل سببويه - رحمة الله عليه، انتهى. هذا آخرُ ما أملاينيه من لفظه أَطَالَ اللهُ بَقَاءَهُ.

وكان الفراعُ من نسخها على يد الفقير ولي الدين ابن جماعة⁽⁵⁰⁾، عفا الله عنه يوم الأحد سابع عشر ربيع الثاني سنة 1064.

== * ومثال الفصل بالنعته: قول الشاعر يخاطب معاوية [من الطويل]:

«نَجوتَ وقد بَلَّ المرادِيُّ سيفه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالبٍ»

والشاهد فيه: «من ابن أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو «أبي» والمضاف إليه وهو «طالب» بالنعته للضرورة الشعرية. يُنظر هذا البيت في: شرح الكافية الشافية 990/2، وشرح عمدة الحافظ 496/1.

* ومثال الفصل بالأجنبي «والمراد به معمول غير المضاف: فاعلاً كان أو مفعولاً»، ومثاله قول الأعشى: [من المنسرح]:

«أَنْجَبَ أَرْمانَ والداهُ به ... إذ نَجَلاهُ فَنِعَمَ ما نَجَلَا»

والشاهد فيه: فصل بين المضاف وهو «أَرْمانَ» والمضاف إليه وهو «إذ نَجَلاهُ» بأجنبي، وهو والداه، وهو فاعل أنجب، إذ التقدير: أنجب والداهُ به أَرْمانَ إذ نَجَلاهُ. وفي البيت أيضاً فصل بالجار والمجرور «به»؛ وهذا يدل على جواز الفصل بأكثر من معمول أجنبي للضرورة. يُنظر هذا البيت في: ديوان الأعشى: 157، وشرح الأشموني 183/2، وهمع الهوامع 527/2.

(49) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة 125/1، والكلبيات 805.

(50) لم أقف على ترجمته فيما توافر لي من مصادر، ويبدو أنه من أحفاد العلامة بدر الدين بن جماعة المقدسي، الكناني، الحنفي، المتوفى سنة 1187هـ. يُنظر: معجم المؤلفين 40/30.

ثبت المصادر والمراجع

*القرآن الكريم.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النّمس، مطبعة المدني، القاهرة، ط (1)، 1404هـ.

- أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد بهجة البيطار، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، (د.ت).

- إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين: لعبد الباقي بن عبد المجيد اليمني، تحقيق عبد المجيد دياب، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة، الرياض، ط (1)، 1406هـ.

- الأصول في النّحو: أبو بكر محمد بن السّري بن سهل النّحوي المعروف بابن السّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (د.ت).

- إعراب القراءات السّبع وعللها: لابن خالويه، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (1)، 1413هـ.

- إكمال الأعلام بتلخيص الكلام: محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطّائي الجياني، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، المملكة السّعوديّة، ط (1)، 1404هـ-1984م.

- ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطّائي الجياني، دار التّعاون، (د.ت).

- إنباه الرواة على أنباء النّحاة، للقفطي: تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيّة، بيروت، ط (1)، 1406هـ.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، 1407هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (6)، 1980م.

- الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجليل، بيروت، ط 3، (د. ت.).

- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط (1)، 1420هـ.

- البداية والنهاية: لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (4)، 1408هـ.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت (د. ت.).

- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تحقيق جماعة من المحققين في تواريخ مختلفة، مطبعة حكومة الكويت، (د. ت.).

- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (1)، 1422هـ - 2002م.

- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ، دار الجليل، بيروت، (د. ت.).

- التّصريح بمضمون التّوضيح: للشّيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- تهذيب التّهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النّظامية، الهند، ط (1)، 1326هـ.
- تهذيب اللّغة: محمّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط (1)، 2001م.
- حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د. ت).
- الحجّة في القراءات السّبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق - بيروت، ط (4)، 1401هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: للبغدادي، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، من 1403هـ إلى 1409هـ.
- الخصائص: لابن جنّي، تحقيق محمّد علي النّجّار، عالم الكتب، بيروت، ط (3)، 1403هـ.
- دراسات في فقه اللغة: صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط 3، 1379هـ - 1960م.
- دُرّة التّنزيل وعرّة التّأويل: أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الأصبهاني، المعروف بالخطيب الإسكافي، دراسة وتحقيق وتعليق محمد مصطفى أيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (30)، معهد البحوث العلميّة، مكة المكرمة، ط (1)، 1422هـ - 2001م.

- ديوان الأعشى الكبير: (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، (د. ت).
- ديوان الفرزدق: شرح وتصحيح: عبد الله بن إسماعيل الصّاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1354هـ، وطبعة أخرى بشرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (1)، 1412هـ.
- ديوان كثير: جمعه وشرحه إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، 1971م.
- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (3) 1988م.
- شجرة الثور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن عمر، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط (1)، 1424 هـ - 2003م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق محمود الأرناؤوط، خرّج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط (1)، 1406 هـ - 1986م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1420هـ - 2000م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د. ت).
- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط (1)، 1410هـ.

- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (1)، 1402هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمم القرى).

- شرح الكافية: للرّضي الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ، (د. ت).

- شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

- الشُّعر والشُّعراء: أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ.

- الصَّوِّء اللّامع لأهل القرن التّاسع: شمس الدين أبو الخير محمَّد بن عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن محمَّد السّخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت).

- طبقات الشُّعراء: عبد الله بن محمد، ابن المعتز العباسي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط (1)، (د. ت).

- طبقات النّحويّين واللُّغويّين: للزّبيدي الأندلسي، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (2)، 1984م.

- غاية النّهاية في طبقات القُرّاء: لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، مطبعة السّعادة، القاهرة، 1352هـ.

- كتاب التّعريفات: علي بن محمَّد بن علي الزّين الشّريف الجرجاني، تحقيق: ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط (1)، 1403هـ-1983م.

- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقّب بسيبويه، تحقيق عبد السّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ - 1988م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (1407، 3هـ).
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت).
- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط (1)، 1424هـ-2004م.
- المبسوط في القراءات العشر: لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ت).
- المسائل العسديّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق عليّ جابر المنصوريّ، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (1)، 1406هـ.
- معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط (1)، 1412هـ - 1991م.
- معاني القرآن: للفراء، تحقيق محمّد علي النّجار وأحمد نجاتي، الدّار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، (د. ت).
- معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط (6)، 1985م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الجزء الرابع، محمد إبراهيم البنا/ عبد المجيد قطامش.

- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1412 هـ - 1992 م.

- موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، (د.ت).

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، تحقيق عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، ط (1)، 1415 هـ - 1996 م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط (1)، 1382 هـ - 1963 م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط (3)، 1405 هـ.

- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): علي بن فضال بن علي بن غالب المَجاشعي القيرواني، أبو الحسن، دراسة وتحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1428 هـ - 2007 م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (2)، 1407هـ.
- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفدي، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التُّراث، بيروت، 1420هـ-2000م.

الإعجاز في المجاز

لعلي بن عبد البر بن علي الونائي الشافعي (ت1211هـ)

تحقيقاً ودراسة

د. عبد العزيز بن فهد بن محمد بن داود
قاض بوزارة العدل - السعودية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فإنَّ الحقيقة والمجاز حاضران في أكثر أبواب اللغة، إذ يقعان في دلالة المفرد والتركيب، وفي البنى الصرفية، والإسناد والإعراب؛ فضلاً عن أصالتهما في علم البيان والبلاغة.

وإنَّ من أنفس كتب أهل العلم في هذا الباب، كتاب: الإعجاز في المجاز؛ للعلامة علي بن عبد البر بن علي الونائي الشافعي (ت1211هـ)، والذي وجدته جديراً بالدراسة والتحقيق، فرغبتُ في ذلك، سائلاً المولى القدير الرشاد، والسداد والتوفيق.

أسباب اختيار الموضوع:

1. إبراز الجهد العلمي للعلامة علي بن عبد البر بن علي الونائي.
2. الرغبة في خدمة الكتاب بإخراجه مطبوعاً، حيث لم يسبق إخراجه من قبل.

أهداف الموضوع:

أولاً: المشاركة في خدمة اللغة من خلال العناية بكتاب الإعجاز في المجاز.

ثانياً: الإفادة من المنهجية العلمية للمؤلف والتي امتاز بها هذا الكتاب.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبع والسؤال في مظانّ البحوث والدراسات العلمية وقوائم البيانات للمواضيع المسجلة في الجامعات، لم أجد أنّ هذا المخطوط قد حظي بالتحقيق أو الإخراج أو التسجيل.

تقسيمات البحث: انتظمت خطة هذا العمل في مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وثبت المصادر:

أما المقدمة: فتشتمل على الافتتاح، وأسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، وتقسيمات البحث.

أما التمهيد، فيشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نصوص أهل العلم في إثبات المجاز.

المبحث الثاني: موجبات العدول عن الحقيقة للمجاز.

المبحث الثالث: الموازنة في الفصاحة بين الحقيقة والمجاز.

أما القسمان، فهما قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

أولاً: قسم الدراسة: ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة المؤلف، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبته، ومولده، وصفاته، ووفاته.

المطلب الثاني: رحلاته، وطلبه العلم.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلامذته.

المطلب الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: آثاره العلمية.

المبحث الثاني: دراسة كتاب إيضاح الارتباب؛ لابن الملقن، وفيه متطلبان:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبه لمؤلفه، وفيه فرعان:

الفرع الأول: اسم الكتاب.

الفرع الثاني: توثيق نسبه لمؤلفه.

المطلب الثاني: وصف نسخ المخطوط، ونموذج منه.

القسم الثاني: قسم التحقيق: الكتاب كاملاً من أوله حتى آخره .

منهج التحقيق:

1. اعتمدتُ على نسخة مكتبة الأحقاف، وجعلتها في المتن، وحافظت على نصها.

2. عند وجود خطأ في المخطوط، فإني أجعله بين معكوفين، وأشير إلى الصواب في الحاشية.

3. أثبتُ رقم كل وجه من ألواح المخطوط في المتن عند نهايته، وجعلت الترقيم بين معكوفين.

4. جعلت الآيات القرآنية داخل أقواسها المعتادة.

5. خرجت الأحاديث الواردة في المتن.

6. ترجمة للأعلام المذكورين في المتن.

7. عزوتُ النقول الواردة في المتن إلى مصادرها ما أمكن.

ثبت المصادر.

التمهيد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نصوص أهل العلم في إثبات المجاز:

قال ابن قتيبة (ت276هـ): "لو كان المجاز كذباً،..كان أكثر كلامنا فاسداً"⁽¹⁾.

وقال ابن قدامة (ت620هـ): "من منع ذلك - المجاز - فقد كابر"⁽²⁾.

وقال العلوي (ت745هـ): "أجمع أهل التحقيق من علماء الدين، والنظار من الأصوليين، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم"⁽³⁾.

وقال الشوكاني (ت1250هـ): "المجاز واقعٌ في لغة العرب عند جمهور أهل العلم"⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: موجبات العدول عن الحقيقة للمجاز:

قال ابن جني (392): "يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"⁽⁵⁾.

المبحث الثالث: الموازنة في البلاغة بين الحقيقة والمجاز:

قال العلوي (ت745هـ): "اعلم أن أرباب علوم البلاغة متفقون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة في تأدية المعنى"⁽⁶⁾.

قسم الدراسة: ويشتمل على مبحثين:

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (58/1).

(2) ينظر: روضة الناظر لابن قدامة (207/1).

(3) ينظر: الطراز (46/1).

(4) ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني (66/1).

(5) ينظر: الخصائص لابن جني (442/2).

(6) ينظر: الطراز (156/1).

المبحث الأول: ترجمة المؤلف، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبته، ومولده، وصفاته، ووفاته⁽⁷⁾:

اسمه: علي بن عبد البر بن علي الحسني الوثائي.

كنيته: أبو الحسن.

لقبه: نور الدين، جمال الدين.

نسبه: الوثائي مولداً، الشافعي مذهباً.

مولده: ولد بمصر سنة سبعين ومائة وألف.

صفاته:

قال الزبيدي (ت1205هـ): "درس للطلبة بالطبرسة مع صلاح وعفاف، ومروءة وحياء، ولين الجانب والتواضع"⁽⁸⁾.

وقال الكتاني (ت1382هـ): "من نوابغ المصريين"⁽⁹⁾.

وفاته: توفي بالمدينة النبوية سنة اثنتي عشرة، وقيل: إحدى عشرة ومائتين وألف.

المبحث الثاني: رحلاته وطلبه العلم⁽¹⁰⁾:

نشأ الوثائي في مصر، وفيها اشتغل بالفقه، وأخذ عن أشياخها، ثم رحل منها إلى مكة والمدينة، وأخذ فيها عن أشياخها، ودرس عليه طلابها، وفي المدينة النبوية استقر، واشتغل بالتصنيف، والتدريس، والافتاء.

(7) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (448/2)، فهرس الفهارس للكتاني (1114/2)، معجم المطبوعات لسركيس (160/1)، الأعلام للزركلي (298/4)، معجم المؤلفين لكحالة (117/7).

(8) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (449/2).

(9) ينظر: فهرس الفهارس للكتاني (1114/2).

(10) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (449/2).

المطلب الثالث: شيوخه، وتلامذته⁽¹¹⁾:

شيوخه:

1. محمد بن عبد ربه بن علي العزيمي، المعروف بابن السُّت (ت 1199هـ).
2. الشهاب أحمد بن محمد الدردير العدوي المالكي (ت 1201هـ).
3. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت 1205هـ).

تلامذته:

1. عمر بن عبد الرسول المكي (لم أقف على تاريخ وفاته).
2. محمد بن مصطفى البسنوي (لم أقف على تاريخ وفاته).
3. حسن بن إبراهيم البسناتي (لم أقف على تاريخ وفاته).

المطلب الرابع: مكاتبه العلمية، وثناء العلماء عليه:

قال الزبيدي: "الإمام، الفاضل، العلامة... تدرج في فنون الحديث، وناولته شرحي على الإحياء وأمرته بمطالعتة من أوله، فنظر فيه بالإمعان، ونبه على مواضع منه، فأصلحته فيما يحتاج إليه..، وله في معاملة القلوب قدم راسخة"⁽¹²⁾.

وقال الكتاني: "الفقيه، المحدث، المسند، الإمام، العلامة.. من نوابغ المصريين، ولو طال عمره لأنسى ذكر كثير من مشايخه"⁽¹³⁾.

وقال الزركلي: "فقيه.. عارف بالحديث، عالم بالفرائض"⁽¹⁴⁾.

(11) ينظر: فهرس الفهارس للكتاني (114/2-115).

(12) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (448/2).

(13) ينظر: فهرس الفهارس للكتاني (1114/2).

(14) ينظر: الأعلام للزركلي (298/4).

المطلب الخامس: آثاره العلمية⁽¹⁵⁾:

1. تحفة الأفكار الأملية.
 2. حاشية على شرح الرحبية.
 3. حاشية في الفرائض.
 4. دليل السالك إلى ملك الممالك.
 5. رسالة في التوحيد.
 6. رسالة في العقائد.
 7. شرح صلوات الدردير.
 8. عمدة الأبرار في أحكام الحج والاعتمار.
 9. فيوض الملك الدائم على شباك ابن الهائم .
 10. الكلمات الجليلة في بيان المراد من الأجرومية.
 11. المنح الإلهية بشرح بعض الأوراد البكرية.
 12. مورد الضمان.
- المبحث الثاني: دراسة كتاب الإعجاز في المجاز للونائي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبه لمؤلفه، وفيه فرعان:

الفرع الأول: اسم الكتاب: الإعجاز في المجاز، أو شرح الدرّة السنيّة.

الفرع الثاني: توثيق نسبه لمؤلفه:

نسبة الكتاب لمؤلفه ظاهرة، حيث جاء في غلاف المخطوط ما نصه: "هذا شرح الدرّة السنيّة، المسمّى بالإعجاز في المجاز؛ للشيخ العارف برّبّه الشيخ علي الونائي، نفعنا الله بعلمه، آمين".

(15) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (448/2)، فهرس الفهارس للكتاني (1114/2)، الأعلام للزركلي (298/4).

المطلب الثالث: وصف نسخ المخطوط، ونموذج منه، وفيه فرعان:

الفرع الأول: وصف نسخ المخطوط:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة مكتبة الأحقاف بمحافظة تريم بمدينة حضرموت بدولة اليمن ، والمحفوطة برقم (28)، وبياناتها على النحو التالي:

- عدد ألواحها: يقع المخطوط في سبعة ألواح، كل لوح به وجهان، إلا الوجه الأول والأخير فلكل منهما وجه واحد، وكل وجه به خمسة وعشرون سطرًا، وكل سطر به تسع كلمات تقريباً.

ناسخها: محمد بن يحيى الأشبولي الشافعي.

تاريخ نسخها: سنة 1313هـ.

وصفها: نسخة كاملة، خطها واضح، كتبت بالأسود، وعناوينها بالأحمر.

الفرع الثاني: نموذج من المخطوط:

اللوح الثاني



لسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين
 الذين المرين سيدنا محمد الرسول العظيم المجد والجلال والبر والنجاة والبر
 اما بعد فيقول السريدي انا صفة لادب ذي الجلال والبر والنجاة والبر
 عبد البر انك في الارض والربا في الجاهل عفا الله عنه هذا شرح لطيف
 علم قد مر من الجاهل في الجاهل والبر من مرادها حمد الله كما خالفا
 بوجه الكرم انك علم جليل ومهمته الجاهل في الجاهل في قوله والله
 المسفقين ولعله الحكيم ودا عمرو من زلة الاقدام واليه اوعى
 في العفو الطوبى له الا ان لم يسم الله الرحمن الرحيم اذ انك اكرم الله
 انك على الله تعالى باسمه في قوله الحمد الذي ظهر في الكتاب
 في العيون وحمله في قوله الحمد الذي ظهر في الكتاب
 في زيادة الرحمة والبركة والسلام هو في زيادة الامانة على الرسول الكريم
 اي اجماع الحكماء وذاتا وصفتا وافعالا في كل لحظة عند كل جاد
 وقديم وعلى الله واصحابه السالكين الطريق القويم ان الذين الحق
 والبيان اي الدالين السليمين المستقيم ايمانهم اما حروف كرم
 ويؤكد ويفصل بين الكلامين دائما وحرف تفصلا في الجاهل
 هذان من غير الفالس ويدل على كرمه والعمل في جواب السوط
 والاصول مما ياتي من غير ما في قوله بعد السهلة وباليها هي
 سنة اي شرفه في بيان الجاهل والاستعارة المحيطة والكلمة
 من عطف الحاشي على الجاهل واللعنات اذ قدمت فيها على المحيطة في ذلك
 الامام الحجة اي الميثيق بن محمد السريدي في تفسيره المقصود
 هذا الفن اي فن البيان وهو يعرف به اهل العلم الواحد بطرق مختلفة
 على السريدي وسميت لذلك من المعنى لبعض زيادة جوار ان الله
 تعالى على بيان الحسنى وزيادة نقلت الجاهل لعمدة التمهيد لانه مصدر
 جازا في الجاهل اذ انقذه وتبعه عنده واصطفاها تسهلا لانه اما
 على اي حكم وهو انبات النبي للمصدر وما استحق منه اي في هذا

اي

اولى التي الذي هو اي الاشارة له حقيقة للاسئلة اي تعاقب بين هذا الشيء
 والآخر كما فعل المعنى لفظي لحيته ان يسند للفعل اذا اسند الى
 الفاعل مما الفعل ملابس ليدل على حقيقة الفعل في قوله اي في
مانعة اي صارت عن اراة الالمانت احق في سوا كانت لفظة
 كغيرها الضار عما هو واحدا لعمدة في قوله المومن انت
الربيع اي المظرب قبل فتن السنة الفعل الماهو ملاسبه وهو
 السبب لاعتماد اذ ان المنبت حقيقة هو الله تعالى واما لثوب
 اي بياني وهو اللطيف ولوركا السعدي في غيره ما وضع له في
 رلوحا لعمدة مانعة اي صارت عن اراة المعنى الحقيقي سوا كانت
 معنيته اولا للملاحظة علاقة في قوله اي مانعة في المعنى
 كغيره وغيره في قوله المستعمل لوقد اراها في قوله الكلمة اخرج له
 للمهل وقيل في غيره اخرج اخرج بها المعنى في قوله لفظ ضمير
 غير موشاه نحو ما في قوله الخيل يمشي يا به خيل ونحو في غيره اخرج
 البتة ان الاله سائل من السعدي في قوله في الموضوع في حقيقة
 والظيفة اما عقلمة وهي سماء السعدي الماهوله واما ايضا
 وهو اللفظ المستعمل لوما وانه وهو اما شرفه ان كان الواضع
 السعدي كالعلة للعبادة المخصوصة تراها اصطلاحه ان كانت
 الواضع التي انما هي كلفا على بل رفة فعل تاجر واما عربة ان
 كان الواضع الذي العارف كلابه لذات الاربع واما لغوية
 ان كان الواضع اهل اللغة كالمواحد في الهدد ولورد عن حقيقة
 الجاهل لا مور بنقلها على اللسان او ندماعها او جدها ولا عنة
 او شرفه او غيره ذلك وقوله في قوله في قوله الكذات والبرية ما يدل
 على النقل وقوله مانعة اخرج الكذات في اللفظ المستعمل للازم
 معناه في قوله مانعة لاراة المعنى ان كان الانتقال
 من المعنى الحقيقي الى اللام مريلد واسطة في قوله والا ليعبر

النص المحقق:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، النبيّ العربيّ، سيّدنا محمدٍ الرسول العظيم الممّجّد، وعلى آله وصحبه وأنصاره وحزبه، أمّا بعد:

فيقول أسيرُ ذنبه، الخاضعُ لجلال ربّه، ذي الجلال والفخر، عليّ ابن الشيخ عبد البر، الشافعيّ الأزهريّ الونائيّ الخلوّتيّ، عفا الله عنه: هذا شرحٌ لطيفٌ على مقدّمتي في المجاز، يحلُّ ألفاظها، ويبيّن مرادها، جعله الله تعالى خالصًا لوجهه الكريم، إنّه عليّ حكيم، وسمّيته: «الإعجاز في المجاز».

فأقول؛ والله المستعان، وعليه التكلان، وبه أعوذ من زلّة الأقدام، وإليه أرغب في العفو عمّا طغت به الأقلام:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أوّلّف، (الحمد لله) أي: أثني على الله تعالى باستحقاقه تعالى لأن يُحمد، (الذي أظهر الكتاب) أي: القرآن، (وجعله تبصرةً) أي: مُبصّرًا (لرفع الحجاب، والصلاة) هي زيادة الرحمة والبركة (والسلام) هو زيادة الأمان، (على الرسول الكريم) أي: الجامع للمكارم ذاتًا وصفاتٍ وأفعالًا، (في كلّ لحظة، عدد كلّ حادثٍ وقديم، وعلى آله وأصحابه السالكين الطريق القويم) أي: الدين الحقّ، (والهادين) أي: الدالّين (إلى السبيل المستقيم. أمّا بعد) «أمّا» حرف شرطٍ وتوكيدٍ وفصلٍ بين الكلامين دائميًا، وحرف تفصيلٍ غالبًا، وما هنا من غير الغالب، و«بعد» ظرفٌ لغو، والعامل فيها جواب الشرط، والأصل: مهما يكن من شيءٍ، فأقول بعد البسملة وتاليها⁽¹⁶⁾:

(16) ينظر: الكتاب لسبويه (137/3)، المسائل الملقبات لابن طولون (125/1).

وقد أفردت (أما بعد) بمؤلفات عدة، جازت خمس عشرة مؤلفًا، منها: 1. إنجاز الورد بمسائل أما بعد؛ لإسماعيل بن غنيم الجوهري (ت 1165). 2. فائدة الورد في الكلام على أما بعد؛ لأحمد بن موسى العدول (ت 1213).
==

هذه دُرَّةٌ سَنِيَّةٌ) أي: شريفةٌ (في بيان المجاز والاستعارة المصرّحة والمكنية) من عطف الخاصّ على العامّ للاهتمام، (اقتصرتُ فيها على المعتمد من رسالة الإمام الحُجّجَة) أبي الليث نصر بن محمد (السمرقندي⁽¹⁷⁾)؛ ليسهل المقصود من هذا الفنّ) أي: فنّ البيان، وهو: علمٌ يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة⁽¹⁸⁾، (على المبتدئ، وضممتُ لذلك) المعتمد (بعضَ زيادةٍ؛ رجاءً أن يَمَنَّ اللهُ تعالى علينا بالحسنى وزيادة).

(فقلتُ: المجاز) لغة⁽¹⁹⁾: التباعد؛ لأنّه مصدرٌ من جاز المكان إذا تعدّاه، وتباعد عنه. واصطلاحاً قسماً؛ لأنّه (إمّا عقليٌّ)⁽²⁰⁾ أي: حُكْمِيٌّ، (وهو إثبات الشيء) كالمصدر وما اشتقّ منه (إلى غير ما) [2/أ] أي: الشيء الذي (هو) أي: الإثبات (له) حقيقةً؛ (للملاسة) أي: تعلق بين هذا الشيء والغير، كالفعل المبني للفاعل الذي حقّه أن يُسند للفاعل إذا أُسند إلى غير الفاعل، مما الفعل ملابسٌ له، ومتعلّق به، كالمفعول، (بقرينة) أي: مع قرينةٍ (مانعة) أي: صارفةٍ عن إرادة الإثبات الحقيقي، سواء كانت لفظيةً، كتغيير الفعل بما مرّ، أو حاليةً، (ك) الاعتقاد في (قول المؤمن: أنبت الربيع) أي: المطر (البقل)، فقد أثبت الفعل لما هو ملابسٌ له، وهو السبب؛ لاعتقاده أنّ المنبت حقيقةً هو الله تعالى.

(وإمّا لغويٌّ)⁽²¹⁾ أي: بيانيٌّ، (وهو اللفظ) ولو مركّباً (المستعمل في غير ما وُضع له، بقرينة) ولو حاليةً (مانعة) أي: صارفةٍ عن إرادة المعنى الحقيقي، سواء

==3. القول الأرشدي في شرح البسلمة والحمدلة وأما بعد؛ لعبد الرحمن بن يحيى الواسعي (ت1332).

(17) أبو الليث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، من مؤلفاته: بحر العلوم في التفسير، النوازل من الفتاوى في الفقه. لم أقف على تاريخ ولادته، وتوفي سنة (375). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (332/16)، الجواهر المضيئة لابن نصر الله (264/2).

(18) ينظر: حاشية السيالكوتي على المطول للتفتازاني (259/1).

(19) ينظر: العين للخليل بن أحمد (164/6-165).

(20) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (362/1).

(21) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (190/2).

كانت معيَّنة أو لا، (لملاحظة علاقة) بفتح أوله؛ أي: مناسبة بين المعنى الحقيقي وغيره.

فقوله: «المستعمل» - ولو تقديرًا كما يأتي في المكنية - أخرج به المهمل، وقوله: «في غير» الخ؛ أخرج به التعريض، فهو لفظٌ ضَمَّنْ دلالةً على غير معناه، نحو: ما أقبح البخل، تلميحٌ بأنَّه بخيلٌ. ونحو: إني محتاجٌ، إشارة إلى أنه سائلٌ.

والمستعمل في معناه الموضوع له فهو حقيقة⁽²²⁾، والحقيقة⁽²³⁾:

- إمَّا عقليةٌ، وهي: إسناد الشيء لما هو له.

- وإمَّا بيانيةٌ، وهي: اللفظ المستعمل في ما وُضع له.

وهي:

- إمَّا شرعيةٌ، إن كان الواضع الشرع، كالصلاة للعبادة المخصوصة.

- وإمَّا اصطلاحيةٌ، إن كان الواضع العرف الخاص، كالفاعل لما رفعه فعلٌ

تامٌ.

- وإمَّا عرفيةٌ، إن كان الواضع العرف العام، كالدابة لذات الأربع.

- وإمَّا لغويةٌ، إن كان الواضع أهل اللغة، كالواحد لجزء العدد.

ويُعدّل عن الحقيقة إلى المجاز لأُمور⁽²⁴⁾؛ كثقلها على اللسان، أو بشاعتها، أو جهلها، أو بلاغته، أو شهرته، أو غير ذلك.

وقوله: «بقريئة» أخرج الكذب، والقريئة: ما يدلُّ على النقل⁽²⁵⁾.

وقوله: «مانعة» أخرج الكناية، فهي: اللفظ المستعمل في لازم معناه بقريئة غير مانعة لإرادة المعنى⁽²⁶⁾.

(22) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (250/1).

(23) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (359/1).

(24) ينظر: المزهري في علوم اللغة للسيوطي (286/1).

(25) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (331/1).

(26) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (301/1).

ثم إن كان الانتقال من المعنى الحقيقي إلى اللازم بلا واسطة فقرية، وإلا فبعيدة، [ب/2] فالأولى نحو: زيدٌ طويل النَّجاد، تريد: طويل القامة. والثانية نحو: زيدٌ مهزول الفصيل، كناية عن كرمه، وينتقل من هزال الفصيل حقيقةً إلى جوعه بعدم شربه اللبن، ومنه إلى كثرة حَلْبِ أمه، ومنها إلى كثرة الأكلَة، ومنها إلى كثرة الضيوف، ومنها إلى المطلوب وهو الكرم. والكناية في كلِّ منها حالية، وهي المدح، إلا أنَّها لا تمتنع إرادة المعنى الحقيقي مع الكناية، وهو في الأول طول علاقة السيف، وفي الثاني عدم السَّمَنِ⁽²⁷⁾.

والكناية أبلغ من التصريح؛ لأنَّ فيها انتقالاً من المزموم إلى اللازم، وفي إثبات اللازم دعوى الشيء بيينة⁽²⁸⁾.

وقوله: «لملاحظة علاقة» قيدٌ للإدخال والإخراج، فأخرج به استعمال اللفظ فيما وُضع له عند المستعمل، كاستعمال اللغويِّ الصلاة في الدعاء، وكاستعمال الشرعيِّ الصلاة في العبادة المخصوصة، فإنَّ ذلك حقيقة. وأدخل به استعمال اللفظ في غير ما وُضع له عند المستعمل، كاستعمال اللغويِّ الصلاة في العبادة المخصوصة، وكاستعمال الشرعيِّ الصلاة في الدعاء، فإنَّ ذلك مجازٌ؛ لملاحظة العلاقة، وهي الكليَّة أو الجزئية.

ولا يخفى أنَّه لا بدُّ من القرينة المانعة، كقول الشرعيِّ: صَلَّيْتُ بِنَمِي، فقوله: «بنمي» دالٌّ على نقله الصلاة من العبادة المخصوصة إلى الدعاء، وهي مانعةٌ من إرادة المعنى الموضوع له.

ثم المجاز البيانيُّ إمَّا استعارةٌ، وإمَّا غير استعارة⁽²⁹⁾.

(27) ينظر: عروس الأفرح للسبكي (212/2).

(28) ينظر: دلائل الإعجاز للجرجاني (69/1).

(29) ينظر: عروس الأفرح للسبكي (142/2).

والاستعارة مبنية على التشبيه، وهو: الكلام الدال على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى⁽³⁰⁾، بأداة هي: الكاف ومثل وكأن. فأركانها أربعة⁽³¹⁾:

- طرفان، من مشبه ومشبّه به.

- وأداة تشبيه.

- ووجه شبه، وهو المعنى المشترك بين الطرفين.

والطرفان إمّا مفردان؛ نحو: زيد كالأسد في الشجاعة، والمنية كالسبع في الاغتيال، أو مركبان، أي: كلُّ منهما هيئةٌ مُتَزَعَةٌ من [3/أ] أمرين فأكثر، كقوله⁽³²⁾:

كَأَنَّ مِثَارَ النَّعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

فالمشبه هيئةٌ مُتَزَعَةٌ من الأسياف المسلولة المترددة إلى جهاتٍ مختلفةٍ، ومن مِثَارِ النَّعِ المرتفع فوق الرؤوس، والمشبه به هيئةٌ مُتَزَعَةٌ من الكواكب الهاوية والليل، ووجه الشبه هيئةٌ حاصلةٌ من تقارن صور بيضٍ بظلمةٍ.

فوجه الشبه إمّا مفردٌ، كالشجاعة فيما مرّ، أو مركّبٌ، كما ذكر، وكما في قوله⁽³³⁾:

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا تَرَى كَعُنُقُودٍ مُلَاحِيَةٍ حِينَ نَوْرًا

والملاحية بضم الميم فتشديد اللام المفتوحة: عنبٌ أبيض في حبه طول⁽³⁴⁾، فالمشبه الثريا، والمشبه به العنقود المقيد بكونه عنقود ملاحية في حال إخراج النور، فكل من الطرفين مفردٌ في رأي العين، لا ملتصقة ولا شديدة الافتراق⁽³⁵⁾.

(30) ينظر: خزانة الأدب لابن حجة (384/1).

(31) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (249/1).

(32) البيت لبشار بن برد، من قصيدة من الطويل، يمدح بها ابن هبيرة وأولها:

جفا وده فازور أو مل صاحبه ... وأزرى به أن لا يزال يعاتبه

ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (28/2).

(33) البيت لأبي القيس بن الأسلت، من الطويل. ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (17/2).

(34) ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (17/2).

(35) ينظر: مختصر المعاني للفتازاني (200/1).

وما وجه الشبه فيه مرَّكَبٌ يسمَّى: تشبيه تمثيل⁽³⁶⁾.

ثم إن ذكر وجه الشبه يسمَّى التشبيه: مُفَصَّلًا، وإن حُذِفَ - وهو الأكثر -؛ نحو: زيدٌ كالأسد، يسمَّى: مُجْمَلًا⁽³⁷⁾.

وقد تُحذف الأداة؛ نحو: المنيَّة سَبْعٌ، وزيدٌ أسدٌ، ويُسمَّى تشبيهاً بليغاً؛ لأننا ادَّعينا اتِّحاد المشبَّه بالمشبَّه به كاتِّحاد الخبر بالمبتدأ في الماصدق⁽³⁸⁾.

ثم إن استعرنا لفظ المشبَّه به للمشبَّه وحُذِفَ المشبَّه كان استعارةً تصرُّحيةً؛ نحو: رأيت أسدًا في الحَمَامِ⁽³⁹⁾.

وإن استعرنا وحذفنا لفظ المشبَّه به وأتينا بلازمه كان استعارةً بالكناية؛ نحو: أظفار المنيَّة تعلَّقت بفلان⁽⁴⁰⁾.

فكلُّ منهما استعمل لفظ المشبَّه به في المشبَّه، فهو استعمال للفظ في غير ما وُضِعَ له، لكن الاستعمال في المصرَّحة تحقُّقًا، والاستعمال في المكنيَّة تقديرًا⁽⁴¹⁾.

فالاستعارة أبلغ من التشبيه؛ أي: تفيد زيادة التوكيد من ادِّعاء أنَّ المشبَّه عين المشبَّه به، ومن تسميته المشبَّه باسم المشبَّه به تحقُّقًا أو تقديرًا⁽⁴²⁾.

وكما جرت الاستعارة في التشبيه الذي طرفاه مفردان، تجري في التشبيه الذي طرفاه مرَّكَبان، وتُسمَّى [3/ب] حينئذٍ تمثيليةً، وهي أبلغ أنواع الاستعارات، ويليهما المكنيَّة؛ لاشتغالها على المجاز العقلي، كما نصَّ عليه السيوطي في «الإتقان»⁽⁴³⁾.

(36) ينظر: مختصر المعاني للفتازاني (200/1).

(37) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (105/2).

(38) ينظر: المثل السائر لابن الأثير (355/1).

(39) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (142/2).

(40) ينظر: المصدر السابق.

(41) ينظر: المصدر السابق.

(42) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (310/1).

(43) ينظر: الإتقان للسيوطي (1553/4).

(وهي) أي: العلاقة في المجاز⁽⁴⁴⁾ (إمّا المشابهة) بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، (فيكون) المجاز استعارةً مصرّحةً أو مكنيّةً، وكلُّ منهما إمّا تمثيليّة أو غير تمثيليّة، وقد ذكرت المصرّحة بقسميها ثم المكنيّة كذلك، فهو⁽⁴⁵⁾ (استعارة مصرّحة إن ذكر اسم المشبّه به) مرادًا به المشبّه، فالاستعارة المصرّحة لفظ المشبّه به المستعمل صريحًا في المشبّه، وهي إن جرت فيما طرفاه مفردان، وإن كان وجهه مركّبًا كانت غير تمثيليّة، (نحو: عندي أسدٌ)، فقد شبّه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، واستعير اسم المشبّه به -وهو لفظ «أسد»- للمشبّه، وهو الرجل الشجاع، فهو⁽⁴⁶⁾ بمنزلة اللباس الذي استعير من إنسانٍ ليلبس، فالتشبيه بين المعاني والاستعارة للفظ، والعلاقة بين الأسد والرجل المشابهة في الشجاعة⁽⁴⁷⁾، والقرينة المانعة من إرادة الأسد الحقيقي لفظ «عندي»، (و) إن جرت المصرّحة فيما طرفاه مركّبان، ولا يكون حينئذٍ وجهه إلا مركّبًا، سُمّيَت تمثيليّةً؛ (نحو: إني أراك تقدّم رجلًا وتؤخّر) ها تارةً (أخرى، أي: يتردّد في الإقدام) على الأمر (والإحجام) عنه، فشبّه الهيئة المنتزعة من الإقدام والإحجام بالهيئة المنتزعة من تقديم رجلٍ وتأخيرها، واستعير اللفظ الدالُّ على المشبّه به للمشبّه، والعلاقة المشابهة في هيئة منتزعة من الإقبال والإدبار، وهي مطلق تردّد⁽⁴⁸⁾.

(أو) استعارة (مكنيّة)، فهو معطوفٌ على «مصرّحة»، (إن ذكر المشبّه) أي: وحُذف اسم المشبّه به وذكر لازمه؛ (نحو: أظفار المنية نُسبت) من باب فَرِحَ، أي: تعلّقت (بفلانٍ)، فشبّهت المنية بالسَّبُع، واستعير اسم المشبّه به للمشبّه تقديرًا، ثم حُذف اسم المشبّه به ودلَّ عليه بلازمه، وهو الأظفار، والعلاقة بين السَّبُع والمنية المشابهة في اغتيال النفوس، والقرينة نسبة الأظفار للمنية، فالاستعارة

(44) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (284/1)، عروس الأفراح للسبكي (143/2).

(45) كتب الناسخ بين السطرين بخط دقيق: (أي: المجاز).

(46) كتب الناسخ في الحاشية بخط دقيق: (أي: لفظ أسد).

(47) كتب الناسخ في الحاشية: (الأولى: الجرأة).

(48) كتب الناسخ بين السطرين بخط دقيق: (حسبي أو معنوي).

المكنية: لفظ المشبه به المحذوف الرموز إليه بذكر لازمه، ويسمى (49) استعارةً لأنه لفظ استعمل في المشبه تقديرًا لعلاقة المشابهة، وتسمى مكنيةً من [4/أ] الكناية، وهو الخفاء؛ لأنه غير مصرح به، ويسمى استعارةً بالكناية، أي: ملتبسة (50) بالخفاء.

(و) قد تكون الاستعارة بالكناية في المركب، وتسمى تمثيليةً أيضًا؛ (نحو قوله تعالى: (أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ)) فشُبِّهت الهيئة المنتزعة من استحقاق هؤلاء المعاندين العذاب في الدنيا بهيئةً منتزعةً من دخولهم النار في الآخرة، ثم استعير اللفظ الدالُّ على الهيئة الثانية للهيئة الأولى استعارةً مضمرةً في النفس، ثم أثبت للمشبه لازم المشبه به، وهو إنقاذهم من النار، والعلاقة: المشابهة في هيئة منتزعة من صفات المعدِّين بالنار، وهي الاضطراب والحسرة على ما فات.

(وقد يُذكر المشبه) أي: في المكنية (بلفظ مجازي) أي: بلفظ مستعمل في غير ما وُضع له، (كاللباس في الآية) أي: قوله تعالى: (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)، (المستعار للضرر) حيث شبه أثر الجوع والخوف من الضرر باللباس، بجامع الاشتمال في كلِّ، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية، والقرينة إضافة اللباس لما بعده، فصار اللباس لفظًا مجازيًا، ثم جرت فيه الاستعارة بالكناية، (فإنه مشبه) في النفس (بطعم) بضم الطاء؛ أي: مطعوم (مرًّا، بقرينة الإذاعة)، الإضافة للبيان، يعني أنه شبه اللباس الذي هو الضرر بمطعوم مرًّا، تشبيهًا مضمرةً في النفس، بجامع التأثير بكلِّ، أو أن كلاً منفورًا عنه، والإذاعة قرينة.

(وتسمى الاستعارة في المجاز المركب تمثيليةً) أي: كما تسمى تصريحيةً ومكنيةً، والتمثيلية نسبة للتمثيل، وهو التشبيه الذي وجهه منتزَعٌ من متعدّد كما مرَّ.

(49) كتب الناسخ فوقها بين السطرين بقلم دقيق: (أي: هذا اللفظ).

(50) كتب الناسخ في الحاشية: (إشارة إلى أن الباء في «بالكناية» لللباس).

(وَأَمَّا) العلاقة (غير المشابهة) فهو معطوفٌ على قوله: أَمَّا المشابهة، (فِيُسَمَّى المَجَازُ المَفْرُودُ) أي: اللَّفْظُ المَفْرُودُ الذي نُقِلَ لغير معناه (مَجَازًا مُرْسَلًا) أي: مطلقًا عن التقييد بعلاقة المشابهة، فكل علاقةٍ من العلاقات الأربع والعشرين⁽⁵¹⁾ تجري فيه، بخلاف الاستعارة، فإنَّ علاقتها المشابهة كما مرَّ:

الأولى: الكَلِيَّةُ، كما في قوله تعالى: (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ)⁽⁵²⁾، أي: محمدًا ﷺ.

الثانية: الجُرِّيَّةُ، كقوله تعالى: (فَتَحَرَّيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ)⁽⁵³⁾.

الثالثة: الآلِيَّةُ، كقوله تعالى: (وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ)⁽⁵⁴⁾، أي: ذكرًا حسنًا.

الرابعة: البدليَّةُ، كأكل فلانَ الدم، أي: الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ عَنْهُ. [4/ب]

الخامس⁽⁵⁵⁾: النِّكْرَةُ فِي الإِثْبَاتِ؛ نحو: (عَلِمَتْ نَفْسٌ)⁽⁵⁶⁾، أي: كُلُّ نَفْسٍ.

السادسة: حذف الحرف، كقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)⁽⁵⁷⁾، أي: مثله.

السابعة: زيادته، كقوله تعالى: (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضَلُّوا)⁽⁵⁸⁾، أي: لِأَنَّ لَا تَضَلُّوا.

الثامنة: حذف المضاف، كقوله تعالى: (وَسَكَلِ الْقَرْيَةَ)⁽⁵⁹⁾، أي: أهلها،

وقوله تعالى: (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)⁽⁶⁰⁾، أي: حُبَّهُ.

(51) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (255/1 وما بعدها).

(52) من سورة النساء، من الآية (54).

(53) من سورة النساء، من الآية (92).

(54) من سورة الشعراء، من الآية (84).

(55) كذا في الأصل، والصواب أن تكون: الخامسة.

(56) من سورة التكوير، من الآية (14).

(57) من سورة الشورى، من الآية (11).

(58) من سورة النساء، من الآية (176).

(59) من سورة يوسف، من الآية (82).

(60) من سورة البقرة، من الآية (93).

التاسعة: زيادته، كقوله: (فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ) (61)، أي: اضربوا الأعناق.

وهذه الأربعة التي اشتملت على الحذف والزيادة عُدت من المجاز باعتبار التغيّر الإعرابي، فقد استعمل الكلمة المتغيّرة الإعراب موضع الكلمة التي لم تتغيّر.

العاشرة: اللازميّة، نحو: زيدٌ مُنعمٌ، أي: رقيق القلب.

الحادية عشرة: الملزوميّة، نحو: زيدٌ رقيق القلب، أي: مُنعمٌ؛ لأنّ الإنعام أو إرادته لازمٌ للرّقّة عادةً

الثانية عشرة: التضادُّ، كاستعمال الزنجيِّ في الأيض.

الثالثة عشرة: التقييد، كاستعمال المشفّر الموضوع لشفة البعير الغليظة السفلى في مطلق شفةٍ غليظةٍ.

الرابعة عشرة: الإطلاق، كاستعمال الشفة الغليظة في المشفر.

الخامسة عشرة والسادسة عشرة: العموم والخصوص، ويرجعان للإطلاق والتقييد.

السابعة عشرة: التعلُّق، نحو قوله تعالى: (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ) (62)، أي: مخلوقة.

الثامنة عشرة والتاسعة عشرة: الحالّيّة والمحليّة، نحو قوله تعالى (خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) (63)، أي: خذوا ثيابكم عند كلِّ صلاةٍ.

العشرون: المجاورة، كقوله تعالى: (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ) (64).

(61) من سورة الأنفال، من الآية (12).

(62) من سورة الأنفال، من الآية (12).

(63) من سورة الأعراف، من الآية (31).

(64) من سورة النساء، من الآية (43).

الحادية والعشرون: اعتبار ما كان، كقوله تعالى: (وَأَتُوا الْيَنْمَجَ) (65)، أي: الكبير الذي لا أب له.

الثانية والعشرون: اعتبار ما يكون، كقوله تعالى: (إِنِّي أَرِنِّي أَعْصِرُ حَمْرًا) (66)، أي: عنبًا.

الثالثة والعشرون: السَّبَبِيَّة، نحو: رعينا الغيث، أي: النبات الذي سببه الغيث.

الرابعة والعشرون: المسبَّبِيَّة، (نحو: أمطرت السماء نباتًا) أي غيثًا يكون النبات مسببًا عنه.

(بخلاف المركَّب) أي: المجاز المركَّب، أي: اللَّفْظُ المركَّب الذي استعمل في غير معناه الحقيقي لغير مشابهة، فلا يُسَمَّى مجازًا مرسلًا، إذ لم يوجد له في كلام القوم اسم يخصُّه، (نحو) قول [5/أ] الشاعر - من كلِّ كلامٍ خبريٍّ استعمل في الإنشاء لعلاقة الضَّدِّيَّة مع قرينة، نحو: وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم - (هَوَايَ) (67) مع الركب البيانين مصعدٌ (68) جنبٌ (69) وجثماني (70) بمكَّة موثقٌ (71)، فهذا التركيب موضوعٌ للإخبار بأنَّ محبوبه ذهب مع أهل اليمن، وجسمه مقيَّدٌ بمكَّة فلم يستطع الذهاب معه، استعمل في إنشاء التحزُّن والتحرُّس لعلاقة الضَّدِّيَّة، فإنَّ الإخبار يصادُّ الإنشاء، والقرينة حالِيَّة (72).

(65) من سورة النساء، من الآية (2).

(66) من سورة يوسف، من الآية (36).

(67) كتب الناسخ فوقها بين السطرين: (أي: مهوى).

(68) كتب الناسخ في الحاشية: (أي: ذاهبٌ).

(69) كتب الناسخ في الحاشية: (أي: مستتبع).

(70) كتب الناسخ فوقها بين السطرين: (أي: جسمي).

(71) قائله جعفر بن علبة من أبيات من الطويل. ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (120/1).

(72) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (182/2).

(ثم المجاز) اللُّغويُّ قسماً⁽⁷³⁾: (أصليُّ إنْ ذُكر اسم جنسٍ غير مشتقٍّ) وهو الكليُّ الصادق على كثيرين، ولو تأويلاً، بوصفٍ لوحظ بعد الوضع الأصلي، فمثال ما لا تأويل فيه: (كأسدٍ) في الاستعارة المصَّرحَة، و«المنيَّة» في المكنيَّة، و«الأصابع» في المجاز المرسل، و«الصلاة والسلام على رسول الله» في المجاز المركَّب. ومثال المؤوَّل: حاتم، المشتهر بالجود، فيُجعل كأنه موضوع للجواد، فيقال: رأيتُ حاتمًا الآن، أي: رجلاً كريماً، فهو استعارة مصَّرحَةٌ، فصار «حاتم» بمنزلة «الأسد».

(و) الثاني (تبعيُّ إن لم يُذكر ذلك) أي: اسم الجنس غير المشتقِّ، بأن ذكر فعلٌ، أو حرفٌ، أو اسمٌ مشتقٌّ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، (نحو: نطقت الحال) أو: الحال ناطقة (بكذا)، فالنُّطق هنا بمعنى الدلالة، لقريظة نسبته للحال، والعلاقة اللزوم، واشتقَّ من النطق «نطق» أو «ناطق»، بمعنى دلَّ أو دالٌّ، فهو مجازٌ مرسلٌ تبعيُّ.

وإن شُبَّهت الدلالة بالنطق في إيضاح المعنى، واستعير اسم المشبَّه به للمشبَّه، ثم اشتقَّ - كما مرَّ - فهو استعارة تصريحيَّة تبعيَّة، فالتجوُّز في الفعل، والمشتقُّ تابعٌ للتجوُّز في المصدر.

ونحو: أعجبتني إراقة الضارب دمَّ زيدٍ، فهذه استعارة مكنيَّة تبعيَّة، فشبَّه الضرب بالقتل في شدة التأثير، ثم حذف اسم المشبَّه به، وأثبت لازمه، وهو الإراقة، فهو قريظة، واشتقَّ من الضرب: ضاربٌ. ونحو: وصلى الله على محمدٍ وآله، فهو مجازٌ مركَّبٌ تبعيُّ.

(ولا تكون) الاستعارة (المصَّرحَة إلا تحقيقيَّة، بأن يكون الشبَّه محققاً) حساً، نحو: أنا لدى أسدٍ شاكي السلاح، أي: أنا عند شجاع تامِّ السلاح، أو عقلاً، كقوله تعالى: (أهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)⁽⁷⁴⁾، أي: الدين الحقَّ، وهو

(73) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (278/1).

(74) من سورة الفاتحة، الآية (6).

القواعد المعقولة - أي: المفهومة - ذهنًا، المدلولة للكتاب والسُّنة، المطلوب العمل بها، فشبهه الدين الحقَّ بالطريق المستقيم [5/ب] التي لا اعوجاج فيها، بجامع الوصول من كلِّ بسهولة، واستعير اسم المشبه به للمشبهه⁽⁷⁵⁾.

وأما الاستعارة التخيلية فهي: إثبات لازم المشبه به للمشبهه في المكنية، إن كان قرينة لها، فهي من المجاز العقلي؛ لأنه مستعملٌ في معناه الحقيقي، وإنَّما المجاز في الإثبات، كجعل اليد للشمال - بفتح الشين، أي: الريح - في نحو: أخذته يد الشمال، (وكجعل الأظفار للمنية) في قوله⁽⁷⁶⁾:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

وكجعل اللسان للحال، في نحو: نطقتُ لسانُ الحال بكذا⁽⁷⁷⁾، وكجعل الزمام للحكم، في نحو: أخذت زمام الحكم.

وسمِّي هذا الإثبات استعارةً تخيليةً لأنه قد استعير للمشبهه إثبات الأمر الذي يخصُّ المشبه به، وبه يكون كمال الشبه؛ لتخييل أنه من جنس المشبه به⁽⁷⁸⁾.

وقولنا: «في المكنية» احترازٌ عن ملائم المشبه به في التشبيه، نحو: أظفار المنية، الشبيهة بالسبع أهلكت فلانًا، فإنه ترشيحٌ للتشبيه لا تخييلٌ.

وقولنا: «إن كان قرينة لها» احترازٌ عن الملائم الزائد على القرينة، نحو: مخالب المنية ذات اللبد، فإنه ترشيحٌ أيضًا.

(وهي) أي: التخيلية (ملازمةٌ للمكنية) أي: لا تنفك عنها⁽⁷⁹⁾، وقد تجعل قرينة المكنية استعارةً تصریحيةً، وتجعل المكنية قرينتها إن كان للمشبهه لازم محققٌ،

(75) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (261/1).

(76) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة من الكامل. ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (163/2).

(77) كتب الناسخ في الحاشية: (شبهنا الحال بمتكلم تشبيهاً مضمراً في النفس، فحذف المشبه به، وأثبت شيء من لوازمه وهو اللسان، و«نطق» ترشيح).

(78) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (261/1).

(79) ينظر: عرائس الأفراح للسبكي (196/2).

كما في قوله تعالى: (يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ) ⁽⁸⁰⁾، فاستعير الحبل للعهد في النفس لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين، وأثبت لازمه، وهو النقض الذي هو: تفريق طاقات الحبل بعضها عن بعض؛ إلخ، ويصحُّ أن يُستعار النقض للإبطال، ويشتقُّ من النقض: ينقض، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، والعهد قرينة ⁽⁸¹⁾.

وكذا يقال في: نطقت الحال بكذا، بأن نشبه الحال بمتكلمٍ في النفس بجامع الإفهام في كلِّ، وثبت لازمه وهو «نطق».

وكذا يقال في الاستعارة في الحرف، نحو: (فَأَلْقَطَهُمْ أَلْفِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) ⁽⁸²⁾، فإنَّ اللام موضوعةٌ للعلّة الغائية ⁽⁸³⁾ لا لمطلق غايةٍ وترتّب ⁽⁸⁴⁾ كما استعملت هنا، فشبه الترتّب الواقعي بالعلّة الغائية، وهي التي تبعث الفاعل على الفعل بجامع مطلق الترتّب على شيءٍ سابقٍ، فسرى التشبيه للمعاني الجزئية ⁽⁸⁵⁾، فاستعير لفظ اللام الدالّ على الترتّب الجزئيّ الباعث ⁽⁸⁶⁾، واستعمل في الترتّب الجزئيّ الواقع ⁽⁸⁷⁾ على طريق الاستعارة التصريحية التبعية، والعداوة والحزن قرينة، إذ من المعلوم أنّ الشخص لا يلتقط لأجل [6/أ] العداوة والحزن، هذا ⁽⁸⁸⁾ إن قدر التشبيه في متعلّق معنى الحرف، فإن قدرته في مجرور الحرف فلاستعارة مكنية، وذلك الحرف استعارة تخيلية، فيقال: شُبّهت

(80) من سورة الرعد، من الآية (25).

(81) ينظر: عرائس الأفراح للسكري (196/2).

(82) من سورة القصص، من الآية (8).

(83) كتب في الحاشية: (أي: الباعثة، وهي المحبة والتبني).

(84) كتب الناسخ بين السطرين: (تفسير)، وفي الحاشية: (وهي العداوة والحزن).

(85) كتب في الحاشية: (وهي المحبة والتبني، والعداوة والحزن).

(86) كتب الناسخ بين السطرين: (وهو المحبة والتبني).

(87) كتب الناسخ بين السطرين: (وهو العداوة والحزن).

(88) كتب الناسخ في الحاشية: (أي: جريان الاستعارة التصريحية).

العداوة بالعلّة الغائيّة بجامع مطلق الترتّب، ثم حُذِف المشبّه به، وأثبت ما يختصُّ به، وهو لام التعليل⁽⁸⁹⁾.

ونحو: (وَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ)⁽⁹⁰⁾، فالتصليب مشبّه بالإدخال في الظرف على سبيل الكناية، واستعمال لفظ «في» تخيّل، أو استعيرت «في» لمعنى «على» بأن قدّر تشبيه الاستعلاء المطلق بالظرفيّة المطلقة بجامع التمكّن، وقدّر في النفس استعارة لفظ الظرفيّة المطلقة للاستعلاء المطلق؛ أي: عن التقييد بالإضافة لشيءٍ مخصوصٍ، وبسبب ذلك سرى التشبيه للاستعلاء الخاصّ، أي: بجزء الذي هو معنى «على» للظرفيّة الخاصّة الجزئيّة التي هي معنى «في»، فاستعير لفظ «في» الموضوعه لكل جزءٍ من جزئيات الظرفيّة المطلقة للاستعلاء الخاصّ الجزئيّ، (وَأَصْلِبَنَّكُمْ)⁽⁹¹⁾، قرينة على تلك الاستعارة التصريحية التبعيّة في الحرف، إذ الصّلب إنّما يكون فوق الجذوع لا فيها على ما هو الظاهر.

ولما ذكرتُ لازم المشبّه به الذي هو قرينة المكنيّة، ناسب ذكر بقيّة اللّوازم، فقلتُ: (وكلُّ لازم) أي: مناسب (للمشبّه به) وهو المستعار منه، وقوله: (بعد القرينة) قيدٌ لا يُحتاج إلا في المكنيّة؛ لأنّ قرينتها من لوازم المشبّه به، بخلاف المصرّحة فقرينتها من لوازم المشبّه، (فهو ترشيح) أي: تقويةٌ لدعوى الاتّحاد الذي في الاستعارة، سواء المصرّحة (نحو: رأيت أسدًا له لبُدٌّ كعنب، وهو الشعر المتلبّد على رقبة الأسد، فهو ترشيح، والقرينة حالية، و) المكنيّة نحو (نطق لسان الحال بكذا)، ف«الحال» فيه الاستعارة بالكناية، و«اللسان» تخيّل، و«نطق» ترشيح⁽⁹²⁾.

(وكذا لازم المعنى الحقيقي في المجاز المرسل) أي: هو مثل لازم المشبّه به في أنّه ترشيح، (كقوله ﷺ) خطابًا لأئمّهات المؤمنين رضي الله عنهمّ وعناهمّ

(89) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (279/1).

(90) من سورة طه، من الآية (71).

(91) من سورة طه، من الآية (71).

(92) ينظر: ترشيح الأفرح للسبكي (177/2).

أمين: «أسرعُكُنَّ لحوفاً بي (أطولُكُنَّ يداً)»⁽⁹³⁾، أي: نعمة، مجازاً مرسلًا علاقته التَّبْشِيَّة، والقرينة حاليَّة، و«أطولُكُنَّ» ترشيحٌ؛ لأنَّه لازم الجارحة المخصوصة⁽⁹⁴⁾.

وكذا لازم ما الإثبات له حقيقة في المجاز العقلي، كقوله: وسالت بأعناق المَطِيَّ الأباطُحُ) أي: سارت، فهو استعارة تصريحيَّة، وإسناده للأباطُح مجاز عقليٌّ، و«أعناق المَطِيَّ» ترشيحٌ له؛ لأنَّه لازم لمن ثبت له السير حقيقةً، وهم القوم⁽⁹⁵⁾.

وكذا لازم المشبَّه به في التشبيه، نحو: مخالب المنيَّة، الشبيهة بـ: السَّبْعُ أهلكت فلاناً)، ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم، وزمام الحكم الشبيهة بالناقاة، (وكلُّ لازم للمشبَّه) أي: المستعار له (بعد القرينة) سواء كانت [6/ب] مانعة أو معيَّنة (فهو تجريدٌ) أي: إخلاء عن كمال المبالغة؛ لما فيه من ضعف دعوى الأتِّحاد الذي في الاستعارة، ولا حاجة لقيد بعد القرينة إلا في التصريحيَّة كما هو ظاهر، فلا تعدُّ قرينتها تجريداً، (نحو: رأيت أسداً شاكي السلاح) أي: تامَّة، أي: حادَّة، وهو تجريد للاستعارة التصريحيَّة، وهو «أسد»، والقرينة حاليَّة، وأظفار المنيَّة العامة أمَّت نحو فلان) فالعامة تجريد للمكنيَّة⁽⁹⁶⁾.

(والخلوُّ عنهما) أي: لازم المشبَّه ولازم المشبَّه به الزائدين عن القرينة، نحو: رأيت أسداً شاكي السلاح، إن جعل «شاكي» إلخ قرينتهً، ونحو: رأيت بحرًا في الحمام يعطي، ف«في الحمام» قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، و«يعطي» قرينة معيَّنة للمراد من المجاز، فالمراد به أنَّه كريم لا عالم. وقوله: (إطلاق) أي: عن التقييد بالوصفين، فالاستعارة حينئذٍ مطلقة، والترشيح أبلغ من الإطلاق الأبلغ من التجريد، واجتماعهما في قوَّة الإطلاق، نحو: رأيت أسداً

(93) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضائل زينب رضي الله عنها، برقم (2452)(1907/4).

(94) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (255/1).

(95) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (158/2).

(96) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (256/2).

في الحمام شاكي السلاح له لِبْدٌ، ف«في الحمام» قرينة، و«شاكي السلاح» تجريد، و«له لبد» ترشيحٌ⁽⁹⁷⁾.

(ويجوز إجراء المجاز في لفظ الترشيح) كما يجوز جعله ترشيحًا، فالترشيح ليس من المجاز، وكذا التجريد، (وتكون قرينته) أي: المجاز (حاليّة، نحو) ذاق لباس الجوع، ف«اللباس» مستعار للضرر على سبيل التصريح، و«ذاق» تجريد، ويصحُّ أن يكون مجازًا مرسلاً بمعنى الإصابة، من إطلاق المقيّد على المطلق، إذ الإذاقة إصابةٌ على وجه مخصوص؛ لأنّها الإحساس بالفم، استعملت في مطلق إصابة، والإضافة لله. ونحو: (رأيت أسدًا في الحمام له لِبْدٌ)، أي يجوز إبقاء لفظة اللبّد على حقيقتها لقصد تقوية الاستعارة، ويجوز أن يراد به (شعر) للرجل الشجاع على سبيل الاستعارة⁽⁹⁸⁾.

وفي هذا القدر كفاية، لمن حُفَّ بالعناية.

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، وَتُبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ.

سبحان ربِّك ربَّ العزّة عمّا يصفون، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله ربَّ العالمين.

وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمدٍ خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه والتابعين إلى يوم الدين.

وكان الفراغ من رقمه يوم الاثنين المبارك عاشر رمضان المبارك سنة 1313 من هجرة من له مزيد الشرف، على يد أفقر الورى، وأكثر من اجترى، أسير ذنبه، الواثق برّبّه، محمد يحيى الأشبولى الشافعي النقشبندی الحسيني، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه، آمين.

(97) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (281/1).

(98) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (385/1).

ثبت المصادر

- الإتيان في علوم القرآن: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، دار النشر: مجمع الملك فهد، الطبعة الأولى.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، قدم له الشيخ خليل الميس وولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.

- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الرابعة، 1998م.

- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: 775هـ)، مير محمد كتب خانة، كراتشي.

- حاشية السيالكوتي على المطول، عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي، (المتوفى: 1067هـ)، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية.

- خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزرازي (المتوفى: 837هـ)، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، الطبعة الأخيرة، 2004م.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني، (المتوفى: 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق محمد التنجني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2002م.
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405هـ - 1985م.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: 745هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: 773هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: محمد عبد الحّي بن عبد الكبير ابن محمد الحسيني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة 2، 1982م.

- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويه (المتوفى: 180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، المعروف بابن الأثير، (المتوفى: 637هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1995م.

- المزهرة في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

- المسائل الملقبات في علم النحو، محمد بن طولون الدمشقي (المتوفى: 953هـ)، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، 1428هـ.

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (المتوفى: 963هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

- المعجم المختص: محمد بن مرتضى الزبيدي، (المتوفى: 1205هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1427هـ.

- معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إيلان بن موسى سركيس (المتوفى: 1351هـ)، مطبعة سركيس بمصر، 1346هـ - 1928م.

- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: 626 هـ)، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1407 هـ - 1987 م.

قراءة جديدة في الفصل بين المتضايين

د. أحمد حسن عزّام

جامعة البلقاء التطبيقية - كلية إربد الجامعية
الأردن

الملخص

الفصل بين المتلازمات ظاهرة من ظواهر اللغة العربية، وسمة من سمات تركيب الجملة فيها، والمضاف والمضاف إليه عند اللغويين من أشدّ هذه المركبات تلازماً، حتى عدّوا أحدهما من تمام الآخر، أو جزءاً منه، ونزّلوهما منزلة الشيء الواحد، ولذلك رأى الباحثون منع الفصل بينهما.

وفي هذه الدراسة تتبعت أقوال النحويين وغيرهم في أصول كتبهم ولا سيّما المتقدمون، وعرضت آراءهم في أنواع الفصل في الموضوع نفسه ثم ناقشتها، وتدرجت في البيان والمناقشة إلى العصور التي تلت القرون الأربعة الأولى وصولاً إلى العصر الحديث.

وأبدت ما أراه في جواز الفصل، مبيّناً المسوّغات الأصولية للجواز ومعزّزاً ما ذهب إليه بالشواهد المستقراه من الكلام الفصيح شعراً وغير شعر.

قراءة جديدة في الفصل بين المتضايين

في أساليب اللغة العربية ألفاظ متلازمة يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، فلا يذكر أحد اللفظين حتى ينصرف الذهن إلى عديله الآخر. منها: الفعل والفاعل، والتميز والمميز، والمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والجار والمجرور. ومنها المضاف والمضاف إليه.

وبسبب الارتباط الذي تحدته الإضافة بين اللفظين يرى النحاة أنهما ينزلان منزلة الكلمة الواحدة، فلا يفصل بينهما بفاصل.

ولكنهم مع هذا يذكرون مواضع من الفصل وردت على ألسنة العرب، وفي القراءات القرآنية. والذين خصّوه بالدرس أباحوا استعمالات منه ورفضوا غيرها، واختلفوا فيه، فمن قائل إنه غريب على أساليب العربية، وإنه من صنع الشعراء، إلى قائل: إنه قبيح كثير، وإنه من ضرورة الشاعر. ومن قائل: إنه من الضرورات الحسنة، إلى مجوّز له في النثر في حالات دون أخرى.

ويبدو أنهم حين أصدروا أحكامهم نظروا إلى المسألة من جانب واحد هو باب (الإضافة) ولم يوسعوا النظر في أبواب نحوية أخرى تضمنت الفصل بأنماط مختلفة أشهرها ما ضمته مباحث النداء، والنفي بـ(لا) والإخبار بـ(كم).

ثم أدخل الموضوع دائرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، ونسب إلى كل من الفريقين رأي يخالف رأي الفريق الآخر، وحجج معززة بالشواهد.

ويقوم هذا البحث على درس هذه الظاهرة اللغوية بأنواعها، فيرصد شواهدا من الشعر والنثر، ويوضح رأي الباحثين فيها، وعللهم في إقرار بعضها دون بعض، واختلافهم في المدى الذي يصح القياس عليه منها من خلال النظر المتأن في المصادر الأصول لأئمة النحاة دون الاكتفاء بما رددته كتب الخلاف، مع تعزيته بنصوص منها قد تبدو للقارئ طويلة ولكنها تعبر بجلاء عن الرأي المقصود، ليكون على بينة من حقيقته، ثم بعد هذا كان النظر في آراء

الذين جاؤوا من بعدهم في القرون المتتابعة حتى الوقت الحاضر، تمهيداً للوصول إلى قرار في المسألة يستند إلى ظاهر نصوص اللغة العربية.

يرى سيبويه (ت 180هـ) الفصل قبيحاً بين المضاف والمضاف إليه، ويعده من ضرورات الشعر، يقول: (ولا يجوز "يا سارق الليلة أهل الدار" إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور،... ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة:

لما رأَت سائيد ما استعبرت لله درُّ- اليوم- من لامها

وقال ذو الرُّمة:

كأنَّ أصواتَ من إيغالهن بنا أواخرِ الميس أصواتُ الفرائج

وقال الفرزدق:

يا مَنْ رأي عارضاً أُسْرُبه بين ذراعي وجبهة الأسد⁽¹⁾

وهذا ما ذهب إليه شيخه الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، وصرَّح به وهو يتحدث عن الفصل بين "كم" الخبرية ومجرورها فقال: (إذا فصلت بين "كم" وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيداً، ولا نقول: هذا ضاربٌ بك زيد... وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجز، فنقول: كم فيها رجل، كما قال الأعشى:

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، ج1، ص 176-180.

إلا علالة أو بدا هة قارح نهذ الجزاره

وقال:

كم، في بني سعد بن بكر، سيدٍ ضخم الدسيعة ماجدٍ نقّاع⁽²⁾

ويتفق الخليل وسيبويه على أنّ الاسم الثاني في نحو: (يا زيدَ زيدَ عمرو) وما يشبهه من الأعلام المكررة في النداء مقحم بين المضاف والمضاف إليه للتوكيد. جاء في "الكتاب": (هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أختنا، ويا زيدَ زيدنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء. وهي لغة للعرب معروفة...)

وقال الخليل رحمه الله: هو مثل: لا أبالك. قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى. واللام هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عدّي⁽³⁾.

ويتفقان أيضاً على أنّ اللام فاصلة بين المضاف والمضاف إليه في نحو: لا غلام لك.

ولا يميزان هنا الفصل بأكثر من اللام⁽⁴⁾.

ويجيز يونس بن حبيب (ت 82هـ) الفصل بين المتضايين هنا، وفي باب "كم" الخبرية بما لا يتم به الكلام من الظرف والجار والمجرور. يقول سيبويه: (ومن قال كم بها رجل مصابٍ فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لك، ولا أختا يوم الجمعة لك، ولا أختا فاعلم لك).

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 164-168.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص 205-206.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص 279-281.

والجرّ في "كم بها رجل مصاب" وترك التنوين في لا يدي بها لك، قولُ
يونس. واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت: كم بها رجل...⁽⁵⁾.

فجواز الفصل عنده في ذينك الموضوعين مقيد (بما لا يتم به الكلام،
كقولك: لا يدي بها لك، ومعناه لا طاقة بها لك، و"بها" في هذا الموضع لا يكون
خبراً، ولا يتم)⁽⁶⁾.

أما زيادة اللام بين جزئي الإضافة في النداء فهو عند الخليل وسيبويه من
ضرورات الشعر. قال الأول: (وكذلك قول الشاعر إذا اضطر: يا بؤس
للحرب، إنما يريد: يا بؤس الحرب)⁽⁷⁾. وجاء في الكتاب: (ومثل هذا الكلام
قول الشاعر إذا اضطرَّ للنابعة:

يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام

حملوه على أن اللام لو لم تجئ لقلت: يا بؤس للجهل)⁽⁸⁾.

وخلاصة القول أنّ شيوخ البصرة يرون الفصل بين المتضامين قبيحاً.
ويعدّونه من ضرورات الشعر، ولم يخصوا الفاصل بنوع ما. إلا أنّ شواهد
(الكتاب) عليه تحددت بالظرف، مثل (الليلة) و(اليوم) و(يوماً)، وباللام في (يا
بؤس للحرب)، وبالجار والمجرور، نحو: (في الحرب) أو بهما وبما يتعلق
بالمجرور، نحو (من إيغاهن بنا). كما يُعترض بحرف العطف مع الاسم
المعطوف على المضاف في نحو (بين ذراعي وجبهة الأسد).

ومن نسب إلى سيبويه القول باختصاص الفصل في الشعر بالظرف فهو
واهم⁽⁹⁾.

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 280-281.

(6) الفارسي، أبو علي، المسائل البصريّات، تحقيق أحمد محمد أحمد، القاهرة، 1985، ج1، ص 533. وابن
عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، 1982، ج2، ص 50.

(7) سيبويه، الكتاب، 206/2.

(8) المصدر نفسه، 277/2.

(9) ويُنظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مصر، 1968.

واتفقوا على جواز الفصل بالاسم المكرر في النداء في نحو (يا تيمَ تيمَ عديّ)، وباللام في المنفيّ بـ "لا" في نحو: (لا أبا لك). وأجاز يونس الفرق بين "كم" الخبرية ومجرورها في نحو: (كم بها رجل مصابٍ)، والاعتراض بأكثر من اللام في نحو: (لا يدين بها لك) إذا لم يكن الكلام قد تم.

لقد تابع البصريون الخليل وسيبويه في أكثر المسائل، وتوسع المبرّد قليلاً حين أدخل شبه الظرف، وهو (المصدر وما كان مثله من حشو الكلام). وأخرج من الباب ما عدّه فصلاً، مثل (بين ذراعي وجبهة الأسد) وشبهه به في رأيٍ ثانٍ له الاسم المكرّر في نحو (يا تيمَ تيمَ عديّ)⁽¹⁰⁾ كما سوى هو والزجاجي جواز الفرق باللام في حالتي النفي والنداء⁽¹¹⁾.

أما نحاة الكوفة فلم يصل إلينا من مصنفاتهم النحوية إلا القليل، ويستوقفنا منهم قبل غيره أبو زكريا الفراء (ت 207هـ) في كتابه (معاني القرآن)، فإنه ذكر الفصل بين جزأي الإضافة وهو يفسر قوله تعالى: "فلا تحسبن الله مخلّف وعده رسله"⁽¹²⁾ فقال: (... وكان بعض النحويين ينصب "الليلة" ويخفض "أهل" فيقول: يا سارق الليلة أهل الدار، و: كناحت يوماً صخرة. وليس ذلك حسناً في الفعل⁽¹³⁾ ولو كان اسماً لكان الذي قالوه أجوز، كقولك: أنت صاحب اليوم ألف دينار، لأنّ الصاحب إنما يأخذ واحداً ولا يأخذ الشيئين والفعل قد ينصب الشيئين.

ولكن إذا اعترضت صفة⁽¹⁴⁾ بين خافض وما خفض جاز إضافته، مثل قولك: هذا ضاربٌ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر. مثل قوله:

(10) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المتعصب، تحقيق محمد عبدالحالقي عزيمة، القاهرة، 1385هـ، 1388هـ، ج 4، ص 376.

(11) الزّجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن إسحاق، اللامات، تحقيق مازن المبارك، دمشق، 1969، ص 99-112.

(12) سورة إبراهيم، آية 47.

(13) يعني اسم الفاعل العامل.

(14) يعني الظرف والجار والمجرور.

تروّح في عمّيه وأعانه
على الماء قوم بالهراوات هُوجُ
مؤخّر عن أنيابه جليدٍ رأسه
لهن كأشباه الزّجاج خُروج
وقال الآخر:

وكرارٌ دونَ المحجرّين جوادِه
إذا لم يحامِ دونَ أنثى حليلها
وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف، بصفة،
ويقولون: هو ضاربٌ في غير شيء أخاه، يتوهمون إذا حالوا بينها أنهم نونوا.
وليس⁽¹⁵⁾ قول من قال: "مخلفٌ وعدّه رسله"⁽¹⁶⁾ ولا "زُين لكثير من
المشركين قتل أولادهم شركائهم"⁽¹⁷⁾ بشيء.
وقد فسّر ذلك. ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزجبتها متمكناً
زجّ القلوصَ أبي مزاده

قال الفراء: باطل. والصواب: زجّ القلوص أبو مزاده⁽¹⁸⁾.

الفراء لا يستحسن الفصل بين المتضامين، ولا سيما إذا كان المضاف وصفاً
عاملاً، حتى لو كان الفاصل ظرفاً. ولا يميزه إلا في الشعر بالظرف والجار
والمجرور، أما بغيرهما فهو (ليس بشيء) و(باطل). وبذلك حكم على قراءة

(15) لفظ (وليس) جعلته بداية فقرة، لأنّي أرى أنه من كلام الفراء وهو في المطبوع من (معاني القرآن) متصل
بما قبله. وهذا يوهم أنه من زعم الكسائي كما حسبت خديجة الخديشي. يُنظر الخديشي، خديجة، المدارس
النحوية، ط3، دار الأمل، الأردن، 2001، ص 140.

(16) إبراهيم 47/14. والقراءة المشهورة بجر (وعده) ونصب (رسل).

(17) الأنعام 137/6. وهي قراءة عبد الله بن عامر (ت 118هـ) من السبعة بنصب (أولاد) وجر (شركاء)،
وسنذكر الإشارة إليها في البحث.

(18) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، ط2، القاهرة، 1966، بيروت،
1980، ج1، ص 81-82.

عبد الله بن عامر، وعلى غيرها. ومن نسب إليه الإجازة في غير ما ذكرت فهو واهم⁽¹⁹⁾.

ويبدو موقف شيخه الكسائي (ت 189هـ) أليّن محترماً ما سمع من نصوص. قال أبو شامة المقدسي (ت 665هـ): "يُروى أن عبد الله بن ذكوان⁽²⁰⁾ قال: سألتني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءة، فأرأته كأنه أعجبه، ونزع بهذا البيت:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف

فنصب الدراهم"⁽²¹⁾.

وقال أبو بكر بن الأنباري (ت 338هـ): قال الفرّاء: أنشدني الكسائي بيت عنتره:

يا شاة من قنص لمن حلت له

قال: وزعم الكسائي أنه إنما أراد: يا شاة قنص، وجعل "من" حشواً في الكلام كما تكون "ما" حشواً.

وأنكر الفرّاء هذا وقال: إنما أراد: يا شاة من مقتنص لأن "من" لا تكون حشواً ولا تُلغى⁽²²⁾.

(19) يُنظر: الجرجاني، القاضي علي بن يزيد، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت، بلا ت، ص 465.

(20) من رواية قراءة ابن عامر، يُنظر: ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، القاهرة، بلا ت، ج 1، ص 145.

(21) البغدادي، الشيخ عبد القادر عمر، خزائن الأدب، تحقيق وشرح محمد عبدالسلام هارون، ط 1، مصر، 1981، ج 2، ص 255.

(22) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط 2، مصر، 1969، ص 353.

وقال أبو البركات بن الأنباري ت577هـ: "وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلام، والله، زيد"⁽²³⁾.

ولكني مع هذا لم أقع على صريح رأيه في المسألة، أعني تجويز الفصل، ولو كان صريحاً بذلك لذكره تلامذته، وتقدم ما نقل عنه من (أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف، بصفة، ويقولون: هو ضارب في غير شيء أخاه).

وحين نتلمس الموضوع في مصادر الكوفيين الأخرى لا نجد زيادة على ما تقدم، ولا رأياً جديداً يتسم بالوضوح⁽²⁴⁾.

وفي ضوء ما تقدم أجد الموازنة بين آراء الفريقين في المسألة تشير إلى الآتي:

أولاً: لا يختلف الفريقان بوجه عام في أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز في سعة الكلام، بل يختص بالشعر، وقصره الفراء من الكوفيين على الظرف والجار والمجرور دون غيرهما. ولم يحدد البصريون الفاصل بلفظٍ ما.

ثانياً: تعددت جوانب الموضوع لدى البصريين بسبب توفر كتبهم النحوية، إذ إنهم أجازوا الفصل في حالات. على حين لم يصل إلينا من دراسة الكوفيين إلا ما يتعلق بباب "الإضافة"، وإن كانت هي المحور الذي يدور حوله البحث.

ثالثاً: لم يتعرض البصريون للقراءات القرآنية المتعلقة بالمسألة بشيء. في حين ردّها الفراء ومن تبعه من الكوفيين؛ لأنهم خصّوا ذلك بالظرف والجار والمجرور في الشعر.

(23) ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، ط4، القاهرة، 1961م، ج2، ص431.

(24) يُنظر مثلاً:

1- ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط2، مصر، 1956م، ج1، ص77-125.

2- البغدادي، خزنة الأدب، ج2، ص251.

3- الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) تحقيق محمود محمد شاكر، ط2، مصر، دار المعارف، لات، ج8، ص43.

هذا أهم ما توصلتُ إليه من خلال المصادر الأصول، ولكن يحلو لبعضهم أن يعد مسائل من الخلاف بين البصريين والكوفيين، يسرد فيها حججاً وأحكاماً، وتعليلات لم أقف على أغلبها في كتب من نسبت إليهم. وها هو ذا أبو البركات الأنباري يسجل في (الإنصاف) من هذا الخلاف مسألتين:

إحدهما: في الفصل بين "كم" الخبرية وتمييزها، قال فيها: "ذهب الكوفيين إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً، نحو: كم عندك رجل، وكم في الدار غلام، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجرّ، ويجب أن يكون منصوباً"⁽²⁵⁾.

وإذا لم يذكر لنا مَنْ من الكوفيين ذهب إلى هذا ولا عزاه إلى واحد من مصنفاتهم فلا نستطيع أن نأخذ بها ذكره.

أمّا ما نسبه إلى البصريين فيردّه ما ذكرته آنفاً من تجويز يونس الاعتراض بين "كم" ومجروها في سعة الكلام إذا لم يتم المعنى بالمفصول. وجوزه البصريون في الشعر. واستشهد سيبويه لذلك بثلاثة أبيات⁽²⁶⁾، نسب أبو البركات إنشاد اثنين منها إلى الكوفيين.

والمسألة الأخرى: في الفصل بين المتضايين قال فيها: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجرّ.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنها قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها. قال الشاعر:

(25) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 41، ج1، ص 303.

(26) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 166.

فزجتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

والتقدير: زجّ أبي مزاده القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول...⁽²⁷⁾، ثم راح يسرد شواهد أدعى أنّ الكوفيين احتجوا بها لمذهبهم لم أقف عليها إلا قراءة عبد الله بن عامر. لقوله تعالى: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم"⁽²⁸⁾ بضم زاي "زين"، ورفع لام "قتل" ونصب دال "أولادهم" وخفض "شركاؤهم". ويكون بذلك قد فصل بين المضاف "قتل" والمضاف إليه "شركاؤهم" بالمفعول وهو "أولادهم"⁽²⁹⁾. وحتى في هذه القراءة فإنّ القراء وهو من شيوخ الكوفيين لا يجد لها وجهاً إذ يقول: "وليس قول من قال: إنها أرادوا مثل قول الشاعر:

فزجتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

بشيء وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"⁽³⁰⁾.

ولعلّ القارئ يجد معي، بعد أن أطلعت على رأي الكوفيين، أن ابن الأنباري يفتعل خلافاً، ويصطنع قولاً لم يقل، وليس ببعيد عنه رأي القراء في البيت المتقدم، ووسمه القراءة بأنها ليس بشيء، فضلاً عن أنّ البصريين لم يتعرضوا لها بتأييد أو تنديد، ومن هنا يكون صاحب الإنصاف متزيّداً عليهم في قوله: "والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة، وهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافة دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام

(27) ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة 61، ج2، ص 427.

(28) سورة الأنعام، آية 137.

(29) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ج2، ص 263-265.

(30) القراء، معاني القرآن، ج1، ص 358.

"شركائهم" مكتوباً بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو⁽³¹⁾.

وقد أوقع أبو البركات مَنْ جاء بعده في وهم سرى طويلاً بين النحاة، قديماً وحديثاً، فنسبوا إلى كل من الفريقين ما نسبته إليهم في المسألتين⁽³²⁾.

وفوق هذا فتح أبو البركات الباب أمام الباحثين ليتهموا البصريين بتخطئة ابن عامر، وتضعيف قراءته. وأنقل مثلاً قول مهدي المخزومي وهو يحيل على "الإنصاف": (ولا ننسى موقفهم من ابن عامر مقرئ أهل الشام... فقد غلط البصريون ابن عامر في قراءته... لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول. فقد منع ذلك جمهور البصريين، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية)⁽³³⁾.

وإن تشأ زيادة فاستمع إلى حازم الحلي وهو يتحدث عن قراءة ابن عامر (فقبلها الكوفيون، ورتبوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور. وغلط البصريون ابن عامر واتهموه بالوهم)⁽³⁴⁾.

وما كنت أرجو أن أطيل لولا أن ما أثبتته يُعدّ ضمن الدراسات العلمية الجامعية. وليت الذين زلت بهم القدم رجعوا إلى الكتب الأصول لعلماء النحو الأوائل، إذن لعرفوا أن هذا أمرٌ لم يقل به شيوخ البصرة: يونس، والحليل، وسيبويه، والمبرد، وابن السراج، والزجاجي.

(31) ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 436.

(32) يُنظر مثلاً: 1- الطبري، هامش جامع البيان، ج8، ص 44.

2- مكي بن أبي طالب، مشکل إعراب القرآن، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، العراق، لا ط، لا ت، ج1، ص 271-272.

3- الزمخشري، أبو القاسم جار الله، الكشف، بيروت، لا ط، لا ت، ج2، ص 54.

4- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النحاس، ط1، القاهرة، 1987، ج2، ص 535.

(33) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، القاهرة، 1958، ص 337.

(34) الحلي، حازم سليمان، الكوفيون والقراءات، لا ط، بغداد، 1989، ص 42-43.

وإذا كان ثمة مَنْ به صرّح فهو بعض الآخذين عن متأخريهم كأبي جعفر النحاس (ت 338هـ) وأبي علي الفارسي. فقد نعت النحاس الفصل بالاسم باللحن⁽³⁵⁾، ونعته الفارسي⁽³⁶⁾ وتلميذه ابن جنّي بالقبح⁽³⁷⁾.

وقد تصدّى طائفة من العلماء للردّ على منكري القراءة واحتجوا لصحتها، سنداً وعربية، وليس من وكّدي الخوض في هذا المجال، إلا أني أرى أنّ هذا التأييد دفع كثيرين إلى الخروج عن ربه التبعية للمتقدمين وأجازوا القياس عليها، ولم يتعسفوا التأويل.

ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي، فقد أجاز قراءة ابن عامر، وشنّ هجوماً على ابن عطية والزنجشري وأبي علي الفارسي، لرفضهم قراءة ابن مالك⁽³⁸⁾.

وكذلك دافع ابن الجزري عن قراءة ابن عامر، وذكر وجه قوتها من حيث المعنى، يقول: "وأما قوته من جهة المعنى، فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه (الأول) كون الفاصل فضلة فإنّه لذلك صالح لعدم الاعتداد عليه، (الثاني) أنّه غير أجنبي معنّى لأنه معمول للمضاف هو المصدر، (الثالث) أنّ الفاصل مقدر التأخير لأنّ المضاف إليه مقدر التقديم لأنّه فاعل في المعنى⁽³⁹⁾."

أما ابن مالك فقد كان أكثر وضوحاً في المسألة، وأوسع دائرة لمواطن الفصل في سعة الكلام، فأجاز الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن فاعلاً ولا في حكم الفاعل، والفصل بـ (إمّا)، والفصل بالقسم.

(35) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، لا ط، بغداد، 1979، ج1، ص 853.

(36) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاني، ط1، دمشق، 1987، ج3، ص 410.

(37) ابن جنّي، أبو الفتح بن عثمان، الخصائص، تحقيق علي محمد النجار، لا ط، مصر، 1952، ج2، ص 406، ج2، ص 392.

(38) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، دراسة وتعليق عادل عبدالموجود ومحمد معوض، ط1، بيروت، 1993، ج4، ص 231-232.

(39) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 265.

وانتصر خلال احتجاجه لقراءة ابن عامر التي قال فيها: (والفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار... وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه... لأنها ثابتة بالتواتر)⁽⁴⁰⁾. وذكر أن الفصل حسنٌ لثلاثة أمور: كون الفاصل فضلة، وغير أجنبي، ومقدر التأخير⁽⁴¹⁾. وقال "فَعُلِمَ بهذا أن قراءة ابن عامر -رحمه الله- غير منافية لقياس العربية"⁽⁴²⁾.

لقي كلام ابن مالك رواجاً لدى العلماء الذين تقبلوا أقواله قبولاً حسناً، واعتمدوا عليها في مصنفاتهم، وضمنوها شروحهم لكتبه النحوية، يبدو هذا واضحاً من خلال شرحهم لقوله في آخر باب (الإضافة) من الخلاصة الألفية⁽⁴³⁾:

فصلٌ مضافٍ شبه فعلٍ ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز. ولم يُعب
فصلٌ يمينٍ واضطراً وأوجداً بأجنبي، أو بنعتٍ أو نداً

فمن أخذ برأيه على سبيل حسن بن قاسم المرادي⁽⁴⁴⁾، وجمال الدين بن هشام⁽⁴⁵⁾، وبهاء الدين بن عقيل⁽⁴⁶⁾، والحافظ ابن الجزري الذي ذكرنا رأيه من قبل.

(40) ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبدالقادر، وطارق السيد، ط1، بيروت، 2001، ج3، ص 141.

(41) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 141.

(42) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط1، بيروت، 2000، ج1، ص 440.

(43) ابن مالك، متن الألفية، ط5، القاهرة: بلاط، ص 28.

(44) المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، بلاط، القاهرة، 1976، ج2، ص 275.

(45) ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط5، بيروت، 1966، ج2، ص 26.

(46) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط14، القاهرة، 1969، ج2، ص 52.

ومن المحدثين عباس حسن⁽⁴⁷⁾، ومحمد الأنطاكي⁽⁴⁸⁾، أحمد مكي الأنصاري⁽⁴⁹⁾.

تلك هي وجهات النظر حول الظاهرة قديماً وحديثاً، قدمتها بوضوح نتبين من خلالها مواقف منها لا تخرج عما يأتي:

الأول: أنّ الفصل أسلوب غريب على العربية، ولكنه من صنع الشعراء، يلجؤون إليه فراراً من المألوف المعهود في نظام النثر إشباعاً لرغبتهم الفنية.

والثاني: أنه أسلوب عربي، ولكنه خاص بالشعر، وضرورة من ضروراته، يلجأ إليه الشاعر متى اضطر.

والثالث: أنه من أساليب اللغة، ومنه ما هو جائز في نثر الكلام ونظمه، ومنه ما هو مقصور على الشعر دون غيره.

والذي أذهب إليه أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه في صورته المختلفة أسلوب عربي فصيح، يصح استعماله على السعة في الكلام المرسل والمنظوم.

ولي في هذا المذهب المسوغات الآتية:

الأول: استند المانعون إلى علة يبدو لي ضعفها؛ لعدم اطّرادها من جهة، ولمخالفتها المسموع من الكلام الفصيح من جهة أخرى.

وأول من علة لذلك الخليل بن أحمد الذي قال: "لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة"⁽⁵⁰⁾.

وردّد أكثر النحاة من بعده هذا الحديث، وداروا في فلكه، مع الاختلاف أحياناً في اللفظ والمضمون.

(47) حسن، عباس، النحو الوافي، ط4، القاهرة، 1969، ج3، ص 52.

(48) الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بلاط، بلات، 1972، ج2، ص 226.

(49) الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو، بلاط، دار القبلة، 1405هـ، ص 78-88.

(50) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 164.

فابن يعيش يرى أنّ "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنها كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما"⁽⁵¹⁾.

ويرى ابن أبي الربيع أنّ "المضاف والمضاف إليه يُنزلان منزلة الاسم الواحد، لأنه يعرفه، ويفصله من غيره، ويخصه من بين سائر جنسه، فنزلت الإضافة لذلك منزلة الألف واللام. فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يفصل بينهما، فلذلك لا يقع التنوين بينهما"⁽⁵²⁾.

- ويقول محمود شكري الألوسي (ت 1342هـ) "إنّ المضاف إليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه، لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الجسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه"⁽⁵³⁾.

- وعند مهدي المخزومي "المضاف والمضاف إليه مرتبط أحدهما بالآخر لفظاً ومعنى، ومنزلان منزلة الكلمة الواحدة. ولا يفصل بينهما بفواصل إلا في مواضع قليلة"⁽⁵⁴⁾.

فأنت ترى أنّ المتضايين لدى هؤلاء "كأنهما كلمة واحدة" أو "كالشيء الواحد" أو "ينزلان منزلة الاسم الواحد". والمضاف إليه من تمام المضاف وداخل فيه. يقوم أحدهما من الآخر مقام التنوين، أو الألف واللام من الاسم. فعلى هذا "يقبح" أو "لا يحسن" أو "لا يفصل بينهما" "كما لا يفصل بين أجزاء الجسم"، لأنه "مرتبط أحدهما بالآخر لفظاً ومعنى".

(51) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، شرح المفصل، ط1، بيروت، 2001، ج2، ص 188.

(52) ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عباد بن عبد النبي، بلاط، بيروت، 1986، ج2، ص 889.

(53) الألوسي، محمود شكري، الضرائر، نشره محمد بهجة الأثري، بلاط، القاهرة، 1314هـ، ص 142.

(54) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، بلاط، القاهرة، 1966، ص 175.

والصحيح أنّ الإضافة أحدثت بين الجزأين ارتباطاً معنوياً، وأصبح اللفظان يؤديان معنىً مخصّصاً أو معرّفاً، مع بقاء كل منهما على هيأته وصورته، ولم يذب الثاني في الأول، أو يدخل فيه، كما قال الخليل. ولذلك تبقى شخصيته تامة، يمكن أن تبتعد عن جارها بالفصل أحياناً.

ويشهد لهذا النصوص الفصيحة، ومنها ما نقله الذين ذكرتهم، إذ لم يلبث أحدهم حين ذكر ما ذكر حتى يستدرك تواءماً أن العرب فصلت بينهما بأشياء، ولكنه يعدّها من الضرائر.

وقصر أكثرهم هذه الضرائر على الشعر بالظرف والجار والمجرور، وراحوا يعللون لها.

يقول ابن يعيش: "وإنما جاز بالظرف لأنّ الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكأن ذكرها وعدمها سيان، فلذلك جاز إقحامها فاعرفه"⁽⁵⁵⁾.

ويرى في موضع آخر أن العرب توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال. ولذلك فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه. وبعد أن يورد أمثلة لذلك يقول: "وإذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد، كان جوازه في "إن" واسمه أسهل..."⁽⁵⁶⁾.

وهذا شبيهه بقول المبرّد: "إنّه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها، لأن الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه تقول: إن في الدار زيدا، وأنّ اليوم زيدا قائم..."⁽⁵⁷⁾.

ولكن المبرّد لا يمكنه التعليل حين يجد فصلاً بغير الظرف، فيذهب إلى أنّ هذا نظيره، يقول: ونظير الظرف في ذلك المصدر وما كان مثله من حشو الكلام، كقوله:

(55) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 190.

(56) المصدر نفسه، ج1، ص 258.

(57) المبرّد، المقتضب، ج4، ص 376.

أشْمُ كأنه رجلٌ عبوس معاوِدٌ، جرأةٌ وقت الهوادي⁽⁵⁸⁾

ولعل هذه العلل لم تقنع ابن مالك لما وجد نفسه محتظراً أنواعاً من الفصل في النثر، وخصّها بالضرورة، فذكر لهذا التخصيص مع اعترافه بكثرة شواهد، وجهين⁽⁵⁹⁾:

أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبيته.

الثاني: أنه فصل بحرف جر أو بما فيه معنى حرف جرّ، مع كون المضاف مقتضياً للجر، ففي إبلائه ظرفاً أو حرف جرّ، يلاقي مقتضى جرّ.

ويبدو أن قراءة ابن عامر أخذت شيئاً من جهده للاحتجاج لها، وتعليل القياس عليها، لأن أول ميزة فيها هو فصل المضاف بمفعول غير أجنبي عنه.

ولكن ابن مالك نفسه أجاز اختياراً الفصل بالقسم في نحو: "سمعت صوتَ والله زيد" وهو أجنبي من المضاف كما أجاز الفصل بالجار والمجرور في مثل الحديث الشريف:

"هل أنتم تاركولي صاحبي"، وهو خلاف ما أورده في الوجه الثاني.

أما إبراهيم أنيس الذاهب إلى "أنّ الفصل بين المتضايفين ظاهرة غريبة على أساليب اللغة"، فإنّ تعليله للأمر بأنه من فعل الشعراء، يلجؤون إليه "فراراً من المألوف المعهود في نظام النثر، وإشباعاً لرغبتهم الفنية التي تأبى عليهم في الكثير من الأحيان التقيد بقيود اللغة كلما سنحت لهم الفرصة"⁽⁶⁰⁾.

أقول: إنّ هذا التعليل يردّه نصوص النثر الصحيحة التي ورد فيها الفصل، فضلاً عن أن شواهد الشعر من الكثرة بحيث لا تشكل ظاهرة لغوية غريبة، ولو

(58) المصدر نفسه، ج4، ص 377.

(59) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط1، بيروت، 2000، ج2، ص 979-980.

(60) أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، بلاط، القاهرة، 1966، ص 230.

صحّ طرحها هنا للسبب الذي ذكره لصدق هذا على أساليب كثيرة في التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والإضمار والإظهار، وفي أنواع من الاعتراض بين المتلازمات عدّ النحاة شواهدا الشعرية صحيحة يقاس عليها. ولو فُتح باب المنع لهذه العلة لأُلغيت أساليب، ومُنعت تراكيب هي ثروة لغوية عربية نافعة.

ومن الغريب أن الذين أطلقوا القول بمنع الفصل في باب الإضافة أجازوا في غيره أنواعاً، وعللوا للجواز تارة وأهملوا التعليل تارة أخرى⁽⁶¹⁾.

وإن شئت دليلاً فاستمع إلى قول الزمخشري وهو يتحدث عن الفصل باللام جوازاً في نحو: "لا أبالك" فيقول: "ونظيرتها "تيم" الثانية في:

يا تيم تيم عدي لا أبالك لا يُلقينكم في سوأة عمر

أُقحمت بين المضاف والمضاف إليه، ووُسّطت بينهما كما قيل بين العصا ولحائها. وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد⁽⁶²⁾.

أرأيت كيف نُزّل الجزءان منزلة العصا ولحائها، ثم يجوز الاعتراض بينهما؛ لأنه أعطى التوكيد والتشديد؟! "

وإن تعجب فعجب أمرهم حين يعدّون سقوط الفاصل ممنوعاً في مواضع، وضرورة شعرية. يقول ابن السراج: "والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف، قال:

بالموت الذي لا بدّ أني ملاق، لا أباك تخوفيني

(61) ينظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 178، الزجاجي، اللامات، ص 100 و11.

(62) الزمخشري، محمود بن عمر، الأحاجي النحوية، تحقيق مصطفى الحيدري، بلاط، حماة، 1969، ص 44.

وقال الآخر:

وقدمت شمّاخ ومات مزردّ وأي كريم لا أباك مخلد⁽⁶³⁾

إن ذهب القائلين بمنع الفصل إلى جواز وقوع أنواع منه في غير باب الإضافة، وذهب غيرهم إلى إباحته في مواضع من هذا الباب يشكل دليلاً آخر على ضعف علل النحاة؛ لأنه يعني وقوعه في الكلام لا محالة.

والمسوغ الثاني: إنّ الأسلوب الذي أُؤيد إجازته لا يجافي الحسّ اللغوي. والنصوصُ الكثيرة التي ورد فيها مأنوسة في غالبها، سليمة في تركيبها. وما وقع منها على خلاف ذلك فهو النادر، وأمره لا يختلف عما يرد في الأساليب غير الممنوعة حين لا يتمكن المتكلم من استعمالها بوضوح؛ لضعف لغته، وقلة زاده في البيان.

وخير دليل على فصاحته الجملُ التي مثل بها النحاة قياساً على الشواهد التي أوردوها.

فمن أمثلة الفراء: "أنت صاحبُ اليومَ ألفِ دينارٍ" و"هذا ضاربٌ في الدار أخيه"⁽⁶⁴⁾.

ومن أمثلة ابن جنبي ما ورد في قوله، وهو يبين شواهد الفصل: "وقوله: "هما خطتا إمّا إساٍ ومنة" ففصل بين "خطتا" و"إساٍ" بـ "إمّا" ونظيره: هو غلامٌ إمّا زيدٍ وإمّا عمرو"⁽⁶⁵⁾.

ومن أمثلة ابن مالك: "عرفت إعتاقَ الجاريةَ سيدها وإعطاءَ الدرهمَ زيدٍ"⁽⁶⁶⁾.

(63) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط2، بيروت، 1987، ط1، ج390.

(64) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص81.

(65) ابن جنبي، الخصائص، ج2، ص407.

(66) ابن مالك، شرح عمدة الحفاظ، تحقيق عدنان الدروبي، بلاط، بغداد، 1977، ص490.

وأما الفصل بالمعطوف على المضاف مع العاطف فقد صار في عصرنا مأنوساً نتكلم به ونكتب، وما ذلك إلا لسهولة التركيب، وإيجازه، وعدم مجافاته الذوق.

ومن أمثلة سيبويه عليه: "مررت بخير وأفضل من ثم" (67). ولعل ابن جني ظنه من كلام العرب فسلك مثله ضمن شواهد الفصل قائلاً: "ومنه قولهم: هو خيرٌ وأفضل من ثم" (68).

ومن أمثلة الفراء: "عندي نصفٌ أو ربعٌ درهم، وجئتك قبل أو بعد العصر...". (69). فلا غرابة إذن في هذه الأمثلة. وعليه فلا غرابة في أن يُنشئ المتكلم مثلها.

والمسوغ الثالث: أن هذا الأسلوب لا يتعلق بمسألة الإعراب من رفع، ونصب، وجرّ، ولا بعلاماته. فليس يترتب على إباحته زيادة في قاعدة إعرابية، ولا تفريع في حكمها، ولا تشتيت لها. وإنما فيه فسحة للمتكلم، وتيسير للمنشئ كائناً من كان، لكي يختار من مجاري الكلام، ويستعمل ما يشاء من طرق التقديم والتأخير، وهو من فنون القول، بشرط البيان الصحيح، ووضوح المعنى في غير إبهام ولا غموض، ولا تلاعب بالألفاظ.

والمسوغ الرابع: ما ورد عن العرب الفصحاء، علاوة على القراءات القرآنية، من نصوص نثرية وشعرية صحيحة، جاء الفصل فيها صريحاً لا يَحتمل التأويل. وهي من الكثرة بحيث تشكل وحدها دليلاً قوياً لا تثبت أمامه العلل (70). ويعضدها نصوص أخرى احتملت التأويل.

(67) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 180.

(68) ابن جني، الخصائص، ج2، ص 409.

(69) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 322.

(70) لبعض النحاة إقرار بهذه الكثرة، ينظر على سبيل المثال: ابن جني، الخصائص ج2، ص 406، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ج2، ص 979.

وحسب القارئ أن ابن عصفور الأشبيلي أورد في "ضرائر الشعر" عشرين بيتاً، وأربعة نصوص من الكلام المرسل وقع الفصل بين المتضامين في كل منها⁽⁷¹⁾.

ولكي يكون الدليل في متناول نظر القارئ فقد جمعت أكثر من تسعين شاهداً، وقع فيها الفصل، أورد بعضها في الصفحات الآتية، مكتفياً بشاهدٍ أو اثنين على كل نوع من أنواع الفصل، محياناً القارئ إلى مواطن الشواهد الأخرى، وقد بدأتها بالحروف الفاصلة وأنهيتها بالجملة.

الشواهد:

أولاً: الفصل بالحرف:

أ- الفصل بالكاف: قال ابن جنّي: "فأما قول الآخر"⁽⁷²⁾:

فصّيروا مثل كعصفٍ مأكول.

فلا بد فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصّيروا مثل عصفٍ مأكول. فأكد الشبه بزيادة الكاف"⁽⁷³⁾.

ب- الفصل باللام⁽⁷⁴⁾: أنشد سيبويه قول الشاعر (وهو سعد بن مالك):

يا بؤس للحرب التي وضعت أراها فاستراحوا

قال: إنها يريد: يا بؤس للحرب⁽⁷⁵⁾.

(71) ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، لا ط، دار الأندلس، 1980، ص 191-200.

(72) هو رؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه، ينظر: العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980، ص 181.

(73) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب ج1، ص 296.

(74) في شواهد أخرى، ينظر، رصف المباني في حروف المعاني، ص 179، وسيبويه الكتاب، 702/2.

(75) سيبويه، الكتاب ج2، ص 207.

ج- الفصل ب: لا⁽⁷⁶⁾: وقوعها كثير بين المضاف والمضاف إليه، للنفي أحياناً، وزائدة لتوكيده أحياناً أخرى، ومن ذلك:
أنشد سيبويه لأبي الطفيل عامر يرثي ولده:

تركتني حين لا مالٍ أعيش به وحين جُن زمان الناس أو كلبا⁽⁷⁷⁾

د- الفصل ب ما⁽⁷⁸⁾:

1- قال ابن مالك في كلامه على "أي" (وقد تردف بـ "ما" مع إضافتها لفظاً، كقوله تعالى: "أيما الأجلين قضيتُ فلا عدوان علي"⁽⁷⁹⁾).

2- أنشد سيبويه قول الشاعر: (وهو يزيد بن عمرو بن الصعق):

ألا من مبلغٌ عني تيمماً بأية ما تحبّون الطعاما⁽⁸⁰⁾

هـ- الفصل ب من: أنشد الراغب الأصفهاني (ت: 502هـ) قول الأعشى:

أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمه الفاخر

ثم قال: "قيل: تقدير: سبحان علقمة، على طريق التهكم، فزاد فيه "من" ردّاً إلى أصله، وقيل: أراد: سبحان الله من أجل علقمة، بحذف المضاف إليه"⁽⁸¹⁾.

(76) في شواهد أخرى ينظر: سيبويه، الكتاب ج2، ص 303-305.

(77) سيبويه، الكتاب، ج2، 305، والطفيل، عامر، ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر الأنصاري عن ثعلب، بلاط، بيروت، 1986، ج2، ص 557.

(78) يُنظر في شواهد أخرى: الزمخشري، شرح المفصل ج8، ص 135، أبو حيان الأندلسي، ابن هشام، البحر المحيط ج8، ص 136، مغني اللبيب ج1، ص 347.

(79) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص 957، سورة القصص آية 28.

(80) سيبويه، الكتاب ج3، ص 118.

(81) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي، بلاط، بيروت، 1972، ص 227.

و- الفصل بـ "سوف" أنشد ابن عصفور قول الشاعر إبراهيم النخعي:

عليك سلامٌ بعد سوف سلامِها تمر سنون بعدها وشهور

وقال "يريد: بعد سلامها سوف تمر سنون وشهور بعدها. ففصل بين "سوف" والفعل بمخفوض "بعد" وفصل بين "بعد" ومخفوضها بـ "سوف" (82).

ز- الفصل بـ "إمّا": أنشد ابن جني قول الشاعر تأبط شرّاً:

هما خطتا إمّا إسارٍ ومنّة وإمّا دمٍ والقتل بالحرّ أُجدر

وقال: "فصل بين "خطتا" و"إسار" بقوله "إمّا" (83).

ثانياً: الفصل بالظرف والجار والمجرور (84):

1- نقل ابن مالك عمّن يوثق بعربيته (ترك، يوماً، نفسك، وهواها سعي لها في رداها) (85).

2- أنشد سيبويه: يا سارق الليلة أهل الدار (86).

قال الفراء: (وكان بعض النحويين ينصب "الليلة" ويخفض "أهل" فيقول:

يا سارق الليلة أهل الدار (87).

(82) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 202.

(83) ابن جني، الخصائص ج 2، ص 407.

(84) ينظر في شواهد أخرى: الزمخشري، الكشاف ج 1، ص 301، سيبويه، الكتاب، ص 169-180، الفراء معاني القرآن 581/2، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ج 2، ص 533، الفراء المذكر والمؤنث، ص 169-180.

(85) المرادي، توضيح المقاصد، ج 2، ص 277.

(86) سيبويه، الكتاب ج 1، ص 175.

(87) الفراء، معاني القرآن ج 2، ص 80.

3- قال الله تعالى: "وما هم بضارين به من أحدٍ إلا بإذن الله"⁽⁸⁸⁾. قال الزمخشري: (وقرأ الأعمش: وما هم بضاري، بطرح النون والإضافة إلى أحد، والفصل بينهما بالظروف، فإن قلت: كيف يضاف إلى أحدٍ وهو مجرور؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور)⁽⁸⁹⁾.

4- أنشد سيبويه لذي الرمة:

كأن أصوات من إيغاهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فصل بالجار والمجرور وبما تعلق بالمجرور⁽⁹⁰⁾.

ثالثاً: الفصل بالمعطوف على المضاف⁽⁹¹⁾

1- قال الفراء: "وسمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يدَ ورجلَ من قاله"⁽⁹²⁾.

2- أنشد سيبويه للفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد⁽⁹³⁾

رابعاً: الفصل بالشرط والقسم والمنادى⁽⁹⁴⁾

أ- الفصل بالشرط: قال الرضي: "حكى ابن الأعرابي: هو غلام، إن شاء الله ابن أخيك"⁽⁹⁵⁾.

(88) سورة البقرة، آية 102.

(89) الزمخشري، الكشاف ج1، ص301-302.

(90) ديوان ذي الرمة، ص76، سيبويه، الكتاب ج1، 179، وج2، ص166، وص280.

(91) ينظر في شواهد أخرى: صحيح البخاري ج4، ص23، وج1، 057، وج2، ص13، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص162.

(92) الفراء، معاني القرآن ج2، ص322.

(93) ديوان الفرزدق ج1، ص251، وسيبويه، الكتاب ج1، ص180.

(94) ينظر في شواهد أخرى: شرح عمدة الحفاظ، ص496، توضيح المقاصد والمسالك ج2، ص284.

(95) ابن مالك، شرح الكافية ج1، ص293.

ب- الفصل بالقسم: قال أبو البركات الأنباري: "وقد حكى الكسائي: هذا غلام، والله زيد" (96).

ج- الفصل بالمنادى: أنشد ابن جني قول الراجز:

كأن بردون، أبا عصام،

زيد حمارٌ دقّ باللجام (97)

خامساً: الفصل بالاسم:

أ- الفصل بالاسم الصريح (98):

1 - قرأ عبدالله بن عامر قوله تعالى: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم" (99).

ببناء "زين" للمجهول ورفع "قتل" ونصب "أولاد" وجر "شركاء" (100).

2- قال ابن مالك: وروى الكسائي نصب "الدراهم" وجر "تنقاد" من قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف (101)

ب- الفصل بالصفة: أنشد ابن مالك لمعاوية بن أبي سفيان:

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي، شيخ الأباطح طالب

(96) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 43.

(97) ابن جني، الخصائص ج1، ص 406.

(98) ينظر في شواهد أخرى: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ج2، ص 986، و988، و990، المبرّد، المتضبط ج4، ص 377، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرح عمدة الحفاظ 493.

(99) الأنعام، آية 137.

(100) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 270.

(101) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ج2، ص 987، والبيت للفرزدق، ديوان الفرزدق ج2، ص 570.

قال: أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه⁽¹⁰²⁾.

ج- الفصل بالاسم الموصول: ومنه قول عنتره⁽¹⁰³⁾:

يا شاه من قنصٍ لمن حلّت له حرمت علي، وليتها لم تحرم

قال أبو بكر الأباري: "وقال الفراء: أنشدني الكسائي بيت عنتره: يا شاه من قنص لمن حلّت له، قال: وزعم الكسائي أنه إنما أراد: يا شاه قنصٍ وجعل "من" حشواً في الكلام كما تكون "ما" حشواً"⁽¹⁰⁴⁾.

د- الفصل بالضمير:

قال ابن مالك: "وأنشد أبو العباس ثعلب بجر "مطر" من قول الأحوص⁽¹⁰⁵⁾:

لئن كان النكاح أحلّ شيءٍ فإن نكاحها مطرٍ حرام

أي: نكاح مطر إياها، ولا ضرورة في هذا ولا في بيت الأخفش⁽¹⁰⁶⁾.

ه- الفصل بالعلم المكرر في النداء:

أنشد سيبويه لجرير⁽¹⁰⁷⁾:

(102) ابن مالك، شرح عمدة الحفاظ، ص 496، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 2، ص 990.

(103) عنتره بن شداد، ديوان عنتره، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط 2، بيروت، 1983، ص 213.

(104) أبو بكر الأباري، شرح القصائد السبع الطوال، ص 353.

(105) شعر الأحوص الأنصاري، حققه عادل سليمان جمال، بلاط، القاهرة، 1970، ص 89، وروي "مطر" بالرفع والنصب ولا شاهد فيه على هذا.

(106) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 2، ص 986، ويعني بيت الأخفش

فزوجتها بمزجة زج القلوص أبي فراده

(107) ديوان جرير، ج 1، ص 212، سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 505.

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقيكم في سوءة عمر

وهذا الفصل جائز في اختيار الكلام فلا أذكر شواهد الأخرى.

سادساً: الفصل بالجملة⁽¹⁰⁸⁾:

1 - قال ابن جني: "ومثله في الفصل قول الآخر فيما أنشد ابن الأعرابي:

فأصبحتُ بعد، خطَّ بهجتها كأن قفراً رسوماً قلماً

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسوماً فأوقع من التقديم والتأخير ما تراه⁽¹⁰⁹⁾.

2 - قال ابن عصفور: حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد، وهو أعرابي لقيه أبو الدقيش أنه سمعه يقول "إن الشاة تسمع، قد علم الله، ربها، فتقبل إليه وتثغو" يريد صوت ربها قد علم الله، فقدم الجملة وفصل بين المضاف والمضاف إليه⁽¹¹⁰⁾.

وبعد، فهذه إضامة من كلام العرب الفصيح، منها ما هو شعر، وهو الكثير، ومنها ما هو نثر وهو الأقل، ومنها ما يتطرق إليه الاحتمال وهو الأقل، ومنها ما لا يحتمل تأويلاً وهو الكثير، ومنها ما اتفق على جوازه في سعة الكلام، ومنها ما اختلف في جوازه.

وفي هذه النصوص دلالة قوية أركان إليها لإجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكلام شعره ونثره.

ذلك ما أدى إليه اجتهادي، بعد استنفاد جهدي في استنطاق النصوص، واستفتاء المكتبة العربية.

والإنسان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب.

(108) ينظر في شواهد أخرى: ابن جني، الخصائص، ج2، ص 369، ابن مالك، شرح عمدة الحفاظ، ص 497، القالي، إسماعيل بن القاسم، الأمالي، بلاط، دار الكتاب العربي، بيروت، بلاط، ج1، ص 203.

(109) ابن جني، الخصائص ج1، ص 331.

(110) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 199، ويُنظر ابن مالك، شرح عمدة الحفاظ، ص 498.

المصادر والمراجع:

- ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق، عباس بن عبدالثبني، بيروت، 1986م.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، نشره محمد محيي الدين عبدالحמיד، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1961م.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مصر، 1969م.
- الأنصاري، أحمد مكّي، نظرية النحو، دار القبلة، 1405هـ.
- الأنصاري، الأحوص، شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال، 1980م.
- الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، 1972م.
- الألوسي، محمد محمود شكري، الضرائر، نشره محمد بهجة الأثري، القاهرة، 1341هـ.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، القاهرة، 1966م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، بيروت، 1987م.
- البغدادي، الشيخ عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، ط2، مصر، 1969م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مصر، 1956م.

- الجرجاني، القاضي علي بن يزيد، الوساطة بين المتنبى وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البيجاوي، بيروت.
- جرير، ابن عطية، ديوان جرير، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مصر، 1986م.
- ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، الخصائص، تحقيق علي محمد النجار، مصر، 1952م.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، ط2، دار القلم، بيروت، 1993م.
- الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، الأردن، 2001م.
- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتعليق عادل عبد الموجود ومحمد المعوض، ط1، بيروت، 1993م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النحاس، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987م.
- حسن، عباس، النحو الوافي، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1969م.
- الحلي، حازم سليمان، الكوفيون والقراءات، بغداد، 1989م.
- ذي الرمة، عبدالله ديوان ذي الرمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، الطبعة الأولى، بيروت، 1982م.
- الراغب، الأصفهاني، الحسين بن محمد، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق نديم مرعشلي، بيروت، 1972م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن إسحاق، اللامات، تحقيق مازن المبارك، دمشق، 1969م.

- الزمخشري، محمد بن عمر، الأحاجي النحوية، تحقيق مصطفى الحيدري، حماة، 1969م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين القتلي، الطبعة الثانية، بيروت، 1987م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق محمد عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مصر، 1968م.
- الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان وتفسير القرآن) تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.
- الطفيل، عامر، ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر الأنباري عن ثعلب، بيروت، 1986م.
- العجاج، روبة، ديوان روبة بن العجاج، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م.
- ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، 1980م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صالح أبو جناح، بغداد، 1982م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط14، القاهرة، 1964م.
- عنتر بن شداد، ديوان عنتر، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، 1983م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاني، الطبعة الأولى، دمشق، 1987م.

- الفارسي، المسائل البصريات، تحقيق أحمد محمد أحمد، القاهرة، 1985م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق علي النجار، الطبعة الثانية، القاهرة، 1966م، بيروت، 1980م.
- الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، شرح عبدالله الصاوي، مصر، 1936م.
- القالي، إسماعيل بن القاسم، الأمالي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، 1975م.
- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبدالقادر وطارق السيد، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، الطبعة الأولى، بيروت، 2000م.
- ابن مالك، متن الألفية، ط5، القاهرة، بيروت.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدخالق عزيمة، القاهرة، 1385هـ، 1388هـ.
- المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والأدب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1958م.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، القاهرة، 1916م.
- المرادي، حسن بن القاسم، توضيح المقاصد، تحقيق عبد الرحمن علي بن سليمان، القاهرة، 1976م.

- مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، العراق.
- النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، 1979م.
- ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة، بيروت، 1966م.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، 1922م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، شرح المفصل، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.

الإنحاء ومكانة التَّغْيِيرِ اللُّغَوِيِّ في المعجم التَّارِيخِيِّ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

د. منتصر أمين عبد الرَّحِيم
جامعة الطَّائِف - السَّعُودِيَّة

مقدمة

لما كان «التَّغْيِيرُ» سمةً عامَّةً، لكلِّ لُغَةٍ منه نصيبٌ يزيد وينقص، فقد استدعت مقارنته البحث عن جهازٍ تفسيريٍّ يُخضع التَّغْيِيرَاتِ المختلفةَ الَّتِي تصيب أَلْفَاظَ اللُّغَةِ وتراكيبها ودلالاتها ووظائفها لقوانين تحكمها وتبرر أحوالها ومصائرُها، ومما لا شك فيه أَنَّ صناعةَ معجمٍ تاريخيٍّ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - يتعقب تغيُّراتَ أَلْفَاظِها وتراكيبها ومعانيها في مراحلها الزَّمَانِيَّةِ وبقاعها المكانيةِ المختلفةِ - تتطلَّبُ باتِّفاقِ المعجميِّين المختصين توجيهَ العنايةِ إلى الدِّراساتِ اللِّسَانِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ لاسيما الَّتِي تهتم بدراسة التَّغْيِيرِ اللُّغَوِيِّ وتحاول الوصول إلى الأسبابِ (اللُّغَوِيَّةِ وغير اللُّغَوِيَّةِ) الَّتِي تقف وراء تلك التَّغْيِيرَاتِ؛ ذلك أَنَّ أَغْلَبَ الخططِ الموضوعيةِ من أجلِّ بناءِ المعجمِ المنشود لم تقدم حديثاً مفصلاً حول ظاهرة التَّغْيِيرِ اللُّغَوِيِّ، يقول الدكتور علي القاسمي: "إِنَّ كِتَابَاتِنَا الرَّاهِنَةَ عن صناعةِ المعجمِ التَّارِيخِيِّ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لا تتناول قضية التَّغْيِيرِ اللُّغَوِيِّ بصورة وافية، وتغفل ضرورةَ أَنْ يزودنا المعجمُ التَّارِيخِيُّ بالأسبابِ الَّتِي أدت إلى وقوعِ التَّغْيِيرِ في مبنى اللَّفْظِ أو معناه أو استعماله، والقوانين العلمية الَّتِي تحكم ذلك التَّغْيِيرُ⁽¹⁾، ولعل التَّأَكِيدَ على تضمُّنِ المعجمِ التَّارِيخِيِّ المنشود معلوماتٍ حول أسبابِ التَّغْيِيرِ

(1) دراسة علي القاسمي: معالجة قوانين التَّغْيِيرِ اللُّغَوِيِّ في المعجم التَّارِيخِيِّ، ص. 182. ضمن كتاب المعجم التَّارِيخِيِّ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: رُؤْيٌ وملاحم، إعداد منتصر أمين عبد الرَّحِيم، ود. خالد اليعبودي، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الطبعة الأولى، 2016، ص. 159 - 196.

اللُّغويّ والقوانين التي يليها أو تضبطه هو تأكيد على الوظيفة التفسيرية أو قل الجانب التبريري من هذا المعجم حيث "تتمثل وظيفته الأساس بإبراز مراحل التطور الشكلي والدلالي وتبريرها"⁽²⁾؛ ومن ثمّ كانت حاجة المعجم إلى دراسات لسانية تاريخية تستطيع أن تقدّم له ظواهر التغيّر اللغوي المختلفة مدعومة بالجهاز المفاهيمي والاصطلاحي الذي يمكنه من تبرير مثل تلك الظواهر.

الإنحاء: المفهوم والمصطلح

لقد أشارت الخطة التي وضعها القاسمي للمعجم التاريخي للغة العربية إلى مبحث مهم من مباحث اللسانيات التاريخية يتصل بصورة أساسية بدراسة التغيّر الذي يطرأ على نوع المفردات اللغوية أطلق عليه "إضفاء النحوية"، "فالمفردات في اللغة تُقسّم إلى مفردات معجمية تحمل معنى كاملاً مستقلاً مثل: (كرسي)، (رجل)، (سما)، ومفردات نحوية، لا تحمل مضموناً خارجياً بل مضموناً قواعدياً مثل: (أل)، (قد)، (قط)، ويدرس «إضفاء النحوية» تحوّل الصّرفيات المعجمية إلى صرفيات نحوية خلال حقبة معينة من الزمن»⁽³⁾. وأظن هنا أنّ القاسمي قدّم "إضفاء النحوية" - ربما بناء على ما ورد في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات - مقابلاً عربياً لمصطلح "الإنحاء"

(2) عبد الرزاق بنور 2014: التلازم الدلالي والترسييس، ضمن كتاب «نحو معجم تاريخي للغة العربية»، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ص 114. وقد ضرب الباحث عدة نماذج من المعجم التاريخية السابقة تؤكد على الوظيفة التبريرية للمعجم، فذكرت أنّ المعجم التاريخي الفرنسي «لم يكتف بعرض فعل voler باعتباره من المشترك اللفظي كما عرضه معجم الأكاديمية الفرنسية بمدخلين، أحدهما بمعنى «سرق» والثاني بمعنى «طار»، أو متعدد الدلالات كما تقدّمه المعجم اللغوية الأخرى ... بل فسّر بالتفصيل كيف انتقل فعل voler من ميدان الصيد والقنص بالباري إلى ميدان السطو والسلب، ولم يكتف المعجم التاريخي الإنجليزي OED بعرض معاني Bit بحسب ظهورها واستعمالها، بل بيّن كيف تولّد معنى الجزء a bit من معنى القضم to bite. انظر: المرجع نفسه، ص 119.

(3) علي القاسمي: صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص 75.

(Grammaticalization)⁽⁴⁾، فحديثه دالٌّ بوضوح على أنه مجال بحثي يدرس التَّغْيِيرَ الَّذِي يطرأ على نوع المفردات بصفة عامّة أو تحوّل الصّرفيّات المعجميّة إلى صرفيّات نحويّة بصفة خاصّة، وأنّه من الأهمية بمكان أن يرصد المعجم المنشود هذه التحوّلات بعد أن تخضع مقاربتها لبحث لِسَانِيّ يعي التّضمينات النظريّة التي يقوم عليها الإنحاء وأهم المبادئ التي يتأسس عليها وتتحكم في مساراته؛ لذا وجدتُ من الواجب أن يعرّف بحثي هذا بذاكم المجال الجديد نسبيّاً في سياق اللسانيّات العربيّة؛ أسسه ومبادئه وفرضيّاته، وأنّ يشير إلى بعض الأمثلة العربيّة التي ينطبق عليها، وأنّ يبيّن علاقته بالمعجم التّاريخيّ للغة العربيّة في محاولة تمهيدية متواضعة يمكن استثمارها فيما بعد بصيغة أفضل اتساقاً وأشدّ تناسقاً.

بداية أود الإشارة إلى أنّ "الإنحاء" يشير إلى تحوّل المفردة من المعجميّة إلى النّحويّة (وهو ما تعبر عنه بعض الدّراسات بالمصطلح (5) Grammatization)، ويشير أيضاً إلى تحوّل المفردة من درجة نحويّة معينة إلى درجة أعلى (ويشار إلى هذا بالمصطلح (6) Regrammatization)؛ ومن ثمّ تمّ تفرّيع الإنحاء إلى صنفين هما:

(4) انظر مكتب تنسيق التّعريب 2002: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيّات، ص 64 المصطلح رقم 698، حيث ذكر تعريفه التّالي: «تغيّر صنف المقولة، في اللسانيّات الزّمنيّة، حين تتحوّل صرفيّة معجميّة إلى صرفيّة نحويّة خلال تطوّر لغة معينة». والحقيقة أنّ لهذا المصطلح عدة بدائل لم يذكرها المعجم منها (Grammatization) و (Grammatization) وهي ترتبط باعتبارات نظريّة مختلفة، ولكنّ مصطلح Grammatization أوسع انتشاراً واستعمالاً في هذا السّياق بعيداً عن هذه الاعتبارات.

(5) ويقصد به ذلك التّغير الذي يجمل بمقتضاه التّعبير مضموناً نحويّاً، وذلك قياساً على مصطلح ياكسون (6) Phonologization: Jakobson, 1931 حيث يتحوّل الصّوت وفق هذا التّصور إلى جزء فونيميّ في الجدول الفونولوجي. انظر:

Henning Andersen 2008: Grammatization in a Speaker-Oriented Theory of Change. p.19 in Þórhallur Eyþórsson 2008: Grammatization and Linguistic Theory. Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins.

(6) ويقصد به ذلك التّغير الذي يكتسب به التّعبير النّحويّ مضموناً نحويّاً مختلفاً. وذلك قياساً على مصطلح ياكسون Rephonologization حيث يغيّر نمط صوتيّ معيّن علاقته بالفونيمات؛ وبذلك يتحوّل من جدول فونولوجي إلى آخر مختلف. انظر: Henning Andersen 2008: Op. cit. p.21, 19.

"الإِنْحاء الرَّئِيسِيّ" (Primary Grammaticalization) وهو التَّغْيِيرُ من عنصرٍ معجميٍّ إلى عنصرٍ نحويٍّ، و"الإِنْحاء الثَّانَوِيّ" (Secondary Grammaticalization) وهو التَّغْيِيرُ من عنصرٍ نحويٍّ إلى عنصرٍ أكثرَ نحويَّةً، وهذا هو التَّقْسِيمُ الَّذِي أَفادته تروجت (Elizabeth C. Traugott) (سنة 2002)⁽⁷⁾ من التَّعْرِيفِ الشَّهِيْرِ الَّذِي قَدَّمه كوريولفتز (Jerzy Kurylowicz) (سنة 1965) للإِنْحاءِ ومُؤداه أَنه "تَغْيِيرٌ مَرَحَلِيٌّ تدرِيجِيٌّ تكتسبي به الوحدات المعجمية والتراكيب اللغوية وظائف نحوية، وبه أيضًا تصير الصيغ الأقل نحوية أكثر نحوية"⁽⁸⁾، وقد تبنى هذا التقسيم عدة باحثين منهم موريل نورد (Muriel Norde) (سنة 2012)⁽⁹⁾.

إنَّ "الإِنْحاء" (Grammaticalization) بصفته إطارًا بحثيًا يشير إلى جانب من جوانب دراسة تغيّر اللُّغة غايته تفسير كيفية أداء العناصر المعجمية أو البنى التركيبية لوظائف نحوية في سياقات لغوية معينة، وتعليل الكيفية التي تتطوّر بها العناصر النحوية تطوّرًا يمنحها الوسيلة لأداء وظائف نحوية جديدة، أمّا بصفته مصطلحًا على ظاهرة لغوية فيشير إلى المراحل التي تمرُّ بها العناصر اللغوية حتى تصير أكثرَ نحوية⁽¹⁰⁾، وإذا كان الإِنْحاء مرتبطًا بنحوية العناصر فإنَّ دراسته تنطوي - كما سنرى في ثنايا البحث - على مقارنة عدة أصناف من التَّغْيِيرَاتِ الصَّوْتِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ والتركيبيَّةِ والدَّلاليَّةِ، وهو مصطلح فرنسي الأصل (Grammaticalisation)⁽¹¹⁾ يعود إلى دراسة أنطوان ماييه (Antoine Meillet) سنة 1912 التي عنونها بـ "تطوّر الأشكال

(7) see Elizabeth C. Traugott 2002: From Etymology to Historical Pragmatics. p.26f. in D. Minkofa & R. Stockwell (Eds): Studies in the History of the English Language. Berlin: Mouton de Gruyter.

(8) Jerzy Kurylowicz 1975: Esquisses Linguistiques. II. (1965: The Evolution of Grammatical Categories) p.52. Munich: Wilhelm Fink.

(9) Muriel Norde 2012: Lehmann's Parameters Revisited. p.73. in Kristin Davidse, Tine Breban & Lieselotte Brems (Eds.): Grammaticalization and Language Change: New Reflections. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins

(10) see Paul J. Hopper & Elizabeth C. Traugott 2003: Grammaticalization. 2nd ed. p.1-2. Cambridge: Cambridge University Press.

(11) see Antoine Meillet (Ed.) 1948: Linguistique historique et linguistique générale. Tome I, (1912: L'évolution des formes grammaticales) p.133. Paris: Champion

النَّحْوِيَّةُ" (L'évolution des formes grammaticales)، والثَّابِتُ أَنَّ "ماييه" لم يقدِّم تعريفاً لهذا المصطلحِ إِنَّمَا اكتفى فقط بوضعه بين مزدوجين، لكنَّ دلالته على منح كلمة مستقلة سِمة نحويَّة⁽¹²⁾ كانت واضحة في هذه الدِّراسة.

نبذة تاريخية

وفي سبيل التَّاريخ لأُس هذا المصطلح هناك مَنْ يرى أَنَّ المفهوم أو الفكرة الأساسيَّة الَّتِي يقوم عليها المصطلح تعود إلى فترة أقدم من تاريخ ظهوره لدى "ماييه"، وهناك مَنْ يرى أَنَّهُ ظهر في الصِّين في القرن العاشر الميلاديِّ، ومنهم مَنْ ينسبه إلى اليونانيِّين، كذلك نهضت عدة دراسات تستبج هذا المفهوم في الدِّرس اللِّسانيِّ الغربيِّ السَّابق على ظهور المصطلح في فرنسا. فيرى أوستن دال (Östen Dahl) أَنَّهُ "على الرَّغم من تصاعد الاهتمام بهذا المفهوم لدى اللِّغويِّين في نهايات القرن العشرين، فقد جرت دراسته في القرن التَّاسع عشر على نطاق متسع بوصفه ظاهرة تحت مسمى نظرية الإلصاق Agglutination Theory"⁽¹³⁾، وهي النَّظريَّة الَّتِي قدَّمها فرانز بوب (Franz Bopp) وقام بتعديلها ومراجعتها «وليام دويت وايتني (W. D. Whitney)⁽¹⁴⁾. أمَّا عن التَّراث النَّحويِّ العربيِّ فيرى كرستيان ليمان (Christian Lehmaan) أَنَّهُ على الرَّغم من تعامل النَّحو العربيِّ مع التَّصريف وبناء الكلمات فإنَّ بحثه - كما أكَّد جوناثان أونز (Jonathan Owens) - كان درساً أنيًّا؛ وبالتالي لم يحرز تطوُّراً فيما يتعلق بالإنحاء⁽¹⁵⁾، ومن اللافت أنَّ "ليمان" يستشهد -في الوقت نفسه- بنص اقتبسه جدعون جولدنبرج (Gideon Goldenberg) عن

(12) see Christian Lehmaan 2015: Thoughts on Grammaticalization. 3rd Ed. Berlin: Language Science Press. p.5.

(13) Östen Dahl 2004: The Growth and Maintenance of Linguistic Complexity. p.119. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.

(14) see Stephen G. Alter 2001 : The Linguistic Legacy of William Dwight Whitney. p.1926. in Sylvain Auroux et al. (Eds.): History of the Language Sciences. Vol.2. pp.1923-31. Berlin, New York: Walter de Gruyter.

(15) Christian Lehmaan 2011: Grammaticalization of Semitic Case Relators. Aula Orientalis (29): 9-26. http://christianlehmann.eu/publ/gr-n_semitic_case.pdf. p.1

الزجاجي (في كتابه الإيضاح) رأى فيه ليمان دليلاً على نظرية غير مكتملة في النحو العربي حول "الإنحاء"، يقول الزجاجي: "إنَّ الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة، ثمَّ اتصل به مُضمر صار كـبعض حروفه، وصارت الجملة كلمة واحدة"⁽¹⁶⁾. ويرى ليمان أنَّ اللسانيات السامية الغربية لم تتأخر كثيراً في إدراك مفهوم الإنحاء، ودلَّ على هذا بكتاب كارل بروكلمان "الأساس في النحو المقارن للغات السامية Grundriß der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen" الصادر سنة 1908م حيث كان مفهوم الإنحاء حاضرًا في مقاربة «بروكلمان»، بل يذهب «ليمان» أبعد من هذا، فيرى أنَّ معالجة «بروكلمان» لحروف الجر افترضت ما يطلق عليه الآن مسارًا إنحائيًا يتكون من أربع مراحل، وأنَّه استعمل في وصف هذه المراحل مفاهيم وصفية أساسية هي: فقد المحتوى الدلالي (من المرحلة الأولى إلى الثانية)، و"التحجر" (fossilization) (من المرحلة الثانية إلى الثالثة)، والتقلص إلى وظيفة نحوية خالصة (في المرحلة من الثالثة إلى الرابعة)، أمَّا الأسماء التي تمثل المرحلة الأولى فهي عادة ما تكون دالة على أعضاء جسم الإنسان⁽¹⁷⁾.

ولقد شغلت دراسة الإنحاء في اللغات السامية لاسيما الأكادية والعبرية عددًا غير قليل من الباحثين المعاصرين أمثال جيفون (Talmy Givon) 1991،

(16) الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت 337هـ): الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار التفائس، الطبعة الثالثة، ص75. وقد جاء هذا القول في معرض حديث الزجاجي عن حكم إعراب الأفعال (الأمثال) الخمسة بالحروف، يقول: «فإنَّ قال قائل: فلمَّ جاز أن يجيء إعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك: الزيدان يقومان، والزيدون يقومون، وما أشبه ذلك؟ فقد جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي ثبات التَّون، وكذلك النَّصب والجزم، لأنَّهما بحذف التَّون، وهي بعد الفاعل، أفيجوز أن يكون إعراب شيء موجودًا في غيره وكون ذلك الشيء معربًا؟ قيل له: إنَّ الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة، ثمَّ اتصل به مُضمر صار كـبعض حروفه، وصارت الجملة كلمة واحدة؛ فجاز لذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الكلمة كلمة واحدة، والدليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك: فعلت، أسكنت اللام لتلا تتوالى في كلمة واحدة أربع متحركات».

(17) adapted from Christian Lehmaan 2011: op. cit., p.2.

وروبا (Jo. Rubba) 1994، وسيمون-سنل (Marie-Claude Simeone-Senelle) وفانوف (Martine Vanhove) 1997، وكوفنبرج (N. J. C. Kouwenberg) 1997، وفوجت (Rainer Voigt) 1999، وتوزعت اهتمامات هذه الدراسات على موضوعات منها: الأفعال الناقصة، وحروف الجر، والمصدر، والأسماء الموصولة، وتضعيف بعض الأفعال⁽¹⁸⁾.

فهذه الدراسات التي تهتم ببحث الإنحاء في اللغات السامية تؤكد من ناحية فاعلية الإنحاء في فهم الأنظمة النحوية لمثل هذه اللغات، وهذا له كبير الأثر في إدراك كيفية تطور النظام النحوي في العربية؛ ذلك أن مقارنة عملية الإنحاء في عدد من المجالات النحوية المختلفة وكذا في عدد من اللغات المتنوعة تفترض أن «العموميّات الحقيقية للغة هي عموميّات التغيّر، وأنّ هذه العموميّات يمكن النظر إليها على أنّها تمثّل مسارات من التغيّر، وأننا في سبيل فهم النحو والقواعد بصورة تامة لا بدّ أن ننظر من خلال هذه المسارات إلى الآليات الفعلية المسببة للتغيّر عندها نحاول فهم هذه الآليات عبر سيرورات تفاعلية ومعرفية أساسية، فإذا نجحنا في هذا بدأنا فهم كيف تبني اللغة قواعدها»⁽¹⁹⁾. كذلك أعتقد أنّ هذه الدراسات من ناحية أخرى يمكن أن تضع أيدي صنّاع المعجم التاريخي على معلومات مهمة حول المداخل "النحوية أو المعجمية التي تطوّرت عنها وفق عمليات الإنحاء المختلفة" وحول توزيعها (كمداخل رئيسة أو فرعية) وحول تعريفها أيضاً، فدراسات اللغات العروبية (السامية الحامية) من المصادر المهمة بالنسبة إلى المعجم التاريخي للغة العربية⁽²⁰⁾.

وما أود الإشارة إليه هنا أنّ مفهوم الإنحاء كان حاضرًا لدى النحاة العرب؛ وعليه فإنّ حديث ليمان السابق عن أنّ النحو العربي لم يستطع الإمساك

(18) see Aaron David Rubin 2004: Studies in Semitic Grammaticalization. p.10. PhD Thesis. Harvard University.

(19) adapted from Joan Bybee 2003: Cognitive Processes in Grammaticalization. P.151. In M. Tomasello (Ed.): The New Psychology of Language. Vol.2. New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates Inc. 145-167

(20) انظر علي القاسمي، مرجع سابق 2014، ص 293.

بمفهوم الإنحاء يحتاج في سبيل تأكيده أو تفنيده إلى مزيد من البحث والتقصي، فإذا كان بروكلمان في مقارنته المقارنة لأنحاء اللغات السامية قد فطن إلى مفهوم الإنحاء وغاب عنه مصطلحه كما صرح بذلك لبيان، فإنَّ أبا حيان الأندلسي في محاولته الرائدة تطبيق القواعد النحوية العربية على اللغة التركية⁽²¹⁾ (التي لم تخل من مواضع عديدة قارن فيها بين اللغتين) لم يغب عنه أيضًا مفهوم الإنحاء وإن لم يسمه شأنه في هذا شأن بروكلمان، يقول أبو حيان: "وتقول في معنى: أقام سنجر أم سنقر؟: (سنجر مو طردو يا سنقر)، ويقال: (سنجرمى طردى يق سا سنقر)، وصار هذا الكلام يعطي معنى: أقام سنجر أم سنقر؟، و(يُق) أصله اسم بمعنى معدوم، والدليل على ذلك الإضافة إليه، يقولون في معنى فقير: (يُقلو)؛ أي: ذو معدوم، والإضافة من خواص الأسماء، ثمَّ استعملت (يُق) استعمال (لا) النافية، و(سا) معناه (إن) وهو حرف للشرط فكأنه قال: أقام سنجر لا إن سنقر، ويعطي معنى: أم سنقر⁽²²⁾، ويزيد أبو حيان فيقول: "و(يُق) بمعنى (لا) وقد تقدّم أن (يُق) اسم والاستدلال على ذلك، وإن كان قد أُستعمل بمعنى (لا) لأنه بمعنى معدوم، فقد توافق معنى (لا) ومعنى معدوم"⁽²³⁾.

إنَّ إشارة أبي حيان الأندلسي إلى تحوّل (يُق) في اللغة التركية المنطوقة من الاسم إلى الحرفية، وفقدتها المعنى الذي كان لها بالاسمية (معدوم)، وتطورها لتصير أداة نفي عامة (= لا)، وتفسيره لهذا التحوّل بالتماس جامع دلالي بين (يُق) و(لا) النافية، كل هذا دليل واضح على وجود مفهوم "الإنحاء" في التراث النحو العربي (المقارن) عند "أبي حيان الأندلسي" وإن غابت عنه تسمية هذه الظاهرة، كذا لا أعتقد أن أحداً ممن يهتمون بمقاربة الإنحاء ينكر أن يكون حديث "ابن جني" التالي إشارة إليه وشاهدًا عليه، قال: "ومن ذلك أنه لما أطردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل نحو: قمتُ يومَ قمتَ، وأجلسُ حينَ

(21) see C. H. M. Versteegh 2006: Arabic Linguistics Tradition. p.438. in K. Brown (Ed.): Encyclopedia of Language and Linguistics. Vol.1: 434-40. Amsterdam: Elsevier

(22) أبو حيان الأندلسي 712 هـ: الإدراك للسان الأترك، مطبعة عامره، 1309، ص 204.

(23) أبو حيان الأندلسي 712 هـ: المرجع السابق، ص 212.

تَجَلَسَ، شَبِهوا ظرف المكان بها في (حيث)، فتَدْرَجوا من (حين) إلى (حيث) فقالوا: قمتُ حيثُ قمتَ⁽²⁴⁾، ويمكنني أن أُضيف في هذا السياق ما توصلت إليه دراسة ثريا عامر من أن "المتفحص لما قيل في الأفعال الناقصة في كتب التراث [يُخرج] بنقاط التقاء عديدة لما تم ضبطه من مبادئ الإنحاء"⁽²⁵⁾، وبصرف النظر عن تاريخ مفهوم الإنحاء فقد رأى فيه بعض اللسانيين المعاصرين إمكانية لطرح إطار تفسيري لدراسة عموميّات اللغة وبعدها الطوبولوجي، ورأى فيه آخرون مقاربة بديلة لبنية اللغة التي تم وصفها وتحليلها في الأنحاء الشكلية الآتية⁽²⁶⁾.

الإنحاء والمعجم التاريخي للغة

أمّا عن علاقة الإنحاء بالدّرس المعجميّ بعامة والمعجم التاريخي للغة بخاصّة فتتمثّل من وجهة نظري في إمكانية أن تقدم البحوث المتعلقة بالإنحاء وظواهره المختلفة في اللغة العربيّة صورة مفصّلة عن تطوّر ألفاظ اللغة على البعدين الآتي والتاريخي؛ فأنياً يقارب الإنحاء الاستعمالات المتعددة لصيغة أو تركيب مفرد في فترة زمنيّة معينة ويبيّن درجة إنحائها، وتاريخياً يلقي الضوء على الدورة التطوريّة لصيغة معينة وتحولاتها المختلفة داخل اللغة⁽²⁷⁾. أضف إلى هذا أن الإنحاء يتضمّن مجموعة من الآليات كل واحدة منها تعدّ تطوّراً وتغيّراً في حد ذاتها؛ بمعنى أن الإنحاء عملية تطوّر مركبة تتضمن عدة تغيّرات منها التغيّر الصوتي والتغيّر الدلالي والتغيّر النحوي والتركيبي، فإذا نظرنا إلى التاريخ

(24) ابن جنيّ (أبو الفتح عثمان بن جنيّ، ت 392هـ): الخصائص، تحقيق عبد الكريم بن محمد، القاهرة، المكتبة التوفيقيّة، د.ت، المجلد الثاني، ص 12.

(25) ثريا السكريّ عامر، ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيّة: الفعل الناقص نموذجاً، تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيّات، تصدير الأزهر الرّناد 2009، ص 95، وانظر لمزيد من التفصيل الباب الأول من هذه الدّراسة ص 93-110.

(26) after Paul J. Hopper 1996: Some Recent Trends in Grammaticalisation. p.217. Annual Review of Anthropology, vol.25:217-36

(27) after Mohssen Esseesy 2007, Grammaticalization. p.191 in Kees Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.II. (191-8) Leiden, Boston: Brill

المعجميِّ بمعناه العميق والشامل الَّذِي أُلْحِ إليه الدُّكتور «الودغيري» - ممثلاً من ناحية - في ملاحقة مسار الوحدات المعجمية «في كل بيئاتها التي تَقَلَّبَتْ فيها والمجالات والحقول الدلالية التي انتقلت منها وإليها، وتسجيل كل الملاحظات الخاصّة بالتغيّرات التي طرأت على صيغها اللفظية صوتاً و صرفاً، سواء في حالة انفرادها وانعزالها أم في حالة انتظامها مع غيرها وتركيبتها في جُمْل وسلاسل كلامية، وممثلاً - من ناحية أخرى - في تتبع رحلة الكلمات من لغة إلى أخرى⁽²⁸⁾، فإنّ الدرس الإنحائي يَضَع أمام عملية التّاريخ هذه مجموعة من الحقائق المتعلقة بصور الألفاظ ودلالاتها وما طرأ عليها من تغيّر في معناها ووظائفها وتحوّلاتها سواء داخل اللغة أو في لغة أخرى حيث أصبح مفهوم الإنحاء ركناً مهماً في دراسة الاحتكاك بين اللغات التي تربط بينها علاقات معينة وأثراً شاهداً على تاريخ تلك العلاقات⁽²⁹⁾.

تطوّر علامة المستقبل (السّين) عن (سوف) أو (السوف)، واستعمال (مَنْ) صلة وشرطاً، و(ذو) متبوعة بالاسم والفعل، و(ما) التّميمية والحجازية،

(28) انظر دراسة د. عبد العلي الودغيري 2016: التّاريخ المعجمي والتّطور اللّغوي، ضمن كتاب المعجم التاريخي للغة العربية: رؤى وملاحم، إعداد د. منتصر أمين عبد الرحيم، ود. خالد اليعبودي، الرياض: مركز الملك عبد الدولي لخدمة اللغة العربية، الطبعة الأولى، ص. . وأذكر هنا أنّ ديروي L. Deroy يعدّ من أوائل الذين اهتموا بفكرة «رحلة الكلمات» سنة 1956 في كتابه حول الاقتراض اللّغوي L'emprunt Linguistique، ولعلّ تتبع هذه الرّحلة لا يتوقف عند رصد انتقال الكلمات من لغة إلى أخرى، بلُ تتبع عودتها إلى لغتها الأصليّة مرة أخرى في ثوب صياغيّ جديد، وهذا النوع من الكلمات يُطلق عليه ديروي «الكلمات الرّحالة Mots Voyageurs»، انظر د. عبد المنعم السّيد جُدّامي 2016: المشكلات الثّقافيّة في معجم إلياس بقطر، ضمن كتاب (المعجمية العربيّة: قضايا وآفاق - الجزء الثالث) إعداد وتنسيق د. منتصر أمين عبد الرّحيم، ود. حافظ إسماييل علوي، إربد: دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، ص282، و307. وما يستحقّ الذّكر هنا أنّ تتبع رحلة الكلمات ذهاباً وإياباً مثّل مظهرًا لافتاً من مظاهر المعجم التّاريخي للغة الفرنسيّة الَّذِي أشرف عليه آلان راي A. Rey.

(29) لمزيد من أبعاد تلك العلاقة بين الإنحاء والاحتكاك اللّغويّ انظر: Bernd Heine & Tania Kuteva 2005: Language Contact and Grammatical Change. p.1-21. Cambridge University Press

وانتقال كلمة (وسط) من الاسمِيَّة إلى الظَّرْفِيَّة، واستعمال (جي) تركيَّة الأصل للنسبة إلى صنعة أو للدلالة على لزوم صفة معينة، واستعمال (مرة) للدلالة على النفي والتكثير بمعنى (أبداً) و(جداً) و(كثيراً)، و(بعد) بمعنى (أيضاً وكذلك)، و(يم) بمعنى (جانب)، واستعمال (أخذ) بمعنى (بدأ)، كل هذه الأمثلة وغيرها تؤكد على أنَّ الإنحاء من المفاهيم المهمة التي يجب أن نلتفت إليها وننوه بها ونحن نتحدث عن معجم تاريخي للغة العربية؛ وذلك لاتصاله الرَّاسخ بظاهرة التَّغْيِير اللُّغَوِيّ. أضف إلى هذا أنَّ الإنحاء لا يعبر فقط عن تطوُّر واحد في مرحلة زمنيَّة واحدة إنَّما هو عدة تطوُّرات وتغيُّرات تصيب العناصر اللُّغويَّة على فترات زمنيَّة مختلفة متعاقبة، حيث يراد من المعجم التَّاريخي للُّغة أن يوثق جميع مظاهر هذه التَّغيُّرات اللُّغويَّة ومن بينها الصَّيغ المنحاة، فيُوضَع أمام كل صيغة من هذه الصَّيغ ما يشير إلى أنَّ معنى معيناً من معانيها ووظائفها المختلفة إنَّما هو نتيجة لنوع معين من الإنحاء، فُتوضَع الصَّيغ تحت مداخلها الرَّئيسة ويتم الاتِّفاق على رمز محدد يشير إلى الإنحاء أو سبب تغيُّرها. ولا ترى دراسة معمقة حول الإنحاء إلا وتجد أنَّها تحيل على معجم لُغتها موضع البحث لاسيما التَّاريخي كما هو الحال بالنسبة إلى معجم أكسفورد التَّاريخي للُّغة الإنجليزيَّة⁽³¹⁾، ويمكننا هنا الإفادة من المعاجم اللُّغويَّة التَّراثيَّة وما تلاها من معاجم حتى عصرنا هذا في إثراء بحوث الإنحاء من خلال ما تمَّ رصده في هذه المعاجم من تغيُّر في صور المفردات المعجميَّة ووظائفها النَّحويَّة وانتائها المقولي، فلسان العرب لـ «ابن منظور» على سبيل المثال واحد من المعاجم المهمة في هذا السِّياق لاسيما أنَّ حديثه عن المداخل المعجميَّة - كما يرى أحمد العلوي - يضم أخباراً عن معانيها واختلافاً في ذلك لا يفسر إلا بكونه بياناً لتطوُّر معنى المدخل زمانياً أو مكانيّاً. بغير هذا التفسير لا ندرك معنى لاختلاف الكلمة الواحدة إلى أكثر من ثلاث دلالات، وأحياناً لا نجد بين الدلالات المختلفة رابطاً مجازياً بيناً، بل نجد اللَّفظ

(31) see Joan Bybee, Revere Perkins & William Pagliuca 1994: The Evolution of Grammar: Tense, Aspect, and Modality in the Languages of the World. p.217-8. Chicago and London: University of Chicago Press.

يدل على معان بينها روابط أخرى لا يفسرها إلا التطور والإضافات الدلالية المتراكمة لأسباب متجددة عند المستعملين⁽³²⁾، وبدورها على بحوث الإنحاء ودراساته أن تقدم قائمة بمجموعة الصيغ العربية المنحاة مع وصف لمراحل تغييرها ومسارات إنحائها كي يفيد منها واضعو المعجم التاريخي للغة.

مسار الإنحاء وأحادية الاتجاه

فلكل لفظ من الألفاظ المنحاة رحلة تطوّر خاصّة يُشار إليها بمسار الإنحاء (Grammaticalization Path)، كما رأينا سابقاً في وصف "بروكلمان" لتطوّر حروف الجر في اللغات السامية، والغالب على هذا المسار أو ذاك هو انتقال اللفظ من المعجمية إلى النحوية أو من النحوية إلى درجة أعلى منها، وهذا معناه أن هناك اتجاهاً أحاديّ الوجهة (معجمي > نحوي⁽³³⁾)، وهو ما يصطلح عليه في الدرس الإنحائي بـ "أحادية الاتجاه" (Unidirectionality) (واختصارها UD)، وهي فرضية تؤكد أغلب دراسات الإنحاء - رغم خلافات كثيرة لا داعي إلى سردها هنا⁽³⁴⁾ - على أنّها ركيزة أساسية في نظرية الإنحاء⁽³⁵⁾، وتقوم هذه

(32) انظر دراسة أحمد العلويّ المعجم التاريخي للغة العربية وشروط قيامه، ضمن كتاب المعجم التاريخي للغة العربية: رؤى وملاحم، إعداد منتصر أمين عبد الرحيم، وخالد اليعبودي، الرياض: مركز الملك عبد الدولي لخدمة اللغة العربية، الطبعة الأولى، 2016.

(33) يشير السهم (>) في هذا البحث إلى أي صورة من صور التطوّر التاريخي لصيغة ما، ويُقرأ: تطوّرت أو تغيّرت إلى.

(34) لعرض مهم حول هذه الفرضية، انظر: Roger Lass 2000: Remarks on (Uni)directionality. pp.207-27. In Olga Fischer, Anette Rosenbach & Dieter Stein (Eds.): Pathways of Change: Grammaticalization in English. John Benjamins Publishing Company

(35) لم تتفق الآراء حول ما إذا كان الإنحاء يشكّل نظرية أم لا، ومن الرّؤى المبالغ فيها في هذا السّياق رؤية «فريدريك نيوماير»، انظر:

Frederick J. Newmeyer 1998: Language Form and Language Function. p.234-235. MIT Press .

وإذا كان «نيوماير» يمثّل موقف التيار التوليديّ من دراسة الإنحاء فسأكتفي هنا برأي «بيبي» Joan Lea «Bybee» - من بين آراء أخرى لا يتسع المقام لذكرها - فيما يخص هذا الموقف، فهي ترى أنّ التوليديين ينظرون بخصوص هذه الظاهرة إلى جوانب قليلة (تغيرات المقولة) تاركين بعض الجوانب الأخرى التي تشكلها وتؤثر فيها كالتغيرات الصوتية والدلالية والتداولية، وترى أيضاً أن الغاية من وراء ==

الفرضية - كما يوضح روجر لاس (Roger Lass) - على ثلاث نقاط أساسية؛ الأولى: أن عمليات التغير الصّرف-تركيبّي تنطوي على مسارات أو مُتصلّات تغيّر ذات نقاط تدرجية محددة، وأنّ المسار الرّئيس هو التّحوّل من (المعجميّة > النّحويّة) حيث تبدأ بكلمات معجميّة تنتهي بها رحلة التّطوّر إلى مورفيمات صرفيّة، هذا بالإضافة إلى مسارات أخرى تتضمّن - على سبيل المثال - التّحوّل من (حر > مقيد)، النّقطة الثّانية: أنّ أيّ حركة على هذه المسارات أو المتصلّات هي تغيّر أحاديّ الاتجاه، النّقطة الثّالثة والأخيرة: وجود الكثير من الأدلة التّطبيقية التي تدعم هاتين النّقطتين (الأولى والثّانية) يمكن من القول إنّ العناصر النّحويّة الموجودة في جميع اللغات الطّبيعيّة ناتجة عن عناصر معجميّة أو مشتقة منها⁽³⁶⁾.

ويمكن أن يُطلق على هذا المسار أو ذاك "مسار النّحويّة" (Grammaticality Pathway) ما دما سلّمنا بفرضيّة أحاديّة الاتجاه. وخلال هذه المسارات نلمح تحركاً للعناصر من مصدر حسيّ إلى هدف أو عدة أهداف مجردة عبر مجموعة متعددة من الوظائف المتتاليّة التي يمكن أن يؤديها العنصر خلال عملية التّطوّر أو التّغيّر بحيث يعكس موقع الصّيغة على هذا المسار درجة نحويتها، أمّا عن المواقع الدّقيقة لنقاط المسار فمن الصّعب تحديدها؛ إذ ليس هناك حدود واضحة بين المقولات التي يمكن لها أن تُشكّل مسار التّطوّر⁽³⁷⁾. ولعلّ واحداً من أهمّ المسارات النّحويّة في هذا الإطار هو المسار الذي وضعه بول هوبر (Hopper Paul J.) واليزابيث تروجت (Elizabeth C. Traugott) حيث يبدأ بكلمة

= = وضع ما يسمى «المبادئ التفسيرية Explanatory Principles» هي الدّفْع بالإنحاء في اتجاه معين، هذا بالإضافة إلى أنّ عدداً غير قليل من الفرضيات الأساسية التي يتبناها التّوليديون لا تتماشى وحقائق كثيرة حول الإنحاء. وللمزيد انظر:

Joan Bybee 2009: Grammaticization: Implications for a Theory of Language. p.346 In J. Guo, E. Lieven, S. Ervin-Tripp, N. Budwig, S. Ozcaliskan, and K. Nakamura (eds.), Crosslinguistic Approaches to the Psychology of Language: Research in the Tradition of Dan Isaac Slobin. New York: Taylor and Francis Group, LLC. 345-355

(36) adapted from Roger Lass 2000: op. cit. p.207-8.

(37) after Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.192.

ذات محتوى معجمي تتطور من خلال الإنحاء إلى كلمة نحوية، فمتصل، ثم لاصقة تصريفية، وذلك على الصورة التالية⁽³⁸⁾:

Content Item > Grammatical Word > Clitic > Inflectional Affix

ووفقاً لفرضية أحادية الاتجاه فإنه إذا انتقل عنصر معجمي من نقطة إلى نقطة أخرى داخل هذا المسار، فلا يمكن له العودة مرة أخرى إلى واحدة من صيغه الأول التي كان عليها قبل عملية التطور أو الانتقال، ولكن هذا لا يمنع إمكانية أن تبقى الصيغة المنحاة بجانب العنصر المعجمي الأصلي الذي تطورت عنه؛ ومن ثم يخضع هذا العنصر للتغير كغيره من العناصر، ويطلق على هذه الظاهرة "التفرع" (Divergence)⁽³⁹⁾، وتتمثل هذه الظاهرة وفق ما طرحه محسن السيسي في تطور العلامة الدالة على الزمن المستقبل في العربية الفصحى المعاصرة⁽⁴⁰⁾، وهي "السين" في مثل: "ستظهر النتيجة غداً"، فهي من اسم "السوف" بمعنى الأماني في مثل قولهم: فلان يقات السوف⁽⁴¹⁾، وتستعمل مصدرًا مضافاً في مثل ما ذكره سيبويه من شعر ابن مقبل: (لو ساوفتنا بسوف من تجنبها *** سوف العيوف لراح الركب قد قنعوا)، وذكر ابن منظور أنهم "قالوا: سو يكون، فحذفوا اللام، و:سا يكون، فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلب الخفة، و:سف يكون، فحذفوا العين كما حذفوا اللام"⁽⁴²⁾، وأحسب أن قولنا: (س) صورة متطورة عن قولهم: (سا يكون) بحذف العين واللام معاً طلباً للخفة، وعلى هذا فإن السين وحدها "منحاة عن الاسم وقد فقدت علاماته (التعريف والجر والإضافة) وحالاته الإعرابية وجانباً كبيراً من دلالاته، وأصبحت مجرد لاصقة مقصورة على صنف معين من الأفعال تسبقه وتوجه

(38) see Paul J. Hopper & Elizabeth C. Traugott 2003: op. cit. p.7.

(39) see Paul J. Hopper & Elizabeth C. Traugott 2003: op. cit. p.118.

(40) after Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.192.

(41) ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت 711هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (سوف) المجلد 9، ص 164.

(42) ابن منظور، السابق نفسه.

دلالتة الزمنية نحو المستقبل⁽⁴³⁾، وسواءً أكانت هذه السين منحاة عن اسم أم عن فعل في رأي بعضهم - حيث ذكر «ابن منظور» عن «ابن جني» قوله عن "سوف": "هو حرف واشتقوا منه فعلاً فقالوا: سَوَّفْتُ الرَّجُلَ تَسْوِيفًا"⁽⁴⁴⁾ - فلا ينفى هذا الإنحاء الحاصل فيها، إنَّها يدعوننا هذا - وبناء على شواهد من العربية ومعاجمها وقواعدها وآراء النحاة العرب أنفسهم - إلى التَّفكير مرة بعد مرة في رسم مسارات إنحائية تستجيب - أولاً وقبل كل شيء - لمنطق العربية في التطور، فإذا كانت اللغات جميعها تخضع للتطور والتغير، فإنَّها بلا شك تتفاضل في مظاهره ومساراته، وهذا لا ينفى بالطبع وجود الكثير من أوجه التشابه.

فالمتوقع وفق دراسة بيبي (Joan Bybee) وآخرين أن أي عملية من عمليَّات الإنحاء تبدأ بمعنى مصدر (Source Meaning) مشابه لمعنى آخر في لغة أخرى فمن المتوقع لهذه العملية أن تسلك المسار نفسه، وهو ما يُطلق عليه في هذه الدراسة المسارات العامة (Universal Paths)، ولكنَّ هذا التوقع لا يمنع أمثلة خاصّة من الإنحاء⁽⁴⁵⁾، إنَّ علاقة "السين" هنا بالفعل "سوف" أو بالاسم "السوف" والأقوال الثلاثة التي ذكرها ابن منظور (سوي يكون، وسا يكون، وسف يكون) تدعمها ظاهرة "التفرّع" لدى "هوبر" و"تروجت" أو ما اصطلح عليه "هين" (Bernd Heine) و"ريه" (Mechthild Reh) بالانقسام (Split)؛ أي وجود صيغتين لعنصر معين؛ الأولى تمثّل حالة وضعه الأول، والثانية هي حالته الناشئة عن الإنحاء⁽⁴⁶⁾، وأحسب أن "الانقسام الوظيفي" (Functional Split)؛ أي وجود تطوَّرين مختلفين لوحدة معينة داخل اللغة⁽⁴⁷⁾ توصيف مهم وغير مستبعد أيضًا في حالة "السين" الدالة على المستقبل. إنَّ حالة "السين" هنا قريبة الشبه بحالة "will" الإنجليزية، فالأخيرة مأخوذة عن

(43) adapted from Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.192.

(44) ابن منظور، مرجع سابق، ص164.

(45) see Joan Bybee, Revere Perkins & William Pagliuca 1994: op. cit., p.14-15.

(46) see Bernd Heine & Mechthild Reh 1984: Grammaticalization and Reanalysis in African Languages. p.57. Hamburg : Helmut Buske

(47) adapted from Bernd Heine & Mechthild Reh 1984: op. cit. p.57.

الألمانية بمعنى: يريد (want)، ثم فقدت جزءاً كبيراً من هذا المعنى، وتمَّ إنحائها لتصير علامة دالة على المستقبل تنقيد بمواقع محددة داخل الجملة⁽⁴⁸⁾. وإذا كانت "will" تتعرض لـ "تآكل صوتي" (Phonetic Erosion) - وهو أيضاً مظهر من مظاهر الإنحاء⁽⁴⁹⁾ - في مثل "she'll" فهذا يعود بنا إلى قول ابن منظور: "قالوا: سو يكون، فحذفوا اللّام، و: سا يكون، فحذفوا اللّام وأبدلوا العين طلب الخفة، و: سف يكون، فحذفوا العين كما حذفوا اللّام"، فحديث ابن منظور - من وجهة نظري - يوضع مثل هذه الصّيغ عند نقطة معينة من نقاط مسار إنحاء "السّين"، وأظنّ أنّ "الحذف" الذي تحدث عنه هنا معادل مصطلحيّ للتآكل الصّوتيّ الذي تتعرض له بعض الصّيغ المنحاة.

وهنا أقترح العودة إلى معجم لسان العرب لـ «ابن منظور» وإلى معجم اللّغة العربيّة المعاصرة لـ «أحمد مختار عمر» كي ننظر في هذه "السّين" وموضعها في المعجمين، وتعريفها، وماذا يمكن أن تقدّم دراسات الإنحاء للمعجم اللّغوي العربيّ عامّة والمعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة بخاصّة من خلال هذا المثال، فـ "السّين" في معجم لسان العرب وردت على النّحو التّالي: "حرف السّين المهملة" "الصّاد والسّين والزّاي أسليّة؛ لأنّ مبدأها من أسلة اللّسان، وهي مستدق طرف اللّسان، وهذه الثلاثة في حيز واحد، والسّين من الحروف المهموسة، ومخرج السّين بين مخرجي الصّاد والزّاي؛ قال الأزهرّي: لا تأتلف الصّاد مع السّين ولا مع الزّاي في شيء من كلام العرب"⁽⁵⁰⁾.

وجاءت في معجم اللّغة العربيّة المعاصرة كما يلي: (2401- س) «س¹ [كلمة وظيفيّة]: الحرف الثّاني عشر من حروف الهجاء، وهو صوت أسنانيّ لثويّ، مهموس، ساكن، احتكاكيّ (رخو)، مُرَقَّق. س² [كلمة وظيفيّة]: 1- حرف يسبق الفعل المضارع المثبت دون المنفيّ فيخصمه للاستقبال، فيدل على

(48) after Lyle Campbell & Mauricio J. Mixco 2007: A Glossary of Historical Linguistics. p.73. Edinburgh University Press.

(49) see Bernd Heine & Mechthild Reh 1984: op. cit. p.15.

(50) ابن منظور: مرجع سابق، المجلد السّادس، ص3.

المستقبل القريب، وقد يدل على المستقبل البعيد. 2- حرف غير عامل يفيد تكرار الفعل وتوكيده...»⁽⁵¹⁾. إنَّ ثمة اختلافات كثيرة بين المعجمين فيما يخص "السّين":

- تعامل لسان العرب معها على أنّها صوت من أصوات العربيّة؛ فيبين مخرجها وعلاقتها بغيرها من الأصوات وبعض صفاتها.
- لم يشر لسان العرب إلى معنى السّين كحرف دالٍ على المستقبل يسبق الفعل المضارع المثبت كما فعل معجم اللّغة العربيّة المعاصرة.
- أدرجها معجم اللّغة العربيّة المعاصرة كلمةً وظيفيّة لأنّها من حروف الهجاء؛ فيبين موقعها من حروف الهجاء، وعدّد صفاتها الصّوتيّة.
- أدرجها معجم اللّغة العربيّة المعاصرة كلمةً وظيفيّة لأنّها مما اكتسب دلالة جديدة غير دلالاته اللّغويّة؛ فذكر مواضعها النّحويّة ودلالاتها في هذه المواضع.

فالكلمات الوظيفيّة في معجم اللّغة العربيّة المعاصرة «هي الكلمات التي اكتسبت دلالة جديدة بعيدة عن الدّلالة اللّغويّة لألفاظها وتشمل حروف الهجاء وجميع حروف الجر وأدوات الاستفهام والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وأدوات الشّروط والظّروف وأسماء الأفعال، كما اشتملت بعض الأفعال الجامدة، مثل "عسى" ... إلخ»⁽⁵²⁾.

ورغم ما يبدو من أنّ معجم اللّغة العربيّة المعاصرة قد خطا خطوات جيدة فيما يتعلق بترتيب المداخل واستقصاء معلوماتها، فإنّ ورود حديثه عن السّين كحرف دالٍ على المستقبل مخصص للدخول على المضارع المثبت بعد حديثه عنها كصوت أو حرف هجائيّ يشي -وفق تعريفه للكلمات الوظيفيّة

(51) أحمد مُختار عمر (بمساعدة فريق بحث) معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، الطّبعة الأولى، المجلد الثّاني، 2008، ص 1019.

(52) أحمد مُختار عمر، المرجع السّابق، المجلد الأوّل، 2008، ص 13.

السابق - بأن هذه الدلالة دلالة جديدة للسین المفردة، ويعزز هذا الاستنتاج أن حديثه عن "سوف" لم يتضمن أية إشارة إلى السین (فقد ذكر في (سوف) 2675 [كلمة وظيفية] حرف مبني على الفتح يخصص أفعال المضارعة للاستقبال البعيد، فيردّ الفعل من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال، وهو يقتضي معنى الماطلة والتأخير، وأكثر ما يستعمل في الوعيد، وقد يستعمل في الوعد⁽⁵³⁾ فلم يوضح هذا التعريف علاقة "سوف" بالسین رغم ثبات هذه العلاقة، ورغم أن الدكتور أحمد مختار عمر - رحمه الله - قد أخذ في معجمه الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته على الأعمال السابقة في هذا الشأن أنّها لم تذكر "بل" و"السین" في حين أنّها أثبتت "بلى" و"سوف"⁽⁵⁴⁾، كذلك خلا حديثه عن هذا المدخل 2675 من "سوف" الاسمية رغم أنه أثبت الأفعال "سَوف - سَوَفَ"، ورغم وجودها في لسان العرب، وربما خلا هذا المعجم من مدخل لـ "التسويّف"!

وما أريد التأكيد عليه هنا أن الاختلاف الجوهری بين المعجمين يكمن في رؤيتهما لـ «معجمية» العناصر التي تشكّل مداخل كل منهما، فالسین الدالة على المستقبل ليست مدخلاً من مداخل لسان العرب؛ لأنّها بذاتها صيغة خالية من المعنى بالمنظور المعجمي، ولكنها في المقابل شكّلت مدخلاً من مداخل معجم اللغة العربية المعاصرة ربما لأنّ المنظور النحويّ مثل واحداً من العناصر التي يتكون منها مفهوم «المعجمية» عند أصحاب هذا المعجم.

إذن، فالمعجم التاريخي للغة العربية - وهو يستثمر مثل هذه المعاجم في معالجة مواده - مطالب برصد "السوف" كاسم له من الشواهد - التي ساقها «ابن منظور» و«سيبويه» - ما يؤكده، وبيان العلاقة بين "السین" و"سوف" و"السوف" و"سَوَفَ"، وبتحقيق قول «ابن جني» في هذا: "هو حرف اشتقوا

(53) انظر أحمد مختار عمر (بمساعدة فريق بحث) المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، الرياض، مؤسسة سطور المعرفة، الطبعة الأولى، 2002، ص 19.

(54) د. أحمد مختار عمر 2008: المرجع السابق، المجلد الأول، ص 13.

منه فعلاً"، والتأكد من الشواهد: (سف يكون، وسا يكون، وسو يكون) وتبرير أشكالها، وأحسب هنا أن الاستعانة ببحوث الإنحاء يمكن أن تساعد في تحقيق بعض هذه المطالب، فإذا صح استنتاجنا أن "السَّوْفَ" [عنصر معجمي - اسم] تطوّرت عنه "سَوْفَ" [عنصر نحوي - حرف]، ثم حصل فيها تآكل صوتي (سَف، سَو، سَاء، ثم سَد) ولزمت مواقع تركيبية محددة مع بقاء الكلمتين جنباً إلى جنب [التفرع أو الانقسام]، أو أن "سَوْفَ" انتقلت إلى "سَوْفَ" وتحوّلت الأخيرة إلى "سَف، سَو، سَاء، ثم سَد" وتقيّدت بالدخول على الفعل المضارع المثبت فقط، فإن المعجم التاريخي لا بد أن يشير في تعريفه لهذه المداخل (بحسب الطريقة التي سيتم اعتمادها في الترتيب) إلى إنحائها ويتبع مسار هذا الإنحاء لاسيما أن المعاجم السابقة لم ترصد هذه العلاقات.

بين الإنحاء والمعجّمة

إن الصورة المجازية للإنحاء تمثلها مقارنة يُطلق عليها "مقاربة الصندوق" (Box Approach) ومفادها أن هناك صندوقاً ضخماً للمعجم وآخر للنحو، الأول ممتلئ بالعناصر المعجمية، والثاني ممتلئ بالعناصر النحوية؛ ومن ثم فإن العمليات التي يتم من خلالها انتقال العناصر من الصندوق الأول الخاص بالمعجم إلى الصندوق الثاني الخاص بالنحو تمثل الإنحاء، أمّا العمليات الخاصة بنقل العناصر من صندوق النحو إلى صندوق المعجم فتمثل "معجّمة" (Lexicalization)⁽⁵⁵⁾ العناصر النحوية، فبين كل من الإنحاء والمعجّمة روابط قوية، وفريق من الباحثين يرى أنّها نوعٌ مخصوصٌ من "نزع الإنحاء" (Degrammaticalization) حيث تفقد الصيغ والبنى وظائفها النحوية ويتم تحجرها في صورة عناصر معجمية أو تعابير اصطلاحية عقيمة، وفريق آخر يرى أن الإنحاء هو تطوّر إضافي في عملية المعجّمة؛

(55) see Nikolaus P. Himmelmann 2004: Lexicalization and Grammaticalization: Opposite or Orthogonal?. p.21. in Walter Bisang, Nikolaus P. Himmelmann and Björn Wiemer (Eds.): Trends in Linguistics, Studies and Monographs. Berlin/Boston: Mouton De Gruyter.

بمعنى أنه تقييد صارم لعنصر معجمي معين⁽⁵⁶⁾، فإذا كان الإنحاء هو إيجاد عنصر نحوي من عنصر معجمي، أو إيجاد عنصر نحوي من آخر أقل نحوية، فإن المعجمة هي العملية العكسية؛ أي التحوّل من عنصر نحوي إلى عنصر معجمي أو خفض درجة نحويته بمعنى أنه إيجاد عنصر معجمي - من عنصر غير معجمي - أو زيادة درجة معجمية هذا العنصر⁽⁵⁷⁾.

فقد رأينا فيما سبق رأي "ابن جنّي" الذي أورده "ابن منظور" حيث ذكر أنّ "سوف" «حرف اشتقوا منه فعلاً فقالوا: سوّفتُ الرَّجُلَ تسويّفاً»⁽⁵⁸⁾، وهذا معناه أنّ "سوف" انتقلت من النّحو إلى المعجم بتحوّلها من الحرفية إلى الفعلية، ومعنى هذا أيضاً أنّها انتقلت من صيغة غير معجمية إلى عنصر معجمي كامل الدلالة، وتُسمى عملية الانتقال هذه "القلب Conversion"، وهي ظاهرة غير مألوفة نسبياً، ولكن لها شواهد في أغلب اللّغات⁽⁵⁹⁾، ومنها في العربية أيضاً ما أورده "ابن جنّي" دليلاً على تداخل أقسام الكلام في العربية قال: "إنّ كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف، نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي قلت لي: لولا، وسألتك حاجة فللايت لي، أي: قلت لي: لا، واشتقوا أيضاً المصدر - وهو اسم - من الحرف، فقالوا: اللالاة، واللولة ... وكذلك قالوا: سوّفت الرَّجُلَ، أي: قلت له: سوف، وهذا فعل كما ترى مأخوذ من الحرف ... وأنا أرى أنّ جميع تصرف (ن ع م) إنّما هو من قولنا في الجواب: نَعَمْ، من ذلك النّعمة والنّعمة، والنّعيم والنّعيم، ونعمت به بإيلا، وتنعم القوم، والنّعمى، والنّعاء، وأنعمت به

(56) adapted from Ilse Wischer 2000: Grammaticalization versus Lexicalization: 'Methinks' there is some Confusion. p.359. In Olga Fischer, Anette Rosenbach & Dieter Stein (Eds.): Pathways of Change: Grammaticalization in English. John Benjamins Publishing Company

(57) after John van der Auwera 2002: More Thoughts on Degrammaticalization. p.20. in Ilse Wischer & Gabriele Diewald (Eds.): New Reflections on Grammaticalization. John Benjamins Publishing Company

(58) ابن منظور، مرجع سابق، المجلد التاسع، ص 164.

(59) see Paul J. Hopper & Elizabeth C. Traugott 2003: op. cit. p.58.

له، وكذلك البقية، وذلك أنَّ (نَعَم) أشرف الجوابين، وأسرهما للنفس وأجلبهما للحمد ... لما فيها من المحبة للشيء والسرور به ... [ف] الحروف يشتق منها، ولا تشتق هي أبداً، وذلك أنَّها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء⁽⁶⁰⁾، وإذا كانت نهاية كلام ابن جنِّي تقدح في إنحاء "سوف" من الاسم أو الفعل، فإنني أظن أن الحديث عن الاشتقاق أمر مختلف عن التطور أو الإنحاء، كما أظن أن هذا الحديث يثبت إنحاء "الفعل من الحرف" ولا يقدح في إنحاء السين من "سوف" الفعلية أو الحرفية بدليل قول «ابن منظور»: "قالوا: سو يكون، فحذفوا اللام، و:سا يكون، فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلب الخفة، و:سف يكون، فحذفوا العين كما حذفوا اللام"، ولكن يمكن لنا الإفادة من ملاحظة "ابن جنِّي" هذه في ضبط بعض الأمور المتعلقة بمسار الإنحاء واتجاهه، وتبقى المسألة مفتوحة للاجتهاد ما لم نعثر على شواهد موثقة تاريخياً تمكنا من معرفة متى بدأ التغيُّر ومتى انتهى وبأي صيغة، وهنا يأتي دور المعجم التاريخي للغة العربية، وعليه فإنَّ البحث يشدد في مواضع كثيرة على ضرورة التَّكامل بين جهود أصحاب المعجم التاريخيِّ وباحثي الإنحاء.

وقبل أن نترك حديث "ابن جنِّي" أُشير إلى ملاحظ مهم يجب التنبيه إليه بخصوص فرضية أحادية الاتجاه UD والرأي الذي يمكن أن نجده لدى "ابن جنِّي" إزاء هذا الملاحظ، فالقول بهذه الفرضية وفق الصياغة المعممة لها أو ما أصبح يُطلق عليه فرضية أحادية الاتجاه القوية (Strong UD)⁽⁶¹⁾؛ أي بتطور الصيغ النحوية فقط عن صيغ معجمية، قول أحد معانيه التسليم بأنَّ جميع عناصر اللغة كانت في مرحلة ما من مراحل تطورها السابقة عناصر معجمية فقط، فقد ذكر "ابن جنِّي" في "باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وُضعت أم

(60) ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان بن جنِّي، ت 392هـ): الخصائص، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص 23:

25 بتصرف.

(61) adapted from Roger Lass 2000: op. cit. p.218.

تلاحق تابعٌ منها بفارطٍ؟» أنه "يجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف، وذلك أنّهم وزنوا حينئذٍ أحوالهم وعرفوا مصابير أمورهم، فعلموا أنّهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنّها لا بد لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيها بدءوا، أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف؛ لأنّهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جُمعاً، إذ المعاني لا تستغني عن واحد منهن" (62).

الفقد والاكساب

إنّ معنى انتقال العنصر من المعجم إلى النحو هو أنّ تتغيّر سماته وصفاته، فالإنحاء بحسب «هين» و«ريه» تطوّر تفقد من خلاله الوحدات اللغوية تعقيدها الدلالي، وسمتها التداولي، وحريتها التركيبيّة، ومادتها الصوتيّة (63)، ويرى السيّسي أنّ الأمر هنا غير محصور في فقد هذه السمات، بل اكتساب سمات جديدة، فعلاّمة المستقبل (س) فقدت بإنحاءها المحتوى الدلالي، وانتائها إلى "فئة كلاميّة مفتوحة" (Open Class)، كما فقدت استقلالها التركيبي، ومادتها الصوتيّة، ولكنها حصّلت في مقابل هذا تغييراً في المعنى، ومدى متسعاً من السياقات، ودرجة كبيرة من التواتر، وعموميّة دلاليّة، وأصبحت في النهاية جزءاً من التصريف (Paradigm) (64). فالإنحاء آلياً يتضمن عمليات أربعة؛ الأولى هي "الخفوت الدلالي" (Semantic Bleaching) (65) أو "فقد المعنيّة" (Desemanticization) حيث

(62) ابن جنّي (أبو الفتح عثمان بن جنّي، ت 392هـ): الخصائص، مرجع سابق، ص 21.

(63) adapted from Bernd Heine & Mechthild Reh 1984: op. cit. p.15.

(64) after Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.192.

(65) واحد من المفاهيم المهمة في دراسة الإنحاء يشار به إلى فقد العناصر المعجميّة لمعناها أو حالانها المقوليّة حيث تتحوّل إلى مجرد علامات تؤدي وظيفة نحويّة، ولهذا المفهوم عدد غير قليل من المصطلحات التي تعبر عن مضمونه وهي: الضعف الدلاليّ Semantic Weakening (Guimier 1985:157)، وفرضيّة الاحتواء Containment Hypothesis (Willett 1988:80)، والتّجريد (Hein) Abstraction (et al 1991:41-45)، والتّعميم الدلاليّ Semantic Generalization، والخفض الدلاليّ Semantic Reduction (Bybee et al 1994: 6)، والنّضوب الدلاليّ Semantic Depletion (Weinreich in)، وفقد المعنيّة Desemanticization (Lehmann 1995:127)، نقلاً عن = =

تفقد العناصر جزءاً كبيراً من محتواها الدلالي، والثانية هي "التوسع" (Extension) أو "التعميم السياقي" (Context Generalization) حيث يتم استعمال العناصر في سياقات جديدة، أما الثالثة فهي "فقد الانتفاء المقولي" (Decategorialization) حيث تفقد العناصر السمات الصرفية والتركيبيّة، والعملية الرابعة هي "التآكل" (Erosion) أو "التقلص الصوتي" (Phonetic Reduction) وفقد المادة الصوتية، وعلى الرغم من أنّ ثلاثة من هذه العمليات تنطوي -كما نرى- على فقد بعض الخصائص وخسارتها فإنّ هناك مجموعة من الخواص المميزة التي تكتسبها هذه العناصر من استعمالها في سياقاتها الجديدة⁽⁶⁶⁾.

أفعال الشروع ومبدأ الاستمرارية

فالصّيح المنحاة يمكن أن تكتسب علاقات صرفية-تركيبيّة لم تكن لها من قبل في مقابل فقدتها لبعض السمات والخواص، ومثال هذا الفعل "أخذ" عندما يستعمل كفعل معجمي في مثل "أخذ الولد الكتاب" يمكن أن يتصرف زمنياً فيدل على الماضي والحاضر، أو أن يُبنى للمجهول، أو أن يتبادل رتبته مع فاعله ومفعوله، ويمكن أن تسبقه أداة نفي، ولكن عند إنحائه في مثل "أخذت الريح تعصف" ستقتيد رتبته، ويصبح منتزحاً إلى فئة مغلقة من الأفعال التي تُسمى «أفعال الشروع/ الإنشاء»⁽⁶⁷⁾.

واتصلاً بهذا الصّنف من الأفعال في العربية من جهة وبأحد مبادئ الإنحاء من ناحية أخرى، أود أن أشير هنا إلى "مبدأ الاستمرارية" (Persistence)، ومفاده أنّ المصادر المعجمية رغم خضوعها لعملية الإنحاء وفقد بعضها مادته المعجمية، فإنّ هناك حالات عديدة تستمر فيها معاني هذه العناصر الأصلية بدرجات مختلفة، بل إنّ هذه المعاني لتؤثر في الوظائف النحوية التي تحوزها

== (وقد قمتُ بترتيبها تاريخياً): Kees 2009b: Semantic Bleaching. p.160 in Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.IV. (160-4) Leiden, Boston: Brill

(66) see Bernd Heine & Tania Kuteva 2004: World Lexicon of Grammaticalization. p.2. Cambridge University Press.

(67) see Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.193.

العناصر المنحاة خلال مساراتها الإنحائية (انظر فرضية تحديد المصدر في الصفحات التالية من البحث)، وهذا معناه أن هناك آثاراً دلالية مصدرها المعاني المعجمية الأصلية لتلك العناصر التي تنعكس في صورة قيود تحكم توزيعها النحوي الناتج عن الإنحاء⁽⁶⁸⁾، والمثال الذي يضره "السيسي" نموذجاً لهذا المبدأ يتمثل في الفعل "قام" حيث يتم إنحاؤه فيدخل ضمن فئة أفعال الشروع في قولنا: قامت المرأة تنوح. ففي رأيه أن المفهوم الأساسي لهذا الفعل لم يتخف بشكل كامل، بل إنه مستمر في فرض بعض القيود على مدى العلاقات الدلالية لصيغته المنحاة؛ فلا يدخل هذا الفعل (وهو من أفعال الشروع) في علاقات تركيبية مع أفعال أخرى تناقض مفهومه حيث تعدُّ جملة "قامت المرأة تنام" جملة غير نحوية بسبب التضاد الحاصل بين "قامت" و"تنام"، وذلك عند مقارنتها بالبنية النحوية: "قامت المرأة من النوم"⁽⁶⁹⁾.

الأفعال الناقصة ومعجمية التصنيف النحوي

أمّا عن الأفعال الناقصة في اللغة العربية سواءً في الفصحى التراثية أو في الدوارج واللهجات المعاصرة، فالنواسخ الفعلية مثل "كان" وأخواتها تعدُّ أفعالاً ناقصة (Incomplete) (المعجمية) بعكس الأفعال التامة (Complete)⁽⁷⁰⁾ كاملة (المعجمية)؛ إذ تقتضي الأخيرة وفق قيود الانتقاء المقولية والدلالية «اسماً» يكون فاعلاً تقع به، واسماً أو جملة يكون مفعولاً تقع عليه، ولأنَّ هذه النواسخ «ناقصة» فهي لا تدل على أكثر من إطار زمني للجملة التي تحتويها، وتدلنا على هذا معالجة "سيويه" لهذه الأفعال فقد أوردها في باب "الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"⁽⁷¹⁾ وذكر

(68) see Paul J. Hopper & Elizabeth C. Traugott 2003: op. cit. p.96.

(69) after Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.196.

(70) for more details see Hana Zabarrah 2012: The Notion of 'Complete' and 'Incomplete' Verbs in Early Arabic Grammatical Theory. pp.115-25. in Reem Bassiouney & Graham E. Katz (Eds.): Georgetown University Round Table on Languages and Linguistics: Arabic Language and Linguistics. Washington: Georgetown University Press.

(71) سيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت 180هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، المجلد الأول، 1988، ص 45.

أنَّ كون اسم الفاعل هو عينه اسم المفعول يجعل هذا النوع من الأفعال صنفاً مميزاً يقول: "فمن ثمَّ ذُكِرَ [هذا الفعل] لحدته [وخاصيته المميزة]"⁽⁷²⁾، ثمَّ قال: "ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنَّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا، كحالك في الاحتياج إليه ثمَّة"⁽⁷³⁾، ثمَّ مثل "سيبويه" لهذه الأفعال بمجموعة صغيرة منها «كان ويكون، وصار، وما دام، وليس»⁽⁷⁴⁾، وترك عنواناً عريضاً لما يمكن أن يسلك سلوك هذه الأفعال فقال: "وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"⁽⁷⁵⁾، فـ "سيبويه" - وإنَّ فهمَ من عنوان الباب أنَّه يجعلها أفعالاً فقد - جعل لها اسماً للفاعل واسماً للمفعول هو عينه اسم الفاعل، ولم يجعل لها فاعلاً ومفعولاً بالمعنى الذي نجده مع غيرها من الأفعال التامة الحقيقية، وفتن «سيبويه» إلى أنَّ هذه الأفعال وإنَّ كان يجوز في تراكيبها ما يجوز في تراكيب غيرها من الأفعال من التقديم والتأخير إنَّما تدل فقط على الزمان، يقول: "تقول: كان عبد الله أخاك، فإنَّما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت "كان" لتجعل ذلك فيما مضى ... وإنَّ شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدَّمت وأخرت كما فعلت ذلك في "ضرب" لأنَّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه سواء"⁽⁷⁶⁾.

فهذه الأفعال الناقصة تسلك السلوك التركيبي نفسه للأفعال التامة، والفرق أنَّها ليست أفعالاً بقدر ما هي علامات دالة على الزمان وبقدر كون هذا السلوك جزءاً مما اكتسبته بمعاملتها معاملة الأفعال الأخرى، ويبدو هذا جلياً في قول «سيبويه»: "وقد يكون لـ (كان) موضع يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد

(72) سيبويه: الكتاب، السابق نفسه.

(73) سيبويه: الكتاب، السابق نفسه.

(74) سيبويه: الكتاب، السابق نفسه.

(75) سيبويه: الكتاب، السابق نفسه.

(76) سيبويه: الكتاب، السابق نفسه.

كان عبد الله، أي قد خُلِقَ عبد الله، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر، وقد دام فلان، أي ثبت، كما تقول: رأيت زيداً، تريد رؤية العين، وكما تقول: أنا وجدته، تريد وجدان الضالة، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة (كان)، ومرة بمنزلة استيقظوا وناموا⁽⁷⁷⁾، ثم ضرب "سيويه" مثالين وردت فيهما (كان) بمعنى (وقع)، الأول لـ "مقاس العائذي"، والثاني لـ "عمرو بن شأس"⁽⁷⁸⁾.

وكي يتأكد لنا هذا دعنا ننظر في رؤية النحاة بعد «سيويه» لـ (كان) وأخواتها كما أشارت إليها دراسة Hana Zabarrah 2012، فـ «المبرد» (ت 282هـ) يرى أنّها أفعال صحيحة (لأنّها تتصرف تصرف الأفعال في الزمن ومع الضمائر المختلفة)، ولكنها أفعال غير حقيقية (لأنّ اسمها وخبرها الشيء نفسه)، وهي لا تغيّر معنى الجملة إنّما تشير فقط إلى زمنها، ويرى «ابن السراج» (ت 318هـ) أنّها أفعال غير حقيقية لأن الفعل الحقيقي هو ما دلّ على معنى وزمان، أمّا (كان) وأخواتها فتدل على الزمان فقط. أمّا "الزجاجي" (ت 340هـ) فقد تجنب استعمال مصطلح "الفعل" وعدّ "كان" وأخواتها حروفاً، فإذا وصلنا إلى "البطليوسي" (ت 521هـ) وجدنا قوله إنّ "الفعل الصحيح إنّما وُضِعَ في أصل وضعه ليدل على حدث واقع في زمان مُحصّل، وذلك الحدث هو خبره الذي يستفيد المخاطب منه إذا ذُكر، وذلك الحدث الذي هو خبره مُضمّن فيه غير خارج عنه، وأحداث هذه الأفعال التي هي أخبارها خارجة عنها غير مُضمّنة فيها"⁽⁷⁹⁾.

إنّ هذه المقاربات وإن كانت "نحويّة" بالأساس قصدت إلى بيان علاقة الكلمات بعضها ببعض داخل الجمل ودلالة مثل هذه العلاقات، فإنّها لم تغفل "معجميّة" الأفعال أساساً للتفريق بين ما هو فعل حقيقي وما هو فعل غير حقيقي، فـ "كان" وأخواتها أفعال غير حقيقية لأنّها فقدت دلالتها على الحدث الذي يفيد المخاطب متى ما سمع الفعل في أقل سياق أي مُنفرداً؛ إذ أصبحت

(77) سيويه: الكتاب، السابق، ص 46.

(78) انظر سيويه: الكتاب، السابق، ص 46، 47.

(79) see Hana Zabarrah 2012: op. cit. p.118; 119; 120; 122.

أحداثها -بتعبير "البطليوسي" - خارجة عنها غير مُضمَّنة فيها، وهذا ربما السبب الذي حدا بـ "الزجاجي" أن يجعلها حروفاً أو قل بالمصطلح المعاصر كلمات وظيفية، فـ "الفقد التدريجي للسمة المميزة للأفعال، والاكْتساب التدريجي لسمات نحوية مختلفة هما السبب وراء صعوبة تصنيف الأفعال الناقصة ووراء الخلاف بين النحاة الآيين في النظر إلى هذه العناصر بوصفها أفعالاً أو عدّها مقولة قائمة بذاتها"⁽⁸⁰⁾.

وتأكيداً على ما سبق من رؤى النحاة العرب لـ "كان" وأخواتها أورد "ابن منظور" لـ "كان" التامة العديد من المعاني المعجمية منها: وَقَع/ وُجِد واستقر/ خُلِق/ مَضَى وتَقَضَّى⁽⁸¹⁾، وله على كل معنى من هذه المعاني شاهد أو أكثر من الشواهد الموثقة. أمّا عن "كان" الناقصة في هذا المعجم فأكتفي فيها بما اقتبسه "ابن منظور" عن "ابن بري"، قال: "واعلم أنه يلحق بباب (كان) وأخواتها كل فعل سلب الدلالة على الحدث، وجرد للزمان، وجاز في الخبر عنه أن يكون معرفةً ونكرةً، ولا يتم الكلام دونه، وذلك مثل: عاد ورجع وأض وأتى وجاء وأشباهها"⁽⁸²⁾. وهنا نرى أن مثل هذه الأفعال فقدت دلالتها على الحدث واكتسبت معنى نحويّاً (وفق آلية فقد المعنى)⁽⁸³⁾، أضف إلى هذا أنّها فقدت الخصائص المميزة للأفعال الحقيقية وتجردت فقط للدلالة على الزمن (وفق آلية فقد الانتماء المقولي)⁽⁸⁴⁾، هذا بالإضافة إلى آلية "التآكل الصوتي"⁽⁸⁵⁾ فقد رأت إحدى الدراسات أن (Ka كَ) في الدارجة المغربية في مثل: (كيكتب

(80) adapted from Joan Bybee & Joanne Scheibman 2007: The Effect of Usage on Degrees of Constituency: The Reduction of Don't in English. p.295. in Joan Bybee (Ed.): Frequency of Use and the Organization of Language. Oxford University Press

(81) ابن منظور : مرجع سابق، المجلد الثالث عشر، ص 365 وما بعدها.

(82) ابن منظور : السابق نفسه، ص 368.

(83) see Bernd Heine & Tania Kuteva 2002: On the Evolution of Grammatical Forms. p.379. in Alison Wary (Ed.): The Transition to Language. pp. 376-97. Oxford University Press.

(84) see Ibid., p.379.

(85) see Ibid., p.379.

(Ka-yekdeb) هي صيغة متبقية من الفعل (كان) (86)، وترى ثريا عامر أنه "يمكننا أن نؤول التطور الحاصل في قائمة الأفعال الناقصة باشتغال آليتي "القياس Analogy" و"إعادة التحليل" (Reanalysis) في نسج فعل (ب) على منوال فعل آخر (أ) يشبهه في وجه من الوجوه، فيستحدث للفعل بنية نحوية جديدة يُصنّف على أساسها ضمن مجموعة الأفعال الناقصة، مثال ذلك ما ذكره "الرّضي" في "كَمَل" التي لا يذكرها "سيبويه" ولا "ابن يعيش" قبله، فيذكر المثال التالي مستدلاً على وجه استعمال "كَمَل" ناقصة: كَمَل زيدٌ عالمًا، أي: صار" (87).

إنّ القضية الآن بالنسبة إلى المعجمي لم تعد فقط دلالات قائمة الأفعال الناقصة المعروفة، بل كافة الأفعال التي تنسحب عليها سمات أفعال هذه القائمة فتؤدي أدائها ومعناها قياسًا. إنّ ثمة فرقًا بين فعل تامّ معجميًا له دلالة وسلوك تركيبّي واضحان، وبين فعل ناقص يفقد جزءًا كبيرًا من معناه الذي وُضع له؛ ليسلك سلوك الأفعال الأخرى وإنّ كانت دلالته تُخْلص في إطار هذا السلوك لمعنى مختلف وثابت؛ لذا فإنّ فقد الأفعال الناقصة لجزءٍ من معناها وخلوص

(86) see Martine Vanhove, Catherine Miller and Dominique Caubet 2009: The Grammaticalisation of Modal Auxiliaries in Maltese and Arabic Vernaculars of the Mediterranean Area. In Björn Hansen and Ferdinand de Haan (eds.): Modals in the Languages of Europe : a Reference Work. Empirical Approaches to Language Typology, No.44. Mouton de Gruyter. pp. 325-361

(87) ثريا السّكريّ عامر : مرجع سابق، ص 97، 98. والقياس l'analogie بالنسبة إلى ماويه قادر على إعادة التفاصيل المتعلقة بالصّيغ وتجديدها مع الاحتفاظ بالصّورة الكلية للنظام النّحويّ الموجود والدوران في فلكه. (see Antoine Meillet (Ed.) 1948: op. cit., p.133)، أمّا إعادة التّحليل Reanalysis فهي بحسب رولاند لانجكير (Roland W. Langaker 1977) تُعبرُ بنية تعبير معين أو فئة كاملة لا يصحّحه تعديل مباشر أو جوهريّ في المظهر السّطحيّ لهذا التّعبير، ويعرّفها آلن تمبرلاك (Alan Timberlake 1977) بأنّها صياغة فئة جديدة عن طريق العلاقات والقوانين الكامنة.

after Mohssen Esseesy 2009a: Reanalysis. P.37. in Kees Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.IV. (37-43) Leiden, Boston: Brill.

وكلتا الدّراستين تجدهما في:

James Li 1977 (Ed.): Mechanisms of Syntactic Change. Austin: University of Texas Press.

عناصرها لنمطٍ تركيبِيٍّ مختلفٍ له ما يميزه عن غيره من مناويل الأفعال الأخرى
لهو دليلٌ على سلوك هذه العناصر لمسارٍ معينٍ من مسارات الإنحاء.

إنَّ القضية تتعلق هنا بضرورة معرفة ما هو نحويٌّ وما هو معجميٌّ، فهذه
المعرفة تعدُّ أساسيةً في دراسة الإنحاء من ناحية، وفي صناعة المعجم أيًّا كان نوعه
من ناحيةٍ أُخرى، وأضرب هنا مثلاً من بحث جورج متري عبد المسيح صاحب
معجم "لغة العرب" يوضح أهمية هذه القضية، وهو وإن كان مثلاً مُطوّلاً لكنّه
مهم في هذا السياق، يقول "جورج" تعليقاً على مادة "خَلَفَ"⁽⁸⁸⁾ في بعض
المعاجم العربيّة، وقد اخترت هذه الكلمة لأنّه يُنظر إليها في إحدى دراسات
الإنحاء في اللغة العربيّة على أنّها صيغة منحة عن الاسم "الخلف"⁽⁸⁹⁾، فأردت
من وراء هذا المثال أن نبيّن علاقتها بهذا الاسم داخل المعاجم العربيّة، وأن
نستكشف خصائص المعالجة المعجميّة لهذه الكلمة والنتيجة التي يمكن أن
تترتب على معرفة المعجميِّ أنّها منحة:

(خَلَفَ) ظَرَفَ بِمَعْنَى: مَوْجُودٌ فِي مَكَانٍ غَيْرِ مُوَاجِهٍ وَغَيْرِ جَانِبِيٍّ، وَهُوَ
مَنْصُوبٌ إِذَا أُضِيفَ: جَعَلَهُ خَلَفَ ظَهْرَهُ، أَوْ إِذَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى:
جَعَلَهُ خَلْفًا؛ وَيُنَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا لَا مَعْنَى: جَعَلَهُ خَلْفُ
أَيَّ خَلْفُهُ، مَرَّ مِنْ خَلْفِ أَيٍّ مِنْ خَلْفِهِ.

▪ وَرَدَتْ "خَلَفَ" فِي مَدخل مُسْتَقِلٍّ لِأَنَّهَا مَادَّةٌ لُغَوِيَّةٌ - نَحْوِيَّةٌ أَوْ نَحْوِيَّةٌ -
لُغَوِيَّةٌ، لَا يَجُوزُ حَشْرُهَا مَعَ الْمَدخَلِ - الْاسْمِ (الْخَلْفِ)؛ فَهِيَ لَا تَدْخُلُهَا (أَلْ)،
وَلَا تُجْمَعُ مِثْلَ "الْخَلْفِ" الْاسْمِيَّةِ عَلَى أَخْلَافٍ وَخُلُوفٍ. وَلَا تُصْبِحُ اسْمًا إِلَّا إِذَا

(88) جورج متري عبد المسيح (2014) 2016: دور المعجم العربي في إحياء التراث وتصوير الواقع
واستشراف المستقبل، بحث ألقى في الموسم الثقافي لدار الآثار الإسلامية بدولة الكويت،
بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ص19 وما بعدها، أُعيد نشره ضمن كتاب «المعجمية العربية،
قضايا وآفاق، الجزء الثالث»، إعداد منتصر أمين عبد الرحيم، وحافظ إسماعيلي علوي، إربد: دار
كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، انظر ص93 وما بعدها.

(89) adapted from Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.192.

خرجت عن الظرفية... ولذلك فإن حشرها مع مادة "الخلف" في المعجم الجذرية الترتيب تصنيف أو ترتيب في غير محله...

▪ وردت في حالة النصب مُراعاة لأحوالها الغالبة... وهي تُبنى على الضم في محل نصب في حالة واحدة... ولذلك فإن المعجم القديمة والحديثة: أخطأت في ترتيبها وفي تحريكها إعرابياً بحيث غلبت الأقل على الأكثر عندما وضعت "ضمّة" على الفاء. والأسوأ أن بعض المعجم النطقية الترتيب، (معجم عبد النور المفصل الثنائي اللغة، عربي فرنسي)، وضع ضمّتين على الفاء "خلف"، ومن نافل القول أن "خلف" لا تُترك بدون تحريك...

▪ يتسم تعريف "خلف" في المعجم بالقصور والدور، ففي المعجم الوسيط مثلاً، ورد في مادة "الخلف": ضدّ قدام (مؤنثة) يكون ظرفاً [تكون: أولى]، وقد يخرج عن الظرفية فينصرف.

▪ إذا بحثنا في الوسيط عن "قدام" وجدنا أنّها: ظرف بمعنى أمام، فإذا فتننا عن "أمام" وجدنا أنّها: ظرف بمعنى قدام، وهكذا تتسم التعريفات بالقصور وبالذور... وقد اضطرّ الوسيط في آخر التعريف إلى أن يقول: يكون ظرفاً وقد يخرج عن الظرفية فينصرف، لأنه ذكرها مع المادة الاسمية (الخلف). أما قوله: فينصرف ففيه ترخص في التعبير، لأنّ المقصود "فيتصرف" أي لا يلزم النصب على الظرفية...

▪ (مؤنثة) ليست دقيقة لأنّها من الكلمات التي تؤنث وتذكر، وهنا بالذات ليس لها ضرورة لأنّها ليست موصوفاً لنحتاج إلى تأنيث صفته أو تذكيرها.

▪ وأخيراً فإنّ كلمة "خلف" تنتمي إلى مجموعة معجمية - نحوية أو نحوية - معجمية تُسمى "ظروف الغايات" ومن أفرادها: أسفل، أمام، بدّل، بعد، تحت، دون، شمال، فوق، مكان، وراء، يمين...

وعلى الصناعة المعجمية العلمية أن تراعي:

▪ وجودها في المعجم الشامل (قانون التكامل).

▪ توحيد شروحيها (قانون التماثل).

▪ تمييز مَوادِّها بأن تكون الواحدة منها مَصروفة، والأخرى ممنوعة مثلاً (قانون المغايرة).

▪ ومُراعاة هذه القوانين أو المبادئ دليل على عَقْل تنظيميٍّ، وعلى وَعْي لغويٍّ وعلميٍّ، وعلى وجود مَنهَج، صَريح، أو ضمنيٍّ ناظم للموادِّ، ولو لم يُصرِّح به المعجميُّ...

نرى من خلال هذا المثال أنَّ "خلف" تنتمي كما ذكر جورج عبد المسيح إلى مجموعة (نحويَّة/ معجميَّة) أو (معجميَّة/ نحويَّة) وهذا معناه أنَّ (1) على صاحب المعجم أن يعي الحدود بين ما هو معجميٍّ وما هو نحويٍّ، وما هو معجميٍّ تحول إلى نحويٍّ أو العكس، أمَّا ملاحظة أنَّ "خَلْفَ" لا بد أن تشكل مدخلاً مستقلاً بعيداً عن الاسم "الخلف" لأنَّها لا تقبل الألف واللام، ولا تُجمَع، وغير هذا من علامات الاسم التي فقدتها، فكل هذا يدل على (2) ضرورة الفصل بين الصيغة المنحاة والصيغة التي تطوّرت عنها واعتبار كل واحدة منهما مدخلاً مستقلاً، ولكن لا يمنعنا هذا من (3) الإشارة إلى العلاقة التي تجمع بين الصيغتين سواءً أكانت هذه العلاقة ناشئة عن الإنحاء أم عن المعجّمة، مع وضع رمز معين لكل منهما.

الخروج عن المسار

ولعلّ عنصراً معيَّناً عند نقطة ما على مسار الإنحاء لا بد أن يكون موسوماً بمجموعة معينة من الصفات الصوتية والفونولوجية والتركيبيّة والدلاليّة التي تميّزه عما يسبقه أو يتلوه من العناصر المتصلة به على هذا المسار، وقد يخرج هذا العنصر عن المسار عند نقطة معينة دون غيرها، فإذا كان مسار الإنحاء يبدأ بعنصر معجميٍّ فليس من الضروريّ أن ينتهي بلا حقة تصريفية كما في مخطط "هوبر" و"تروجت"؛ فالشيء الأكبر أهمية في نظر "السيسي" أن اللواصق التصريفية ليست هي النتيجة النهائيّة لعملية الإنحاء، وهذا معناه أن فقد

المورفيم أو تقلبته إلى الصفر ربما يكون المحطة الأخيرة من تطوّر بعض الصيغ المنحاة كما في دورة تاملي جيفون (Tamly Givón) للإنحاء⁽⁹⁰⁾ :

الخطاب > التركيب > المورفولوجيا > المورفيميات الصوتية > صفر

فالعناصر المعجمية كما يرى "السيبي" قد تترك مسار إنحائها عند نقطة تسبق مرحلة اكتماله، ولا تتقدم عليها خطوة إضافية، كما في حالة كثير من الأسماء والصفات العربية التي تحوّلت إلى ظروف، مثل: (أحياناً > أحياناً / كثير > كثيراً)، ويُطلق على مثل هذا التحوّل "عكس المقولة" (Category Conversion)⁽⁹¹⁾، ويمكن لنا قياس (قريب > قريباً) و(بعيد > بعيداً) و(قليل > قليلاً) وأشباهها على هذا الصنف من التحوّل. وهذا معناه بالنسبة إلى المعجمي المؤرّخ ألا يتمّ الجمع والحال هذه بين الاسم والظرف أو بين الصفة والظرف في مدخل واحد لاختلاف صنفهما المقوليّ من ناحية، ولسبق الأولى الثانية من ناحية أخرى ما لم نجد من الشواهد ما يخالف هذا.

فرضية تحديد المصدر

إن إحدى أهمّ الفرضيات التي وضعتها بيبي وآخرون (Joan Bybee et al) 1994 في سبيل بناء نظرية عن الإنحاء هي "فرضية تحديد المصدر" (Source Determination Hypothesis)⁽⁹²⁾ ومؤدى هذه الفرضية أنّ "المعنى الحقيقي للبنية موضع الإنحاء يحدّد بصورة أساسية مسار هذا الإنحاء، ويحدّد بالتالي المعاني النحوية الناجمة عنه"، وهذا يستتبع النظر في المعاني التي تعمل بوصفها مصادر للإنحاء، فليست جميع المعاني قابلة للإنحاء، وإذا كان الإنحاء ينطوي على تغيير دلاليّ، فإنّ «التغيرات الدلالية التي تؤدي إلى الإنحاء وتستمر خلاله هي التغيرات التي تضاعف عمومية معنى الصيغ المنحاة»⁽⁹³⁾، فالعناصر المعجمية موضع

(90) adapted from Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.192.

(91) Ibid., p.192.

(92) see Joan Bybee, Revere Perkins & William Pagliuca 1994: op. cit., p.9.

(93) Ibid., p.9.

الإنحاء تخضع بالفعل لتغيّرات دلاليّة تؤدي إلى تعميم يمثّل في العادة السّمات الدلاليّة لمجالاتها التي تنتمي إليها، أمّا العناصر المعجميّة التي لا يمكن سَمها بعموميّة دلاليّة أو العناصر النحويّة التي ربما تشترك في البنية المصدر، فهذه يمكن تأويلها -كما صنعت "بيبي" وآخرون⁽⁹⁴⁾ - كي تعادل حالات أفعال الوجود والملكيّة والتّموضع الفيزيائيّ والحركة في فضاء مكانيّ وغيرها من الأفعال الموسومة بالتعميم، ولكنّ إلى جانب العموميّة الدلاليّة هناك المفاهيم الأساسيّة غير القابلة للاختزال التي تشكّل أساس المعاني النحويّة في اللّغات البشريّة، هذه المفاهيم هي ما يجري عليه الإنحاء، ورأت "بيبي" وآخرون أنّ هناك دراسات أخرى توصلت إلى مثل هذه النتيجة؛ ف «تروجت» (Traugott 1982: 246) أشارت إلى أنّ المفاهيم المصدر هي المفاهيم التي تعدّ أساسيّة في المواقف الكلاميّة، كذا لاحظ «هين» و«كلودي» و«هنمير» (Heine, Claudi, and Hunnemeyer 1991: 33) أنّ التّصورات/ المعاني المصدر موضع الإنحاء هي التّصورات الأساسيّة في التّجربة الإنسانيّة، وأنها إلى حد كبير تصورات مستقلة ثقافيّاً؛ لأنّه يتم فهمها وإدراكها بطريقة ثابتة رغم اختلاف اللّغات والأعراق⁽⁹⁵⁾.

وأحسب أنّ تلك التّيجة يمكن دعمها وتأكيدّها من خلال نتائج أخرى توصلت إليها بعض دراسات الإنحاء التي اهتمت بما يُطلق عليه "الخفوت الدلاليّ" أي بالسؤال عن طبيعة المعاني التي تفقدها العناصر المعجميّة أثناء رحلتها الإنحائيّة حيث ترى إحدى هذه الدّراسات أنّ ما تفقده العناصر

(94) see Ibid., p.9;10.

(95) after Ibid., p.10.

والدراسات المشار إليها في الاقتباس على التّوالي للإطلاع هي:

- Elizabeth Closs Traugott 1982: From Propositional to Textual to Expressive Meanings: Some Semantic-Pragmatic Aspects of Grammaticalization. In W. P.
- Lehmann & Yakov Malkiel (Eds.): Perspectives in Historical Linguistics. 245-71. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.
- B. Heine, U. Claudi & F. Hunnemeyer 1991: Grammaticalization: A Conceptual Framework. University of Chicago Press.

المعجمية في الإنحاء هو "المعاني غير المنطقية" (non-Logical Meanings)⁽⁹⁶⁾، ومعنى هذا أن ما يتبقى لها هو المعاني الأساسية أو قُل الدَّرات الدَّلالية الأساسية الأكبر عموميّة، ولقد قرّر «هوبر» و«تروجت» أننا حين ننظر إلى المعجم (Lexicon) لا يمكن أن نتصور أنه يتضمن فقط السّمات التّركيبية أو الصّوتية للعناصر المعجمية، بل يجب أن يحفل إلى جوار هذه بسّمات تلك العلاقات الدَّلالية بين الكلمات داخل المجالات الدَّلالية التي تتكون منها؛ إذ من المقترح أن المعاني المعجمية القابلة للإنحاء هي المعاني التي تتسم بقدر عالٍ من العموميّة - أو ما اصطلاحاً عليه بـ "الكلمات الأساسية" (Basic Words) - في مقابل الكلمات الأكبر خصوصية داخل المجال الدَّلالي⁽⁹⁷⁾، أضف إلى هذا أن العناصر القابلة للإنحاء تمثّل مظاهر أساسية وثابتة في علاقة الإنسان بالبيئة لاسيما البيئة المكانية⁽⁹⁸⁾، ولعل أحد الأمثلة المهمة التي ضربتها «بيبي» وزميلها في هذا الإطار هو استعمال الكلمات الدّالة على أعضاء جسم الإنسان في بنى نحوية تشير إلى علاقات مكانية، وأشاروا إلى عدة دراسات قامت بتوثيق ظاهرة استعمال كلمة "Face" ليس بمعنى "وجه" إنّما بمعنى "في مقابل in front of" وذلك في عدة لغات لا تجمع بينها صلة أو قرابة، الأكيد أن كلمة "Face" تعدُّ مميزة بمعناها حيث تشير إلى عضو محدد ومعقد من أعضاء جسم الإنسان، ولكن لاحظ أنّها ليست "وجه" بهذا المعنى هي ما يدخل ضمن تلك البنى النحوية؛ فربما خضعت الكلمة لتعميم دلاليّ عن طريق المجاز كي تؤدي معنى "Front" كما في التعبير الإنجليزي "the face of the cliff" وجه الهاوية/ مقدمة الهاوية"، ثمّ دخلت - بعد أن دلّت على علاقة مكانية عامّة - مساراً إنحائيّاً لتصبح من خلاله حرف جر. ومن ثمّ قرّر المؤلفون أنّه في سبيل تقصي أصل المعنى النحوي لا بد أن

(96) after Ian Roberts 2010: Grammaticalization, The Clausal Hierarchy and Semantic Bleaching. p.66. in Elizabeth Closs Traugott & Graeme Trousdale (Eds.): Gradience, Gradualness and Grammaticalization. John Benjamins Publishing Company.

(97) adapted from Paul J. Hopper & Elizabeth C. Traugott 2003: op. cit. p.101f.

(98) after Joan Bybee 2003: op. cit., P.151.

ننظر في البعد التركيبي والصرفي لبنية المصدر، وليس في المعنى الإحالي لعناصرها المعجمية⁽⁹⁹⁾.

المصدر والهدف

إن فرضية تحديد المصدر تؤكد على أن سمات دلالية معينة لها علاقتها - أولاً- بما يجوز إنحاؤه وما لا يجوز، وبالمسار الذي يسلكه هذا الإنحاء -ثانياً- وبطبيعة المعاني الناجمة عنه -ثالثاً- وبالعلاقة بين مصدر الإنحاء (الكلمة أو الصيغة أو البنية التي يسري عليها الإنحاء) وهدفه (الصيغة النهائية الناشئة عن الإنحاء) -رابعاً- ولها كذلك أثرها في طبيعة هذه العلاقات. فالإنحاء إذن ليس مسألة اعتبارية إنما هناك جملة من الخصائص التي تميز الصيغ القابلة للإنحاء استنبطها الباحثون من خلال جرد سمات العديد من هذه الصيغ في لغات مختلفة.

وتؤكد "بيبي" بشأن المصادر المفاهيمية لعملية الإنحاء أن العلاقة المكانية بين شيئين دائماً ما يتم التعبير عنها في كثير من اللغات عن طريق علاقة أحد أعضاء جسم الإنسان ببقية الأعضاء الأخرى؛ وعليه فإن الاسم رأس (Head) يشارك في معنى "حروف الجر / on / top / on the top of"، ويستعمل الاسم خلف (Back) في معنى in back of، أمّا الاسم وجه (Face) فيستعمل في معنى "in front of"، كذا قررت أنه من خلال تقصي هذه الوحدات العلاقية في 125 لغة إفريقية، توصلت دراسة «هين» ورفيقاه (Heine et al 1991) إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العناصر (المفردات) مشتقة من أسماء أعضاء جسم الإنسان، أمّا سفورو (Svorou) 1993 فقد توصل من خلال بحث أمثلة مختلفة من جميع الفصائل اللغوية إلى أن أعضاء الجسم البشري هي مصدر هذه الوحدات العلاقية، أضف إلى هذا أن العلاقة بين هذه العناصر المكانية والنظام النحوي المجرد تم التأكيد عليها منذ السبعينيات حين اقترح أندرسون (Anderson 1971)

(99) after Joan Bybee, Revere Perkins & William Pagliuca 1994: op. cit., p.10-11.

نظريّة لـ "الحالات النحويّة" (Grammatical Cases) تقوم بالأساس على العلاقات المكانية⁽¹⁰⁰⁾.

وعلى الرّغم من أنّ بعض الأمثلة السابقة ربما تقترح علاقة أحاديّة (من واحد إلى واحد) بين المفهوم المصدر والهدف؛ بمعنى أنّ ناتج عملية الإنحاء عنصر وحيد، يرى "السّيبي" العلاقة بينها على العكس من هذا علاقة (واحد لمتعدد)؛ بمعنى أنّ مفهوم مصدر وحيد يمكن أن يكون له أكثر من هدف؛ أيّ أنّ إنحاء هذا المصدر ينتج الكثير من العناصر والصّيغ المرتبطة بهذا المصدر، وشاهده على هذا من العربيّة كلمة (سواء)، فالصّيغ المنحاة عن هذه الكلمة تتضمن الرّابط (سواءً)، وأداة الاستثناء (سوى)، و(لاسيما)، فهذه الأمثلة برأيه شاهدة على ما اصطاح عليه كولت كريج (Colette Craig) سنة 1991 بـ "الإنحاء المتعدد" (Polygrammaticalization)⁽¹⁰¹⁾.

ومن أمثلة الإنحاء المتعدد أيضًا (حتى)، يقول "ابن منظور": "قال الأزهرّي": "... وقال بعضهم (يقصد: النّحويّين): حتّى فعلى من الحتّ، وهو الفراغ من الشّيء مثل شتّى من الشّتّ، ... وقال "الجوهريّ": حتّى فعلى، وهي حرف"⁽¹⁰²⁾، ومن المعاني الأخرى التي ذكرها "الجوهريّ": تكون جارة بمنزلة

(100) see Joan Bybee 2003: op. cit., P.152.

والدراسات المشار إليها في الاقتباس على التّوالي للإطلاع هي:

- B. Heine, U. Claudi & F. Hunnemeyer 1991: Grammaticalization: A Conceptual Framework. University of Chicago Press.
- S. Svorou 1993: The Grammar of Space. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.
- J. M. Anderson 1971: The Grammar of Case: Towards a Localist Theory. Cambridge University Press

(101) see Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.193.

ودراسة كولت كريج المشار إليها عنوانها:

Colette Craig 1991: Ways to go in Rama: A Case Study in Polygrammaticalization. In Elizabeth C. Traugott & Bernd Heine (Eds.): Approaches to Grammaticalization. Vol.2: 455-92. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company

(102) ابن منظور: مرجع سابق، المجلد 2، ص 23، 24.

(إلى) في الانتهاء والغاية، وتكون عاطفة بمنزلة الواو، وقد تكون حرف ابتداء، يُستأنف بها الكلام بعدها⁽¹⁰³⁾، ويرى «السيسي» أنّ مثل هذه المعاني الدلالية والوظائف النحوية لكلمة (حتى) توضح لنا أنّ هذه الكلمة المشتقة من مصدر اسمي جرى عليها ما يسمى "إعادة تحليل" (Reanalysis)⁽¹⁰⁴⁾ فاستعملت كحرف جر وكأداة، وأنّ من آثار إعادة التحليل تعدد الوظائف والعلاقات التركيبية الخاصة بهذه الكلمة⁽¹⁰⁵⁾، ولكنه يرى من ناحية أخرى أنّه ربما ينشأ عن الإنحاء المتعدد غموض دلالي وتركيبي، مثال هذا استعمالنا (حتى) كحرف جر في مثل قولنا: أكلت السمكة حتى رأسها. الذي يتعارض مع استعمالها كأداة حيث يصبح المعنى: (أكلت السمكة، وحتى الرأس أكلتها)⁽¹⁰⁶⁾.

إنّ وجود أسماء أعضاء جسم الإنسان في صدر مسار إنحائي ثمر نهايته عن حرف جر يتمتع بمفهوم دلالي تضمّنته دلالات هذا الصدر أو المصدر باصطلاح أهل الإنحاء ووفقاً لـ «فرضية تحديد المصدر SDH» يذكّرنا بمقاربة «بروكلمان» لحروف الجر في اللغات السامية - التي أشرت إليها في بداية هذا البحث - حيث افترض أنّ حروف الجر في اللغات السامية تطوّرت عن الأسماء التي تشير إلى أعضاء جسم الإنسان، وأنّ تطورها هذا مرّ بمراحل أربعة من خلال آليات ثلاثة هي: فقد المحتوى الدلالي (من المرحلة الأولى إلى الثانية)، و"التحجر" (fossilization) (من المرحلة الثانية إلى الثالثة)، والتقلص إلى وظيفة نحوية خالصة (في المرحلة من الثالثة إلى الرابعة)⁽¹⁰⁷⁾.

وفي اللغة العربية واتصالاً كذلك بالمصادر المفاهيمية للإنحاء وسمات العناصر المنحاة أشار "السيسي" إلى أنّ أسماء أعضاء جسم الإنسان التي تشير إلى علاقات مكانية يتم إنحائها كحروف جر: (فو - فم > في)، و(وسط > وسط)،

(103) ابن منظور: السابق نفسه، ص 24.

(104) راجع الهامش رقم 86 من هذا البحث.

(105) see Mohssen Esseesy 2009a: op. cit. p.39.

(106) see Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.193.

(107) see Christian Lehmaan 2011: op. cit., p.2.

و(خلف > خلف)، و(قدم > قدام)، على عكس العناصر المحددة دلالياً مثل (كاحل - رمش - وغيرها)⁽¹⁰⁸⁾. وجدير بالذكر هنا أنّ "السيسي" قارب في رسالته للدكتوراه التي نشرتها "Brill" سنة 2010 "إنحاء حروف الجر في اللغة العربية، وقد قامت الدراسة على مدونة لا بأس بها⁽¹⁰⁹⁾ من النصوص العربية القديمة والمعاصرة (شملت القرآن الكريم، وألف ليلة وليلة، وبعض الروايات والأعمال الإبداعية المعاصرة بالإضافة إلى عددٍ لا بأس به من الأعمال السياسية والثقافية، وبعض الصحف المصرية كالأهرام والحياة والوطن والتجديد، والكتابات اللهجية مثل دردشة مصرية)، وكان من الإجراءات اللافتة في هذه الدراسة توسيع فئة حروف الجر اعتماداً على التشابهات الوظيفية المشتركة بينها وبين فئات وظيفية أخرى لتشمل على سبيل المثال بعض الظروف كفئات فرعية لها⁽¹¹⁰⁾؛ لذا تجده في الاقتباس السابق يجمع بين (في ووسط وخلف وقدام)، وتتلخص وجهة نظره في أنّ الوظائف المتعددة التي تؤديها مثل هذه الفئات أو متصل الوظائفية التدرجياً (Gradational Continuum of Functionality)⁽¹¹¹⁾ الخاص بها يتحدى ذلك التصنيف التراثي الضيق، وأنّه من غير المنطقي أن يتم حصر هذه الكلمات في مقولة تركيبية لا تعكس ذلك المدى الواسع من وظيفيتها أو استعمالها داخل السياقات المختلفة⁽¹¹²⁾. وبغض النظر عن تصنيفه لهذه العناصر والعناصر المشابهة لها وظيفياً فإنّ مناقشة صحة هذا التصنيف أو عدم صحته (وهو ما يقع بعيداً عن مجال هذه الدراسة) لن تقدر في مقارنته للإنحاء الحاصل في تلك

(108) see Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.193.

(109) يرى «ويلمسن» أنّ هذه المدونة تعتبر صغيرة نسبياً، وأنّها ربما كانت مناسبة وقت اعتماد دراسة الدكتور السيسي عليها غير أنّها خضعت للتحديث. انظر:

Von David Wilmsen 2011: On Grammaticalization Processes in Arabic, the Use of Corpora and the Limits of Theory: Claims and Counter Claims. p.1 In Orientalistische Literaturzeitung 106 (6): 1-9

(110) see Mohssen Esseesy 2010: Grammaticalization of Arabic Prepositions and Subordinators. A Corpus-based Study. p.339. Leiden: Brill

(111) see Mohssen Esseesy 2010: op. cit., p.344.

(112) see Mohssen Esseesy 2010: op. cit., p.348.

العناصر، وهو ما يشغلنا في البحث الحالي، ومن أمثلة هذه الدراسة إنحاء حرف الجر (في) كما يمثله الجدول التالي⁽¹¹³⁾:

Stage	Period	Primary function	Form	Category
0	Pre-Classical	Concrete reference to body part	<i>fū/fi/fā</i> 'mouth'	Noun
I	Pre-Classical	Complement of <i>bi-</i> ; preposition	<i>bi-fi/fi</i> 'within'/ in, at	Nominal dependent/ preposition
II	Classical/ Pre-Modern	Preposition	<i>fī</i>	Preposition
III	Modern	Preposition/particle	<i>bada'a fī</i>	Adprep
IV	Modern	Textual organizer	<i>fī l-wāqī'</i> 'indeed'	Clause linker
V	Modern	Existential pronoun	<i>fī</i> 'there is'	Pronoun
VI	Modern	clitic	<i>f-</i>	Phoneme (e.g., in <i>fēn</i> 'where')

ووفقاً لهذا الجدول يمكننا القول إنَّ إنحاء حرف الجر (في) مرَّ بست مراحل؛ أولها تحوُّل هذه المفردة إلى اسم معجميِّ دال على عضو من أعضاء جسم الإنسان (فو - في - فا) > إلى مكمل [اسمي] لحرف الجر الباء في مثل (بفي) || في عربيَّة ما قبل الفصحى، > ثمَّ إلى حرف جر (في) || في العربيَّة الفصحى وما قبل المعاصرة، > ثمَّ إلى أداة في مثل: (بدأ في) ||، > ثمَّ إلى رابط نصيِّ في مثل: (في الواقع) ||، > ثمَّ إلى ضمير في مثل: "في ناس محترم"، > ثمَّ إلى متصل Clitic في مثل: "فين" || في العربيَّة المعاصرة.

فإذا كان المعجم التاريخيُّ للغة العربيَّة معنياً بمتابعة كل صيغة لغويَّة عربيَّة منذ ولوجها متن هذه اللغة وحتى انقراضها، وبمتابعتها أيضاً إذا انتقلت إلى لغة أخرى بالإضافة إلى توثيق وتأريخ جميع التغيُّرات التي تلحق بها، فإنَّ نتائج بحوث الإنحاء في اللغة العربيَّة لا بد أن تلقى عناية القائمين على بناء هذا المعجم.

(113) see Mohssen Esseesy 2010: op. cit., p.186.

اللُّغة العربيَّة في معجم الإنحاء

أُقدِّم فيما يلي وصفًا موجزًا للمعجم من المعاجم الرَّائدة في مجال الإنحاء مبيِّنًا مدى الاهتمام الَّذي حظيت به اللُّغة العربيَّة داخل هذا المعجم، وهو في الحقيقة اهتمام ضئيل جدًّا مقارنة بلُّغات أُخرى، الأمر الَّذي ينبِّه الباحثين العرب إلى ضرورة الاهتمام بهذه الظَّاهرة وبحثها بحثًا جادًا يستوعب أُسس مقاربتها النَّظريَّة والتَّطبيقيَّة بحيث نراعي من خلاله خصوصيَّة تطوُّر اللُّغة العربيَّة ونتيح له قدرًا كبيرًا من الانضباط العلميِّ كي تنعكس تلك الخصوصيَّة على مرآة المسارات الإنحائيَّة (السَّليمة والصَّحيحة) للصَّيغ المعجميَّة والنَّحويَّة العربيَّة، وأزعم أنَّ إنجاز معجم للإنحاء في اللُّغة العربيَّة خطوة مهمة في سبيل صناعة المعجم التَّاريخيِّ للُّغة العربيَّة؛ ذلك أنَّ وجود معجم الإنحاء - الَّذي سوف أعرِّض له في الصَّفحات القليلة التَّالية - خير دليل على مكانة الإنحاء وأهميته في الدَّرس اللِّسانيِّ بصفة عامَّة وفي الصَّناعة المعجميَّة بصورة خاصَّة.

صدر معجم الإنحاء عن جامعة كامبريدج سنة 2002 بتأليف كل من برند هين (Bernd Heine) وتانيا كوتيفا (Tania Kuteva) وبمساعدة فريق ضخم ضمَّ أبرز الأسماء الرَّائدة في مجال دراسة الإنحاء، تحت رعاية جمعية البحث الألمانيَّة (German Research Society) (Deutsche Forschungsgemeinschaft)، ولمَّا كان هذا المعجم يتضمَّن أمثلة من لُّغات ولهجات كثيرة من مختلف أنحاء العالم (وصل عددها إلى 500 لُّغة) فقد تمتَّ عنوانته بمعجم الإنحاء الشَّامل «World Lexicon of Grammaticalization»، هذه الأمثلة - بحسب مقدمة المعجم - نتاج عشر سنوات (1991 حتى 2000م) من البحث والاستقصاء في هذا المجال. ويهدف هذا المعجم إلى أن يقدِّم للقارئ الوسيلة الَّتِي يفهم من خلالها كيف ترتبط المعاني النَّحويَّة المختلفة بعضها مع بعض بطريقة صحيحة ومنظمة بعيدًا عن جفاف التَّضمينات النَّظريَّة للإنحاء، وبتعريف القارئ بثروة من المعلومات الَّتِي تمَّ نشرها خلال ثلاثين سنة قبل صدوره بشأن أصول الصَّيغ النَّحويَّة

وتطوراتها، وتمثّل الجمهور المستهدف بهذه المعلومات في اللسانيين الوصفيين والتاريخيين على السواء، فالتاريخيون منهم سيجدون فيها آليات جديدة بعيداً عن منهج المقارنة وإعادة البناء الداخليّة (Internal Reconstruction) التي لم تأت - بحسب أصحاب هذا المعجم - بنتائج مناسبة⁽¹¹⁴⁾. أمّا الوصفيون فسيجدون الأسباب التي تربط بين المعاني النحويّة المختلفة، وتلك التي تقف وراء ذلك الترابط بين الصيغ النحويّة والمعاني التي تعبر عنها، وهذه الثاوية خلف امتلاك الصيغ اللغويّة وظائف معجميّة ونحويّة⁽¹¹⁵⁾، هذا بالإضافة إلى أنّ علماء النفس والأثروبولوجيين وعلماء الاجتماع ربما يجدون في هذا المعجم سبيلاً جديداً للكشف عن أنّ هذا النوع من السلوك الإنسانيّ المسؤول عن تطوّر الصيغ النحوية لا يختلف كثيراً عن السلوك الذي يلحظونه في مجال عملهم⁽¹¹⁶⁾. كذلك حوت مقدمة المعجم تعريفاً موجزاً بالإنحاء وبنظريّته وبالآليات التي ينطوي عليها⁽¹¹⁷⁾ ومن ثمّ بالمشكلات التي قد تواجه هذه النظريّة وتلك التي واجهتهم في اختيار طريقة مناسبة لصياغة المداخل⁽¹¹⁸⁾. وتلا هذا عرض لقواعد استعمال المعجم وإرشاداته ببيان أنواع المعلومات وطريقة تعيين المداخل واللغات والأمثلة والشروح⁽¹¹⁹⁾.

وقد تضمّن المعجم حوالي (400) عملية من عمليات الإنحاء المختلفة التي جاءت مرتبة حسب الألفبائية الإنجليزيّة وفق ثنائيّة "المصدر - الهدف" (Source-Target Lexicon)، بمعنى أنّ كل مدخل يبدأ بالمفهوم أو الوظيفة التي يؤديها عنصر (معجمي/ نحوي) ما في أصل وضعه داخل اللّغة وينتهي بالمفهوم أو الوظيفة التي أصبح عليها بعد الإنحاء، ثمّ تُرتب هذه الوظائف ألفبائياً

(114) see Bernd Heine & Tania Kuteva 2004: op. cit. p.1.

(115) Ibid., p.1.

(116) Ibid., p.1.

(117) Ibid., p.2-5.

(118) Ibid., p.5-13

(119) Ibid., p.13-14.

باعتبار الوظيفة الأصلية، بعدها يقدم المعجم تعريفاً لهذه الثنائية/ نوع الإنحاء، ثم يسرد مجموعة اللغات أو اللهجات التي توجد بها هذه الثنائية/ نوع الإنحاء مشفوعة بالأمثلة والشواهد التي تمثل هذه العملية أو غيرها. ويصرح أصحاب المعجم باحتواء مداخله على نوعين من المعلومات؛ الأولى: مجموعة معطيات وبيانات من لغات مختلفة لا تجمع بينها - في الأغلب الأعم - فصيلة أو صلة، والثانية: تحليل لهذه المعلومات ممثلاً في تصنيفها وتفسيرها التاريخي⁽¹²⁰⁾، وقد تستلزم بعض المداخل قدرًا من التفصيل أو التعليق حسب طبيعة عملية الإنحاء التي يمثلها المدخل أو أحد طرفيه (المصدر والهدف) أو كلاهما.

أمّا عن نصيب اللغة العربية من هذا المعجم - إذا تمت مقارنتها بلغات ولهجات أخرى - فهو نصيب ضئيل جدًّا، ولعل السبب وراء هذا يكمن في قيام المعجم على الدراسات التي تم إنجازها بالفعل حول الإنحاء والاعتماد على الأمثلة التي وردت في ثنايا هذه الدراسات وأغلبها لم يكن معنيًا ببحث الإنحاء في اللغة العربية، ولم يكن معنيًا باستنتاج الأمثلة من مظانها العربية وفق مدونة مناسبة، وربما يعود السبب أيضًا إلى أن دراسات الإنحاء في اللغة العربية المكتوبة بلغات أجنبية - على أهميتها في التعريف بالظاهرة والتتقيب المضني من أجل التماس أكبر عدد من أمثلتها الصّحاح - دراسات ليس لها حظ كبير من الوفرة العددية ناهيك من قطاعية مثل هذه الدراسات، والجدير بالملاحظة هنا أن هناك دراسات عديدة حول الإنحاء في اللغة العربية صدرت قبل نشر هذا المعجم بكثير أغفلها المعجم أو تغافل عنها، وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك دراسة بلقيس النجار الصّادرة سنة 1991⁽¹²¹⁾. وبمراجعة مصادر ومراجع هذا المعجم - وقد جمعت كل العناوين التي تتصل بصورة أو بأخرى بالبحوث التي قام عليها

(120) Ibid., p.13.

(121) see Balkees Al-Najjar 1991: Grammaticalization of Lexical Markers in Kuwaiti Arabic. Folia Linguistica XXV (3-4): 665-75.

المعجم - لم أجد غير دراسة وحيدة أجراها «هين»⁽¹²²⁾ سنة 1982 على اللهجة النوبية لم يكن الإنحاء أحد مفردات عنوانها، فذهبتُ أراجع مصادر مداخل هذا المعجم التي ذكرت اللغة العربية ضمن شواهدا فوجدتها دراسات معنية ببحث العموميّات اللغوية أو بدراسة إحدى اللهجات العربية المعاصرة، وكان للهجة النوبية النصيب الأكبر من البحث والدراسة إلى جانب لهجات العربية في السودان وسوريا وفلسطين، والواقع أنّ دراسات الإنحاء بوجه عام - وعلى اختلاف منطلقاتها النظرية - تستعين بالواقع اللهجي لاستكمال الصورة بشأن المسار الإنحائي للعناصر المعجمية موضع بحثها. وعلى أية حال، كان من بين أوضح العمليّات الإنحائية التي أشار إليها هذا المعجم ومثّلت اللغة العربية أحد شواهدها ما يلي:

1- ((Allative > Until (Temporal))

تقوم هذه الثنائية (= عملية الإنحاء) على تحوّل الحالة المكانية التي تدل المفردة عليها (المصدر) إلى حالة زمانية (الهدف)، فمصدر هذه الثنائية (Allative) يشير إلى الحالة التي يتمّ من خلالها تعيين منتهى حركة ما ووجهتها⁽¹²³⁾؛ كأن نقول: ذهبتُ إلى البيت. بمعنى أنّها تدل على الغاية. أمّا هدف هذه الثنائية أو نهاية مسار الإنحاء فتشير إلى حالة زمنية، ومثّل المعجم هذه الثنائية في اللغة العربية بحرف الجر (إلى)⁽¹²⁴⁾، واستعمل المعجم لفظ (العربية) دون تخصيص أو

(122) عنوان هذه الدراسة:

- Bernd Heine 1982: The Nubi Language of Kibera – An Arabic Creole: Grammatical Sketch and Vocabulary. (Language and Dialect Atlas of Kenya, 3) Berlin: Reimer.

(123) R. L. Trask 1993: A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics. p.13. London and New York: Routledge

(124) see Bernd Heine & Tania Kuteva 2004: op. cit., p.41.

ومرجعه في هذا الشأن دراسة:

- Martin Haspelmath 1997: From Space to Time: Temporal Adverbs in the World's Languages. p.67. Munich and Newcastle: Lincom Europa

وصف، ولكنه لم يقدم شاهداً على هذا، ويمكننا التماس شاهد هذه الثنائية في مثل قولنا: انتظرتُ إلى الفجر.

(Benefactive > A-Possessive) –2

وتقوم الثنائية على تحوُّل المفردة من تعيين حالة المستفيد (شخص أو شيء) من حدث الفعل⁽¹²⁵⁾ إلى حالة الإضافة والملكية⁽¹²⁶⁾، ومثَّل المعجم هذه الثنائية في اللغة العربية بحرف الجر اللام (لـ)⁽¹²⁷⁾، وكان شاهده على هذا من (العربية المعاصرة) قولهم: "للبيت".

(Comitative > H-Possessive) –3

وتقوم على التحوُّل من مفهوم المشاركة والمعية⁽¹²⁸⁾ إلى مفهوم الامتلاك⁽¹²⁹⁾، ومثَّل المعجم لها في العربية بالحرف (مع)⁽¹³⁰⁾، ولم يرد شاهد على هذا، ولم يحدد المعجم وصفاً للعربية كما فعل في العمليات الإنحائية الأخرى، ويمكن أن نمثِّل لهذه العملية بقولنا: سافرتُ مع محمد ومعى دينار.

(Same > Intensive Reflexive) –4

وتقوم على التحوُّل من المطابقة إلى الذاتوية (نفس > ذات)، ومثَّل لها المعجم بالعربية السُّورِيَّة⁽¹³¹⁾ رغم وجودها في لهجات عربية مختلفة،

(Sit (to sit, to stay) > Habitual) –5

وتقوم على التحوُّل من البقاء والاستقرار إلى الاستمرار، ومثَّل لها بتحوُّل (قاعد) العربية السُّودانية إلى (قي) في اللهجة النوبية، وعلَّق على هذا المسار بأنَّه

(125) Ibid., p.17

(126) Ibid., p.24.

(127) Ibid., p.54.

(128) Ibid., p.18.

(129) Ibid., p.24.

(130) Ibid., p.88.

(131) Ibid., p.261.

جزء من عملية عمومية يتم خلالها إنحاء أفعال الأوضاع Postural Verbs إلى علامات تدل على استمرار الأحداث⁽¹³²⁾.

واللآف هنا أنّ هذه أمثلة قليلة جدًا لعمليات الإنحاء في اللغة العربية بوجه عام، كما أنّها تضمّنت فقط بعض التّنوعات اللّغويّة ولم تتناول كامل التّنوعات التي تنتمي إلى العربية، ناهيك من احتياج هذه العمليات إلى إعادة فحص وفق مدونة مناسبة، فالحروف التي تمّ التمثيل بها ضمن العمليات السابقة لها - إن أردنا أن يكون مثل هذا المعجم جامعًا شاملًا - أن تكون جزءًا أساسيًا في عمليات إنحائية أخرى لم يأت المعجم على ذكرها، أو أن تشاركها مساراتها بعض العناصر النحويّة والمعجميّة الأخرى، أضف إلى هذا ضرورة التّنبه إلى أنّ هناك دراسات تلت تاريخ صدور هذا المعجم تناولت الإنحاء في العربية وأسفرت نتائجها عن بعض العمليات التي يمكن أن تُضاف إلى رصيد العربية من المسارات الإنحائية، فدراسة "السيسي" 2010م - على سبيل المثال - جعلت الثنائيّة التالية:

Allative > Purpose

ومفادها التّحوّل من حالة مكانيّة إلى غاية أو غرض ممثّلة بالحرفين: (اللام - ل) و(حتى)⁽¹³³⁾ في قولنا: (1) غادر ليبروت بالقطار، و(2) تسلّق الجبل حتى القمة. ومعنى هذا أنّ مسار إنحاء (اللام) هو نفسه المسار الخاصّ بـ(حتى) لانتمائهما - رغم اختلاف بعض التفاصيل الدلاليّة - إلى مجال دلاليّ مشترك هو القصد إلى تحقيق غرض ما، أضف إلى هذا أنّ (اللام) التي كانت منذ قليل مثالًا للثنائيّة (Benefactive > A-Possessive) (رقم 2 فيما سبق) هي الآن طرف في عمليات إنحاء أخرى مختلفة عمّا تم إثباته في المعجم الشامل.

وما ينبغي أن نقوله في هذا المقام إنّنا بحاجة إلى معجم للإنحاء في اللغة العربية يستتبع كامل صيغها المنحاة ومساراتها التطوّرية المختلفة متخذًا من ثنائيّة

(132) Ibid., p.278-9.

(133) see Mohssen Esseesy 2010: op. cit., p.291.

"المصدر والهدف" أساساً في توزيع هذه الصيغ على المفاهيم والدلالات المختلفة التي مثلتها طوال رحلتها التطورية تماماً كما هو الحال في معجم الإنحاء هذا. إن أهمية وجود معجم كهذا في العربية تكمن في رسم صورة كاملة لتطور الصيغ وتحولاتها على المستوى المقولي والوظيفي مع التاريخ لهذا التحول أو ذلك، وهذا الأمر يمثل أحد أهداف المعجم التاريخي، بمعنى أن وجود هذا المعجم بصيغة محكمة قائمة على بحث دقيق لظاهرة الإنحاء قوامه مدونة واسعة ممتدة سيدعو القيمين على المعجم التاريخي إلى إعادة النظر في كثير من المسائل المعجمية المتعلقة بهذه الصيغ.

وجملة القول: إن لـ «الإنحاء» علاقة قوية بالمعجم التاريخي للغة بصفة خاصة، وهي علاقة تفاعلية؛ بمعنى أن الدراسات التي تتبع التغيرات التي تصيب ألفاظ اللغة وتراكيبها وفق قواعد الإنحاء فترصد تحولها من ألفاظ معجمية إلى ألفاظ نحوية أو من ألفاظ أقل نحوية إلى ألفاظ أكثر نحوية أو تقف بها هذه الألفاظ عند مرحلة معينة من مراحل دورتها الإنحائية خلال فترة زمنية معينة من حياة أي لغة، فإن مثل هذه الدراسة يمكنها أن تزود صانعي المعجم بقائمة مهمة من الكلمات - حتى وإن لم تكن قائمة كبيرة العدد - لا بد من أن يقفوا أمامها ويتأملوها ويتبعوا مراحل ظهورها وتطورها آخذين بعين الاعتبار التفسيرات التي تقدمها دراسات الإنحاء بصفته فرضية قابلة للتفسير والتبرير، وعلى الجانب الآخر فإن وضع معجم تاريخي للغة العربية سيسهم بدوره في تقدم مثل هذه الدراسات التي لا تزال في بداية طريقها إلى اللسانيات العربية.

المصادر والمراجع

(أ) مصادر ومراجع عربيّة

- أحمد العلويّ 2016:

المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة وشروط قيامه، ضمن كتاب «المعجم التاريخي للغة العربية: رؤى وملامح»، إعداد منتصر أمين عبد الرحيم، وخالد اليعبودي، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الطبعة الأولى، ص ص 49-68.

- أحمد مُحْتار عمر 2002م:

المعجم الموسوعيّ لألْفاظ القرآن الكريم وقراءاته، الرياض، مؤسسة سطور المعرفة، الطبعة الأولى.

- أحمد مُحْتار عمر 2008م:

معجم اللُّغة العربيّة المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى.

- تُريا السُّكريّ عامر 2009م:

ظاهرة الإنحاء في اللُّغة العربيّة: الفعل الناقص نموذجًا، تونس، كلية الآداب والفنون والإنسانيّات.

- ابن جنّيّ (أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، ت 392هـ):

الخصائص، تحقيق عبد الكريم بن محمد، القاهرة، المكتبة التّوفيقيّة، د.ت.

- جورج متري عبد المسيح 2016 م:

دورُ المعجم العربيّ في إحياء التّراث وتصوير الواقع واستشراف المستقبل، ضمن كتاب «المعجميّة العربيّة، قضايا وآفاق، الجزء الثالث»، إعداد منتصر أمين عبد الرّحيم، وحافظ إسماعيليّ علويّ، إربد، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، ص 93-114.

- أبو حيان الأندلسي 712هـ:

الإدراك للسان الأتراك، مطبعة عامره، 1309.

- الرّجّاجي (أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق ت 337هـ):

الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النَّفائس، الطّبعة الثالثة.

- سيوييه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت، 180هـ):

الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطّبعة الثالثة، 1988.

- عبد الرّزاق بنور 2014 م:

التّلازم الدّلايّي والتّرسيس، ضمن كتاب «نحو معجم تاريخيّ للغة العربيّة»، الدّوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الطّبعة الأولى، ص 111-172.

- عبد العليّ الودغيري 2016م:

التّاريخ المعجميّ والتّطور اللّغويّ، ضمن كتاب "المعجم التاريخي للغة العربيّة: رؤى وملاحم"، إعداد منتصر أمين عبد الرّحيم، وخالد اليعبودي، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّوليّ لخدمة اللغة العربيّة، الطّبعة الأولى، ص 93-122.

- د. عبد المنعم السّيد جُدّامي 2016م:

المشكلات الثّقافيّة في معجم إلياس بقطر، ضمن كتاب «المعجميّة العربيّة: قضايا وآفاق - الجزء الثالث» إعداد منتصر أمين عبد الرّحيم، وحافظ إسماعيليّ علوي، إربد، دار كنوز المعرفة، الطّبعة الأولى، ص 311-378.

- علي القاسمي 2014:

صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى.

- علي القاسمي 2016م:

معالجة قوانين التغير اللغوي في المعجم التاريخي، ضمن كتاب "المعجم التاريخي للغة العربية: رؤى وملامح"، إعداد منتصر أمين عبد الرحيم، وخالد يعبودي، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الطبعة الأولى، ص 159-196.

- مكتب تنسيق التعريب 2002م:

المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات - سلسلة المعاجم الموحدة رقم (1).

- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت 711هـ):

لسان العرب، بيروت، دار صادر.

(ب) مراجع أجنبية

- Aaron David Rubin 2004:

Studies in Semitic Grammaticalization. PhD Thesis. Harvard University.

- Antoine Meillet (Ed.) 1948:

Linguistique historique et linguistique générale. Tome I, (1912: L'évolution des formes grammaticales) Paris: Champion.

- Balkees Al-Najjar 1991:

Grammaticalization of Lexical Markers in Kuwaiti Arabic. Folia Linguistica XXV (3-4): 665-75.

- Bernd Heine & Mechthild Reh 1984:

Grammaticalization and Reanalysis in African Languages. Hamburg : Helmut Buske.

- Bernd Heine & Tania Kuteva 2002:

On the Evolution of Grammatical Forms. in Alison Wary (Ed.): The Transition to Language. Oxford University Press.

- Bernd Heine & Tania Kuteva 2004:

World Lexicon of Grammaticalization. Cambridge University Press.

- Bernd Heine & Tania Kuteva 2005:

Language Contact and Grammatical Change. Cambridge University Press .

- C. H. M. Versteegh 2006:

Arabic Linguistics Tradition. in K. Brown (Ed.): Encyclopedia of Language and Linguistics. Vol.1: 434-40. Amsterdam: Elsevier.

- Christian Lehmaan 2011:

Grammaticalization of Semitic Case Relators. *Aula Orientalis* (29): 9-26. http://christianlehmann.eu/publ/gr-n_semitic_case.pdf.

- Christian Lehmaan 2015:

Thoughts on Grammaticalization. 3rd Ed. Berlin: Language Science Press.

- Elizabeth C. Traugott 2002:

From Etymology to Historical Pragmatics. in D. Minkofa & R. Stockwell (Eds): Studies in the History of the English Language. Berlin: Mouton de Gruyter.

- Frederick J. Newmeyer 1998:

Language Form and Language Function. MIT Press .

- Hana Zabarah 2012:

The Notion of 'Complete' and 'Incomplete' Verbs in Early Arabic Grammatical Theory. in Reem Bassiouney & Graham E. Katz (Eds.): Georgetown University Round Table on Languages and Linguistics: Arabic Language and Linguistics. Washington: Georgetown University Press.

- Henning Andersen 2008:

Grammaticalization in a Speaker-Oriented Theory of Change. in Þórhallur Eyþórsson (Ed.): Grammatical Change and Linguistic Theory. Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins.

- Ian Roberts 2010:

Grammaticalization, The Clausal Hierarchy and Semantic Bleaching. in Elizabeth Closs Traugott & Graeme Trousdale (Eds.): Gradience, Gradualness and Grammaticalization. John Benjamins Publishing Company.

- Ilse Wischer 2000:

Grammaticalization versus Lexicalization: 'Methinks' there is some Confusion. In Olga Fischer, Anette Rosenbach & Dieter Stein (Eds.): Pathways of Change: Grammaticalization in English. John Benjamins Publishing Company

- Jerzy Kurylowicz 1975:

Esquisses Linguistiques. II. (1965: The Evolution of Grammatical Categories) Munich: Wilhelm Fink.

- Joan Bybee, Revere Perkins & William Pagliuca 1994:

The Evolution of Grammar: Tense, Aspect, and Modality in the Languages of the World. Chicago and London: University of Chicago Press.

- Joan Bybee 2003:

Cognitive Processes in Grammaticalization. In M. Tomasello (Ed.): The New Psychology of Language. Vol.2. New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates Inc.

- Joan Bybee & Joanne Scheibman 2007:

The Effect of Usage on Degrees of Constituency: The Reduction of Don't in English. in Joan Bybee (Ed.): Frequency of Use and the Organization of Language. Oxford University Press.

- Joan Bybee 2009:

Grammaticization: Implications for a Theory of Language. In J. Guo, E. Lieven, S. Ervin-Tripp, N. Budwig, S. Ozcaliskan, and K. Nakamura (eds.), Crosslinguistic Approaches to the Psychology of

Language: Research in the Tradition of Dan Isaac Slobin. New York: Taylor and Francis Group, LLC. 345-355.

- John van der Auwera 2002:

More Thoughts on Degrammaticalization. in Ilse Wischer & Gabriele Diewald (Eds.): New Reflections on Grammaticalization. John Benjamins Publishing Company.

- Lyle Campbell & Mauricio J. Mixco 2007:

A Glossary of Historical Linguistics. Edinburgh University Press.

- Martine Vanhove, Catherine Miller and Dominique Caubet 2009:

The Grammaticalisation of Modal Auxiliaries in Maltese and Arabic Vernaculars of the Mediterranean Area. In Björn Hansen and Ferdinand de Haan (eds.): Modals in the Languages of Europe : a Reference Work. Empirical Approaches to Language Typology. No.44. Mouton de Gruyter.

- Mohssen Esseesy 2007:

Grammaticalization. in Kees Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.II. (191-8) Leiden, Boston: Brill.

- Mohssen Esseesy 2009a:

Reanalysis. In Kees Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.IV. (37-43) Leiden, Boston: Brill.

- Mohssen Esseesy 2009b:

Semantic Bleaching. in Kees Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.IV. (160-4) Leiden, Boston: Brill.

- Mohssen Esseesy 2010:

Grammaticalization of Arabic Prepositions and Subordinators. A Corpus-based Study.. Leiden: Brill.

- Muriel Norde 2012:

Lehmann's Parameters Revisited. in Kristin Davidse, Tine Breban & Lieselotte Brems (Eds.): Grammaticalization and Language Change: New Reflections. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.

- Nikolaus P. Himmelmann 2004:

Lexicalization and Grammaticalization: Opposite or Orthogonal?. p.21. in Walter Bisang, Nikolaus P. Himmelmann and Björn Wiemer (Eds.): Trends in Linguistics. Studies and Monographs. Berlin/Boston: Mouton De Gruyter.

- Östen Dahl 2004:

The Growth and Maintenance of Linguistic Complexity. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.

- Paul J. Hopper 1996:

Some Recent Trends in Grammaticalisation. Annual Review of Anthropology, vol.25:217-36.

- Paul J. Hopper & Elizabeth C. Traugott 2003:

Grammaticalization. 2nd ed. p.1-2. Cambridge: Cambridge University Press.

- R. L. Trask 1993:

A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics. London and New York: Routledge.

- Roger Lass 2000:

Remarks on (Uni)directionality. In Olga Fischer, Anette Rosenbach & Dieter Stein (Eds.): Pathways of Change: Grammaticalization in English. John Benjamins Publishing Company.

- Stephen G. Alter 2001:

The Linguistic Legacy of William Dwight Whitney. in Sylvain Auroux et al. (Eds.): History of the Language Sciences. Vol.2. pp.1923-31. Berlin, New York: Walter de Gruyter.

- Von David Wilmsen 2011:

On Grammaticalization Processes in Arabic, the Use of Corpora and the Limits of Theory: Claims and Counter Claims. Orientalistische Literaturzeitung 106 (6): 1-9.

(ج) مراجع وردت ضمن مراجع البحث الأساسية

- Bernd Heine 1982:

The Nubi Language of Kibera – An Arabic Creole: Grammatical Sketch and Vocabulary. (Language and Dialect Atlas of Kenya, 3) Berlin: Reimer.

- B. Heine, U. Claudi & F. Hunnemeyer 1991:

Grammaticalization: A Conceptual Framework. University of Chicago Press.

- Colette Craig 1991:

Ways to go in Rama: A Case Study in Polygrammaticalization. In Elizabeth C. Traugott & Bernd Heine (Eds.): Approaches to Grammaticalization. Vol.2: 455-92. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

- Elizabeth Closs Traugott 1982:

From Propositional to Textual to Expressive Meanings: Some Semantic-Pragmatic Aspects of Grammaticalization. In W. P. Lehmann & Yakov Malkiel (Eds.): Perspectives in Historical Linguistics. 245-71. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

- J. M. Anderson 1971:

The Grammar of Case: Towards a Localist Theory. Cambridge University Press.

- James Li 1977 (Ed.):

Mechanisms of Syntactic Change. Austin: University of Texas Press.

- Martin Haspelmath 1997:

From Space to Time: Temporal Adverbs in the World's Languages. Munich and Newcastle: Lincom Europa.

- S. Svorou 1993:

The Grammar of Space. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

التناوبات الحركية للفعل العربي

مقاربة أبوفونية

د. عبد اللطيف المطاد

معهد الدراسات والأبحاث للتعريب
جامعة محمد الخامس - المغرب

استمرارا لمحاولاتنا الهادفة إلى رصد مختلف التصميمات التي يعرفها الفعل العربي في الصرافة التوليدية،* سنحاول في هذا المقال الكشف عن مظهر آخر من مظاهر تصميم الفعل الثلاثي في إطار التصور المعجمي، الذي يقضي بأن الكلمات تبنى في المعجم، ويتعلق الأمر بالتناوبات الحركية التي تقع داخل الفعل. نروم في هذا المقال الكشف عن هذه التناوبات في ضوء نموذج لساني ساهمت اللغة العربية، بشكل مباشر، في تدقيق أساليبه التمثيلية وتطوير أدواته التصورية، إنه النموذج الأبوفوني (Apophonie) الذي ينصوي تحت نظرية الصرف المستقل القطع ويمثل صيغتها المعدلة. هدفنا من وراء ذلك، أن نبين كيف حاول هذا النموذج إثبات قانون الأبوفونيا من خلال البحث في التناوبات الحركية، وكيف اعتبر أن هذه التناوبات غير متجانسة والجامع بينها أنها تناوبات تحصل في مجال واحد هو تحت س⁰ (أي الجذع) وفي ميدان صرفي واحد هو المورفيم. سنقوم بكل ذلك من خلال رصدنا لأهم التناوبات الحركية التي يعرفها النسق الفعلي العربي في إطار ما يسمى بالنظرية الأبوفونية (Apophonic theory) مع كرسال ولوفنستام (Guerssel & Lowenstamm (1996-1993).

* هذا العمل هو استمرار وتتممة لمقالات سابقة حول تصميم الفعل العربي في الصرافة التوليدية. تطرقنا في المقال الأول لتصميم الفعل العربي وفق المقاربة الوقعية (انظر: مجلة أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، العدد 2017/33)، وتطرقنا في المقال الثاني لتصميم الفعل العربي وفق المقاربة القطعية (انظر: مجلة اللغات واللسانيات، منشورات المعهد الدولي للغات والثقافات، فاس، العدد 2018/41-40). والمقال قيد المناقشة ستطرق فيه لتصميم الفعل العربي وفق المقاربة الأبوفونية.

1. نظرية التناوبات الحركية (الأبوفونيا)

لقد قامت نظرية التناوبات الحركية على الفرضيات الأساس لمشروع النحو التوليدي، وانطلاقاً من هذه المبادئ أسس كل من كرسال ولوفنستام، ما سمي بالنظرية الأبوفونية التي اهتمت برصد التناوبات الحركية التي تقع داخل الكلمة وتحديد مسارها التعاقبي. سنحاول، في هذه الفقرة، اقتراح بنيات موحدة للتناوبات الحركية في النسق الفعلي العربي (الجزور الثلاثية). ولأجل ذلك، سنقوم برصد هذه التناوبات الحركية بالاعتماد على عنصرين أساسيين: (أ) الميكانيزم الأبوفوني. (ب) الصيغة النغمية الأساس. وسنقترح، بعد كرسال ولوفنستام (1993)، هيكل هو عبارة عن ميكانيزم أبوفوني يعاد تطبيقه على دخله الخاص، ويقلص، بشكل كبير، من دور المعجم. وفي هذا السياق، سنين كيف أن جميع مكونات هذا الهيكل الأبوفوني يتم تعيينها (identified) إلى جانب تعيين مجالها الذي هو البنية. وهو مجال مبني على اعتبارات مختلفة تماماً عن الأبوفونيا. كما سندعم الطرح الأبوفوني الذي يرى أن المجال الذي، في إطاره، تشتغل الأبوفونيا هو، على وجه التحديد، المصفوفة التي من خلالها يتم توليد جميع الجزور. سنقوم بكل هذه المحاولات من خلال أمثلة للهيكل، أي وجود هيكل واحد أساس لجميع الاشتقاقات تعرف طريقة اشتغاله حساسية لبنيته الداخلية.

2. تصميم النحو الأبوفوني

إن صياغة نحو للأبوفونية، انطلاقاً من معطيات اللغة العربية، مشروع يندرج في سياق المساهمة في بناء جزء من النحو الكلي، من منطلق أن الوصف الملائم لظاهرة في نحو خاص يجب أن يلائم الظواهر المماثلة في اللغات الطبيعية. وبناءً على ذلك، حاول كل من كرسال ولوفينستام (1993) تقديم صيغة معدلة لنظرية الصرف المستقل القطع لمككارتني (1979-1981) حيث اشتغلا فيها على النسق الصرفي للفعل في العربية الفصحى. فبينما أن السيرورة الأبوفونية سلسلة من الوحدات الجرسية المرتبة التي لا يجوز أن تتخطى عملية الاشتقاق حلقة من حلقاتها بمقتضى مبدأ الانطباكية. وأن الاشتقاق الأبوفوني ينبغي أن يحترم مبدأ

الاتجاهية الذي يحضر ارتداد المسار الأبوفوني في الاتجاه المعاكس. ويستلزم هذا أن جرس حركة الأصل الاشتقاقي وحده يمكن أن يكون معجميا، في حين أن جرس الصورة المشتقة شيء متوقع بفضل الصبغة الانطباقية (applicatif) للعلاقة الأبوفونية. وهذه خصائص ضمن أخرى للأبوفونيا نوردها في الآتي:

(1) خصائص الأبوفونية⁽¹⁾

أ - الأبوفونية لا تكون إلا ثنائية (binaire)

ب - الإستقطاب⁽²⁾ (polarity) ممكن، بمعنى أن علاقة من نوع $u \text{ --- } a$ مقبولة كعلاقة أبوفونية⁽³⁾.

ج - لا يمكن التنبؤ بجرس المشتق انطلاقا من جرس حركة الأصل المشتق منه، مما يعني أن الأبوفونية ظاهرة معجمية.

د - لا تنحصر العلاقة الأبوفونية في عملية اشتقاق واحدة تربط بين جرسين، بل يجوز أن يكون خرج تناوب أبوفوني دخلا أو أساس تناوب آخر.

هـ - أن العلاقة $u \text{ --- } i$ في السلسلة $u \text{ --- } a \text{ --- } i$ ليست علاقة أبوفونية بالنظر إلى أنها لا تستوفي شرط الانطباقية الذي يمنع "القفز" على حلقة من حلقات السلسلة الأبوفونية.

و - العلاقة $u \text{ --- } i$ ليست علاقة أبوفونية على اعتبار أن العلاقة الأبوفونية أحادية الاتجاه وليست قطبية

خصائص، ضمن أخرى، سنحاول أن نكتشفها من خلال رصدنا لكيفية تصميم النظرية الأبوفونية للهيكل العروضي (الصيغ) بصفة عامة وهيكل النسق الصرفي للفعل العربي، بصفة خاصة.

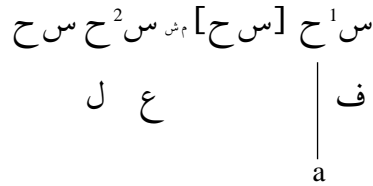
(1) انظر بلبول (2008)، ص. 91-92.

(2) الاستقطابية أحد مبادئ الأبوفونية وتعني: أن المسافة بين س و ص، طرفا الأساس، مسافة فُصوى. وإلى جانب مبدأ الاستقطابية هناك مبدأ التناسبية ويعني: أن العلاقة بين س و ص، علاقة دلالية ونحوية قارة. حول هذا المفهوم، انظر كرسال ولوفينستام (1996)، ص 7.

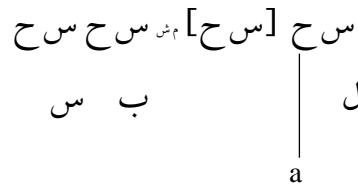
(3) a = فتحة، u = ضمة، i = كسرة.

3. تصميم الهيكل الأبوفوني

ينطلق كرسال ولوفينستام (1993) من فكرة أساسية مفادها أن هيكل الفعل في اللغة العربية عبارة عن متوالية من المقاطع المخصصة بإحدى السمتين س أو ح. ويقترحان للأفعال المشتقة الهيكل (2).

(2) هيكل الأفعال المشتقة⁽⁴⁾

بخصوص المقطع المحدد [س ح] هـ (المقطع الاشتقاقي)، يرى كرسال ولوفينستام أن موقع هذا المقطع هو بمثابة المقرّ الذي تجرى فيه العمليات ذات الطبيعة الغير السلسلية. ويظهر ذلك من خلال ربط الجذر الثلاثي للفعل (كيس)، مثلاً، بالهيكل (2) لنحصل على الهيكل (3).

(3) صيغة (فعل/ لیس)⁽⁵⁾

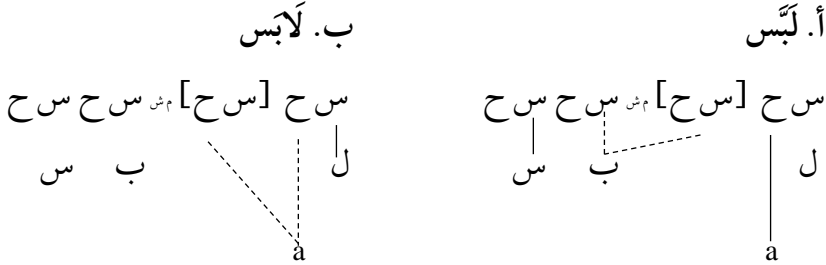
ولا وجود في هذا الهيكل لمتوالياً مثل: [س س] و [ح ح]. أما بخصوص المقاطع من نوع [س ح س] كالإدغام والتمديد الحركي، يرى كرسال ولوفينستام (1993) أن هناك، بالضبط، خيارين: (أ) أن يُحدّد المقطع الاشتقاقي [س ح] هـ

(4) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 3.

(5) م. ن.

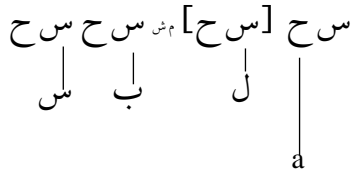
بواسطة ساكن الجذع الوسطي (أي ساكن المقطع الاشتقاقي)، (ب) أو يحدد بواسطة الحركة (أي حركة المقطع الاشتقاقي). وهذه العمليات تفرز لنا البنات، أسفله، التي تمثل خرج الأشكال (4-أ-ب) التي هي (كَبَس) و(لَابَس):

(4) (لَبَس / لَابَس)⁽⁶⁾



إلى جانب انتشار الساكن (C-spread) في (4 أ)، وانتشار الحركة (V-spread) في (4 ب)، هناك اشتقاق ثالث أساسي، حيث الجذر (root) هو الذي يحدد مباشرة المقطع الاشتقاقي [س ح] مع 'س'. أي أن الساكن الأول في الجذر هو الذي يحدد الموقع الساكني للمقطع الاشتقاقي، كما يظهر في الخرج الذي يمثل الشكل (5) (أَلْبَس)⁽⁷⁾.

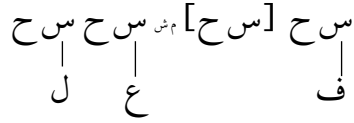
(5) صيغة (أَفْعَل / أَلْبَس)



وعليه فالهيكل بالنسبة للغة العربية عبارة عن متوالية من المقاطع القصيرة ونمثل له بـ:

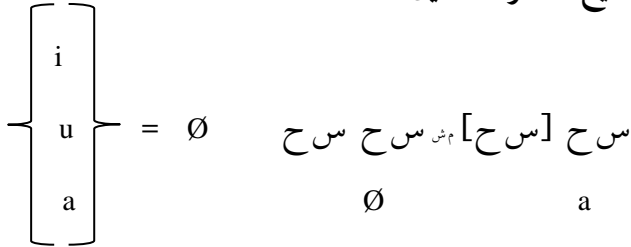
(6) م. ن، ص 4.

(7) م. ن.

(6) الهيكل الوقي العربي⁽⁸⁾

بواسطة الهيكل (6) يمكن التمثيل للصيغ المتحركة العين كما في (7):

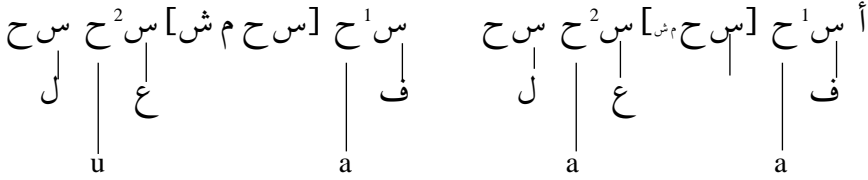
(7) الصيغ المتحركة العين



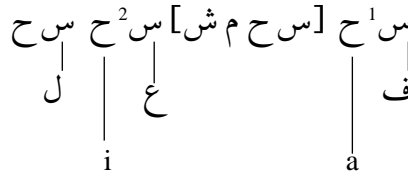
يختزل هذا التمثيل صيغا مثل فعَل / فعُل / فعِل (البناء للمعلوم)، حيث يظهر أن الموقع (ح) في وسط الهيكل مخصص بالرمز \emptyset ، أي تحركه إحدى الحركات الثلاث (u, i, a). أما الموقع (ح) في أقصى يمين الهيكل فهو مخصص للحركة (a). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصيغ تختلف عن نظيرتها في (4) و(5) لأن المقطع الاشتقاقي، فيها، غير محدد بسبب رأس البنية الذي هو حركة قاعدية في طابق البناء. والصيغة الأساس لأنماط هذه الصيغ هو الهيكل (6) الذي يتم فيه تعيين رأس للصيغة. وهكذا فالرأس يمكن أن يأخذ شكل انتشار-ساكن (C-spread) كما في (4 أ)، أو انتشار-حركة (V-spread) كما في (4 ب)، أو تحديد للمقطع الاشتقاقي بواسطة الجذر كما في (5)، أو حركة قاعدية يكون فيها المقطع الاشتقاقي غير محدد كما هو واضح في تمثيلات الصيغ (فعَل / فعُل / فعِل) في (8):

(8) صيغة (فعل / فعل / فعل) (9)

أ. صيغة (فعل) ب. صيغة (فعل)



ج. صيغة (فعل)



بواسطة هذا التصميم الهيكلي، حاول كرسال ولوفينستام (1993) تحديد النظام الأبوفوني للغة العربية الفصحى، أي التناوبات الحركية التي تربط بين الصيغتين (البناء للمعلوم والبناء للمجهول) (10). وفي نفس الإطار، سنحاول في الفقرة الموالية أن نوضح كيفية اشتغال هذا النظام الأبوفوني وفق الهيكل (6)، وسنقتصر، فقط، على معالجة الجذور الثلاثية (الماضي / المضارع).

4. الهيكل الأبوفوني ومعالجة الجذور الثلاثية

1.4. معالجة الجذور الثلاثية البسيطة

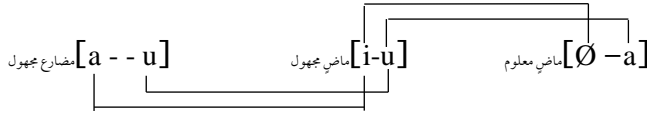
1.1.4. من الماضي المعلوم إلى المضارع المعلوم

يقوم نحو الأبوفونية على افتراض مفاده: أن المورفيم القاعدي [Ø-a] يعتبر أساس اشتقاق مورفيم البناء للمجهول في الماضي. وأن [i-u] أصل اشتقاق مورفيم البناء للمجهول المضارع. وذلك كما توضح السلسلة (9).

(9) م. ن، ص 6.

(10) لمزيد من التفاصيل راجع كرسال ولوفينستام (1993)، ص 12.

(9) السلسلة القاعدية



ما تتبأ به نظرية الاشتقاق الأوفوني، وتستدل على صحته، يتمثل في أن ضمة الفاء في صيغة ماضي البناء للمجهول [ف u ع ل] غير مربوطة أبوفونيا بفتحة فاء صيغة ماضي البناء للمعلوم [ف a ع ل]، بل مربوطة بفتحة عائمة يمنع وجود فتحة البناء للمعلوم من ربطها بموقع بالهيكل.

للتوضيح نقترح المعطيات التالية:

(10) الجذور الفعلية البسيطة (البناء للمعلوم)⁽¹¹⁾

المضارع (البناء للمعلوم)	الماضي (البناء للمعلوم)
يَضْرِبُ	ضَرَبَ
يَكْتُبُ	كَتَبَ
يَكْبُرُ	كَبُرَ
يَسْمَعُ	سَمِعَ

الملاحظ أن كل من الفتحة، الضمة، الكسرة، هي نغمات حركية ممكنة لـ س² (الساكن الثاني / حركة عين الفعل)، في إطار التناوبات الحركية، سواء في حالة الماضي أو المضارع كما هو الحال في (ضَرَبَ، كَتَبَ، سَمِعَ). غير أن هناك تناوبات حركية لا يمكن أن تتحقق بنفس الكيفية، كما هو الشأن بالنسبة لـ (كَبُرَ) حيث لا يوجد أي تناوب حركي بين الضمة في الماضي والكسرة والفتحة في المضارع⁽¹²⁾.

(11) انظر كرسال ولوفينستام (1996)، ص 1.

(12) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 14.

انطلاقاً من التحليل المقترح في كرسال ولوفنستام (1993-1996) المعطيات في (10)، تبين أن فتحة عين (كت a ب) المتصرف في الماضي، في حالة تناوب أبوفوني مع الضمة بدليل وجود (يكت u ب) وانتفاء كل من *(يكت i ب) و*(يكت a ب)، وأن فتحة (ضر a ب) تتناوب أبوفونيا مع الكسر في المضارع (يضر i ب) ولا تتناوب مع الفتحة ولا الضمة بدليل لحن *(يضر a ب) و*(يضر u ب). وأن ضمة عين (كب u ر) تتناوب أبوفونيا مع الضمة في (يكب u ر) ولا يمكن أن تتناوب مع الكسرة والفتحة بدليل لحن *(يكب i ر) و*(يكب a ر)، وأن كسرة (سم i ع) تتناوب أبوفونيا مع فتحة المضارع (يسم a ع) ولا تتناوب مع الضمة والكسرة بدليل لحن *(يسم u ع) و*(يسم i ع). والملاحظ أن الخاصية المثيرة لهذه التناوبات الحركية هو طابعها التقييدي (restrictiveness)⁽¹³⁾.

بناء على هذه النتائج، يقترح كرسال ولوفنستام (1993-1996) التناوبات الحركية (11) على اعتبار أن مجالها هو س² (الجذر الوسطي):

(11) التناوبات الحركية (ماضي / مضارع)⁽¹⁴⁾

أ. إذا كانت i هي حركة الجذر الوسطي في بناء المضارع المعلوم، تكون حركة الماضي هي a .

ب. إذا كانت u هي حركة الجذر الوسطي في بناء المضارع المعلوم، تكون حركة الماضي هي u أو a .

ج. إذا كانت a هي حركة الجذر الوسطي في بناء المضارع المعلوم، تكون حركة الماضي هي i .

ويمكن تلخيص هذه التناوبات في الجدول التالي مرفوقة بأمثلة معجمية⁽¹⁵⁾:

(13) انظر كرسال ولوفنستام (1996)، ص 3.

(14) انظر كرسال ولوفنستام (1993)، ص 20. وانظر أيضاً كرسال ولوفنستام (1996)، ص 3.

(15) انظر كرسال ولوفنستام (1993)، ص 20. وانظر أيضاً كرسال ولوفنستام (1996)، ص 3-12.

(12) تناوبات الجذور البسيطة (الماضي / المضارع)

a — i سَمِعَ — يَسْمَعُ

u — a كَتَبَ — يَكْتُبُ

i — a ضَرَبَ — يَضْرِبُ

u — u كَبُرَ — يَكْبُرُ

وهكذا، فالمعطيات الواردة في (12) تجعل من الصعب التنبؤ بحركة عين المضارع (يضرِبُ i ب-يَكْبُ u ر-يَكْتُ u ب-يَسْمَعُ a ع) انطلاقاً من حركة عين الماضي (ضَرَبَ a ب-كَبَ u ر-كَتَبَ a ب-سَمِعَ i ع) وذلك بسبب ما سمي عند كرسال ولوفينستام بالالتباس/ الانغلاق الأبوفوني (opacity)⁽¹⁶⁾، فالأمثلة السابقة تمثل مجالا لهذا الالتباس. ويمكن التعبير عن هذا الالتباس من خلال البنية (13 أ-ب):

(13) الالتباس الأبوفوني

ب. مضارع/ ماضٍ

أ. ماضٍ/ مضارع

(لِبَسَ) (ضَرَبَ/ كَتَبَ) (كَبُرَ) (يَكْبُرُ/ يَكْتُبُ) (يَضْرِبُ) (يَلْبَسُ)

الدخل: /a/ /i/ /u/ /u/ /a/ /i/

الخرج: [i] [a] [u] [u] [i] [a]

(يَلْبَسُ) (يَضْرِبُ) (يَكْتُبُ) (كَبُرَ) (كَتَبَ) (لِبَسَ)

(ضَرَبَ) (يَكْبُرُ)

(16) بخصوص هذه الخاصية، انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 22. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 6.

إذا تأملنا المعطيات في (13)، سنلاحظ أن هناك التباساً أبو فونياً قائماً بين الفتحة والضمة، حيث يمثلان دخلاً واحداً بخرجين مختلفين ($\leftarrow a / i$ - u) - u)، مما يشوب هذا النظام بنوع من الالتباس. فالمعادلة تبين لنا ما يأتي: اثنان $/a/$ تظهران في مجموعة من صيغ الماضي (ضر a - بكت a ب)، واثنان $/u/$ تظهران في مجموعة من صيغ المضارع (يكب u - ريكب u ب). وهكذا، فصورة المعادلة تختلف باختلاف المسار المفترض. ففي حالة أولى، تكون a هي مصدر الالتباس، كما في (13 ب). وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن درجة الالتباس تختلف باختلاف التناوبات: ففي (13 أ) تتناوب a مع i و u وفي نفس الوقت تتناوب u مع u . نفس الشيء في (13 ب) حيث تتناوب u مع u و a وفي نفس الوقت تتناوب a مع i (17).

إلى جانب الالتباس الأبو فوني، هناك ما يسمى بالاستقطاب الأبو فوني (Polarity) (18). فإذا تأملنا المعطيات في (13)، سنلاحظ أنه في ثنائي مثل (ضر a ب / يضر i ب) و (سم i ع / يسم a ع)، سيضمحل المسار المفترض، سواء في الاتجاه الأول (14 أ) أو الاتجاه الثاني (14 ب)، معادلة تبين لنا أن $/i/$ تتناوب مع $/a/$ ، وأن $/a/$ تتناوب مع $/i/$. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في (14)، حيث يتم تمثيل الاتجاهين.

(14) تناوبات كسرة/ فتحة

ب. مضارع/ ماضٍ		أ. ماضٍ/ مضارع		
يسم ea	يضر ib	ضر ab	سم ie	الدخل:
$i > a$	$a > i$	$i > a$	$a > i$	التناوب:
سم ie	ضر ab	يضر ib	يسم ea	الخرج:

(17) انظر كرسال ولوفينستام (1996)، ص 7.

(18) بخصوص هذه الخاصية، انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 22-23. وانظر أيضاً كرسال ولوفينستام (1996)، ص 7-8.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الاستقطاب لا يخص إلا a و i، في حين أن u توجد خارج هذه العلاقة. يسمي كرسال ولوفنشتام هذه العلاقة القائمة بين a و i بآثار "الاستقطاب الجزئي". ولمواجهة هذه النتائج، اقترح كرسال ولوفينستام دخلا رابعا بجانب الدخول الثلاثة، i (الكسرة)، a (الفتحة)، u (الضممة)، لرفع الالتباس والتخلص من الاستقطاب، وهذا العنصر الرابع، الذي رمز له بـ (x)، سيرفع الالتباس بفك ارتباط الدخول الواحد بخرجين. وهكذا، نصبح بصدد نظامين شفافين لا يشوبهما التباس واستقطاب⁽¹⁹⁾.

لنفترض أن الالتباس الممثل له في (13) ناتج عن حضور عنصر رابع هو المسؤول عن التباس الدخول. لرمز له بـ (x). هناك أربعة إمكانات يمكن أن يملأ فيها العنصر (x) في نظام غير ملتبس. إمكانان خاصان بالمسار: ماضٍ — مضارع كما في (15 أ-ب). وإمكانان خاصان بالمسار (مضارع — ماضي) كما في (16 أ-ب)⁽²⁰⁾.

(15) ماضٍ / مضارع أ. ب.

دخل: (u) x a i (21) u a x i

4 2 1 3 4 2 1 3

خرج: (u) u i a u u i a

(16) ماضٍ / ماضٍ أ. ب.

دخل: a i x (u) (22) a i u (x)

3 1 2 4 3 1 2 4

خرج: i a a (u) i a a (u)

(19) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 24. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 9.

(20) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 24. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 9-10.

(21) 1= صَرَبَ / يَصْرِبُ 2= كَتَبَ / يَكْتُبُ 3= سَمِعَ / يَسْمَعُ 4= كَبُرَ / يَكْبُرُ

(22) 1= يَصْرِبُ / صَرَبَ / 2= يَكْتُبُ / كَتَبَ 3= يَسْمَعُ / سَمِعَ 4= يَكْبُرُ / كَبُرَ

إذا تأملنا المعطيات في (15 أ-ب) و(16 أ-ب)، سنلاحظ أنها تقودنا إلى التعرف على نوع الفعل الحامل للرمز (x). ففي (15) يقع الالتباس على فعلين من نمط (a-ماضي) وهما الفعل (صَرَبَ / يَصْرِبُ) في (15 ب) و(كَتَبَ / يَكْتُبُ) في (15 أ). في حين أنه في (16) الالتباس يقع على فعلين من نمط (u-مضارع) وهما الفعل (يَكْبُرُ / كَبُرَ) في (16 ب) و(يَكْتُبُ / كَتَبَ) في (16 أ). وإجمالاً، يلاحظ أن (15 ب) هي الأقل التباساً واستقطاباً حيث لا توجد فيها الحالتان a — i و i — a. ولهذا السبب، ستأخذ بعين الاعتبار مقارنة مع الاختيارات الأخرى.

وهكذا، فـ (15 ب) تقدم لنا مطلبين نوردهما في (17) أدناه⁽²³⁾:

(17) أ. الأبوفونيا تقوم بتصميم نغمة الماضي في نغمة المضارع.

ب. صَرَبَ / يَصْرِبُ هو نوع الأفعال الذي يحمل (x)، أي (صَرَبَ(x)ب / يَصْرِبُ).

إذا تأملنا (ضر aب - ك ت a ب)، سنلاحظ أنهما، رغم احتوائهما على نغمات متطابقة، يختلفان كالتالي: (ك ت a ب) تتضمن a أصلية، وتظهر العلاقة الأبوفونية a — u، في حين أن (ضر a ب) تتضمن (x)، وتظهر i — (x) كعلاقة أبوفونية. ويقترح كرسال ولوفينستام مضمونا لـ (x) هو Ø (عنصر فارغ)⁽²⁴⁾. ويتحدد هذا العنصر الفارغ بواسطة عملية انتشار تتم انطلاقاً من حركة س إلى يمين العنصر الفارغ. كما يتبين أسفله:

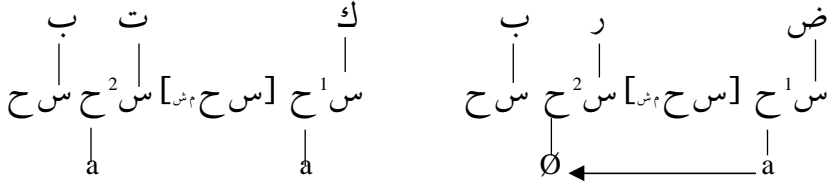
(23) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 25. وانظر أيضاً كرسال ولوفينستام (1996)، ص 10.

(24) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 25. وانظر أيضاً كرسال ولوفينستام (1996)، ص 11.

(18) العنصر الفارغ (∅)

ب. [كَتَبَ / > كتب /]

أ. [ضَرَبَ / > ضَرَبَ /]



هكذا، سنحصل على التناوبات الحركية التالية:

يَضْرِبُ	_____	ضَرَ ∅	i ← ∅	(19)
يَسْمَعُ	_____	سَمِ i	a ← i	
يَكْتُبُ	_____	كَتَ a	u ← a	
يَكْبُرُ	_____	كَبَ u	u ← u	

وتسمح الصياغة الخطية لللائحة التناوبات الأبوفونية في (19)، من تحديد صيغة ما يصطلح كرسال ولوفينستام على تسميته بالمسار الأبوفوني الممثل له في (20).

(20) المسار الأبوفوني⁽²⁵⁾

u _____ u _____ a _____ i _____ ∅

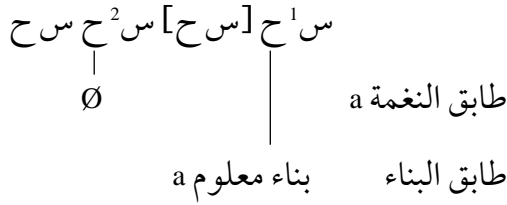
تجدر الإشارة، هنا، أن المسار الأبوفوني (20) يمكن أن يوسع ليشمل جميع حركات الفعل العربي. مما يسمح باشتقاق الحركات النغمية لكل الطبقات المحددة شكلا وصوتا في جميع الاشتقاقات الصرفية. وهناك إشارات مهمة على أن هذا المسار لا يقتصر على اللغة العربية أو السامية، بل قد يكون كليا⁽²⁶⁾. وبالنظر إلى

(25) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 25. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 12.

(26) انظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 13.

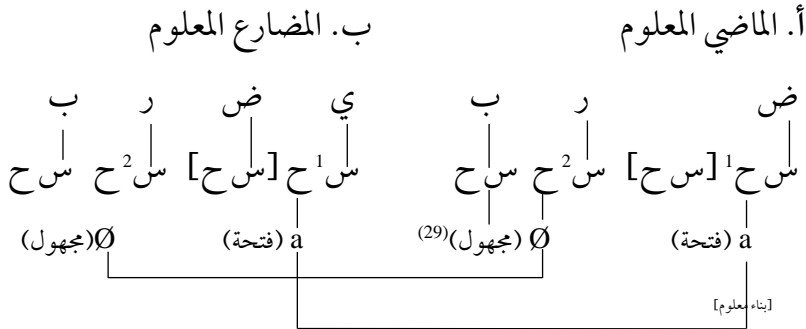
التناوبات الحركية (19) في العربية، نلاحظ أن جميع الأفعال تُظهر الحركة الأصلية باستثناء (صَرَب). يمكننا أن نعرف النغمة الكامنة في (صَرَب)، [a — Ø]، باعتبارها، هي الأخرى، نغمة قاعدية. وانسجاماً مع هذه المعطيات الجديدة، يمكن أن نعبر عن التناوبات الحركية في اللغة العربية بواسطة هيكل جديد، هو تعديل للهيكل (2)، نمثل له كالآتي:

(21) هيكل الأفعال المشتقة المعدل⁽²⁷⁾



وباعتادنا على الهيكل الأبوفوني (21) سنحصل على التمثيلات التالية:

(22) التناوبات الحركية (من الماضي المعلوم / المضارع المعلوم)⁽²⁸⁾

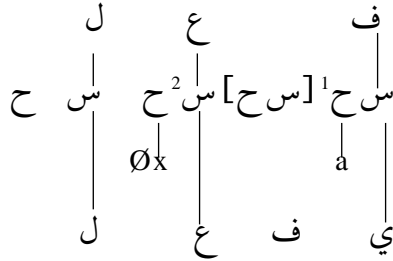


وبناء عليه يأتي التمثيل الصرفي العميق للأفعال البسيطة المدرجة في (10) على النحو التالي:

(27) بخصوص هذا الهيكل، انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 29.

(28) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 26.

(29) حيث العنصر Ø [المجهول] يمكن أن يحمل النغمة a، أو i، أو u.

(23) التمثيل الهيكلي للأفعال البسيطة⁽³⁰⁾

تمكنا البنية (23) من تحديد قيمة x، حيث $\emptyset = x$ ، بمعنى أن x يمكن أن تكون في الماضي المعلوم ضمة كما في (كَبُرَ)، أو فتحة كما في (كَتَبَ / ضَرَبَ) أو كسرة كما في (سَمِعَ). كما يمكن أن تكون في المضارع المعلوم ضمة كما في (يَكْبُرُ / يَكْتُبُ)، أو كسرة كما في (يَضْرِبُ)، أو فتحة كما في (يَسْمَعُ).

انطلاقاً مما سبق، نستخلص أن الصيغة الأبوفونية هي المثلة لها في (20)، وأن النغمة القاعدية هي $[\emptyset - a]$. ونتساءل الآن، هل بإمكان الصيغة الأبوفونية (20) أن تتوسع في معالجتها للاشتقاقات بحيث تقدم لنا اشتقاقات جديدة بخصوص الأفعال البسيطة المقترحة في (10)؟

2.1.4. من الماضي المعلوم إلى الماضي المجهول

إن حركات الماضي المعلوم في (19) تتميز بانتظامها التام، مع وجود العنصرين الحركيين $[i-u]$ ، وهذه نتيجة مشجعة، لأن $[i-u]$ هي ما يُتَظَرُّ أن تقوم الصيغة الأبوفونية (20) باشتقاقه انطلاقاً من النغمة القاعدية المفترضة $[\emptyset-a]$. فالقالب الحركي $[i-u]$ [ضمّة-كسرة] متنبأ به انطلاقاً من الصيغة النغمية الأساس $[\emptyset-a]$ [فتحة-مجهول] الملازمة للماضي المعلوم بموجب الميكانيزم (20)⁽³¹⁾. وهكذا، فالتغيرات الحركية المتعلقة بالحركات الأصلية للأفعال البسيطة المدرجة في (10)، مثال (ض a رب / ض u رب) تعكس، بشكل جيد، التغيرات

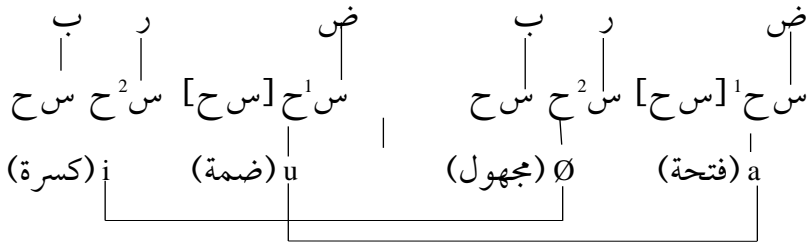
(30) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 29-30.

(31) المجهول (\emptyset) في الأمثلة التالية: (ضَرَبَ - سَمِعَ - كَبُرَ) هو الفتحة، والكسرة، والضمّة على التوالي.

الحركية (ك a تب / ي a كتب)، أما التغييرات المتعلقة بالحركات الثانية (حركات س²)، مثل [ضَرَب / ضَرَب] / يضر i ب، فيعبر عنها بالتمثيل (24) حيث أن (ض u رب) مشتقة من (ض a رب)⁽³²⁾.

(24) التناوبات الحركية (ماضٍ معلوم / ماضٍ مجهول)

أ. الماضي المعلوم ب. الماضي المجهول



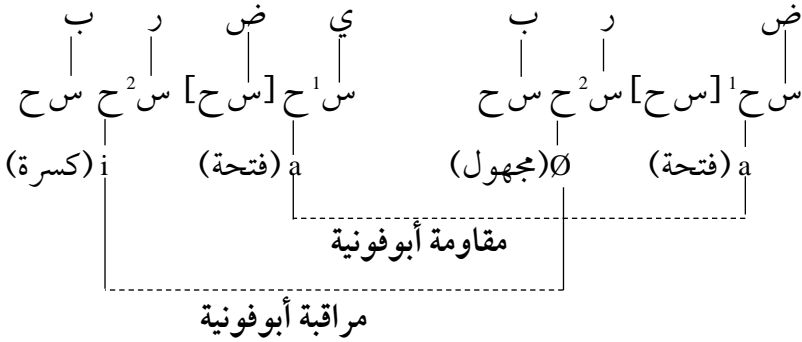
بالنظر إلى الاشتقاق، أعلاه، ينبغي أن يكون المضارع المطابق للاشتقاق هو (ي u ضر i ب) سواء مع الماضي المجهول، أو المضارع المعلوم، مع تحقيق النغمات المشتقة والمطابقة [u-i]. ومع ذلك، ستكون (ي a ضر i ب) هي الصيغة الصحيحة، كما يوضحه لنا الاشتقاق (25)، مع الحركة الأصلية [a] المقاومة للأبوفونية⁽³³⁾.

(32) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 26-31-41.

(33) م. ن، ص 26.

(25) التناوبات الحركية (الماضي المعلوم/ المضارع المعلوم)

أ. الماضي المعلوم ب. المضارع المعلوم



وهكذا، فإننا سندخل في المفارقة التالية: أ) أن التغييرات التي وقعت في اشتقاق حركة البناء للمجهول التزمت، كليا، بالقرارات الأبوفونية المفروضة. ب) أن مجموع الصيغ المبنية للمعلوم في (10)، والتي استخلصنا بواسطتها الصيغة الأبوفونية نفسها، لا تظهر لنا سوى التنفيذ المقاوم للنظام، وخاصة، الحركة الأصلية التي تبدو مقاومة للنظام. وفي هذا السياق، سنحاول إتمام صورة النظام (22) الخاص بالصيغ المبنية للمعلوم في (10) باشتقاق المضارع المجهول من الماضي المجهول، وذلك باعتماد نفس الطريقة التي اشتق بها المضارع المعلوم من الماضي المعلوم.

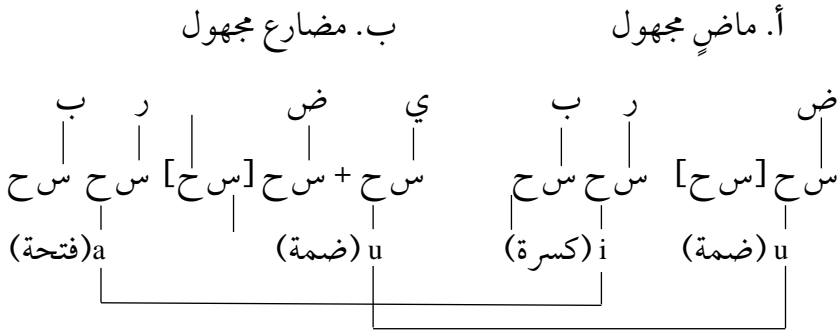
3.1.4. من الماضي المجهول إلى المضارع المجهول

باعتمادنا على الهيكل (22)، أي بنية الماضي المعلوم والمضارع المعلوم، والميكانيزم الأبوفوني (20)، سيكون التناوب، من جهة، بين فتحة فاء الماضي المعلوم [a]، أي فتحة س¹، كما في (ض a ر ب - ك a ب ر - س a م ع) وضمه فاء الماضي للمجهول [u]، كما في (ض u ر ب - ك u ب ر - س u م ع). ومن جهة أخرى، بين حركة عين الماضي المعلوم [u-i- a= Ø]، أي حركة س²، كما في (ض a ر ب - ك u م ع) وحركة عين الصيغة المشتقة (المبنية للمجهول) i

(الكسرة) كما في (ض ر ي - كُ ب - i - r - سُ م ع). فاشتقاق الماضي المجهول من الماضي المعلوم يقرأ [a] في الدخـل [Ø - a] ما يفسر ورود [u] في مستهل البنية الخرج بحكم أن التناوب a — u جزء من المسار الأبوفوني (20). وبفضل هذا المسار، نستطيع أن نزعـم أن المضارع المجهول، هو الآخر، متنبأ به أبوفونيا انطلاقاً من الماضي المجهول⁽³⁴⁾.

وتكشف البنية (26) عن البناء الأبوفوني للمضارع المجهول (يُكَبِّر - يُسَمِع - يُضَرِّب) انطلاقاً من الماضي المجهول (كَبُر - سَمِع - ضَرَّب)⁽³⁵⁾.

(26) التناوبات الحركية (ماضٍ مجهول / مضارع مجهول)



لاحظ، أننا ما زلنا نشتغل بنفس الهيكل (25) حيث إن البنية (26) تتوافق توافقاً تاماً وقانون الأبوفونيا بحكم أن الخرج الأبوفوني للدخـل [u] لا يكون شيئاً آخر غير [u] كما في (ض ر ب / ي u ض ر ب) (ك u ب ر / ي u ك ب ر) (س u م ع / ي u س م ع)، وأن خرج [i] هو [a] كما في (ض ر ب / ي ض ر ب) (ك ب ا ر / ي ك ب ا ر) (س م ع ا / ي س م ع a). ونشير، هنا، بأن الدخـل في التمثيل (26) [u-i] (الماضي المجهول) هو خرج للماضي المعلوم [a-Ø] في (24) حيث مورفيم البناء للمعلوم طرف في الاشتقاق، بسبب كونه ملازماً

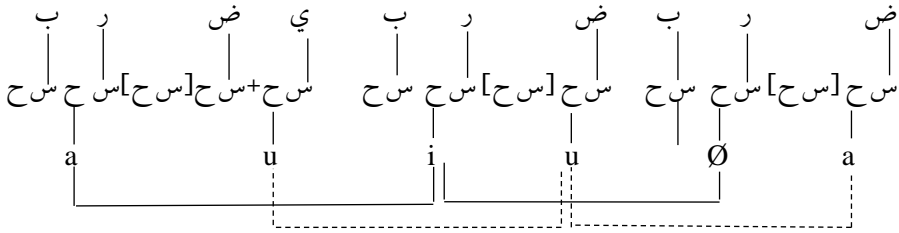
(34) انظر بلبول (2008)، ص 106-107.

(35) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 32.

للسيغ المبنية للمعلوم، سواء جاءت في صيغة الماضي أم في صيغة المضارع. فهيكّل البناء للمجهول، في مطلق الأحوال، خال من فتحة البناء للمعلوم، حيث إن الضمة تنتشر في الماضي المجهول نحو موقع حركة فاء الفعل، وفي المضارع المجهول نحو حركة حرف المضارعة. أما المضارع المجهول فالفتحة التي بعد عين جذعه، متولدة أبوفونيا عن كسرة الماضي المجهول. كما يتبين من البنية التالية:

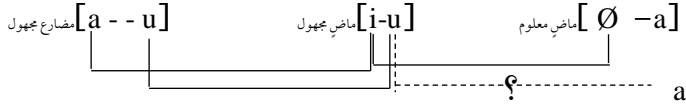
(27) التناوبات الحركية (ماضٍ معلوم / ماضٍ مجهول / مضارع مجهول)⁽³⁶⁾

أ. الماضي المعلوم ب. الماضي المجهول ج. المضارع المجهول



تفيد (27) أن المضارع المعلوم مشتق أبوفونيا من الماضي المعلوم، وهذا الأخير أساس أيضا لاشتقاق الماضي المجهول. ويشكل الماضي المجهول الأصل الاشتقاقي للمضارع المجهول. فنحو الأبوفونية يقدم افتراضاً مفاده أن المورفيم القاعدي: [a-Ø] يعتبر أساس اشتقاق مورفيم البناء للمجهول في الماضي [i-u]. ويعتبر هذا الأخير أصل اشتقاق مورفيم البناء للمجهول المضارع. وذلك كما توضح السلسلة القاعدية (9). المعادة للتذكير، هنا، مع بعض الإضافات.

(28) السلسلة القاعدية



(عائمة)

غير أن ما تتنبأ به نظرية الاشتقاق الأبوفوني، وتستدل على صحته، يتمثل في أن ضمة [u] الفاء في صيغة ماضي البناء للمجهول غير مربوطة أبوفونيا بفتحة [a] فاء صيغة ماضي البناء للمعلوم، بل مربوطة بفتحة عائمة يمنع وجود فتحة البناء للمعلوم من ربطها بموقع بالهيكل.

ويبقى التساؤل المطروح حول طريقة اشتغال الهيكل الأبوفوني في تحليل الأفعال المزيدة وفق أدواته الواصفة المتمثلة في: أ) الميكانيزم الأبوفوني (20)، ب) الصيغة النغمية الأساس [a-Ø].

2.4. معالجة الجذوع المزيدة

للإجابة عن السؤال السابق، نقترح مناقشة المعطيات الواردة في (29)، أسفله، الخاصة بالصيغ الفعلية المزيدة. وسنحاول أن نتطرق لمختلف الاشتقاقات الأبوفونية التي يمكن أن تخضع لها الأفعال المزيدة.

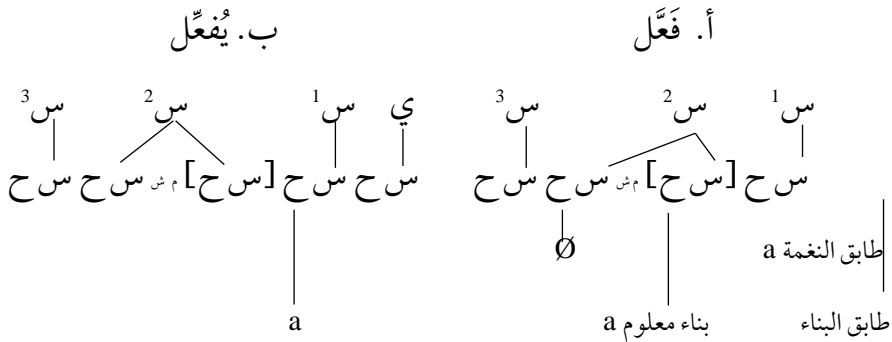
(29) الجذور الفعلية المزيدة

- أ. فَعَّلَ : (كَتَبَ، قَطَعَ، فَرَّحَ، قَدَّمَ، حَطَّمَ، نَزَلَ، زَكَّى...).
- ب. انْفَعَلَ : (انْجَرَحَ، انْكَسَرَ، انْهَدَمَ...).
- ج. فَاعَلَ : (شَارَكَ، قَاتَلَ، جَالَسَ، كَاتَبَ...).
- د. افْتَعَلَ : (اشْتَعَلَ، احْتَرَقَ، اشْتَرَطَ، اقْتَسَمَ، اشْتَعَلَ...).
- هـ. اسْتَفْعَلَ : (اسْتَوْجَبَ، اسْتَغْفَرَ، اسْتَحْصَدَ، اسْتَخْرَجَ...).

1.2.4. صيغة (فَعَّل)

إذا أردنا اشتقاق المضارع المعلوم (يُفَعِّل) من مقابله الماضي المعلوم (فَعَّل). الهياكل المناسبة لهذا الاشتقاق هي كما في (30)، حيث أن البنية المُصدَّرة للنغمة (30 أ) تحمل النغمة الأصلية، في حين أن البنية المستقبلية (30 ب)، التي ينبغي أن تكون حاملة للنغمة الحركية عبر الأبوفونية، هي عارية من النغمة⁽³⁷⁾.

(30) صيغة (فَعَّل / يُفَعِّل)



الملاحظ أن الهيكل (30 ب) المتعلق بالمضارع المعلوم أطول من مقابله (30 أ) المتعلق بالماضي المعلوم. وهذا راجع إلى ضرورة استيعاب السابقة الصرفية (ي) الخاصة بالمضارع. فهذه اللاصقة الفوق مقطعية يمكن أن تُحدَّد بدقة مقارنة مع باقي مكونات الهيكل: التمثيلان معاً، يعرضان لنا إحدى الخصائص المميزة للصبغ (29) وهي خاصية تضعيف الجذر الوسطي (root the medial). وفي حالة التضعيف، يحتل ساكن المقطع الاشتقائي [س—] الساكن الذي يوجد على يساره [—] ساكن موقعين قارين. أما الموقع الذي يوجد مباشرة على يمين المقطع الاشتقائي ح [—] فيخصص لعلامة البناء للمعلوم [بناء معلوم a]. وبالتالي فإن التوسيع الهيكلي المتعلق باشتقاق المضارع هو مقطع واحد أطول من نظيره في الماضي، أي (س ح س ح)، يظهر فيه الموقع الخارج مقطعي على الهامش

(37) م. ن، ص 32.

الأيمن من التمثيل. إنه لا شيء سوى موقع إصاق السابقة (ي) غير النشط [س ح] م. وهذا ما تظهره (31)، حيث يظهر مقطع خارجي، خاص بإصاق السوابق (م ص)، تحته خط⁽³⁸⁾.

(31) هيكل الأفعال المشتقة الموسع

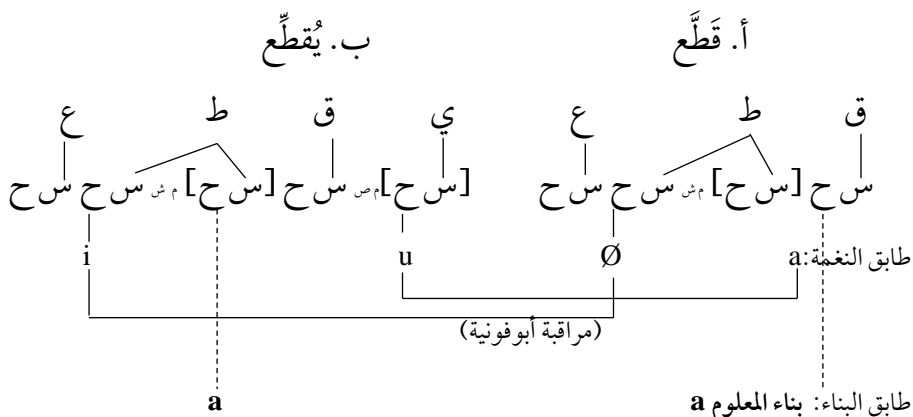
هيكل الماضي: س ح [س ح] م س ح س ح

هيكل المضارع: [س ح] م ص س ح [س ح] م س ح س ح

الملاحظ، إذن، أن هناك تطورا في كيفية التمثيل للهيكل الأبوفوني، من الهيكل (2) إلى الهيكل المعدل (21) إلى الهيكل الموسع (31). وهذه التصورات الجديدة للهيكل تتعلق، جميعها، بالبنيات الخارج مقطعية. الملاحظ أن النظام الأبوفوني يشتغل كآلي: [بناء المعلوم a] يظل خارج الأبوفونية في حين أن [النجمة a] (فتحة عائمة) تستبدل بالحركة u، و[العنصر المجهول Ø] يستبدل بالحركة i، كما يظهر في (32)، حيث حركة البناء للمعلوم تلازم البنية الدخل (32) أ)، الخاصة بالفعل (قَطَّع)، والبنية الخرج (32 ب)، الخاصة بالفعل (يُقَطَّع)، دون أن تلعب دورا في الاشتقاق الأبوفوني. ويكون اشتقاق الصيغة (يُقَطَّع) من الصيغة (قَطَّع) كآلي:

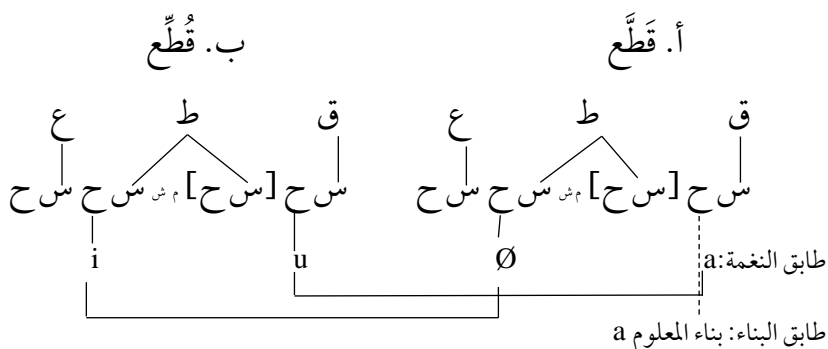
(38) م. ن، ص 33.

(32) (قَطَعَ / يُقَطِّعُ) (139)



لنرى، الآن، كيفية اشتغال النظام الأبوفوني لاشتقاق البناء للمجهول: الماضي المجهول (فُعِّل) يشتق من الماضي المعلوم (فَعَّل) بنفس الطريقة التي اشتق منها الماضي المجهول (فُعِل) من الماضي المعلوم (فَعَلَ). ومرة أخرى، سنلاحظ أن البنية المستقبلية (33 ب) لا تحتوي على أي أثر للصوت، فصوتها يعكس النسخة الأبوفونية للنغمة الأساس [a].

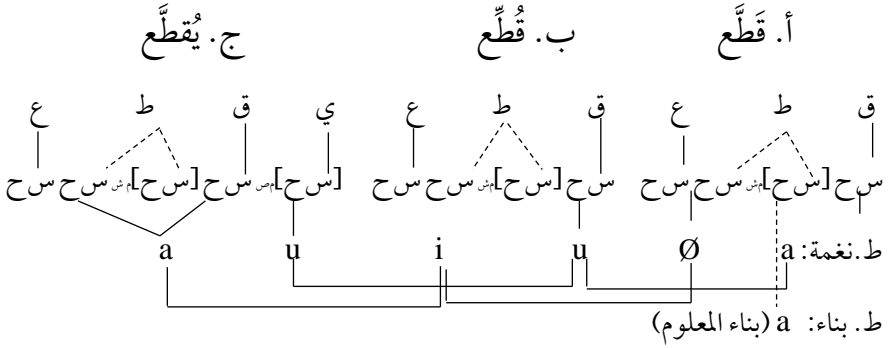
(33) (قَطَعَ / قُطِعَ)



ويتم اشتقاق المضارع المجهول (يُفَعَّل) من الماضي المجهول (فُعِّل) بنفس الطريقة التي يتم بها اشتقاق المضارع المجهول (يُفَعَلَ) من الماضي المجهول

(فُعل). والاختلاف الوحيد المسجل هو انتشار العنصر النغمي المشتق في أقصى يسار الهيكل في (34 أ-ب-ج)⁽⁴⁰⁾.

(34) انتشار السواكن (قَطَّع / قُطِّع / يُقَطِّع)

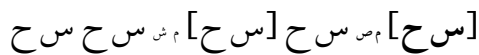


2.2.4. صيغة (انْفَعَل)

بنفس الكيفية التي تم بها اشتقاق الصيغة (29 أ) (فَعَّل)، وفق النظام الأبوفوني، يمكن أن تشتق الصيغة (29 ب) (انْفَعَل). غير أن المثير للاهتمام، في هذه الصيغة، هو عدم ظهور الحركة u كحركة للسابقة (ي) في المضارع المعلوم. فما يُنتظر هو * (ي انْفَعَل) قياسا على (ي u قَطَّع).

سنحاول أن نوضح هذه الملاحظة من خلال رصدنا لأهم التغييرات التي يخضع لها التركيب الصرفي للأشكال (29 ب). ما يميز هذه الأشكال، هو أننا نكون، بصددها، مع نوع آخر من الاشتقاق، هو الاشتقاق بالإلصاق. حيث يتم الإلصاق، هنا، بإقحام السابقة في موقع الإلصاق [س ح] م، كما هو ممثل له في (35):

(35) إقحام السابقة في الهيكل⁽⁴¹⁾

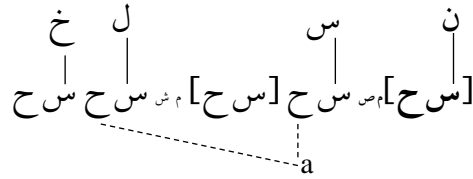


(40) م. ن، ص 34-35.

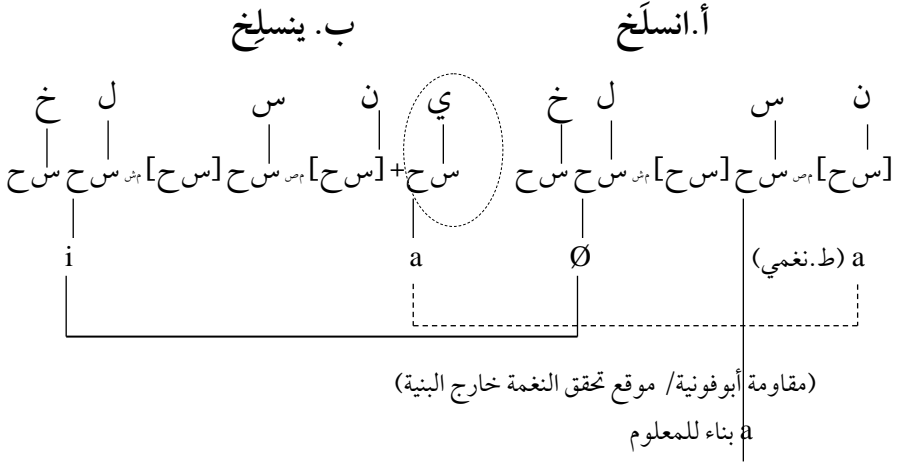
(41) م. ن، ص 7.

تجدر الإشارة، هنا، إلى أن الهيكل (35) لا يمثل بناء قاعديا مركبا يتألف من البنية ومقطع الإلصاق [س ح] م، ولكنه بناء متكامل يشكل فيه مقطع الإلصاق جزءا عضويا من الهيكل. وبالتالي فالبنية (35) هي البنية القاعدية الوحيدة. وتبعاً لذلك، تقوم عملية الإلصاق السابقة بإقحام رأس صرفي في القاعدة. وبالتالي، سيكون التمثيل الهيكلي للصيغة (29 ب)، الممثل لها معجمياً بالجدرس ل خ، على الشكل التالي:

(36) صيغة (انفعل / انسلخ)

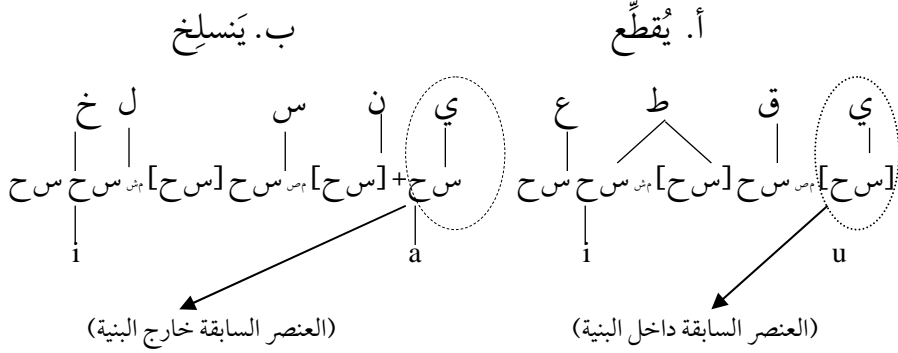


الملاحظ أن السابقة (ن)، مربوطة بمقطع الإلصاق [س ح] م، وهي فاعلة في رأس البنية المشتقة. وبما أن الدخول الممثل في (35) هو القاعدة الوحيدة، فإن أي عملية إضافية، كانتشار الساكن في مقطع الاشتقاق [س ح] م مثلاً، ستؤدي إلى اشتقاق بنية سيئة التكوين (ill-formed)، كما هو الحال بالنسبة للبنية * (نَسَلَخَ) التي ستمثل قاعدة واحدة برأسين صرفيين. وانطلاقاً من البنية (35)، سيكون اشتقاق الأفعال في المجموعة (29 ب)، والتي تتضمن السابق (ن)، من الماضي المعلوم إلى المضارع المعلوم، على نحو ما هو ممثل له في (37):

(37) (انسَلخ / ينسَلخ)⁽⁴²⁾

التمثيل (37) يقدم لنا مرحلة أبوفونية يتم فيها عملية اشتقاق بناء المضارع المعلوم من الماضي المعلوم. والمثير في هذا الاشتقاق، أن الجزء الأول من النغمة الدخلة [a] فشل في الخضوع للنظام الأبوفوني (مقاومة أبوفونية)، في حين أن الجزء الثاني خضع للنظام الأبوفوني (مراقبة أبوفونية) فاستبدلت [∅] بالنغمة [i]، كما هو متوقع. ولفهم هذا التصرف المتضاد (differential behavior)، نقارن الاشتقاق في (37) بالاشتقاق في (32) (قَطَّعَ / يُقَطِّعُ) الذي يخضع فيه التغيير، كلياً، للنظام الأبوفوني. الفرق بين (32) و(37) يظهر جلياً: ففي (37) الساكن السابقة (ي) يوجد داخل البنية (intra-binyanic)، في حين أنه في (32) يوجد خارج البنية (extra-binyanic)، كما يظهر في (38):

(38) موقع العنصر السابقة (يُقَطَّعُ / يَنْسَلِخُ)



في ضوء ما سبق، سيصبح التصرف المناسب للأبوفونية شفافا: العامل الذي يَعْرِفُ حساسية اتجاه الأبوفونيا هو موقع الحركة المستهدفة من البنية. فحينما يكون الهدف (موقع تحقيق الحركة) داخلي، تكون هناك مراقبة أبوفونية [a-u] كما في (32)، وحينما يكون الهدف خارجي، تكون مقاومة للأبوفونية [a-a] كما في (37). ويمكن صياغة هذه النتيجة كالآتي:

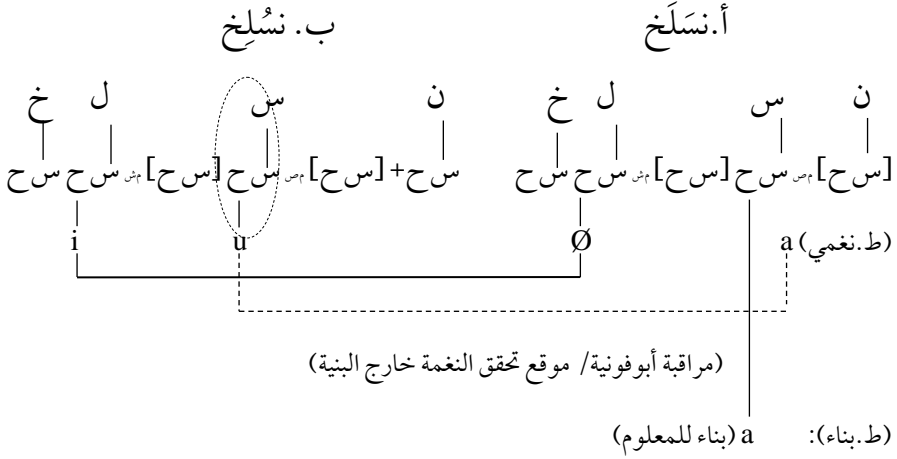
(39) البنية هي مجال الأبوفونيا⁽⁴³⁾

إن اشتقاق الماضي المجهول من الماضي المعلوم في التمثيل (40) يتم بدون مشاكل. والملاحظ، في ضوء النتائج السابقة، أن نفس النغمة [a] في (40)، التي قاومت الأبوفونيا في (37) وأنتجت لنا النغمة [a-i] بسبب وقوع مكان تحققها خارج البنية، عندما تكون مستقرة داخل البنية تنتج لنا النغمة [u-i]، بسلاسة وبدون مشاكل⁽⁴⁴⁾.

(43) م. ن، ص 37.

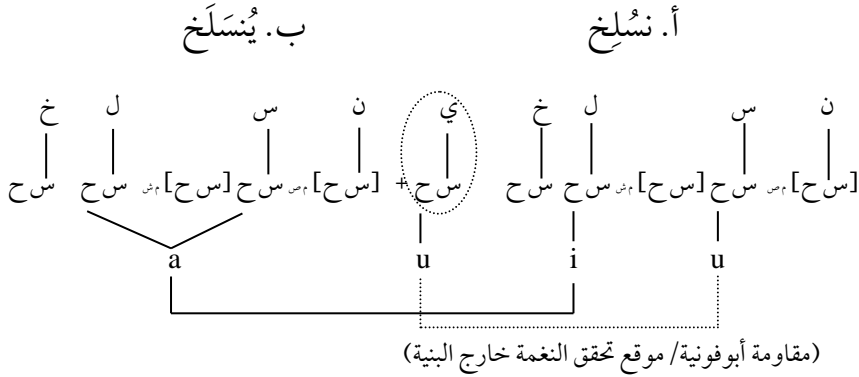
(44) م. ن، ص 38.

(40) (نَسَلَخ / نَسَلَخ)



غير أن المثير للاهتمام، هو حالة اشتقاق المضارع المجهول (يُنْفَعَل)، من الماضي المجهول (نُفَعِل) للصيغة (نَفَعَل). في (38)، ناقشنا حركة السابقة (ي) في المضارع المعلوم (يُنْسَلَخ)، وسجلنا كيف تتناغم مع نظيرتها في المضارع المعلوم (يُقَطَّع)، وفسرنا الاختلاف بين البنيتين من حيث الموقع المستهدف من قبل الأبوفونيا.

نتساءل، الآن، إن كان بالإمكان ملاحظة اختلاف مماثل في البناء للمجهول. الملاحظ أن سوابق الصيغ في (29 أ) و(29 ب) (أي ياء المضارعة)، تفشل في المضارع المجهول من إعادة إنتاج نفس التصرف المتضاد، فإذا أسقطنا اشتقاق (ي) [u قَطَّع / ي u قَطَّع] على الصيغة (نَسَلَخ)، سنحصل على البنية السيئة التكوين (ي) [a نَسَلَخ / *a نَسَلَخ]. والحل هو أن نُحَقِّق السابقة، حركياً، بنفس الحركة [u] في الصيغتين معاً، أي (ي) [u قَطَّع، ي u نَسَلَخ]. وهذا هو ما ينتظر من الاشتقاق المتعلق بـ (نَسَلَخ) و(يُنْسَلَخ)، كما هو ممثل له في (41):

(41) (نُسْلَخُ / يُنْسَلَخُ)⁽⁴⁵⁾

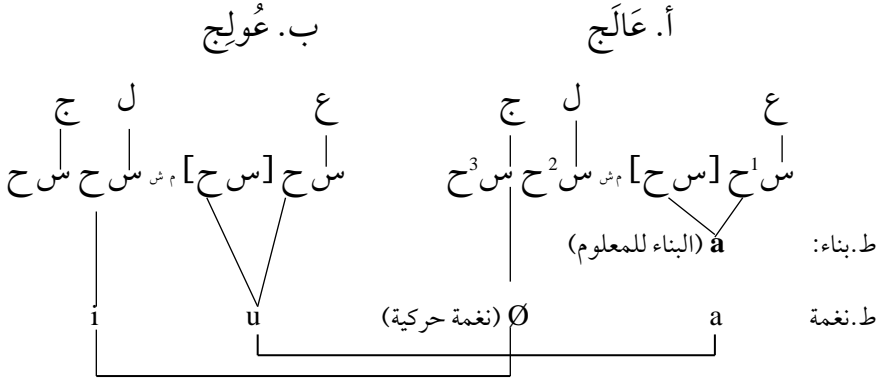
لنفس السبب الذي فشلت فيه النغمة [a] في (نُسْلَخُ) من أن تتناوب أبوفونيا مع [u] وظلت في اشتقاق (يُنْسَلَخُ)، أي في موقع السابقة الخارج عن البنية (انظر المثال (35))، لم تتوفق الحركة القاعدية [u] في (نُسْلَخُ) من أن تتناوب أبوفونيا وظلت كما هي [u] (انظر المثال (41)).

لنرى، الآن، كيفية اشتغال النظام الأبوفوني على الصيغة (فَاعَلْ) في الماضي المعلوم والمضارع المعلوم، وفي الماضي المجهول والمضارع المجهول.

3.2.4. صيغة (فَاعَلْ)

دائماً، وفي سياق تحليلنا للفعل العربي الثلاثي الجذر في إطار الأبوفونيا والصرف السلسلي، نتناول الصيغة (فَاعَلْ) في (29 ج) لرصد أهم التناوبات الحركية التي يعرفها الاشتقاق في هذه الصيغة. وباستخدامنا للجذر ع ل ج $\sqrt{\text{}}\text{}$ ، كمثال، سيكون الماضي المعلوم والماضي المجهول للصيغة (29 ج)، كالآتي:

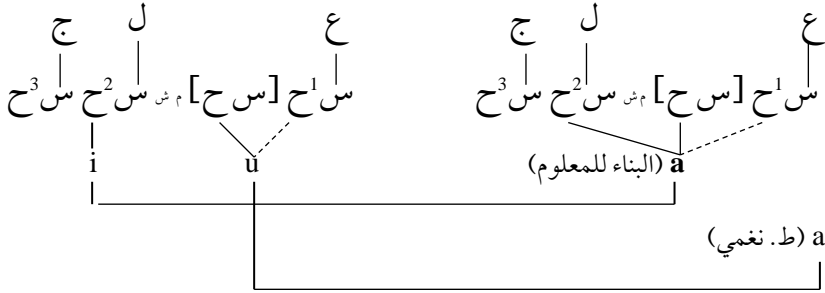
(42) (عَالَج / عُولَج) (46)



إذا قارنا الاشتقاق في (33) (قَطَّع / قُطِّع) بنظيره في (42) (عَالَج / عُولَج)، سنلاحظ أن عملية الانتشار تحققت في (33) باعتبارها انتشار-ساكن C-) (spread)، وتحققت في (42) باعتبارها انتشار-حركة (V-spread). ففي البناء للمعلوم، عنصر النغمة الحركية، الأول، ليس لديه موقع ثابت بما أن حركة البناء للمعلوم [a] تحتل الموقع الحركي الأول (أي موقع س¹)، وموقع الحركة ما قبل الأخير يظل فارغا بما أن قيمة عنصر النغمة الحركية الثاني هو [Ø] (أي موقع س²)، والحركة المرشحة للانتشار، في هذا الموقع، ليست سوى حركة البناء للمعلوم [a] (بخط متقطع في المثال (43)). وفي البناء للمجهول، حيث لا توجد فتحة البناء للمعلوم، تطبق الأبوفونيا، بكل سلاسة، حيث تنتشر الضمة نحو موقع الحركة داخل مقطع الاشتقاق [س¹ح] م.ث. وتمثل البنية (43) لهذا الانتشار:

(43) انتشار الحركات (عَالَج / عُولَج) (47)

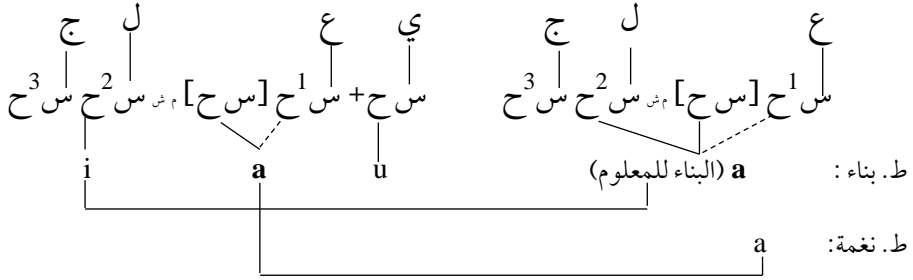
أ. انتشار الفتحة (عَالَج) ب. انتشار الضمة (عُولَج)



أما إذا قارنا بين الاشتقاق في (32) (قَطَّعَ / يُقَطِّعُ) والاشتقاق في (44) (عَالَجَ / يُعَالِجُ)، لتحديد مصدر ضمة ياء المضارعة فيهما، سنلاحظ أن (يُقَطِّعُ) اشتقت من (قَطَّعَ) على النحو المين في (32) حيث تلازم حركة البناء للمعلوم البنية الدخلة والبنية الخارج دون أن تلعب دورا في الاشتقاق الأبوفوني. واشتقاق (يُعَالِجُ) لا يختلف عن هذا الاشتقاق باستثناء أن الانتشار في (34) صامتي يخص الأصل الثاني من أصول الجذر، في حين أنه في (44) (عَالَجَ / يُعَالِجُ)، حركي. والحركة المرشحة للانتشار ليست سوى حركة البناء للمعلوم [a] (بخط متقطع)، كما هو موضح في (44):

(44) انتشار الحركات (عَالَج / يُعَالَج) (48)

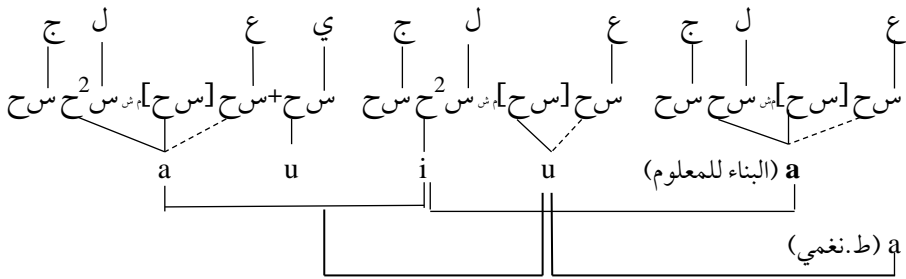
أ. انتشار الفتحة (عَالَج) ب. انتشار الفتحة (يُعَالَج)



أما المضارع المجهول، فالفتحة التي بعد عين جذعه (أي فتحة س² في يُعَالَج)، والمتولدة أبوفونيا عن كسرة الماضي المجهول (أي كسرة س² في عُولَج)، هي التي تملأ الموقع الحركي في مقطع الاشتقاق [سح] م. ث. كما هو موضح في (45):

(45) انتشار الحركات (عَالَج / عُولَج / يُعَالَج) (49)

أ. انتشار الفتحة (عَالَج) ب. انتشار الضمة (عُولَج) ج. انتشار الفتحة (يُعَالَج)

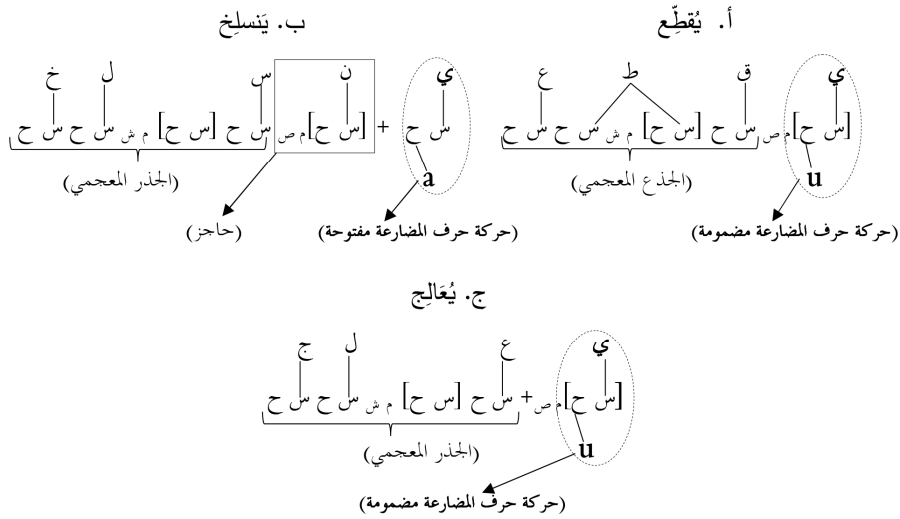


(48) انظر بلبول (2008)، ص 108.

(49) م. ن، ص 109.

من خلال ما سبق، يتبين أن نظرية الاشتقاق الأبوفوني تتمكن من التنبؤ بحركة حرف المضارعة في ("يُفَعِّل") (يُقَطِّع) و(يُفَاعِل) (يُعَالِج)، فضلا عن تعيينها المبرر تجريبيا لفتحتين: فتحة الطابق النغمي وفتحة البناء للمعلوم. غير أن المثير للاهتمام أن الضمة لا تحرك حرف المضارعة إلا مع صيغ مشتقة معدودة. مما يتطلب تفسير لساني لتعاقب الضمة والفتحة على حرف المضارعة. وبناء على الهياكل التي ترصد الاشتقاق الأبوفوني، يمكن القول إن حركة المضارعة [a]، في المضارع المجرد، هي حركة البناء، كما بينا في تحليلنا للمعطيات في (10). أما بخصوص الصيغ المزيده في (29) فالتأرجح بين الضمة والفتحة واضح، ويقدم لنا التمثيل (46) تعاقب الضم والفتح على حرف المضارعة في البناء للمعلوم.

(46) (يُقَطِّعُ / يَنْسَلِخُ / يُعَالِجُ)



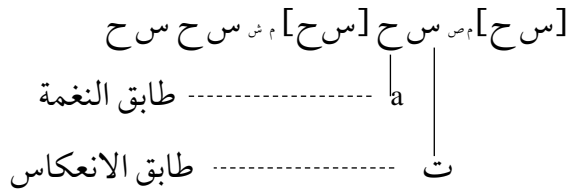
أما بخصوص المضارع المبني للمجهول، فيتميز باطراد الضم في سابقته، كما توضح الأمثلة التالية: (يُقَطِّعُ، يَنْسَلِخُ، يُعَالِجُ). النظرية الأبوفونية مطالبة، في هذه الحالة، بتفسير التعارض القائم بين حرف المضارعة المضموم [ي] و

[u] في (يُعَالِج) و(يُقَطِّع)، وبين حرف المضارعة المفتوح [ي a] في (يُنْسَلِخ). بما أن النظرية تحدد الأصل الأبوفوني لضممة حرف المضارعة في الفتحة التي تظهر في الطابق النغمي كما يوضح التمثيل (34) و(45)، فإنها مطالبة، في نفس الوقت، بتعليل المانع من ظهور * (يُنْسَلِخ) (بضم حركة المضارعة) في البناء للمعلوم. يبدو أن طبيعة الهيكل الأبوفوني الخاص بكل صيغة من الصيغ تحول دون ظهور اشتقاق من قبيل الصيغة السابقة. فالأفعال المزيدة التي تأتي حركة المضارعة فيها مضمومة، ذات هيكل بسيط (س ح [س ح] س ح س ح) في حين أن الأفعال التي تظهر فيها حروف المضارعة مفتوحة هي أفعال تملك هيكلًا يتصدره مقطع الإصاق ([س ح] س ح [س ح] س ح س ح). فإذا كان هناك حاجز يحول بين ياء المضارعة والجذع المعجمي، فإن حرف المضارعة سيكون مفتوحًا بالضرورة، نحو ما يوجد في (46 ب) حيث إن مقطع الإصاق معين، ويقوم بالتالي حاجزًا بين حرف المضارعة والحذر، الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة للأبوفونيا، أما إذا كان حرف المضارعة متصلًا مباشرة بالجذع المعجمي، كما هو مبين في (46 أ-ج)، فإن حركة المضارعة تكون مضمومة، ومتولدة أبوفونيا من فتحة الطابق النغمي [a-Ø]، كما تم توضيحه، سلفًا، في (32) و(44)⁽⁵⁰⁾.

السؤال المطروح، الآن، هل القالب (35) يمكن أن يُمثَّل حالة الانعكاس (reflexive) أم لا؟ وفي حالة تمثيله للانعكاس، هل الأفعال (29 د) (اُفْتَعَلَ) و(29 هـ) (اُسْتَفْعَلَ)، الدالة على الانعكاس، يظهر فيها حرف المضارعة مفتوحًا كما هو الشأن في الأفعال (29 ب) (اُنْفَعَلَ)، أم مضمومًا كما في الأفعال (29 أ) (فَعَلَ) و(29 ج) (فَاعَلَ)؟

4.2.4. صيغة (أَفْتَعَلَ) و(اسْتَفْعَلَ)

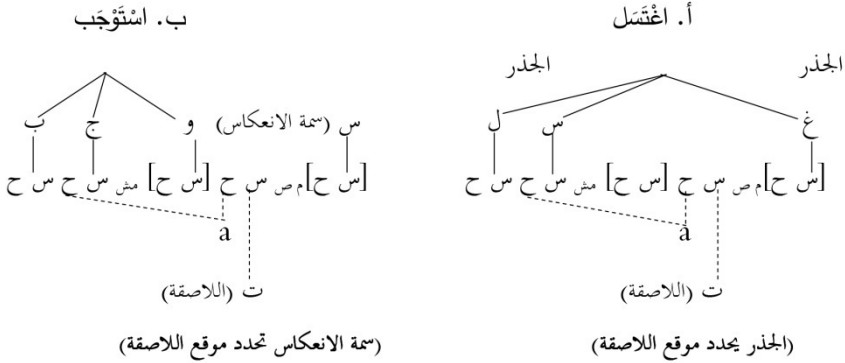
إن جميع الأمثلة التي عالجناها، سابقا، ليست فيها القاعدة انعكاسا. وما يمنحنا قراءة انعكاسية للقاعدة هو المورفيم (ت). والملاحظ أن هذا المورفيم، في الأفعال (29 د)، مربوط بالساكن الأول في القاعدة، بعد مقطع الإلصاق. وبالتالي، سيكون التناظر الانعكاسي للقاعدة (base) في البنية (35) كالآتي:

(47) بنية الانعكاس⁽⁵¹⁾

إن المورفيم [ت] ليس لاصقة اشتقاقية، وإنما هو خاصية من خصائص القاعدة يسمُّها بالسمة [+انعكاسي]. وفي العربية الفصحى هناك نوعان من الاشتقاق الانعكاسي: انعكاس بسيط وانعكاس سببي. في الانعكاس البسيط، يُعيَّن الجذر، مباشرة، موقع اللاصقة، أما في الانعكاس السببي، فموقع اللاصقة يُعيَّن بواسطة سمة الانعكاس [س]. والانعكاسان معا، يمثلان الصيغة (29 د)، والصيغة (29 هـ)، الممثل لهما في (48 أ) و(48 ب) بالجدورغ س ل^ل، وج ب^ل، على التوالي.

(51) كرسال ولوفينستام (1993)، ص 9.

(48) (اغْتَسَلَ / اسْتَوْجَبَ)

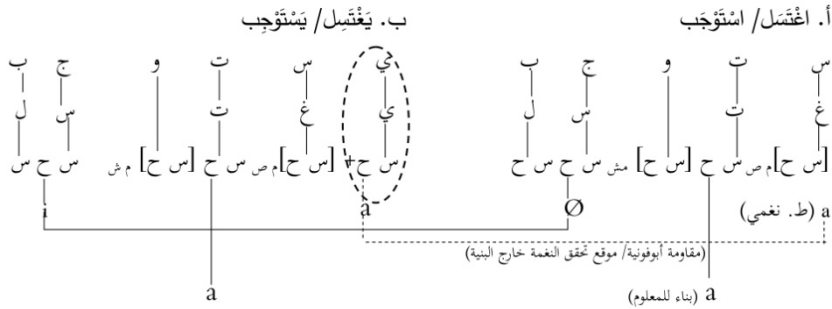


بخصوص البنية (48 أ)، مقطع الاشتقاق الداخلي [س ح] م غير معين (not identified)، وهذه البنية تناظر البنية (36) (انسَلَخَ). فهما معا يخضعان لنفس القالب (35). وفي كليهما، مقطع الاشتقاق الداخلي غير معين: ليس هناك أي تعيين لهذا المقطع لأنه لا يمثل موقع الاشتقاق الصرفي. وفي المقابل، تعيين موقع السابقة هو ما يمثل الاشتقاق الصرفي. أما بخصوص البنية (48 ب)، نلاحظ أن مقطع الاشتقاق الداخلي [س ح] م غير معين رغم أن رأس البنية هو المورفيم الانعكاسي السببي [س]. وبإجراء مقارنة بين (48 ب)، حيث المقطع الاشتقاقي معين، و(36)، حيث المقطع الاشتقاقي غير معين، سنكتشف فرقا مهما بين البنيتين. فإذا استعملنا مصطلح جذر-س (root-C) لتعيين أحياء السواكن في الهيكل، والتي لا تصلح لأن تكون مواقع رؤوس صرفية، سنرى أنه في حالة، مثل (36) (انسَلَخَ)، جميع السواكن الجذور س ل خ ✓، يمكن أن تُستوعب من طرف الجذر-س، (ن) الوحيد المتوفر في الهيكل. وفي (48 ب) (استوجب)، هذا غير ممكن بسبب وجود ثلاثة سواكن جذور و ج ب ✓، في مقابل، اثنين من جذر-س (س-ت). والنتيجة، أن الساكن الجذري الأول (و) سيربط بمقطع الاشتقاق. وبما أن رأس البنية هو السابقة المحققة صوتيا — [س]، فمقطع الاشتقاق الداخلي لن يتصرف كرأس⁽⁵²⁾.

(52) لمزيد من التفاصيل، انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص. 10.

الملاحظ، إذن، أن القالب (35) يصلح لأفعال الانعكاس (48 أ-ب) مع بعض الاختلافات في تعيين مقطع الاشتقاق. هذا في حالة الماضي المبني للمعلوم، أما فيما يخص المضارع المبني للمعلوم، فبتفحصنا للقالب (35)، يتبين أن هذه الأفعال تتفق في كون مقطع الإلصاق [س ح] م فيها معين، ويمثل بالتالي حاجزا بين حرف المضارعة والجذر، الأمر الذي يخلق نوعا من المقاومة الأبوفونية، وبالتالي تُظهر هذه الأفعال حرف المضارعة مفتوحا. ومقارنة بين البنية (47) (أَسْلَخُ/ يَنْسَلِخُ) ونظيرتها في (49) (أَغْتَسِلُ/ يَغْتَسِلُ)، (أَسْتَوْجِبُ/ يَسْتَوْجِبُ)، تُظهر لنا تماثلا بين الصيغ الثلاث، حيث مقطع الإلصاق يغلق مجال الأبوفونيا في الطرف الأيمن، وبالتالي، لن تكون فتحة ياء المضارعة سوى نسخة عن الفتحة غير مربوطة في الماضي (أي a (ط. نعمي)) وليس بينهما علاقة اشتقاق أبوفوني⁽⁵³⁾.

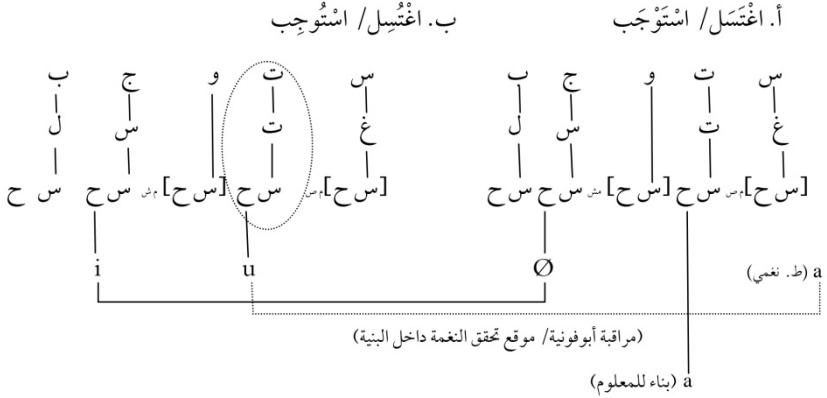
(49) (أَغْتَسِلُ / أَسْتَوْجِبُ) (يَغْتَسِلُ / يَسْتَوْجِبُ)



أما بخصوص اشتقاق الماضي المجهول من الماضي المعلوم، فانسجاما مع النتيجة (39)، المتعلقة بالمراقبة والمقاومة الأبوفونيتين، سيتم اشتقاق الصيغ (29 د-ه)، بدون مشاكل، كما تم بالنسبة للصيغة (29 ب) في التمثيل (40). فالملاحظ، أن نفس النغمة [a] التي قاومت الأبوفونيا في (49) بسبب وقوع مكان تحققها خارج البنية، عندما يكون مكان تحققها داخل البنية تنتج اشتقاقا أبوفونيا موفقا. كما يلاحظ في (50).

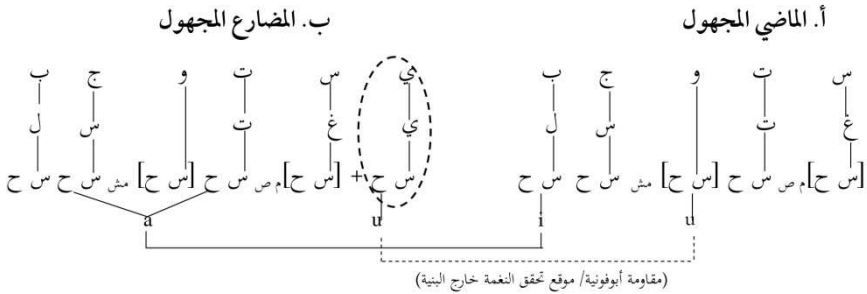
(53) انظر بلبول (2008)، ص 110.

(50) (اغْتَسَلَ / اسْتَوْجَب) (اغْتَسِلَ / اسْتَوْجِب)



وفيما يتعلق باشتقاق المضارع المجهول من الماضي المجهول، نلاحظ أن حرف المضارعة يبقى دائما خارج ميدان اشتغال الأبوفونيا، وتكون الضمة في المضارع المجهول غير مربوطة أبوفونيا بضممة الماضي للمجهول لوقوعهما خارج ميدان الأبوفونيا. وهذا ما توضحه البنية (51):

(51) (اغْتَسَلَ / اسْتَوْجَب) (يُغْتَسِلُ / يُسْتَوْجِب) (54)



خلاصة القول، إن رصد التناوبات الحركية في نسق الفعل في العربية يقوم على عنصرين أساسيين: أ) الميكانيزم الأبوفوي. ب) الصيغة النغمية الأساس، أي السلسلة الحركية التحتية للعربية والتي تتحدد في [a-Ø]. ومن خلال النتائج السابقة، يتبين أن السلسلة [a-Ø] هي التي توفقت في أن تكون الأساس من

ضمن مجموعة من السلاسل⁽⁵⁵⁾. وسبب توفيقها في احتلال هذه المرتبة، كونها لا تسمح بتكرار العبارات الأبوفونية الأربع المحددة في (19)، فهي تقيد ورود هذه العبارات الأبوفونية، ولا تسمح بتنفيذها أكثر من مرة، مما يجعلها تقدم اشتقاقا شفافا يراعي قانون الأبوفونيا المثالية والذي يقول:

(52) قانون كمال الأبوفونيا⁽⁵⁶⁾

حين ينطبق الاشتقاق الأبوفوني في صيغته القصوى، تتحقق كل عبارة أبوفونية مرة واحدة فقط.

وفي اللغة العربية، السلسلة القصوى تشكل من متتالية اشتقاق من عمليتين: ماضٍ معلوم ← ماضٍ مجهول ← مضارع مجهول، تمكننا منها النغمة القاعدية التي تتضمن عنصرين يستجيبان لقانون كمال الأبوفونيا هما a و \emptyset . وهذان العنصران يستجيبان وحدهما، من بين العناصر النغمية الممكنة للقانون (52)، فهي لا تسمح بتكرار عملية ولا القفز على عملية. وبفضلها يستطيع العنصر الذي لا يملك محتوى صوتيا إشباع موقعه بفضل الانتشار النغمي، ونستطيع اشتقاق النغمة الحركية لماضي البناء للمجهول $[i-u]$ ⁽⁵⁷⁾.

5. قصور الهيكل الأبوفوني

من خلال النتائج المتوصل إليها، أعلاه، نلاحظ أن طريقة اشتغال الهيكل الأبوفوني في العربية، تجعله يتمتع بكفاءة وصفية عالية في رصده التناوبات الحركية في نسق الفعل في العربية. غير أن هذه القوة المفرطة في الوصف عرّضت

(55) حصر كرسال ولوفينستام (1993) هذه السلاسل في ست عشر سلسلة: $[a-\emptyset]$ $[a-i]$ $[a-u]$ $[\emptyset-u]$ $[i-\emptyset]$ $[a-u]$ $[\emptyset-i]$ $[a-i]$ $[u-i]$ $[\emptyset-a]$ $[i-\emptyset]$ $[u-\emptyset]$ $[a-a]$ $[u-u]$ $[i-i]$ $[\emptyset-\emptyset]$. انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 45.

(56) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 47.

(57) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 48. انظر أيضا بلبول (2008)، ص 118-119.

تحليل كرسال ولوفينستام (1993) إلى انتقادات تتعلق باعتمادهما تصورا قطعيا ولا كميا للهيكل⁽⁵⁸⁾، ما جعلهما يبقيان في حدود الوصف، وبالتالي، يلقيان صعوبة في تدبير الفجوات الاختيارية الملاء (تارة تملأ بالزوائد، وتارة تملأ بنغمة من نغمات الجذر). أضف إلى هذا أن توفقهما في التنبؤ بصورة وجوه الاشتقاق الأبوفوني يوازيه عجزهما عن تحديد الصور القانونية الهيكلية وتمييزها عن الصور غير الهيكلية، فليست كل الصيغ هيكلية بالضرورة، ويتعين على النظرية أن تفصح عن هذا الواقع بوضوح، ثم إن نظرية كرسال ولوفينستام تعجز عن تعيين مضمون صوري لمفهوم كلمة ممكنة. كما هو الحال في نظرية الصرف العروضي لمكارتني وبرينس (1986) التي أعطت الكلمة مضمونا بحيث أصبحت هذه الأخيرة قابلة لأن تفكك إلى عناصر من نفس الطبيعة، الشيء الذي عجزت عنه النظرية الأبوفونية.

6. خلاصة

حاولنا في هذا المقال رصد التناوبات الحركية في نسق الفعل في العربية فوجدنا أنها تقوم على عنصرين أساسيين: (أ) الميكانيزم الأبوفوني. (ب) الصيغة النغمية الأساس [a-Ø]. وبواسطة هذا الجهاز الأبوفوني عاجلنا الصيغ الفعلية الثلاثية البسيطة فتوصلنا إلى النتائج التالية: أن المورفيم القاعدي [a-Ø] يعتبر أساس اشتقاق مورفيم البناء للمجهول في الماضي، و[i-u] هي أصل اشتقاق مورفيم البناء للمجهول المضارع. أن حركات الماضي المعلوم تتميز بانتظامها التام، مع وجود العنصرين الحركيين [i-u]، وهذه نتيجة مشجعة، لأن [i-u] هي ما يُنتظر أن تقوم الصيغة الأبوفونية (9) باشتقاقه انطلاقا من النغمة القاعدية المفترضة [Ø-a]، على اعتبار أن القالب الحركي [i-u] متنبأ به. كما عاجلنا الصيغ

(58) أي أن أوليات التمثيل الهيكلية، عند كرسال ولوفينستام، لا تعترف بالتقابل الكمي: مقطع خفيف (س ح) / مقطع ثقيل (س ح س). بل تُسند للكلمتين المعجميتين: "ضرب" (بسكون الراء) و"ضرب" (بفتح الراء) تمثيل هيكلية واحد. [س ح س ح س ح].

الفعلية الثلاثية المزيدة فتوصلنا إلى النتائج التالية: أن ما يميز هذه الأشكال، هو أننا نكون، بصدها، مع أنواع أخرى من الاشتاقات وهي: اشتقاق بالانتشار من نوع انتشار-ساكن (C-spread) (فَعَّل)، وانتشار-حركة (V-spread) (فاعل). واشتقاق بالإلصاق، من نوع إقحام السابقة في موقع الإلصاق [س ح]، كما في صيغة (انفعل). واشتقاق بالانعكاس الذي يكون فيه المورفيم [ت] ليس لاصقة اشتقاقية، وإنما هو خاصية من خصائص القاعدة توسم بالسمة [+انعكاسي]. وفي العربية الفصحى رصدنا نوعين من الاشتقاق الانعكاسي: انعكاس بسيط، يُعَيِّن الجذر، مباشرة، موقعَ اللاصقة. وانعكاس سببي، موقع اللاصقة يُعَيِّن بواسطة سمة الانعكاس [س]. والانعكاسان معا، يمثلان الصيغة (افتعل)، والصيغة (استفعل) على التوالي.

المراجع

- بلبول، محمد، بنية الكلمة في اللغة العربية: تمثيلات ومبادئ،
الطبعة الأولى، منشورات فكر، دار النجاح الجديدة، الرباط،
المغرب 2008.

- Guerssel, M., & J. Lowenstamm (1993). Classical Arabic Apophony [ms]. Montréal (UQAM) & Paris (Université Paris 7).
- Guerssel, M., & J. Lowenstamm (1996). Ablaut in Classical Arabic Measure I Active Verbal Forms, *studies in Afroasiatic Grammar*, 123-134, The Hague : Holland Academic Graphics.

الاستلزام الحوارى فى الفكر اللغوى

عند العرب القدامى: وصف وتحليل

د. عثمان جميل قاسم الكنج
عجمان - الإمارات العربية المتحدة

ملخص البحث

يتناول هذا البحث أحد مفاهيم التداولية، وهو الاستلزام الحوارى؛ إذ يسعى الباحث إلى توضيح معالم هذا المفهوم فى الدراسات اللسانية عند المحدثين؛ وذلك ببيان نشأة مفهوم الاستلزام الحوارى فى الدراسات التداولية، وتجليه مفهومه وأنواعه، وقواعده. ومن ثم يقف الباحث على مفهوم الاستلزام الحوارى عند العرب القدامى، ويتلمس جذور هذا المفهوم فى الفكر اللغوى عندهم فى ضوء المفاهيم البلاغية، من مثل: معنى البلاغة، والإيجاز والإطناب، والكناية والإفصاح، والمعنى ومعنى المعنى، والحقيقة والمجاز، والملاحن، والسياق، ومن ثم ينتخب الباحث نصوصاً من كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه؛ إذ يتناول الباحث هذه النصوص بالتحليل فى ضوء منهجية مقترحة تشمل على القواعد التى أرساها غرايس لمفهوم الاستلزام الحوارى، وهى: قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة العلاقة أو المناسبة، وقاعدة الطريقة.

الكلمات المفتاحية: الاستلزام الحوارى، التداولية، قواعد الاستلزام، القدامى،

المحدثون.

مقدمة

تبحث التداولية (Pragmatics) الوسائل التواصلية، وعلاقتها بالإنسان عندما يستقبل أو يرسل رسالة معينة، فضلاً عن الطريقة المعتمدة في الإنجاز التواصلية، ومدى التكيف الذي يمكن أن يحظى به الشكل التواصلية بالنظر إلى الحالة الثقافية السائدة⁽¹⁾. وتعنى التداولية بدراسة اللغة في الاستعمال اللغوي بوصفها ظاهرة تخاطبية تواصلية اجتماعية تسعى إلى الملاءمة بين الرموز اللغوية والسياقات المرجعية والمقامية التي تشير إليها⁽²⁾. علاوة على اهتمامها بالعلاقات القائمة بين المرسل والمرسل إليه في إطار العملية التواصلية القائمة بينهما مثلما تهتم أيضاً بالحدث اللغوي بوصفه رموزاً تعبيرية مدرجة في التخاطب، وهذا كله يقوم على أساس مسبق من وجود أبعاد تركيبية ودلالية للعملية السيميائية، وعماد عملية الاتصال هذه هو الشكل الذي يقوم المرسل عبره بفهم المرسل إليه قصديته، وذلك بما يلجأ إليه من سلاسل من العلامات⁽³⁾. وتتضمن التداولية مفاهيم أربعة، وهي: الإشارة (deixis)، والاستلزام الحواري (conversational implicature)، والافتراض المسبق (presupposition)، والأفعال الكلامية⁽⁴⁾ (speech acts). ويسعى الباحث في هذا البحث إلى الوقوف على أحد مفاهيم التداولية الآنف الذكر وهو الاستلزام الحواري على النحو الآتي:

-
- (1) انظر: إفتيش، ميلكا، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة المشروع العربي للترجمة، ط2، مصر، ص351، 2000م.
- (2) انظر: بلانشيه، فيليب، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار، ط1، سوريا، ص18-19، 2007م.
- (3) انظر: فرانسواز، أرمنكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للطباعة والنشر، ط1، ص13-14، سوريا، 1997م.
- (4) انظر: نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، د.ط، ص15، مصر، 2006م.

الاستلزام الحوارية عند المحدثين:

أول ما ظهر مفهوم الاستلزام الحوارية (Conversational implicature) على يد بول غرايس (Paul Grice) وهو أحد المنظرين للتداولية- إذ ذهب غرايس إلى أن الناس في خطاباتهم يندرجون تحت ثلاثة أنواع، وهي:

1. يقولون ما يقصدون.

2. يقصدون أكثر مما يقولون.

3. يقصدون عكس ما يقولون.

فالنوع الأول: هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وأما النوعان الثاني والثالث فالمتكلم يريد أن يبلغ السامع مقصده على نحو غير مباشر، معتمداً على ما يتوفر لدى السامع من مقدرة على أن يصل إلى مراد المتكلم وذلك بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال. ونتيجة لهذا كان يفرق غرايس بين المعنى الظاهر الصريح، وبين المعنى الخفي المتضمن ومن هنا نشأت عنده فكرة الاستلزام⁽⁵⁾ (implicature).

ويرى بول غرايس أن الاستلزام يأتي على ضربين، هما⁽⁶⁾:

1. استلزام عرفي (Conventional implicature): وهذا الاستلزام قائم على العرف اللفظي لدلالات بعض الألفاظ بين أصحاب اللغة؛ إذ تفيد تلك الألفاظ دلالات لا تختلف باختلاف السياقات والتغيرات التركيبية، مثل: (لكن)، فهذه الكلمة يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما يتوقعه السامع، مثل: زيد غني لكنه بخيل.

(5) انظر: نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33؛ وانظر: ليش، جيفري وتوماس، جيني، اللغة والمعنى والسياق: البراهاتية (المعنى في السياق) الموسوعة اللغوية، تحرير: ن. ي. كولنج، ترجمة محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ص 179، (الرياض، جامعة الملك سعود، 2000م).

(6) انظر: نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

2. استلزام حوارِي (Conversational implicature): هو متغير دائماً بتغير السياقات التي يرد فيها. فعلى سبيل المثال حين يقال: كم الساعة؟ فإن مقصد المتكلم يختلف وفق السياق الذي وردت فيه هذه الجملة، فقد يكون سؤالاً، وقد يكون توبيخاً للتأخر؛ لذا فقد كان غرايس مشتغلاً في كيف يمكن أن يقول المتكلم شيئاً ويعني شيئاً آخر؟ ثم كيف يمكن أيضاً أن يسمع المخاطب شيئاً ويفهم شيئاً آخر؟

لذلك وضع غرايس ما يعرف بـ (مبدأ التعاون) وهو مبدأ قائم على الحوار بين المتكلم والمخاطب، ويوضح ذلك قائلا: "ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار"⁽⁷⁾.

وقد اقترح غرايس لمبدأ التعاون القواعد الآتية⁽⁸⁾:

1. قاعدة الكم (Quantity): يجب أن تكون مساهمة المتكلم في الحوار مناسبة دون زيادة أو نقصان؛ إذ عليه أن يقدم ما هو ضروري من المعلومات.
2. قاعدة الكيف (Quality): وتُعنى هذه القاعدة بنزاهة المتكلم فلا ينبغي أن يقول ما هو غير صحيح، علاوة على أنه يجب أن تتوفر لديه الحجج الكافية لما يقوله.
3. قاعدة العلاقة أو المناسبة (Relevance): مناسبة الكلام للموضوع؛ إذ يجب أن يكون في صلب الموضوع، وذا علاقة بأقوال القائل السابقة وبأقوال الآخرين.
4. قاعدة الطريقة (Manner): يجب على المتكلم أن يعبر عن الموضوع بوضوح مع تجنب الغموض، واللبس، وأن يكون ذلك بشكل موجز مع مراعاة ترتيب الكلام.

(7) Pual Grice: Studies in the of the way Words, Harvard university press, Cambridge, USA, p p 26-27.

(8) انظر: رويول، آن وموشلار، جاك، التداولية اليوم، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص 55، (بيروت، دار الطليعة، ط1، 2003)، وأرمينكو، فرانسواز، المقاربة التداولية، ص 54.

وكان يرمي غرايس من وراء وضعه لهذه القواعد الأربعة إلى أن الحوار بين البشر يجري على ضوابط، وتحكمه قواعد يدركها كل من المخاطب والمتكلم. ومن الأمثلة على تحقق القواعد الأربعة جميعها في الحوار: زوج يسأل زوجته: أين مفاتيح السيارة؟ فتجيب الزوجة: على المائدة.

ونلاحظ في هذا الحوار أن مبدأ التعاون بقواعده الأربعة التي قررها غرايس قد تحققت:

أولاً: "الكم" استخدمت الزوجة القدر المطلوب من الكلمات دون زيادة أو نقصان.

ثانياً: "الكيف" كانت الزوجة صادقة.

ثالثاً: "المناسبة" أجابت إجابة ذات صلة وثيقة بسؤال زوجها.

رابعاً: "الطريقة" أجابت الزوجة إجابة واضحة؛ لذلك لم يتولد عن قولها أي استلزام، لأنها قالت ما تقصد⁽⁹⁾.

وعليه فإن خرق مبادئ الحوار هو الذي يولد الاستلزام⁽¹⁰⁾. ومثاله الطفل الذي يرفض تنظيف أسنانه بقوله بأنه لا يشعر بالنعاس، فحين تقول أم لولدها: أشعر بالنعاس؟ فيجيب: لا أرغب في تنظيف أسناني⁽¹¹⁾. نلاحظ أن الطفل خرق قاعدة العلاقة أو المناسبة؛ إذ لم تكن إجابته ذات علاقة بالموضوع، ولكن وفق مبدأ التعاون نجد أن إجابة الطفل هذه ولدت استلزاماً حوارياً؛ إذ يستلزم رفض الطفل للنوم عدم رغبته في تنظيف أسنانه.

(9) انظر: نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 35.

(10) انظر: المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 95، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، 1986.

(11) انظر: روبول، آن وموشلار، جاك، التداولية اليوم، ص 61.

وللاستلزام الحوارية عند غرايس خواص تميزه⁽¹²⁾:

1. الاستلزام ممكن إلغائه، ويكون بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، ومثاله، قول قارئة لكاتب: لم أقرأ كل كتبك، وهذا يستلزم عنده أنها لا بد أن تكون قرأت بعض كتبه، ولكن إذا أعقبت كلامها السابق بأن قالت: الحق أنني لم أقرأ أي كتاب منها، فإنها بذلك تكون قد ألغت الاستلزام.

2. الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي، وهذا يعني أن الاستلزام الحوارية مرتبط بالمعنى الدلالي لما يقوله المتكلم، لا بالصيغة اللغوية التي قيل فيها. وعليه فإن المعنى لا يقبل الانفصال مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى مترادفها. فإذا قالت أخت لأختها: لا أريدك أن تصعدي لغرفتي على هذا النحو، فتقول الأخرى: أنا أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء. فعلى الرغم من تغير الصياغة في قول الثانية، فإن ما يستلزم القول من عدم الرضا عن هذا السلوك لا يزال قائماً.

3. الاستلزام متغير، والمقصود بقولنا بأنه متغير ذلك بأن التعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزمات مختلفة في سياقات مختلفة. فإذا قال شخص: كم يدي، فقد يكون سؤالاً حين يوجه لطفل مثلاً، وقد يكون هذا السؤال يستلزم استنكاراً لما يوجه له من عمل. فيختلف الاستلزام حسب السياق الوارد فيه.

4. الاستلزام يمكن تقديره، والمقصود بتقدير الاستلزام أن المتلقي يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة للوصول إلى ما يستلزمه الكلام من معنى معتمداً على مبدأ التعاون الذي يحكم الخطاب، وعليه فإن المتلقي سيسعى إلى تأويل المعنى وتقديره في ضوء المعطيات التي يتحصل عليها من المتكلم. فإذا قيل مثلاً: الملكة فكتوريا صنعت من حديد، فإن القرينة تبعد السامع عن قبول المعنى اللفظي، فيبحث عما وراء الكلام من معنى فيقول لنفسه: المتكلم يريد أن يلقي إلي خبراً بدليل أنه ذكر لي جملة خبرية، والمفروض أن المتكلم ملتزم بمبدأ

(12) انظر: نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، 38-40.

التعاون أي أنه لا يريد بي خداعاً ولا تضليلاً، فماذا يريد أن يقول؟ لا بد أنه يريد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد كالصلابة، والمتانة وقوة التحمل، وهو يعرف أنني أستطيع أن أفهم المعنى غير الحرفي، فلجأ إلى هذا التعبير.

مفاهيم الاستلزام الحواري عند العرب القدامى

يمكن أن نتلمس جذور الفكر التداولي لمفاهيم الاستلزام الحواري عند العرب القدامى عبر تناول البلاغيين للمفاهيم البلاغية الآتية: معنى البلاغة، والإيجاز والإطناب، والكناية والإفصاح، والمعنى ومعنى المعنى، والحقيقة والمجاز، والملاحن، والسياق. فقد حوت هذه المفاهيم في طياتها ما تحدث عنه المحدثون من مبدأ التعاون بين المتكلم والمتلقي، وتناولت ما يمكن أن يخفى من مقاصد استلزامها الخطاب ولم تُنبئ عنها الألفاظ. وفي ما يأتي نتناول هذه المفاهيم كلاً على حده.

البلاغة

قال أبو داود الإيادي في معرض الحديث عن البلاغة: "تلخيص المعاني رفق، والاستعانة بالغريب عجز، والتشادق في غير أهل البادية نقص، والنظر في عيوب الناس عي، ومسّ اللحية هلك، والخروج مما بني عليه الكلام إسهاب"⁽¹³⁾. فقله: "تلخيص المعاني رفق"، فيه إشارة إلى قاعدة الكم، فيجب أن تكون الألفاظ على قدر المعاني، فتكون مساهمة المتكلم في الخطاب دون تقصير مخل أو تطويل ممل. وأما قوله: "والاستعانة بالغريب عجز، والتشادق في غير أهل البادية نقص". فهذه إشارة إلى قاعدة الطريقة من المحافظة على وضوح الكلام فلا يعتوره الغموض. وباستثناءه أهل البادية من التشادق في الكلام؛ لأن ذلك يرجع إلى طبيعة الكلام عندهم؛ فالبينة اللغوية التي ينشأ فيها أهل البادية تبيئ للمخاطب أن يفهم ما هو غريب من الألفاظ، وعندها لا يستعصي على المخاطب فهم مقصود المتكلم. وأما قوله: "والخروج مما بني عليه الكلام

(13) ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد، العقد الفريد، ج2، ص133، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ).

إسهاب"، فهذا إشارة إلى قاعدة العلاقة أو المناسبة؛ فلا يجوز أن يخرج الخطاب عما بني عليه؛ إذ يجب أن يكون الكلام بين المتخاطبين في صلب الموضوع والخروج عن ذلك إسهاب مذموم.

ووصف ابن المقفع البلاغة فقال: "البلاغة كشف ما غمض من الحق، وتصوير الحق في صورة الباطل"⁽¹⁴⁾. وما ذهب إليه ابن المقفع من وصف البلاغة فيه إشارة إلى قاعدة الكيف، فالتكلم يجب أن يتصف بالنزاهة، علاوة على أنه يجب أن تتوفر لديه الحجج الكافية لما يقوله. وعلّق أبو هلال العسكري على قول ابن المقفع؛ فقال: "فأعلى رتب البلاغة أن يحتج للمذموم حتى يخرج في معرض المحمود، وللمحمود حتى يصير في صورة المذموم. وقد ذمّ عبد الملك بن صالح المشورة، وهي ممدوحة بكل لسان، فقال: "ما استشرت أحدا إلا تكبر على وتصاغت له، ودخلته العزة ودخلتني الذلة؛ فعليك بالاستبداد فإن صاحبه جليل في العيون، مهيب في الصدور؛ وإذا افتقرت إلى العقول حقرتك العيون، فتضع شأنك، ورجفت بك أركانك، واستحقرك الصغير، واستخفّ بك الكبير، وما عزّ سلطان لم يغنه عقله عن عقول وزرائه وآراء نصائحه"⁽¹⁵⁾.

الإيجاز والإطناب

شغل الكم اللفظي علماء البلاغة فتحدثوا عن الإيجاز والإطناب، وأقسام كل منهما ودواعيه، ومناسبة كل منهما لبلاغة الخطاب وفي ذلك يقول أبو هلال العسكري: "الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام وكلّ نوع منه؛ ولكل واحد منهما موضع؛ فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه؛ فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ. كما روى عن جعفر بن يحيى أنه قال مع عجبه بالإيجاز: "متى كان الإيجاز أبلغ كان الإكثار عيّا. ومتى

(14) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الصنائع، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، د. ط، د. ت)، ص 53.

(15) المصدر نفسه، ص 53.

كانت الكناية في موضع الإكثار كان الإيجاز تقصيرا⁽¹⁶⁾. فالإيجاز هو التعبير عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة، مع تحقيق الغرض المقصود من تلك الألفاظ، ورعاية الإبانة والإفصاح فيها؛ والإطناب هو زيادة في اللفظ لفائدة لا تتأتى إلا بها؛ إذ يجب أن يتحقق في الخطاب الكم اللفظي الذي تتسق فيه الألفاظ والمعاني محققة مبدأ التعاون بين المتكلم والمتلقي شريطة الوضوح وتجنب الغموض الذي قد يوقع متلقي الخطاب في لبس.

وفي معرض الحديث عن الإيجاز والإطناب وأثرهما في بلاغة الكلام، قال السكاكي: "فإن جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلق ولا قيمتها تعلق ولا تشتري بثمنها ولا تجرى في مساومتها على سننها ما لم يكن المستخرج لها بصيرا بشأنها والراغب فيها خبيرا بمكانها وثمر الكلام أن يوفى من أبلغ الإصغاء وأحسن الاستماع حقه، وأن يتلقى من القبول له والاهتزاز بأكمل ما استحقه، ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالما بجهات حسن الكلام معتقدا بأن المتكلم تعمدها"⁽¹⁷⁾. وفي ضوء ما سبق يبدو الحديث عن مبدأ التعاون بين السامع والمتكلم جليا عند السكاكي حين ذهب إلى أن الكلام لا يحقق أبلغ الإصغاء وأحسن الاستماع إلا عندما يتلقى القبول لدى السامع، وهذا لا يكون ما لم يكن السامع عالما بجهات حسن الكلام وأن المتكلم تعمدها ليحقق مقاصد بعينها تحصل السامع على ثمرتها.

الكناية والإفصاح

قد يكون ترك الإفصاح عن المقاصد بشكل مباشر والكناية عنها في بعض المواضع أبلغ في توصيل المعاني، وفي ذلك يقول الجاحظ: "ومن البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة، أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها، إذا

(16) المصدر نفسه، ص 190.

(17) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور (بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، 1987م)، ص 226.

كان الإفصاح أوعر طريقة، وربما كان الإضراب عنها صفحا أبلغ في الدرك، وأحق بالظفر⁽¹⁸⁾.

هنا نلاحظ أن الجاحظ يشير إلى قاعدة الكم التي تحدث عنها غرايس في مبدأ التعاون، وخرق قاعدة الكم هنا يولد استلزاما حواريا يفضي هذا الاستلزام إلى معنى يكون ترك اللفظ فيه أبلغ في إيضاح المعاني التي يسعى المتكلم إليها.

وفي مواضع أخرى يكون الكشف عن المقاصد وإظهارها أبلغ من الكناية عنها. فقد جاء من خبر قيس بن خارجة بن سنان أنه "خطب يوما إلى الليل فما أعاد فيها كلمة ولا معنى فليل لأبي يعقوب: هلا اكتفى بالأمر بالتواصل عن النهي عن التقاطع؟ أو ليس الأمر بالصه هو النهي عن القطيعة؟ قال: أو ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف"⁽¹⁹⁾.

فأراد من استمع لخطبة قيس بن خارجة أن يكتفي بالأمر بالتواصل فهو تعريض وكناية في النهي عن القطيعة بالضرورة، لكن الإفصاح عن المعاني في مثل هذا المقام أبلغ من الكناية عنها لإعطاء كل موضوع حقه من المعنى، لذا قيل: "فما أعاد فيها كلمة ولا معنى" للدلالة على أن لكل شق من الكلام معانيه الخاصة التي يكون الإفصاح عنها أحسن وقعا من الإشارة إليها.

المعنى ومعنى المعنى

جعل الجرجاني مقاصد الكلام ظاهرة ومتخفية؛ فهي عنده على ضربين:

الأول: "المعنى": ويقصد به "المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة"⁽²⁰⁾. فالمعنى يصل إليه المتلقي من ظاهر اللفظ، وبهذا يكون المتكلم

(18) الجاحظ، أبو بحر عمرو بن عثمان، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط7، 1998م)، ج1، ص88.

(19) المصدر نفسه، ج1، ص117.

(20) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق، محمود محمد شاكر (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط5، 2005م)، ص263.

قصد ما قاله، وليس لألفاظه معاني أخرى غير التي تظهرها. وهذا ما تحدث عنه غرايس من أن بعض المتكلمين يقصدون ما يقولون.

والثاني: "معنى المعنى": وهو "أن تَعْقِلَ من اللفظ معنى، ثم يُفْضِي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"⁽²¹⁾. فمصطلح "معنى المعنى" أراد به الجرجاني المقاصد الخفية من الكلام فلا يدل اللفظ على ظاهر المعنى، بل يكون للفظ ظلال لمعنى آخر هو المقصود. وهو ما عبر عنه غرايس من أن بعض المتكلمين يقصدون أكثر مما يقولون، أو يقولون عكس ما يقصدون.

ويشترط الجرجاني لإرادة "معنى المعنى" أن يحتمل اللفظ الاتساع والمجاز، إذ يقول: "وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ، حتى يكون هناك اتساعٌ ومجازٌ، وحتى لا يُرادَ من الألفاظ ظواهرٌ ما وُضِعَتْ له في اللغة، ولكن يُشارُ بمعانيها إلى معاني أخرى"⁽²²⁾.

وهذا الضابط الذي وضعه الجرجاني من احتمال اللفظ لمعنى آخر، هو ما يحقق مبدأ التعاون بين المتكلم والمتلقي؛ إذ لا يعقل أن يريد المتكلم معنى آخر غير الظاهر من كلامه دون أن يحتمل اللفظ ذلك المعنى الآخر.

ومن الأمثلة على ما يحمله الكلام من مقاصد ظاهرة ومتخفية ما جاء من خبر صالح بن سعيد؛ إذ "قيل: صالحٌ سعيد بن العاص حصنا من حصون فارس على ألا يقتل منهم رجلا واحدا، فقتلهم كلهم إلا رجلا واحدا"⁽²³⁾. فما فهمه القوم من الكلام أن سعيدا لن يقتلهم، لكنه احتال عليهم وبطش بهم معتمدا على ما يحتمله الكلام من مقاصد باطنة؛ وذلك بالتلاعب بألفاظ الكلام حتى يتحقق له ما أراد.

(21) المصدر نفسه، ص 263.

(22) المصدر نفسه، ص 265.

(23) ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد، العقد الفريد، ج 1، ص 112.

الحقيقة والمجاز

يقصد بالحقيقة: "كُلُّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وَضع واضح، وإن شئت قلت: في مُواضعه، وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة"⁽²⁴⁾.

وأما المجاز فهو من جازَ الشيءَ يَجُوزُه، إذا تعدَّاه، وكلُّ لفظ عدل به عمّا وضع له أصل اللغة، فهو مجاز، على معنى أنهم جازوا باللفظ من موضعه الذي كان له في الوضع اللغوي إلى معنى آخر⁽²⁵⁾.

ولوصف اللفظ بأنه مجاز يجب أن تكون هناك علاقة بين المجاز والحقيقة؛ لذا لم يجوز القول بالمجاز في الألفاظ التي بينها اشتراك من غير سبب على نحو ما هو موجود في الملاحن كقولنا: أن الثَّورَ يكون اسماً للقطعة الكبيرة من الأَقْطِ، والنهار اسمٌ لفرخ الحُبَّارَى، والليل، لولد الكَرَوَانِ⁽²⁶⁾.

والمجاز أبلغ من الحقيقة كما يذهب السكاكي، والسبب في ذلك يوضحه بقوله: "إن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم على اللازم فأنت في قولك رعينا الغيث ذاكرا الملزوم النبت مريدا به لازمه بمنزلة مدعي الشيء بينة فإن وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم لأداء انفكاكه عنه على كون الشيء ملزوما غير ملزوم باعتبار واحد، وفي قولك رعينا النبت مدعى للشيء لا بينة وكم بين ادعاء الشيء بينه وبين ادعائه لا بها"⁽²⁷⁾.

ويقسم المجاز إلى قسمين:

القسم الأول: المجاز اللغوي؛ على نحو قولنا: اليد مجاز في النعمة، والأسد مجازٌ في الإنسان وهذا الحكم جرى عن طريق اللغة؛ إذ جاز المتكلم باللفظة

(24) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة، مطبعة المدني، وجدة، دار المدني، د.ط، د.ت)، ص350.

(25) انظر: المصدر نفسه، ص395.

(26) انظر: المصدر نفسه، ص396.

(27) السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ص412-413.

الأصل الذي وضعت له ابتداءً في اللغة، وجاز بها إلى معنى آخر، لعلاقة مشابهة أو لصلة ما بين المنقول إليه والمنقول عنه، والمجاز اللغوي يكون بين الألفاظ فقط.

وأما القسم الثاني من المجاز؛ فهو المجاز العقلي، وهو ما توصف به الجملة من الكلام، فهي دون اللغة؛ لأنه لا يصح ردُّ الجمل إلى اللغة، ولا سبيل لنسبتها إلى واضعها، فالعلاقة التي تحكم الجمل علاقة إسنادية إسناد فعل إلى اسم، واسم إلى اسم، وذلك شيءٌ يحصلُ بقصد المتكلم، ومثال المجاز العقلي قولنا: خَطُّ أَحْسَنُ مِمَّا وَشَّاهَ الرَّبِيعُ أَوْ صَنَعَهُ الرَّبِيعُ، فظاهر اللفظ أن للربيع فعلاً أو صنْعاً، إذ شارك الحَيَّ القادر في الفعل، وذلك تجوُّزٌ من حيث المعقول لا من حيث اللغة⁽²⁸⁾. وهنا في الحديث عن الحقيقة والمجاز إشارة إلى خاصية من خواص الاستلزام؛ إذ إن الاستلزام يمكن تقديره، والمقصود بتقدير الاستلزام أن المتلقي يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة للوصول إلى ما يستلزمه الكلام من معنى معتمدا على مبدأ التعاون الذي يحكم الخطاب، وعليه فإن المتلقي سيسعى إلى تأويل المعنى وتقديره في ضوء المعطيات التي يتحصل عليها من المتكلم.

الملاحن

اللحن في اللغة هو إمالة الصواب عن جهته والغاية من ورائه إخفاء الإرادة. وَلَحَنَ لَهُ يَلْحَنُ لِحْنًا: قال له كلاماً يعرفه ويخفى على غيره؛ لأنه مال به إلى التورية عن الواضح المفهوم. ويصدق هذا المعنى قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من صاحبه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار". وقال القتال الكلابي:

ولقد لحتن لكم لكيما تفهموا... ووحيت وحيأ ليس بالمرتاب⁽²⁹⁾

(28) انظر: الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة، ص 408-409.

(29) انظر: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب (بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ)، مادة (لحن).

وجاء في البيان والتبيين عن الجاحظ أنه يستحسن في الجارية اللحن، ويكره لها الفصاحة، واستشهد على ذلك بيت مالك بن أسماء الفزاري:

منطق رائع وتلحن أحيا... نأ وأحلى الحديث ما كان لحناً⁽³⁰⁾

وأخذ على الجاحظ هذا الفهم؛ وهو أن المقصود باللحن ضد الفصاحة، لكن مالك أراد القول بفطنتها بأنها تميل ظاهر الكلام عن باطنه⁽³¹⁾.

وقد صنّف ابن دريد في هذا الموضوع كتاب "الملاحن"، وقصد بالملاحن الانزياح الاستعمالي للألفاظ؛ معتمداً على المشترك اللفظي؛ إذ يهتم اللفظ أكثر من معنى، وليس المقصود المعنى الظاهر الذي يعرفه الناس والمتداول بينهم، لكن المقصود معنى آخر بعيد يهتمه اللفظ معجمياً وهو المقصود⁽³²⁾.

وقد أشار ابن دريد إلى معاني كلمة "اللحن" المختلفة تبعاً للسياق الذي ترد فيه، فقد يراد بها الغلط والخروج عن القواعد لذلك سُمي الخطأ في اللغة لحناً، وقد يُراد بها في سياق آخر الفحوى والمقصد، وقد يُراد بها الفطنة⁽³³⁾.

وفي سبب تأليف هذا الفن الكلامي قال ابن دريد في كتابه الملاحن: "هذا كتاب ألفناه ليفزع إليه المجرّب المصطّهد على اليمين المكره عليها؛ فيعارض بها رسمناه، ويضمّر خلاف ما يظهر ليسلم من عادية الظالم، ويتخلّص من جنف الغاشم"⁽³⁴⁾. فالغاية من التأليف بيان كيفية تحويل الكلام عن وجهته التي تعارف الناس عليها، وإبطان معنى غير الظاهر.

(30) انظر: الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ج 1، ص 147.

(31) انظر: الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، أدب الكتاب، نسخته وعنى بتصحيحه وتعليق حواشيه، محمد بهجة الأثري وراجعها السيد محمود شكري الألوسي (مصر، المكتبة السلفية، وبغداد، المكتبة العربية، د. ط، 1341هـ)، ص 130-131.

(32) انظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الملاحن، تحقيق عبد الإله نبهان (لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 1996م)، ص 18.

(33) انظر: المصدر نفسه، ص 58.

(34) المصدر نفسه، ص 55.

ومن أمثلة ما أورده ابن دريد في الملاحن قوله: "والله ما سألت فلانا في حاجة قط، فالحاجة: ضربٌ من الشجر له شوك، والجمع حاج... وتقول: والله ما رأيتُ فلانا قط، ولا كلمته؛ فمعنى رأيت فلانا: ضربت رثته، ومعنى كلمته: جرحته... وتقول: والله ما بظنت فلانا أي ما ضربت بظنه... وتقول: والله ما أعلمت فلانا، ولا أعلمني؛ أي ما جعلته أعلم أي ما شققت شفته العليا"⁽³⁵⁾.

فتكون الملاحن بذلك توفر للمتكلم بأن يقصد غير ما تظهره الألفاظ؛ فهو يريد أن يبلغ السامع مقصده على نحو غير مباشر، معتمدا على ما يتوفر لدى السامع من مقدرة على أن يصل إلى مراده؛ وذلك بما يتاح له من أعراف خاصة لمعاني الألفاظ وهو ما يولد الاستلزام الحوارية.

السياق

أدرك البلاغيون دور السياق في إصابة المعنى؛ فاشتروا لذلك مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهو من ضمن حد البلاغة، وقد عبر الجاحظ عن السياق بمفهوم المقام عندما تحدّث عن شروط اللفظ والمعنى، وتلازمهما في تحقيق الدلالة، فقال: "إذا أعطيت كلّ مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو"⁽³⁶⁾.

ويعرض الخطيب القزويني للحديث عن سياق الموقف، فيقول: "أمّا بلاغة المتكلم فهي مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحتها، ومقتضى الحال مختلف، فإنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام لتكثير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل،

(35) المصدر نفسه، ص 58-60.

(36) المصدر نفسه، ج 1، ص 116.

ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام⁽³⁷⁾.

وفي مراعاة السياق ليتحقق مبدأ التعاون بين المتخاطبين يرى ابن طباطبا أنه قد يأتي في الأشعار "من وصف أشياء تعرض في حالات غامضة؛ إذا لم تكن المعرفة بها متقدمة عَسَرَ استنباط معانيها، واستُبرِدَ المسموع منها كقول أبي تمام:

تَسْعُونَ أَلْفَا كَأَسَادِ الشَّرَى نَضِجَتْ أَعْمَارُهُمْ قَبْلَ نَضِجِ التَّيْنِ وَالْعِنَبِ

وكان القوم الذين وصفهم يتواعدون الجيش الذي كان يزارئهم بالقتال، وأن ميعاد فنائهم وقت نَضِجِ التَّيْنِ والعنب - وكانت مدة ذلك قريبة في ذلك الوقت - فلما ظَفَرَ بهم حكى الطَّائِيُّ قولهم على جهة التَّقْرِيعِ والشَّهَاتَةِ. ولولا ما ذهب إليه في هذا المعنى لكان ما أورده من أبرد الكلام وأغثه. على أن قوله: نَضِجَتْ أَعْمَارُهُمْ ليس بمُسْتَحْسِنٍ ولا مقبول⁽³⁸⁾.

ويقابل السياق الذي تحدث عنه قدامى اللغويين ما تحدث عنه غرايس في قاعدة المناسبة أو العلاقة، فلكل مقام مقال؛ فإذا خرج المتكلم عن صلب الموضوع، ولم يوافق مناسبة الخطاب أخلَّ بمبدأ التعاون بينه وبين المتلقي.

التحليل

يتناول الباحث أربعة نصوص من كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه بالتحليل في ضوء منهجية مقترحة تشتمل على قواعد الاستلزام الحوارية، وهي: قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة العلاقة أو المناسبة، وقاعدة الطريقة، وهي على النحو الآتي:

(37) القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي (بيروت، دار الجليل، ط3، د.ت)، ص20.

(38) ابن طباطبا، أبو الحسن محمد بن أحمد، عيار الشعر، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ط، د.ت)، ص66.

النص الأول

"سأل معاوية صحار العبدِيّ عن معنى البلاغة؛ إذ قال له: "ما البلاغة؟ قال: أن تجيب فلا تبطئ، وتصيب فلا تخطئ. ثم قال: أقلني يا أمير المؤمنين. قال: قد أقلتك. قال: ألا تبطئ ولا تخطئ"⁽³⁹⁾.

قاعدة الكم:

كانت إجابة صحّار عن سؤال معاوية تخلو من الإيجاز التي يجب أن تتصف بها البلاغة، فقوله: "أن تجيب فلا تبطئ" خالف قاعدة الكم؛ إذ إن الإبطاء متعلق بالإجابة، ومثله قوله: "وتصيب فلا تخطئ" فالخطأ متعلق بإصابة القول؛ لذا ليس من الإيجاز أن يقرن الإجابة بالإبطاء، والخطأ بالقول⁽⁴⁰⁾، وقد أورد الجاحظ تعليل اعتراض معاوية بن أبي سفيان على جواب صحار عن معنى الإيجاز فقال: "فلو أن سألنا سألنا عن الإيجاز، فقلت: لا تخطئ ولا تبطئ، وبحضرتك خالد بن صفوان، لما عرف بالبديهة وعند أول وهلة، أن قولك: "لا تخطئ" متضمّن بالقول، وقولك: "لا تبطئ" متضمّن بالجواب. وهذا حديث كما ترى آثروه ورضوه، ولو أن قائلنا قال لبعضنا: ما الإيجاز؟ لظننت أنه يقول: الاختصار"⁽⁴¹⁾.

فقد كان يجزي للإجابة عن معنى الإيجاز أن يقول: ألا تبطئ ولا تخطئ، ويكون بذلك قد تمثل الإيجاز في جوابه عن معنى الإيجاز، وهو ما سارع صحّار إلى استدراكه وتصحيح الخطأ الذي وقع فيه، فقال: "أقلني يا أمير المؤمنين... ألا تبطئ ولا تخطئ". فالإيجاز أن يُحذف من الكلام بقدر ما لا يكون سببا لإغلاقه

(39) ابن عبد ربه، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد، العقد الفريد، ج2، ص122.

(40) انظر: الكنز، عثمان جميل، تحليل معايير القصدية والمقبولية في نماذج نصية من البيان والتبيين للجاحظ، رسالة دكتوراه غير منشورة، ماليزيا، الجامعة الإسلامية العالمية، 2014م، ص183-184.

(41) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1965م)، ج1، ص62.

وامتناعه على الفهم، ولا يُردّد ما يمكن الاستغناء عنه، فما فضل عن المقدار فهو الخطل⁽⁴²⁾.

قاعدة الكيف:

كانت إجابة صحار العبدي في الموقف الذي جمع بينه وبين أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان تتصف بقاعدة الكيف في شقها الثاني دون الأول؛ فصحار العبدي كانت له إجابتان ففي الأولى، قال: "أن تجيب فلا تبطئ، وتصيب فلا تخطئ". غير أنه أدرك بأن إجابته هذه خالفت قاعدة الكيف فهي تخلو من البلاغة التي يجب أن تتصف بالإيجاز فقد قال ما ليس بصحيح، لذا سارع صحار إلى الاعتذار إلى أمير المؤمنين، فقال: "أقلني يا أمير المؤمنين". أما في إجابته الثانية فقد قال: "ألا تبطئ ولا تخطئ". فهذه إجابة تتصف بالإيجاز؛ إذ حققت شرط الصحة.

قاعدة المناسبة:

تدور مجريات القصة كما جاء في عيون الأخبار لابن قتيبة بين أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان وصحار العبدي عن معنى البلاغة، إذ قال له: "ما هذه البلاغة التي فيكم؟ فقال: شيء تجيش به صدورنا ثم تقذفه على ألسنتنا؛ فقال رجل من القوم: هؤلاء بالبسر أبصر، فقال صحار: أجل، والله إننا لنعلم أنّ الرّيح تلقحه، وأنّ البرد يعقده، وأنّ القمر يصبغه، وأنّ الحرّ ينضجه؛ فقال معاوية: ما تعدّون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز؛ قال: وما الإيجاز؟ قال: أن تجيب فلا تبطئ، وتقول فلا تخطئ ثم قال: يا أمير المؤمنين، حسن الإيجاز ألا تبطئ ولا تخطئ"⁽⁴³⁾. وهذه القصة تشير أن الخطاب كان خاضعا لقاعدة المناسبة، فلم يخرج المتخاطبان عن صلب الموضوع؛ إذ دار الحديث حول معنى البلاغة التي هي الإيجاز.

(42) المصدر نفسه، ج 1، ص 62.

(43) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ، ج 2، ص 187-188.

قاعدة الطريقة:

تُعنى قاعدة الطريقة بوضوح الكلام وبعده عن الغموض، وفي ضوء القصة السابقة فقد كان المتكلم واضحاً في أقواله لا يشوبها الغموض وكيف لا يكون كذلك ومحور الكلام وجوهرة يدور حول معنى البلاغة التي يجب أن تتصف بالبيان والوضوح.

النص الثاني

في قصة بين الحجاج والشعبي يروى أنه "دخل الشعبي على الحجاج، فقال له: كم عطاءك؟ قال: ألفين. قال: ويحك! كم عطاؤك؟ قال: ألفان. قال: فلم لحت فيما لا يلحن فيه مثلك؟ قال: لحن الأمير فلحنت، وأعرب الأمير فأعربت؛ ولم أكن ليلحن الأمير فأعرب أنا عليه، فأكون كالمقرع له بلحنه، والمستطيل عليه بفضل القول قبله! فأعجبه ذلك منه ووهبه مالاً"⁽⁴⁴⁾.

قاعدة الكم:

لم يخالف النص السابق قاعدة الكم، فقد جاءت الألفاظ وفقاً للمقاصد فكانت عبارة عن سؤال وجواب، وما نراه في سؤال الحجاج للشعبي عن عطائه، بقوله: "كم عطاءك؟"، ومرة أخرى، بقوله: "كم عطاؤك؟"، ورد الشعبي عليه مرة بـ "ألفين"، ومرة أخرى بـ "ألفان". ليس هذا من باب التكرار الذي تطلبه الخطاب بسبب عجز المتخاطبين عن فهم المقصود لنقص في قاعدة الكم، ولكن هذا مرده إلى الصحة اللفظية للسؤال والجواب، وهذا متعلق بقاعدة الكيف.

قاعدة الكيف:

تعنى هذه القاعدة بصدق المتكلم فلا يجوز أن يقول ما هو غير صحيح، ويجب عليه أن يدعم ما يقول بالأدلة والحجج التي تثبت صحة ما يقول. وبالنظر إلى الموقف السابق الذي جمع بين الشعبي والحجاج، يسأل الحجاج

(44) ابن عبد ربه، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد، العقد الفريد، ج2، ص6.

الشعبي عن عطائه بقوله: "كم عطاءك؟"، فيجيب الشعبي: "ألفين". وكما نلاحظ فإن الكلام ينطوي على خطأ نحو بين لا يحتاج إلى إطالة نظر أو تدقيق. ومن هنا يأتي تعجب الحجاج من إجابة الشعبي؛ إذ يقول: "ويحك! كم عطاؤك؟"، فيصحح الشعبي إجابته، فيقول "ألفان". ويسأل الحجاج الشعبي عن السبب الذي دفعه إلى اللحن بقوله: "فلم لحت فيما لا يلحن فيه مثلك؟". فالشعبي على جلالة قدره وعظيم علمه لا يمكن أن يقع في مثل هذا الخطأ، فكان ما وقع فيه من خطأ عن قصد منه، والسبب الذي دفعه إلى ذلك هو أن الحجاج هو الآخر لحن فنصب (عطاءك) وحقها الرفع (عطاؤك)؛ فكان خطأ الشعبي تنبيها للحجاج على لحنه، لكن بطريقة لا تخلو من التأدب في حديثه مع الوالي. وتولد من جرّاء ذلك استلزام حوارى نتج عن خروج المتكلم عن قاعدة الكيف في الخطاب؛ إذ قال ما ليس بصحيح.

قاعدة المناسبة:

كان موضوع الخطاب الذي دار بين الحجاج والشعبي هو قدر المال الذي يتقاضاه الشعبي، غير أن محور الكلام شهد تحولا إلى مناسبة أخرى دار حولها خطاب جديد، وهو اللحن الذي وقع فيه الشعبي عمدا منه؛ لينبه الحجاج على لحنه. وعلى الرغم من التحول الذي شهدته قاعدة المناسبة إلا أن الاستلزام الحوارى الذي نتج عن النص لم يكن من جرّاء المناسبة.

قاعدة الطريقة:

كانت الألفاظ واضحة جلية لا غموض فيها ولا التباس، وما أثار استهجان الحجاج حين قال للشعبي: "ويحك!". عندما أجابه الشعبي بـ: "ألفين". ليس لغموض في قوله، أو لأنه استغلق عليه فهم كلامه، بل بسبب الخطأ النحوي المتعلق بصحة القول، ومقدرة المتكلم على إيراد الحجج عليه.

وتأسيسا على ما سبق فإن الاستلزام الحوارى في الخطاب بين الحجاج والشعبي نشأ نتيجة لخلل في قاعدة الكيف، وهو صحة ما يقوله المتكلم، وقدرته

على إيراد الحجج والبراهين على ذلك، وأما فيما يتعلق بالقواعد الأخرى فإن لم يتولد من جرائها استلزام حوارى.

النص الثالث

في مجلس فقه للشعبي توجه إليه رجل بسؤال "فقال: ما تقول في رجل في الصلاة أدخل أصبعه في أنفه فخرج عليها دم، أترى له أن يحتجم؟ فقال الشعبي: الحمد لله الذي نقلنا من الفقه إلى الحجامة"⁽⁴⁵⁾.

قاعدة الكم:

جاءت الألفاظ في النص السابق على قدر المعاني دون زيادة أو نقص؛ إذ لم يترتب على سؤال الرجل للشعبي إسهاب ممل، أو نقص مخل أدى إلى استتار المقاصد، وتعذر فهم المتلقي؛ لذا حقق النص قاعدة الكم بوصفها جزءاً من مبدأ التعاون بين المتكلم والمتلقي.

قاعدة الكيف:

لا نستطيع أن نقول إن الرجل الذي سأل الشعبي تحقق في خطابه قاعدة الكيف؛ لأننا لا نستطيع أن نصف كلامه بالصحة، وهو بالمقابل لا يقدر أن يورد الحجج والبراهين على صحة قوله؛ إذ توجه إلى الشعبي بسؤال لم يكن في موضعه؛ فسؤاله في المقام الذي قيل فيه ليس بصحيح، ولا حجة له عليه.

قاعدة المناسبة:

خالف المتكلم قاعدة المناسبة عندما سأل الشعبي عن الحجامة؛ فالشعبي فقيه يجلس ليحجب عن استفسارات الناس وأسئلتهم فيما يتعلق بأمور دينهم؛ لذا عندما سأله الرجل عن الحجامة، قال: "الحمد لله الذي نقلنا من الفقه إلى الحجامة"؛ لأن الرجل خالف المناسبة، وخرج عن السياق الذي يجب أن يندرج تحته السؤال. وإذا أردنا أن نردّ الخطاب إلى سياقه ونجعل له صلة ونسباً

(45) المصدر نفسه، ج7، ص168.

بموضوع الكلام، فنقول كان يجب أن يكون سؤال الرجل على النحو الآتي: ما تقول في رجل في الصلاة أدخل أصبعه في أنفه فخرج عليها دم، أترى له أن يكمل صلاته؟

قاعدة الطريقة:

كانت الألفاظ في النص السابق واضحة لا لبس فيها، ولا يشوبها غموض يحول دون فهم المتلقي لها؛ لذا فقد تحققت قاعدة الطريقة في الخطاب.

النص الرابع

روى ابن الكلبي قصة عن عمرو بن العاص عندما فتح قيسارية، فقال: "لما فتح عمرو بن العاص قيسارية سار حتى نزل غزّة، فبعث إليه عالجها: أن ابعث إليّ رجلا من أصحابك أكلمه. ففكر عمرو وقال: ما لهذا أحد غيري. قال: فخرج حتى دخل على العالج فكلمه فسمع كلاما لم يسمع قطّ مثله.

فقال العالج: حدّثني: هل في أصحابك أحد مثلك؟ قال لا تسأل عن هذا، إني هيّن عليهم إذ بعثوا بي إليك وعرضوني لما عرضوني له، ولا يدرون ما تصنع بي. قال: فأمر له بجائزة وكسوة، وبعث إلى البواب: إذا مر بك فاضرب عنقه وخذ ما معه. فخرج من عنده فمرّ برجل من نصارى غسان فعرفه؛ فقال: يا عمرو قد أحسنت الدخول فأحسن الخروج. ففطن عمرو لما أراه، فرجع. فقال له الملك: ما ردّك إلينا؟ قال: نظرت فيما أعطيتني فلم أجد ذلك يسع بني عمي، فأردت أن آتيك بعشرة منهم تعطيهم هذه العطية، فيكون معروفك عند عشرة خيرا من أن يكون عند واحد. فقال: صدقت. أعجل بهم. وبعث إلى البواب أن خلّ سبيله. فخرج عمرو وهو يلتفت، حتى إذا أمن قال: لا عدت لمثلها أبدا. فلما صالحه عمرو ودخل عليه العالج قال له: أنت هو؟ قال: نعم، على ما كان من غدرك" (46).

قاعدة الكم:

إذا تناولنا خطاب عمرو بن العاص مع الرومي نجده خطابا بين اثنين عبّر به كلُّ منهما عن مقاصده بألفاظ تؤدي الغرض المطلوب، وأما خطاب الرجل الغساني لعمرو بن العاص، فإنه في ظاهره لم يحقق قاعدة الكم؛ إذ لم تكن الألفاظ كافية فقد اعتورها النقص، وذلك لغموض أراده المتكلم.

قاعدة الكيف:

لم يحقق ظاهر الخطاب بين الغساني وعمرو بن العاص قاعدة الكيف؛ إذ لا حجة للغساني على قوله: "يا عمرو قد أحسنت الدخول فأحسن الخروج". فالدخول والخروج لا يحتاج أن يُوصى به، ومن هنا جاء المعنى الخفي الذي تلقفه عمرو، وفهم قصد الغساني من كلامه، وبذلك تكون قاعدة الكيف تحققت في خطاب الغساني لعمرو بن العاص بما تولد عنها من استلزام حوارى فهم المتلقي كنهه.

قاعدة المناسبة:

في حديث عمرو بن العاص مع الرومي جاء الخطاب محققا لقاعدة المناسبة، فقد جاء الكلام في سياقه الصحيح، ولم يخرج عن صلب الموضوع ومداره الذي جرى فيه. أما فيما يتعلق بحديث الغساني مع عمرو، فلم يكن خطابه يتسق مع المقام الذي جاء فيه، بل لم يكن المقام يقتضيه أصلا.

قاعدة الطريقة:

اكتنف كلام الغساني مع عمرو بن العاص الغموض، ومما لا شك فيه أن الغموض قصد إليه المتكلم؛ ليحقق بذلك استلزاما حواريا عند متلق مقصود، فيفهم من خطابه ما أراد إلغازه وتوريته، وهو تحذيره من غدر الرومي به عند الخروج؛ لذلك جاء قوله: "يا عمرو قد أحسنت الدخول فأحسن الخروج"؛ أي كما احتلت لنفسك ودخلت على الرومي فأحسن الخروج بأن تحتال لنفسك مرة أخرى، وهذا ما أدركه عمرو؛ إذ عاد واحتال لنفسه حتى استطاع أن يفلت من غدر الرومي.

الخاتمة

تأسيساً على ما سبق يستنخل الباحث النتائج الآتية:

1. نشأت فكرة الاستلزام عند غرايس نتيجة لتفرقة بين المعنى الظاهر الصريح، وبين المعنى الخفي المتضمن؛ فالمتكلم يريد أن يبلغ السامع مقصده على نحو غير مباشر، معتمداً على ما يتوفر لدى السامع من مقدرة على أن يصل إلى مراد المتكلم وذلك بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال.
2. أرسى غرايس لفكرة الاستلزام الحوارية أربع قواعد، وهي: قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة العلاقة أو المناسبة، وقاعدة الطريقة؛ إذ ينشأ الاستلزام إذا ما حدث خرق لقاعدة أو أكثر من هذه القواعد.
3. أشار العرب القدامى إلى القواعد التي يجب أن يرسى على أساسها الكلام حتى يتصف بالبلاغة من قاعدة الطريقة في حديثهم عن المحافظة على وضوح الكلام فلا يعتوره الغموض، وإشارتهم إلى قاعدة العلاقة أو المناسبة؛ فلا يجوز أن يخرج الخطاب عما بني عليه؛ إذ يجب أن يكون الكلام بين المتخاطبين في صلب الموضوع والخروج عن ذلك إسهاب مذموم، علاوة على قاعدة الكم التي تمثلت في حديثهم عن الإيجاز.
4. تناول العرب القدامى المعنى الظاهر الصريح، والمعنى الخفي المتضمن عبر مفاهيم من مثل الكناية والإفصاح، والمعنى ومعنى المعنى، والحقيقة والمجاز، والملاحن.
5. يقابل السياق الذي تحدث عنه قدامى اللغويين ما تحدث عنه غرايس في قاعدة المناسبة أو العلاقة، فلكل مقام مقال؛ فإذا خرج المتكلم عن صلب الموضوع، ولم يوافق مناسبة الخطاب أخلّ بمبدأ التعاون بينه وبين المتلقي.

المصادر والمراجع

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الملاحن، تحقيق عبد الإله نبهان، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م.
- ابن طباطبا، أبو الحسن محمد بن أحمد، عيار الشعر، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المناع، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- إفتيش، ميلكا، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد (مصر المجلس الأعلى للثقافة المشروع العربي للترجمة)، ط2، 2000م.
- بلانشيه، فيليب، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا، ط1، 2007م.
- الجاحظ، أبو بحر عمرو بن عثمان، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1965م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، وجدة، د.ط، د.ت.

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2005م.
- روبول، آن وموشلار، جاك، التداولية اليوم، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.
- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، أدب الكتاب، نسخه وعني بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد بهجة الأثري وراجعه محمود شكري الألوسي، المكتبة السلفية، مصر، المكتبة العربية، بغداد، د.ط، 1341هـ.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت.
- فرانسواز، أرمنيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للطباعة والنشر، سوريا، ط1، 1997م.
- القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، د.ت.
- الكنج، عثمان جميل، تحليل معايير القصدية والمقبولية في نماذج نصية من البيان والتبيين للجاحظ، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2014م.
- ليش، جيفري وتوماس، جيني، اللغة والمعنى والسياق: البراغمية (المعنى في السياق)، (الموسوعة اللغوية، تحرير ن. ي. كولنج، ترجمة محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000م.

- المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، 1986.
- نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2006م.

الأسس النظرية للتعريفات القاموسية (دراسة تطبيقية في القواميس العربية)

الدكتور عبد الرحمن ولد أختيارهم
جامعة العلوم الإسلامية بالعيون
موريتانيا

المقدمة:

تنقسم علوم اللسانيات في مباحثها إلى قسمين: قسم نظري، وقسم تطبيقي، وتنتمي الصناعة القاموسية إلى هذا الأخير، لكنها تستفيد من جميع الأطروحات والافتراضات والحلول التي تقدمها مباحث اللسانيات النظرية، سواء كان ذلك في مجال التركيب أو الصوت أو الدلالة، إلخ.

ولكن مع ذلك يبقى مجال الدلالة (Semantics/ Sémantique) هو الأقرب دون منازع إلى الصناعة القاموسية عامة، وفي الشق المتعلق بالتعريف خاصة، الذي يُمثل الركن الثالث والأخير من أركان القاموس (1). المدونة 2. الترتيب 3. التعريف) إذ يُحاول القاموس في ركن التعريف إبراز دلالات الكلمات، وما تُحيل إليه معانيها في الاستخدام التواصلي، من خلال إعطاء معادلات لغوية لها، سواء أكان ذلك بتعريف كلمة بكلمة واحدة أم بمجموعة من الكلمات تحدّد مميزاتا وخصائصها بما يجعلها واضحة وجليّة لمستخدم القاموس.

ويتمثل تعريف الكلمة المدخل في تحديد مكوناتها الأصلية وضبط مميزاتا التي تختلف بها عن غيرها من الكلمات الأخرى؛ لأنّ هدف القاموس، هو التوصل إلى مقابل للوحدة المعجمية المعرّفة في السياقات المختلفة التي ترد فيها أساسا، ويُفترض أن يكون هذا المقابل قادرا على الإحالة إلى جوهر معنى اللفظ

المُعَرَّف، وبالتالي يَطْرَحُ إيجاد المُقابلِ إشكالاتٍ عِدَّةٍ، مَنهجِيَّةً ونَظريَّةً تَفَرُّزُهَا تَعقيداتٌ تُحَدِّدُ المَعْنَى الذي قد يكون في بعض الأحيان غامضاً، نظراً لاعتبارات لغويَّةٍ وأخرى غير لغويَّةٍ؛ وذلك لأنَّ الدَّلاليين اختلفوا على نطاقٍ واسعٍ في تحديد طبيعة معاني بعض المفردات.

ولعلَّ أبرز ثغرة تُؤخِّدُ على حقل علم الدَّلالة بشكل عام، هو اختلاف المنشغلين فيه وكثرة جدلهم في تحديد مفهوم "المعنى" الذي هو مدار هذا العلم كلُّه، منذ أرسطو إلى الآن، وازداد الاختلاف حدَّةً بظهور نظريات دلالية حديثة في إطار اللسانيات البنيويَّة، واللسانيات التوليدية، واللسانيات الوظيفية.

وإذا كانت النَّظريَّة هي مجموع الأفكار والآراء والقوانين الخاصة بمجال معيَّن، فإنَّ المنهج، هو انتقال تلك الأفكار والقوانين من مجالها النَّظري المجرَّد إلى التَّطبيق والاختبار والإجراء، فالقاموسيِّ إذن في عملية تعريفه للوحدات المعجمية في القاموس، يُمنهجُ مجموعة من النظريات الدلاليَّة، أهمُّها:

1. نظرية الاحتواء:

تُعَدُّ نظرية الاحتواء من أقدم النَّظريات الدلالية التي اهتمت بالتَّعريف، فهيَ تَعوِّدُ إلى تصنيف أرسطو للعالم الخارجي إلى مقولات منطقيَّة (الجنس/النوع) كما تُعَدُّ أقرب النَّظريات إلى المعالجة القاموسيَّة؛ وذلك لكونها تَعتمِدُ على ما للغة من قيمة تداولية عامة (générique) فتعمل من خلال مفهوم الاحتواء على تعريف الشيء وفق تصنيفٍ هرمي متدرِّج لتصل بذلك إلى ماهيَّة الشيء المُعرَّف من خلال تعيين جنسه القريب ثم تخصيص الاختلافات التي تَفصله عن بقية الأشياء المنتمية إلى ذلك الجنس⁽¹⁾.

فعلى سبيل المثال يُعرِّف "المعجم الوسيط" الكُساخ بأنه "داءٌ للإبل تعرج منه"⁽²⁾، ونجد أن هذا التعريف يتكون من قسمين:

(1) الحبيب النَّصراوي، التعريف القاموسيِّ، بنيتة الشكلية وعلاقته الدلالية، ص 41.

(2) المعجم الوسيط، مادة (كسخ) ص 786.

- محتوى (داء) الذي يعيّن المقولة العامة التي يتّمي إليها المرجع؛

- خصائص تمييزيّة (لإبل تعرج منه) تميزه عن أنواع من الأمراض الأخرى، ك (الْكُرَّاز) الذي يعرفه بأنّه: "مرض قاتل يصيب المجروح إذا تلوّثت جراحه بتراب الأرض المحتوي على باسيل التّيتانوس (مج)"⁽³⁾

وقد اكتشفنا من خلال استقراءنا للتعريفات المنطقية التي وردت في في القواميس العربية، أنّها تتفاوت من ناحية شمولية الخصائص المكونة لجوهر الشيء المُعرّف (المدخل) ويمكن أن نقسّمها إلى قسمين:

أولاً: تعريفات منطقية اشتملت على الجنس القريب والفصل النوعي وبعض الخصائص الإضافية، فهي تتماشى مع مُتطلبات أو خصائص "التعريف بالحد الذي عرفه ابن سينا بأنّه "القول الدّال على ماهية الشيء، وما يتحصل له من جنسه وفصله"⁽⁴⁾، وبعبارة أخرى، هو تعريف الشيء بأجزائه أو لوازمه أو بما يركب منه تعريفاً جامعاً مانعاً، ومن أمثلته ما ورد في "معجم اللغة العربية المعاصرة" للمدخل (أبنوس) بأنّه "شجرٌ مثمرٌ من الفصيلة الأبنوسية، أوراقه كأوراق الصّنوبر، وثمره كالعنب وخشبه أسود، صلب ينبت في البلدان الحارّة، كالخشب الهندية ويصنع منه بعض الأدوات والأثاث"⁽⁵⁾، ونلاحظ أنّ التعريف اشتمل على ثلاثة مكونات للوصول إلى ماهية الشيء المُعرّف (الأبنوس) وذلك على النحو الآتي:

- المكون الأول الجنس القريب (الجنس شجر).

- المكون الثاني الفصيلة (الأبنوسية).

- المكون الثالث الخصائص الإضافية المميزة لأبنوس عن غيره (أوراقه كأوراق الصّنوبر... إلخ).

(3) المرجع نفسه والصفحة.

(4) ابن سينا، رسالة الحدود، ضمن كتاب "الحدود في ثلاث رسائل" لعبد اللطيف محمد العبد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ص 50.

(5) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة (أبنوس) ص 49.

ومن أمثلة التعريف بالحد كذلك تعريف مدخل "أنسون" في معجم اللغة العربية المعاصرة، كذلك بأنه "نباتٌ حولي من فصيلة الخيميات، وزهره صغير أبيض وثمره حبٌّ جاف طيب الرائحة، يحتوي على زيت عطري طيار، يُستعمل في أغراض طبية ويتخذ منه شرابٌ ساخن"⁽⁶⁾.

تألف هذا التعريف من ثلاثة مكونات:

- المكون الأول: الجنس (نبات - شجر).

- المكون الثاني: الفصيلة (الخيميات).

- المكون الثالث: الخصائص (زهرة صغير أبيض... إلخ).

ثانياً: تعريفات منطقية اقتصر فيها على بعض مقومات ماهية الشيء المعرف، كالجنس البعيد وحده أو الفصل والخاصية فقط دون ذكر الجنس، ويستجيب هذا النوع من التعريفات المنطقية لمبادئ "التعريف بالرسم" الذي عرفه ابن حزم بأنه: "لفظ وجيز يميز المعرف عما سواه فقط دون أن ينبئ عن طبيعته"⁽⁷⁾، وينقسم بدوره إلى رسم تام ورسم ناقص، يمكن أن نصوغ الفرق بين القسمين على النحو الآتي:

الرسم التام = أجزاء الماهية + خصائص (لوازم) مثل تعريف مدخل "آذان العنز" في المعجم الوسيط بأنه "نبات مائي من فصيلة المزمريات..."⁽⁸⁾.

الرسم الناقص = جنس قريب + خاصية، مثل الإنسان: حيوان ضاحك، ومن أمثلة التعريف بالرسم في القواميس العربية، تعريف مدخل "آذان الفيل" في "المعجم العربي الأساسي" بأنه "نبات يستعمل سوقه للأكل"⁽⁹⁾؛ نلاحظ في

(6) المرجع نفسه، مادة (أنس) ص 51.

(7) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج 1، ص 36.

(8) المعجم الوسيط، مادة (أذن) ص 12.

(9) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، مادة (أذن) ص 80.

هذا التعريف ذكر بعض لوازم ماهية المُعرّف دون التطرق لكل الأجزاء، حيث ذكر الجنس (نباتي) والخاصية (تستعمل سوقه للأكل).

2. نظرية الحقول الدلالية:

بدأت نظرية الحقول الدلالية بإشارات وتلميحات من اللغويين العرب منذ القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) حيث صنّفوا كتب غريب القرآن والحديث النبوي وكتب الرسائل اللغوية تماشياً مع أطروحات هذه النظرية، ثم تطورت تدريجياً مع أبحاث همبولدت (Humboldt 1767) وهوردر (Herder 1855) وماير (Mayer 1910) لكن ظلّت أطروحات هؤلاء غير واضحة إلى أن جاء فرناند دي سوسير (F. de Saussure 1857-1913) فقدّم أفكاراً واضحة في نظرية الحقول الدلالية؛ ممّا جعل جُلّ الباحثين يعدّونه صاحب فكرة هذه النظرية، وإليه يرجع الفضل في جعلها لغوية واضحة، خاصة عندما بين في محاضراته أنّ المفردات يمكن أن تدرج في نوعين من العلاقات؛ علاقات مَبْنِيَّة على التشابه في الصور وعلاقات مَبْنِيَّة على التشابه في المفهوم، أمّا الأولى فهي تربط مثلاً تعلّم بتعليم، وأمّا العلاقة الثانية، فهي تربط عدّة مفردات مُختلفة تدلّ على معانٍ مُتقاربة، مثل تعليم، تكوين، تربية، إلخ⁽¹⁰⁾.

وقد ظهرت فكرة الحقول الدلالية، عند دي سوسير فيما يُسميه بـ: "الروابط التشاركية" الموجودة بين الوحدات المعجمية، مثل: خشي وتوجس وخاف... إلخ، فهذه الكلمات تشترك في دلالة عامة، وهي دلالة الخوف⁽¹¹⁾.

ولكن يبقى أثرير (Trier 1934) من الناحية التطبيقية، يُمثّل أبرز مثال لنظرية الحقول الدلالية، من خلال مقارنته لحقل الجانب الفكري لمفردات اللغة الألمانية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي⁽¹²⁾.

(10) باديس الهويميل، نظرية الحقول الدلالية بين التراث العربي والفكر اللساني المعاصر، ص 149.

(11) عمّار شلواي، نظرية الحقول الدلالية، ص 41.

(12) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 81.

ويرى أصحاب هذه النظرية، أنه كي يفهم معنى كلمة ما، لا بدّ من فهم معنى مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليًا؛ لأنّ اللّغة في نظرهم لا تتكوّن من كلمات مُبعثرة لا تربطها علاقات؛ بل هي بناء لنظام منسجم ومتجانس توجد فيه الكلمات على شكل مجموعات، تقوم كل مجموعة بتغطية مجال مفهومي محدّد، يُسمّى الحقل الدلالي (Semantic field) أو الحقل المعجمي (Lexical field) الذي هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها تحت لفظ عام يجمعها، مثال كلمة الألوان في اللغة العربيّة، فهي تقع تحت الحقل الدلالي العام "لون" وتضم ألفاظًا، مثل أحمر وأبيض وأصفر وأسود وأزرق، إلخ. ومثاله حقل القرابة الذي يندرج تحته: الأب والابن والعم والأخ والخال والجد... إلخ، وقد أورد أحمد مختار عُمر تعريف ألمان (Ullmann 1962) للحقل الدلالي في قوله: "هو قطاع متكامل من المادة اللغوية عن مجال معيّن من الخبرة"⁽¹³⁾.

وبالرغم من وجود اتجاهات عدّة في طريقة تصنيف الكلمات داخل الحقول الدلالية، فإنهم يتفقون على أربعة مبادئ أساسية، وهي:

- انتهاء كلّ وحدةٍ معجميّةٍ إلى حقلٍ دلاليٍّ معيّن؛
- لا يصحّ انتماء وحدةٍ معجميةٍ واحدةٍ إلى أكثر من حقلٍ دلاليٍّ واحد؛
- لا يُمكن إغفال السّياق الذي ترد فيه الكلمة؛
- لا يُمكن دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي⁽¹⁴⁾.

ويبدو أنّ المبدأين الأخيرين (الثالث والرابع) يتطابقان مع مبادئ نظرية السّياق الدلالية، كما سنرى فيما بعد.

ويرى أصحاب نظرية الحقول الدلالية كذلك أنّ العلاقات داخل الحقل الدلالي، تتوزع في أربع علاقات أساسية:

(13) المرجع نفسه، ص 79.

(14) محمد أسعد محمد، في علم الدلالة، ص 47.

1. علاقة اشتغال، بحيث يكون هناك معنى عامٌ يشمل معنى مجموعة من الكلمات تدرجٌ تحتها، فاللونٌ مثلاً يشمل الأبيض والأسود والأحمر... إلخ، ومن ذلك تعريف "المعجم العربي الأساسي" مدخل (لَوْن) بأنه: "صفة الشيء من بياض وسواد وغيرهما" "لَوْنٌ أَحْمَرٌ" ألوانٌ قاتمةٌ⁽¹⁵⁾، ونلاحظ في هذا التعريف الاستناد الظاهر على نظرية الحقول الدلالية، باستحضار بعض ما يشتمل عليه هذا الحقل الدلالي العام؛

2. علاقة التضاد، تكون فيها الكلمة تحمل معنى مغايراً لمعنى الكلمة الأخرى، مثل البياض والسواد؛

3. علاقة الجزء بالكل، مثل علاقة اليد بالجسم، فاليد جزءٌ من الجسم، وليست نوعاً منه؛

4. علاقة تنافر، إذا كان (أ) لا يشتمل على (ب) و(ب) لا يشتمل على (أ)، وبعبارة أخرى عدم التضمن من الطرفين.

ومن أبرز النتائج التي حققتها نظرية الحقول الدلالية، في مجال الصناعة القاموسية، هو أنها حلت مشكلة صعوبة التمييز بين المشترك اللفظي (polysémie) والمشارك الدلالي (homonymie) بوضع المشترك اللفظي في مداخل متعددة حسب تعدد الكلمات المتجانسة، فمثلاً كلمة orange (برتقالي) توضع في حقل الألوان وكلمة orange (برتقال) توضع في حقل الفاكهة، ويخصص للمشارك الدلالي، مدخل واحد باعتباره كلمة واحدة متعددة الدلالة⁽¹⁶⁾.

3. نظرية السياق:

يرى أصحاب نظرية السياق، أن معاني الكلمات لا يمكن أن تنكشف؛ إلا بعد وضعها في سياق معين، لأن المفردات لا تحمل معاني قبل ورودها في سياقات تحدّد معانيها، فالسياق يعيّن قيمة الكلمة، كما يقول فنديريس (Vendryes): "إنَّ

(15) المعجم العربي الأساسي، ص 1109.

(16) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 102 - 105.

الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جوٍّ يحدّد معناها تحديداً مؤقتاً، والسّياق هو الذي يفرض قيمة دلاليّة واحدة بعينها على الكلمة، على الرّغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدلّ عليها، والسّياق أيضاً هو الذي يخلّص الكلمة من الدّلالات الماضيّة التي تدعها الذاكرة، وهو يخلق لها قيمة حضورية، فالكلمات ليست لها معان وإنما لها استعمالات⁽¹⁷⁾.

ومفاد هذا الكلام، أنّ معنى أي كلمة، مرتبط بوضعها في سياق لغوي وتأخذ معناها، حسب ورودها في السّياق، وتبقى الكلمة بدون معنى ما لم تُوضع في سياق معيّن. فالكلمة إذن، في رأي أصحاب نظرية السّياق، لا تملك دلالة لغوية أصليّة، عكس ما رأينا عند أصحاب نظريّة الحُقول الدلاليّة الذين قسّموا معاني في الكلمة إلى معنّى أصليّ متجذر فيها قبل وضعها في سياق، ومعنى ثانوي يأتي من خلال الاستعمالات.

ويذهب أصحاب نظرية السّياق في شرح فكرتهم إلى "أنّ معظم الوحدات الدلاليّة تبقى مجاورة وحدات أخرى. وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلاّ بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها"⁽¹⁸⁾.

وبالتالي تتطلب دراسة الكلمات، تحليل السّياقات والمواقف التي ترد فيها، سواء كانت تلك السّياقات لغوية أو غير لغوية. وقد حصرها أمار (K. 1975) Ammar) في أربعة سياقات:

- السياق اللغوي (linguistic context)

- السياق الثقافي (cultural context)

- السياق العاطفي (emotional context)

(17) فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص 231.

(18) Componential analysis of maiming, p 197.

- الموقف⁽¹⁹⁾ (situational context).
- ويقتصر همّ القاموسي عادةً على السياقات اللغوية دون غيرها، ولناخذ على سبيل المثالِ مدخل "تأثر" الذي يُعرّفه "معجم اللغة العربية المعاصرة" في السياقات الآتية:
- "تأثر / تأثّر بـ / تأثّر لـ / تأثّر من يتأثر، تأثراً، فهو مُتأثر، والمفعول مُتأثر (للمتعدّي).
- تأثر الشيء: تتبّع أثره.
- تأثر الشاعرُ بمن سبقه: سار على نهجه أو تطبّع به، جعل منه أثراً فيه.
- تأثر الكاتبُ بأساليب الأدب الغربي: تبعها.
- تأثر بمصابنا / تأثر لمصابنا: حزن حزناً شديداً "ظهرت عليه علامات التأثر".
- تأثر من تحامل رئيسه عليه: غضب، انفعل معنوياً⁽²⁰⁾.
- وعرّف "المعجم الوسيط" المدخل نفسه في السياقات الآتية:
- تأثر الشيء: ظهر فيه الأثر.
- تأثر بالشيء: تطبّع به.
- تأثر الشيء: تتبّع أثره⁽²¹⁾.
- ونلاحظ -هنا- اعتماد "المعجم الوسيط" و"معجم اللغة العربية المعاصرة" في تعريف هذا المدخل، على نظرية السياق، لكن تتجلى في هذا الأخير نظرية السياق بشكل كبير، فهو لم يُقدم أيّ معنى للمدخل خارج السياق،

(19) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 70.

(20) معجم اللغة العربية المعاصرة، ص 60.

(21) المعجم الوسيط، ص 5.

واكتفى في بداية المدخل قبل الدخول في السياقات بمعلومات شكلية عن صورة المدخل.

4. نظرية السمات الدلالية:

ظهرت نظرية السمات الدلالية بعد ما ظهر عجز نموذج تشومسكي (1957) الذي اقترحه في "البنيات التركيبية" عن تفسير الكثير من الإشكالات نظراً لخلوه من المكون الدلالي. ومن ثم اقترح كاتز وفودر (1963 katz et fodr) وكاتز وبوسطال (1964 katz et bostal) نموذجاً اعتبر الدلالة جزءاً نسقياً في تحليل اللغة وبالتالي يُعدُّ مكوناً خاصاً بإسناد المعاني إلى المتواليات اللغوية⁽²²⁾.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن كل كلمة تحمل صفات تركيبية تميزها عن غيرها من الكلمات، وطبقاً لهذا التصور فإن كل كلمة تحمل سمات دلالية تحدد المعنى الدقيق لكل كلمة.

وكان ما حققه علم الأصوات، من نجاح في إقامة نظام بنيوي للمقابلات الصوتية، من خلال تحديد المكونات التشكيلية، لكل معنى من المعاني ثم وضع هذه المكونات في رسم شجري أو في شكل جدول أو في شكل تقابلات ثنائية. كتحديد معنى "كرسي" مثلاً بأنه: جامد + مصنوع من الخشب + ذو أرجل + مخصص للجلوس... إلخ. وتحديد معنى: "كبش" مثلاً: حيوان + ذكر + بالغ + ويُقابلُه (خروف) فهو: حيوان + ذكر — بالغ، فسمه (+، — بالغ) هي السمة المميّزة بين الكبش والخروف.

ويمكن أن تُساعد هذه النظرية، في معالجة الألفاظ التي تشترك في كثير من الخصائص، فتعين على كشف الفوارق الدقيقة بين هذا النوع من الكلمات، ولتأكيد ذلك يُنظرُ الأمثلة الواردة في الجداول الثلاثة الآتية⁽²³⁾:

(22) للتفصيل أكثر ينظر: عبد الرحمن ولد أخيارهم، إشكالات المعجم العربي المعاصر "أطروحة الدكتوراه"، ص 12.

(23) ينظر: مضمون الجداول الثلاثة في كتاب "فقه اللغة وسر العربية" للثعالبي، فصل "حسن المرأة"، ج 1/ ص 90، وفصل "تفصيل الأموال" ج 1/ ص 94، وفصل "في تفصيل النظر وهيئاته في اختلاف أحواله"، ج 1/ ص 161.

الجدول رقم (1)

بَاهِرَةٌ	وَسِيمَةٌ	غَانِيَةٌ/مِعْطَالٌ	حُسَانَةٌ	جَمِيلَةٌ	المرأة
-	-	-	-	+	بها مَسْحَةٌ من الجمال
-	-	-	+	+	عمَّ الحُسْنُ كل جسدها
-	-	+	+	+	اسْتَعْنَتْ بِجَاهِلِهَا عَنِ الرِّبَةِ
-	+	+	+	+	وَسَمَّ حُسْنَهَا ثَابِتًا
+	+	+	+	+	غَلَبَتْ النِّسَاءَ بِحُسْنِهَا.

الجدول رقم (2).

نَظَرَ	بِعَيْنَيْنِ	بِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ	مُوجِهَةً	مُجَانِبَةً	بِعَجَلَةٍ	بِحَدَّةٍ	بِتَأَمُّلٍ
رَمَقَ	+	+	-	+	-	-	+
لَحَظَ	+	-	+	-	+	-	-
لَمَحَ	+	+	-	-	+	-	-
حَدَجَ	+	+	-	-	+	+	-
حَدَّقَ	+	+	-	+	-	+	+

الجدول رقم (3)

مَالٌ	موروثٌ	مُكْتَسَبٌ	ذَهَبٌ	فِضَّةٌ	إِبِلٌ / غَنَمٌ	ضَيْعَةٌ
تِلَادٌ	+	+	-	+	+	+
طَارِفٌ	+	-	+	+	+	+
صَامِتٌ	+	+	+	+	-	-
نَاطِقٌ	+	+	-	-	+	-
عَقَارٌ	+	+	-	-	-	+

نجد في الجداول: (1 و 2 و 3) وجود سمة دلالية مشتركة، حيث تميّزت بِسِمَةِ (+ امرأة) في الجدول (1)، و تميّزت بِسِمَةِ (+ نَظَر) في الجدول رقم (2)، و تميّزت بِسِمَةِ (+ مال) في الجدول (3)، ونلاحظ أن كل سمة تتقاسمها جميع الكلمات المنتمية إلى نفس الجدول، وكل لفظ تميز عن غيره بسمة واحدة على الأقل.

وانطلاقاً من هذه الملحوظة، يمكن أن نستنتج أن الاعتماد على نظرية التحليل الدلاليّ يحلّ مشكل الصّلات الحُفِيَّة بين الكلمات التي تَشْتَرِك في كثير من السّمات والخصائص الدلالية.

وقد وجهت لنظرية السّمات الدلالية انتقادات عدّة، أهمّها:

- مصاعب تعيين السّمات، فهي بأعداد غير منتهية وليس متفق عليها علمياً؛

- استحالة تطبيقها بشكل حرفي في مجال الصناعة القاموسية (التعريف القاموسي)؛

- عدم وجود جهاز لغوي ثابت ذي مفاهيم اصطلاحية متفق عليها؛

- عدم القدرة على التّفريق بين المشترك اللفظي والمشارك الدلالي⁽²⁴⁾.

(24) الحبيب النّصراوي، التعريف القاموسي بنبته الشكلية وعلاقته الدلالية، ص 46.

لكن مهما وجه لهذه النظرية من انتقادات، فإن إسهامها النظري والمنهجي يبقى مهما في الصناعة القاموسية، ويحتاج القاموسي إلى الكثير من أطروحاتها في تحديد بعض المداخل المعجمية، خاصة حين يصعُ الخطوط الفاصلة بين الوحدات التي لها روابط دلالية مشتركة متينة وخفية، كما هو واضح في الأمثلة الواردة في الجداول السابقة (1 و2 و3).

وقد أشارت أنى ورزبيكا (Anna Wierzbicka 1985) إلى ضرورة الاستفادة من أطروحات نظرية تحليل السمات في تحديد معاني بعض المداخل المعجمية، حيث تقول: "لا نعرف مُعجماً في القديم ولا في الحديث، لأي لغة من لغات العالم قام على أساس من نظرية المكونات الدلالية، لكن علماء الدلالة هم الذين ناقشوا هذه النظرية، ووضعوا أمام صانعي المعاجم نماذج تحليلية ينبغي الاستفادة منها في صياغة تعاريفهم للوحدة المعجمية"⁽²⁵⁾.

إذن يمكن الاستفادة من نظرية تحليل السمات في تعريف الكثير من المداخل المعجمية؛ لكن لا يمكن تطبيقها بشكل حرفي، فالقاموسي، في تحديد المعاني في القاموس، لا يمكنه تقديم جميع المميزات والسمات الدقيقة والخفية، لكونه لا يُحدّد المفردة دائماً في شكل مستقل، فمثلاً إذا أردنا تحليل سمات "خمر" و"نبيذ" فإنها سيكونان على النحو الآتي:

✓ خمر: شراب + عصير العنب + مسكر + يُغطي العقل +، - معلب في قوارير... إلخ.

✓ نبيذ: شراب + عصير العنب + مسكر - يغطي العقل +، - معلب في قوارير... إلخ.

ولكن إذا رجعنا إلى القواميس، سنجد أنّها تُثبت بعض السمات، ويُهملون بعضها الآخر، فمن ذلك مثلاً، نجد "المعجم الوسيط" يعرف "الخمر" بأنّه: "ما أسكر من عصير العنب وغيره، لأنّها تُغطي العقل"⁽²⁶⁾. ويعرّف "النبيذ" بأنّه:

(25) نقلاً عن أحمد مختار عمر، المعجم والدلالة في شرح المعنى، ص 147.

(26) المعجم الوسيط، ص 255.

"شَرَابٌ مُسَكَّرٌ يُتَّخَذُ مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ أَوْ التَّمْرِ وَيُقَالُ لَهُ خَمْرٌ وَيُتْرَكُ حَتَّى يَتَخَمَّرَ"⁽²⁷⁾.

وَيُعَرَّفُ الْمَعْجَمُ الْعَرَبِيُّ الْأَسَاسِيُّ "الْخَمْرَ" بِأَنَّهُ: "مَا أَسْكُرَ مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ وَغَيْرِهِ"⁽²⁸⁾، وَيُعَرَّفُ "النَّبِيدَ" بِأَنَّهُ: "شَرَابٌ مُسَكَّرٌ يُتَّخَذُ مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ أَوْ التَّمْرِ وَيُقَالُ لَهُ خَمْرٌ"⁽²⁹⁾.

وَنُلاحِظُ أَنَّ السِّمَةَ الْمُمَيِّزَةَ بَيْنَ "الْخَمْرِ" وَ"النَّبِيدِ" فِي "الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ" هِيَ سِمَةٌ (+، - ذَهَابُ الْعَقْلِ) فِي حِينِ أَغْفَلَ "الْمَعْجَمُ الْعَرَبِيُّ الْأَسَاسِيُّ" هَذِهِ السِّمَةَ (ذَهَابُ الْعَقْلِ) وَاعْتَبَرَ أَنَّ النَّبِيدَ وَالْخَمْرَ كَلِمَتَانِ مُتْرَادِفَتَانِ.

5. نظريات مختلفة أقل تأثيراً في التعريف القاموسي:

قَبْلَ الْخِتَامِ، نَوَدُّ أَنْ نُشِيرَ إِلَى نَظَرِيَّاتٍ دَلَالِيَّةٍ أُخْرَى، كَالْإِشَارِيَّةِ وَالسُّلُوكِيَّةِ وَالتَّصَوُّرِيَّةِ، سَاهَمَتْ فِي التَّنْظِيرِ الْمُعْجَمِيِّ بِشَكْلِ عَامٍ؛ لَكِنْ يُعَدُّ تَأْثِيرُهَا مَحْدُودًا فِي الْجَنْبِ التَّطْبِيقِيِّ (التَّعْرِيفِ الْقَامُوسِيِّ) وَذَلِكَ لِكَوْنِ أُطْرُوحَاتِ هَذِهِ النِّظَرِيَّاتِ خَرَجَتْ فِي مُجْمَلِهَا عَنِ اللُّغَةِ، حَيْثُ ذَهَبَتِ النِّظَرِيَّةُ الْإِشَارِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْوَصُولَ إِلَى تَحْدِيدِ مَعْنَى الْكَلِمَاتِ، لَا يُمَكِّنُ بَدُونَ مَعْرِفَةٍ شَامِلَةٍ بِعَالَمِ الْمُتَكَلِّمِ، أَي: أَنَّ تَحْدِيدَ الْمَعْنَى مُرْتَبِطٌ بِمَا تُشِيرُ إِلَيْهِ إِجْهَاتُ الْمُتَكَلِّمِينَ. وَابْتَعَدَتِ النِّظَرِيَّةُ السُّلُوكِيَّةُ عَنِ اللُّغَةِ مِنْ خِلَالِ اِهْتِمَامِهَا بِتَحْدِيدِ الْمَعْنَى بِالاعْتِمَادِ عَلَى سُلُوكِ الْمُتَكَلِّمِينَ⁽³⁰⁾. وَرَكَّزَتِ النِّظَرِيَّةُ التَّصَوُّرِيَّةُ (العَرَفَانِيَّةُ) عَلَى التَّصَوُّرَاتِ الذَّهْنِيَّةِ، حَيْثُ لَمْ يَعُدِ النِّظَامُ اللُّغَوِيُّ أُنْمُودًا تَفْسِيرِيًّا - كَمَا كَانَ سَائِدًا فِي النِّظَرِيَّاتِ الدَلَالِيَّةِ السَّابِقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا أُنْفَاءً - فَالْأَبْنِيَّةُ الذَّهْنِيَّةُ نَفْسُهَا الَّتِي تَحْكُمُ الْإِدْرَاكَ الْبَصْرِيَّ وَالسَّمْعِيَّ، إِخ. هِيَ ذَاتُهَا الَّتِي تُؤَسِّسُ لِلنِّظَامِ اللُّغَوِيِّ، كَمَا عَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ جَاكَنْدُوفُ

(27) المرجع نفسه، ص 1168.

(28) المعجم العربي الأساسي، ص 423.

(29) المرجع نفسه، ص 1228.

(30) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 56-64.

(Jackendoff) في قوله: "لا بُدَّ من مستويات من التمثيل الذهني تكون فيها المعلومة التي تؤدِّيها اللغة منسجمة والمعلومة الآتية من الأنظمة المحيطة مثل الرؤية والسمع غير اللغوي والشم والشعور بالحركة، وهكذا إذا لم تُوجد مثل هذه المستويات يكون من المستحيل استعمال اللغة في الإخبار عن المدخلات الحسّية، ولا نستطيع الحديث عمّا نرى ونسمع... إلخ"⁽³¹⁾.

وعليه أصبحت الدلالة التصورية، تركّز على الأفكار والتصورات الموجودة في ذهن المتكلم والسماع قصد تحديد المعنى.

6. الخاتمة:

لم نطلع من خلال دراستنا المعجمية على وجود خلاف بين المعجميين في جعل وظيفة التعريف القاموسي، تتمثل في تسهيل التواصل الثقافي والفكري بين مستعملي اللغة، لكون القاموسي -هنا- يقوم بتفسير معاني الوحدات المعجمية التي يشتمل عليها قاموسه، ومن ثمّ تعرّضه مشاكل جمّة من أهمّها، مشكل تشعب النظريات الدلالية واختلاف تصورات أصحابها لمفهوم المعنى، كما تعرّضه صعوبة الجمع بين التنظير والتطبيق.

وبالتالي حاولنا في هذا المقال تبيان أهم الأسس النظرية التي يعتمدها القاموسيون في التحليل الدلالي، واستنتجنا أنّهم يعتمدون على أربع نظريات أساسية، وهي: أولاً نظريّة الاحتواء التي رأينا أنّها تُساهم في تحليل المعنى وتحديد انطلاقة من ذكر الجنس الذي ينتمي إليه اللفظ متبوعاً بخصائصه أو فصله. وثانياً نظريّة الحقول الدلالية، حيث استفاد القاموسيون من أطروحات وافتراسات هذه النظريّة أساساً في تحليل معاني الألفاظ التي تشترك في معنى عامّ يجمعها، فيستدعي هذا المعنى العام ذكر ما يشتمل عليه من معنى فرعي، كاللون، فإنّه يستدعي ذكر الأحمر والأسود والأزرق... إلخ. ثالثاً نظرية السياق،

(31) جاكندوف، علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرزاق بنور، ص 15.

حيث تُساهم هذه النظرية في تحليل معاني المشترك اللفظي. ومع ذلك فقد لاحظنا أنّ التجربة القاموسية العربية راكمت أعمالاً كثيرة ومُتشعبة بُغية حصر دلالات هذا النوع من الألفاظ، غير أنّها فشلت في ذلك، إذ نجد أنّ القواميس الموجودة حالياً لا تتضمن دائماً كلّ الاستعمالات الفعلية لها. رابعاً نظرية السمات الدلالية، يرى أصحاب هذه النظرية أنّ تحديد معنى لفظٍ ما يتحدّد من خلال تعداد السمات الذرية الدلالية له، وقد وجدنا صعوبة تطبيقها حرفياً في الصناعة القاموسية، لكنّها استفادت من أطروحاتها خاصة في وضع الفروق الدقيقة بين الألفاظ التي يُتوهم أنّها مترادفات لفظية، وهي ليست كذلك، مثل نظر ورمق ورمق ورأى، إلخ.

وكما أنّ هناك نظريات أخرى دلالية اعتمد عليها القاموسيون في تحليل المعنى (التعريف القاموسي) لكنّها كانت بشكل أقلّ من نظيراتها السابقة، وذلك لكون أطروحات النظريات الأخيرة خرجت في مجملها عن دراسة اللغة لأجلها ولذاتها، ونقصد -هنا- الإشارية والسلوكية والتصورية.

المصادر والمراجع

أ. المراجع العربية:

- أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1984.
- باديس، الهويمل، نظرية الحقول الدلالية بين التراث العربي والفكر اللساني المعاصر.
- بالمر، فرانك روبرت، علم الدلالة إطار جديد، ترجمة صبري السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- جاكندوف، راي، علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة بتونس، دار النشر سيناترا، ط1، 2010.
- عمّار شلواي نظرية الحقول الدلالية.
- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، بالقاهرة، ط5، 1998.
- عمر، أحمد مختار، بمساعدة فريق عمل معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008.
- فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 231.
- الكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1993.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، (2004).
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب، طبعة لاروس، ط1، 1989.

- النَّصراوي، الحبيب، التعريف القاموسي: بنيته الشكلية وعلاقته الدلالية مركز النشر الجامعي، منوبة، تونس، ط1، 2009.
- هادي، نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، تقديم عبد العلي حميد، مطبعة دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
- ولد أخيارهم، عبد الرحمن، إشكالات المعجم العربي المعاصر (أطروحة دكتوراه)، إشراف عبد العزيز المطاد، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المملكة المغربية، السنة الجامعية (2016-2017).

ب. المراجع الأجنبية:

- Lehmann (A) et (F) (1998) Martin- Berthet, Introduction à la lexicologie sémantique.
- Lehrer (A) (1974) Semantic Fields and Lexical Structure, Amsterdam, London.
- Nida Eugene (A) (1975) Componential analysis of meaning, Paris Mouton.
- Rey Debove (J) (1971) Etude Linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains Ed, mouton the hogue, paris.

المنهجيات المختلفة في صناعة المعجم التاريخي

د. علي القاسمي
خبير معجمي - المغرب

المعجم هو كتاب يحتوي على ألفاظ متتقاة، ترتب وفق نظام معين، مع معلومات عنها. وللمعجم أنواع متعددة تختلف من حيث الأسس المنهجية التي اعتمدها مؤلفوه وفي مقدمتها: الجمهور المستهدف، ونطاق المعجم، وحجمه، وشموله، ومصادره، وفلسفته اللغوية، ومدرسته المعجمية.

والمعجم التاريخي هو نوع من المعاجم يعنى بتاريخ الألفاظ، مبنى ومعنى، ويتتبع تطورها وتغيرها وسببها وموتها، منذ أقدم ظهور مسجل حتى يومنا هذا. فكل مدخل في المعجم التاريخي يعرض للقارئ سيرة لفظ من الألفاظ منذ ولادته حتى الوقت الحاضر.

وإذا كانت فكرة المعجم التاريخي قد ترعرعت في أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، فإن صناعة المعجم التاريخي لم تنشأ إلا في النصف الثاني من ذلك القرن، عندما صدرت الأجزاء الأولى من معجم الأخوين غريم "Deutsche Worterbuck" (1852 - 1961)، ومعجم لته "Dictionnaire de la langue française" (1863-1873)، ومعجم أكسفورد "Oxford Dictionary of the English Language on Historical Principles" (1884 - 1933) الذي صنّع على أسس علمية رصينة، بحيث أصبح نموذجاً يُحتذى من قبل المعاجم التاريخية التي صنعت بعده.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "المعجم التاريخي" مشترك لفظي في اللغة العربية وفي عدد من اللغات العالمية. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا المصطلح

مركب من اسمين، فتكون دلالته أما معجم على الطريقة التاريخية، أو تاريخ على الطريقة المعجمية. وتحضرنا ثلاثة مفاهيم لهذا المصطلح:

1- معجم تاريخي لغوي:

أ- المعجم التاريخي: وهو نوع من المعاجم اللغوية الذي لا يتناول الألفاظ في معناها ومبناها في العصر الحاضر، بل يتتبع تطورها أو تغيرها عبر عصور اللغة المختلفة ومناطق استخدامها الجغرافية المتنوعة حتى العصر الحاضر. وهذا المعجم يهتم الباحثين بصورة أساسية وبعض الراغبين في الاطلاع على تطور لفظ من الألفاظ. ومن أشهر أمثله "معجم أكسفورد للغة الإنجليزية".

ب - المعجم التاريخي: وهو معجم يتناول ألفاظ اللغة في عصر معين من عصورها. ويطلق بعضهم اسم معاجم المراحل على هذا النوع من المعاجم. وقد يتحول المعجم المعاصر إلى معجم تاريخي بعد مرور عصر أو أكثر على تصنيفه. فمعجم " العين" للخليل بن أحمد (100-170هـ)، كان في وقته معجماً حديثاً أو عصرياً، ولكنه اليوم معجم تاريخي في المفهوم الثاني ب، لأنه - بطبيعة الحال - لا يتناول الألفاظ التي استحدثت بعد عصره، ولا معانيها المعاصرة لنا، بل يقتصر على ألفاظ عصر قديم أو أكثر من عصور اللغة العربية. وهذا المعجم يخدم الدارسين لنصوص تعود إلى تلك المرحلة التاريخية.

2- معجم تاريخي غير لغوي:

المعجم التاريخي: وهو لا علاقة له باللغة وألفاظها، بل هو متخصص في التاريخ ويرتبه في مداخل طبقاً لنظام محدد، كما نفعل في صناعة المعجم اللغوي، مثل " المعجم التاريخي لسويسرة" (Dictionnaire historique de la Suisse) الذي يضم جميع الموضوعات المهمة في تاريخ سويسرة من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر. وهذا المعجم يهتم المهتمين بالتاريخ وليس اللغة. ومن أمثلة هذه المعاجم التاريخية "المعجم التاريخي لكرة المضرب" John Grasso. Historical

وستتناول فيما يلي أهم القضايا المنهجية التي تختلف فيها المعاجم التاريخية اللغوية:

أولاً، الجمهور المستفيد:

أ- معاجم تاريخية للكبار وأخرى للصغار:

بشكل عام، يرمي معجم اللغة التاريخي إلى خدمة الباحثين من الكبار، شأنه شأن دوائر المعارف، والموسوعات، والمعلّقات. وكما توجد دوائر معارف وموسوعات ومعلّقات مخصصة للأطفال، فمن الممكن وجود معاجم تاريخية للصغار الذين تعلموا القراءة، وتراوح سنهم عادة من 12 إلى 18 سنة. وهذا الاختيار الأخير يحتم على المعجمي مراعاة جمهوره، من حيث حجم المواد، ومستوى أسلوبها اللغوي، والوسائط المعينة السمعية والبصرية المستعملة في المعجم لتيسير الفهم.

وفي سنة 2015 أضافت شركة نشر جامعة أكسفورد إلى النسخة الرقمية من "معجم أكسفورد للغة الإنجليزية" خاصية النطق الصوتي لمداخل المعجم خاصة، والألفاظ عامة. إذ حالما يضع المستعمل المؤشر على اللفظ يسمع نطق الكلمة باللهجة الأمريكية أو اللهجة البريطانية، حسب رغبته. وبالإضافة إلى ذلك، احتفظ المعجم الرقمي بالكتابة الفونيمية للمداخل. وقد برر دليل أكسفورد للصناعة المعجمية ضرورة الاحتفاظ بالكتابة الفونيمية بإمكان وجود اشخاص صم، أو وجود مستعمل المعجم في مكان هادئ⁽¹⁾.

والمعاجم التاريخية للأطفال (من سن 12 - 18) من الوسائل التعليمية الأساسية في ترقية معارف الأطفال وتعميق ثقافتهم. وفي الغرب توجد دور نشر متخصصة في إعدادها وإنتاجها مثل دار نشر سكيركرو باللغة الإنجليزية التي تصدر سلسلة من المعاجم التاريخية للأطفال المتخصصة بالبلدان، والأديان،

(1) Philip Durken (ed.) Oxford Handbook of Lexicography.

والحضارات، والمنظمات، والحروب، والمدن، إلخ⁽²⁾، وكذلك معاجم روبير الفرنسية للتلاميذ التي تزودهم بأصول تُشكّل الكلمات وتأثيلها⁽³⁾.

وهذه المعاجم التاريخية للأطفال، إما أن تكون مقتبسة من المعاجم التاريخية للكبار مع التحوير والتحرير المطلوبين، وإما أن يكون إعدادها ملتزماً بضوابط التأليف للصغار من البداية.

ب - معاجم تاريخية عامة ومعاجم تاريخية متخصصة:

المعاجم التاريخية اللغوية إما أن تكون عامة ترمي إلى التعامل مع جميع ألفاظ اللغة، مثل "معجم الدوحة التاريخي للغة العربية"، وإما أن تكون معاجم تاريخية متخصصة في مفردات علم من العلوم، مثل "المعجم التاريخي والتأثيلي لمفردات الرياضيات"⁽⁴⁾ الذي يتناول مصطلحات الرياضيات وما طرأ عليها من تغيير وتطور عبر العصور.

والتطور في المعاجم التاريخية المتخصصة، قد يصيب لفظ المصطلح مع بقاء المفهوم ثابتاً (مثل "علم الحيل" أصبح اليوم "الهندسة الميكانيكية")؛ أو أن التطور يصيب خصائص المفهوم مع بقاء لفظ المصطلح ثابتاً (مثل مصطلح "الطائرة" الذي استمر في اللغة العربية منذ اختراعها حتى اليوم على حين تغيرت خصائصها الجوهرية والعرضية)؛ أو أن التطور التاريخي يصيب كلا المصطلح والمفهوم (مثل مصطلح "الحريات المدنية" في القرن التاسع عشر الميلادي الذي كان يدلّ على حقوق الإنسان الطبيعية والمدنية والسياسية، فهذا المصطلح تغير في القرن العشرين فأصبح "حقوق الإنسان" وتوسّع مفهومه ليضم كذلك الحقوق الاقتصادية وأنواعاً متعددة من الحقوق مثل: حقوق الطفل، وحقوق المرأة، وحقوق المعاقين، إلخ).

(2) Emer O'Sullivan, *Historical Dictionary of Children's Literature*, Scarecrow Press, 2010.

(3) *Le Robert Collège*, 2018.

L'origine et la formations des mots avec l'étymologie.

(4) Bertrand Hauchecorne. *Dictionnaire historique et étymologique du vocabulaire mathématique*. Ellipacs. 2014.

وهكذا فالمعجم التاريخية اللغوية المتخصصة، لا تتناول التغيّر الذي يطرأ على مفردات العلم موضوع المعجم عبر العصور فحسب، بل تتطرق كذلك إلى التطور الذي يصيب المفاهيم التي تعبّر عنها تلك المفردات، أو التغيرات التي تحصل للألفاظ والمفاهيم معاً. وهذا التطور دائم مستمر بفضل تقدّم المعرفة الإنسانية.

ج - معجم تاريخية للناطقين باللغات الأخرى:

يمكننا أن نتصور إعداد معجم تاريخية للناطقين باللغات الأخرى، وينبغي أن يخضع إعدادها إلى ضوابط وقواعد تطرقنا إليها في كتابنا "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق"⁽⁵⁾

ثانياً: نطاق المعجم:

المقصود بـ "نطاق المعجم" مساحة المادة التي يغطيها المعجم. وهذه المادة على نوعين:

أ - مصادر المعجم: أي المدونة والدراسات المتنوعة التي يعتمدها المعجمي أساساً لكتابة مواد معجمه.

ب - مضمون المعجم: أي مواد المعجم التي تكون مرتبة طبقاً لترتيب معين.

وستتناول هذين النوعين باختصار فيما يلي:

أ - مصادر المعجم:

يجمع اللغوي أو المعجمي مادة المعجم من المصادر المنطوقة أو المكتوبة أو منها معاً، حسب أهداف المعجم. فعلماء اللغة العرب في القرن الأول الهجري، كانوا يتركون مدنهم، كالبصرة والكوفة، ويرحلون إلى البوادي العربية حيث تعيش قبائل معينة معروفة بفصاحة لغتها، ويمضون مدداً متفاوتة في تسجيل ما

(5) علي الفاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2005.

يسمعونه من الأعراب، ثم يعودون إلى مدنهم، ويدرسون ويحللون ما دَوَّنوه، ليصنعوا معاجمهم أو يضعوا قواعدهم للغة العربية.

في صناعة المعجم الألماني ومعجم أكسفورد للغة الإنجليزية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان المعجمي يستمد شواهده من آداب اللغة المعنية خاصة الكتب المطبوعة أو المخطوطة. وهذا ما تعتمد عليه معظم المعاجم التاريخية.

بيد أن هذه المصادر تختلف من حيث نطاقها. وهناك أنواع متعددة للنطاق أهمها ثلاثة: النطاق الجغرافي، والنطاق التاريخي، والنطاق الموضوعي:

- النطاق الجغرافي:

من المفروض أن تُستقى مصادر المعجم التاريخي من جميع البلدان التي تستعمل فيها اللغة التي يُعنى بها المعجم، ولا تقتصر على البلد الأصلي لتلك اللغة، ولا تقتصر على بلد دون آخر. بيد أن المعاجم التاريخية المختلفة تتبع منهجيات متباينة. فمصادر معجم أكسفورد للغة الإنجليزية، في طبعته الأولى، اقتصرت على الكتب الإنجليزية الصادرة في المملكة المتحدة (بريطانيا) دون سواها. وهكذا فمادة المعجم في طبعته الأولى تعكس اللغة البريطانية في إملائها، ونطقها، ودلالاتها، واستعمالاتها، ونحوها بشكل عام؛ لأن المعجم لا يستطيع أن يتعامل في الوقت نفسه مع جميع نوعيات اللغة الإنجليزية المستعملة في أمريكا، وكندا، وأستراليا، ونيوزلندا، وجنوب إفريقيا، والهند، إلخ. في طبعته الإلكترونية التي بدأت في الصدور خلال الثمانينات من القرن الماضي، أخذ معجم أكسفورد يضيف الصيغة الأمريكية بوصفها بديلاً. ومن الناحية النظرية، يمكن للمعجم الإلكتروني أن يمكّن القارئ من اختيار نوعية اللغة التي يريد الحصول على المعلومات عنها.

وبعد أن تأسست الأكاديمية الملكية للغة الإسبانية في مدريد سنة 1713، عكفت على إعداد معجمها المكوّن من ستة مجلدات الذي صدر سنة 1726 بعنوان "معجم اللغة القشتالية" الذي وصف بأنه "معجم المراجع"،

(Dictionario de Autoridades) أي معجم المراجع أصحاب السلطة اللغوية. الذي ظل يخضع للمراجعات والتعديلات والإضافات قرابة 250 سنة حتى صدرت طبعته الثانية والعشرون سنة 2001 بعنوان "معجم اللغة الإسبانية". وفي جميع تلك الطبعات كانت مصادره مقتصرة على آداب "اللغة القشتالية"، أي لغة القصور في إسبانيا، ولم يعتمد آداب البلدان الناطقة باللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية، على الرغم من أن عددا من أدبائها نالوا جائزة نوبل للآداب بجدارة عن أعمالهم المكتوبة باللغة الإسبانية.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، راحت بلدان أمريكا اللاتينية تؤسس أكاديميات اللغة الإسبانية واحداً تلو الآخر، مثل كولومبيا (1871)، الإكوادور (1874)، المكسيك (1875)، السلفادور (1876)، فنزويلا (1883)،...، بورتوريكو (1955)، والولايات المتحدة الأمريكية (1973)؛ وأخذت هذه الأكاديميات الإسبانية تعقد مؤتمرات دورية لها.

وفي سنة 2005، خضع هذا المعجم الإسباني إلى مراجعة سمحت بإدخال الكلمات من اللغة الإسبانية في بلدان أمريكا اللاتينية.

ومع أن جميع المعاجم التاريخية الغربية أقتصرت في طبعاتها الأولى على لغة بلد واحد، فإن الخطة العلمية التي كلّفني اتحاد الجامعات العربية بوضعها لـ "المعجم التاريخي للغة العربية"، ونشرتها في كتابي "صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"⁽⁶⁾، تنص على ضرورة أن تشتمل مصادر المعجم على النصوص العربية التي أُنتجت في جميع البلدان التي استعملت فيها اللغة العربية حتى تلك التي استُخدمت فيها بوصفها لغة رسمية أو لغة ثقافة، مثل الأندلس، وإيران، والبلدان الإفريقية، والهند. بل أكثر من ذلك ينبغي أن تضم كذلك ما أنتجه الشعراء والأدباء العرب من نصوص في بلاد المهجر؛ فهذه النصوص قد ترد فيها استعمالات خاصة باللغة العربية في بلاد المهجر في الأمريكتين وغيرهما.

(6) Simone Delesalle. Le traitement des exemples dans les grands dictionnaires de la seconde partie du XIXe siècle (Littre, Dictionnaire Universel de P. Larousse, Dictionnaire général)

- النطاق التاريخي:

من البديهي أن تغطي مصادر المعجم جميع عصور اللغة لكي يتتبع المعجم تطور الألفاظ عبر العصور منذ نشأتها حتى اليوم الحاضر. وهذا هو الفرق الأساس بين المعجم التاريخي والمعجم العادي. فإذا اقتصر المعجم في مصادره على عصر من العصور القديمة فهو معجم تاريخي محدود بمرحلة تاريخية معينة، أو معجم مرحلي. أما إذا تناول المعجم اللغة في عصرها الحاضر فهو معجم وصفي عادي، وليس تاريخياً؛ فمعجم فيشر للغة العربية، هو معجم تاريخي بمعنى أنه اقتصر في مصادره على ما أنتجه عصر محدد من نصوص لغوية، هو عصر الاحتجاج الذي ينتهي بحوالي القرن الثالث الهجري.

- النطاق الموضوعي:



وضع هذا المخطط اللساني المعجمي الإسكتلندي جيمس موري (1837-1915) رئيس تحرير معجم أكسفورد للغة الإنجليزية من سنة 1879 حتى وفاته. ويبين فيه لمحوريه ولنا الأنواع المختلفة للغة الإنجليزية التي يتناولها معجمه. وبمصطلحات اليوم نجد في هذا المخطط:

- مستويات اللغة: عامي، دارج، لهجي.

- أنواع مفردات اللغة: أدبي، علمي، تقني، مقترض (أجنبي).

فيما يتعلّق بمستويات اللغة، فإن كثيراً من المعاجم التاريخية التي اتخذت من "معجم أكسفورد للغة الإنجليزية"، نموذجاً تحتيه، تختلف مع جيمس موري في تلك القضية، لأنها تختلف عن معجمه من حيث دوافعها وأهدافها. فالمعجم الألماني الذي بدأه الأخوان غريم [يعقوب غريم (1785 - 1863) وويلهلم غريم (1786 - 1859)]، كان دافعه توحيد اللهجات الألمانية في لغة فصيحة واحدة، لكي تكون أساساً لوحدة الولايات الألمانية في دولة قومية واحدة، والتي تحققت سنة 1871 بعد وفاتها على يد رئيس حكومة ولاية بروسيا الداهية بسمارك (1815 - 1898). ولهذا فإن مصادرها اقتصرت على الأدب الألماني المدوّن باللغة الألمانية الموحّدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر الميلادي، أي من لوثر إلى غوته، وتتبع مفرداتها من العصور القديمة حتى تاريخ تدوينها. ولهذا فهما لم يُدخلا فيه الكلمات المستعملة في اللهجات الألمانية المختلفة، بل الفصيح المشترك فقط.

وهذا ما يرمي إليه "المعجم التاريخي للغة العربية" و"معجم الدوحة التاريخي للغة العربية".

يقول القاسمي في تبريره اقتصار الأول على اللغة العربية الفصيحة مصدراً للمعجم التاريخي، وهو تبرير ينطبق على المعجم الثاني كذلك:

"واقْتصار المعجم التاريخي للغة العربية على العربية الفصيحة المشتركة واستبعاده اللهجات العامية، تقتضيه أسباب عملية، وليست لسانية، أهمّها أن العربية الفصيحة المشتركة هي التي اضطلعت قديماً، وتضطلع في الحال والاستقبال، بحفظ التراث الثقافي للأمة، وبدور وسيلة التفكير العلمي. فبساطة تراكيب اللهجات العامية لا تساعد على التفكير المنطقي الذي يتطلب بنيات لغوية متطورة ومعقدة أحياناً. والعربية الفصيحة هي كذلك وسيلة التواصل والتفاهم

الكاملين بين أبناء الشعوب العربية، وبينهم وبين أبناء المسلمين والمؤسسات الدولية التي تستخدم العربية الفصحى لغة عالمية.⁽⁷⁾

فاللهجة العامية هي وسيلة للتواصل اليومي الاعتيادي السريع، وهذا يتطلب التبسيط في التركيب، والاختزال في التعبير. والتغير الذي يطرأ عليها أسرع نسبياً من ذلك الذي يصيب الفصحى. ولهذا فإن كثيراً من علماء اللغة مثل شوقي ضيف وتمام حسان، يعدّون اللهجات العربية تحريفاً للغة العربية الفصحى. وهذا ما تأخذ به حتى المعاجم الغربية والأمريكية، التي تُصنّف على نوعين: معاجم للغة القياسية ومعاجم للهجات الدارجة، مثل المعجم الشهير:

Historical Dictionary of American Slang (Random House, 1994, 1997)

تتفق المعاجم التاريخية الغربية على أن تضم في مداخلة الرئيسة أو الفرعية مختلف أنواع الألفاظ العامة والخاصة، فتشتمل على مصطلحات من الآداب والعلوم والفنون. ف "معجم أكسفورد للغة الإنجليزية" المعاصر، يلتزم في مدوّنته الحديثة، بنسب معينة لكل نوع من أنواع المعرفة، لتكون المدونة متوازنة وممثّلة تمثيلاً صادقاً للغة الإنجليزية الحديثة التي يريد أن يؤرّخ لألفاظها ومصطلحاتها وتطوّرها.

وهذا ما ذهب إليه مشروع "المعجم التاريخي للغة العربية" ومشروع "معجم الدوحة التاريخي للغة العربية".

وإذا كان مشروع معجم فيتشر قد اقتصر في مصادره على الأعمال الأدبية في عصر الاحتجاج، من شعر وقرآن وحديث ونثر، فذلك لا يعني عدم نيّة مؤلّفه إدخال المصطلحات الفنية والعلمية فيه، بل يعود ذلك إلى سببين:

الأول، أن اللغة العربية في عصر الاحتجاج وقبل القرن الثاني الهجري، لم تكن تتوفر على كثير من الكتب العلمية المتخصّصة.

(7) علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2014، ص 177-178.

الثاني، أن اللغة الأدبية في عصر الاحتجاج تضم كثيراً من المصطلحات التاريخية والجغرافية والدينية والطبية وغيرها.

وكان محمود فهمي حجازي قد انتبه إلى هذه الحقيقة عندما كان أستاذاً للغة العربية في كلية الآداب في جامعة القاهرة قبل أكثر من أربعين عاماً، إذ شجع طلاب الدراسات العليا، على كتابة رسائلهم وأطروحاتهم حول الألفاظ الخاصة في الشعر الجاهلي، بقصد إعداد مادة مرجعية للمعجم التاريخي العربي عندما يبدأ الاشتغال عليه.

وخلاصة القول إن اتساع نطاق مدونة مصادر المعجم، تاريخياً وجغرافياً وموضوعياً، يؤدي إلى نتيجتين هما:

- دقة المعجم اللغوية، بفضل اشتغال مدونته على شواهد كثيرة تحيط بالمعاني المختلفة للفظ واستعمالاته المتعددة.

- ازدياد حجم المعجم، لكثرة مواده. ولكن حجم المعجم لا يتوقف على اتساع نطاقاته الجغرافية والتاريخية والموضوعية فحسب، وإنما يتوقف كذلك على عمق معالجة مواد المعجم. وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة التالية.

ب - مضمون المعجم:

نقصد بمضمون المعجم المعلومات التي يقدمها المعجم لمستعمليه. وأهم هذه المعلومات ما يأتي:

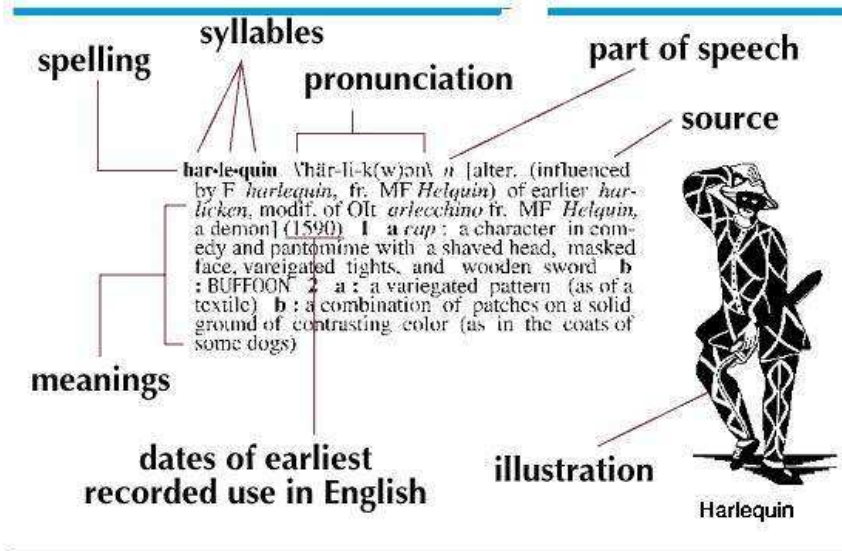
1 - معلومات عن الإملاء والنطق،

2 - المعلومات الدلالية،

3 - المعلومات التأثيلية،

4 - المعلومات التاريخية،

5 - المعلومات اللغوية.



The entry for the word *harlequin* from the ninth edition of *Merriam-Webster's Collegiate Dictionary*,

(في هذا المدخل من معجم مريام - وبستر الأمريكي المدرسي في طبعته التاسعة، نجد أن المعلومات التي يقدمها هذا المعجم للقارئ هي: تهجئة الكلمة، ومقاطعها، وتلفظها، وقسم الكلام الذي تنتمي إليه، وتأثيلها، وتاريخ أول ظهور مسجل لها، وتعريفها، ورسم يساعد على فهم التعريف).

وستتناول هذه الأنواع من المعلومات بشيء من التفصيل:

1- معلومات عن الإملاء والنطق:

تقدم معظم المعاجم التاريخية الغربية بعد كلمة المدخل معلومات تتعلق بتهجئة الكلمة وكيفية نطقها، وتكون المعلومات عنها بالكتابة الصوتية العالمية

(International Phonetic Alphabet)

وعادة ما تقدم هذه المعاجم نطقاً واحداً يُعتبر فصيحاً أو مقبولاً. ونظراً لاختلافات النطق الجغرافية في اللغة الواحدة، أخذت بعض المعاجم إضافة نطق

ثانٍ يعد مقبولاً، كما فعل "معجم أكسفورد للغة الإنجليزية" في طبعاته الأخيرة،
فإضاف النطق الأمريكي بين قوسين بعد النطق البريطاني، بوصفه نطقاً بديلاً.

وكانت المعاجم الأمريكية في بداية القرن العشرين تعتمد نطق منطقة
"نيو أنجلند" الواقعة في الشمال الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية. ولكنها
في أواسط القرن العشرين، أخذت تضيف نوعيات من نطق الكلمة
ذاتها متداولة في الولايات الأخرى. ففي معجم وبستر الثالث الدولي
(*Webster's Third New International*) نجد 132 نطقاً مختلفاً لكلمة *a fortiori*.

أحسب أن على المعاجم العربية أن تقدّم معلومات عن الإملاء، لأنه غير
موحد في البلدان العربية، بسبب تسرب بعض التهجيات القديمة إلى كتابتنا
الراهنة في كثير من البلدان خاصة في المشرق العربي. ومعظم الاختلافات في
الإملاء يتعلق بكتابة الألف والمهمزة، إذ يكتب المشاركة كلمة "الرحمن" ناقصة،
في حين يكتبها المغاربيون كاملة "الرحمان". وقد قدّم زميلنا الدكتور عبد الحميد
هرامة بحثاً وافياً عن مشكلة كتابة المهمزة في اللغة العربية المعاصرة في المصحف
وفي الكتب العادية⁽⁸⁾.

وفي رأينا أن المعلومات المتعلقة بكيفية نطق الكلمة، غير ضرورية باللغة
العربية إلا نادراً، إذا كانت كلمة المدخل مكتوبة بالعربية، لأن الكتابة العربية
الكاملة كتابة فونيمية، كل علامة مكتوبة فيها تمثل صوتاً رئيساً من أصوات
اللغة (فونيمياً). بيد أن ذلك لا يتحقق إلا بثلاثة شروط:

الأول، أن تكون العربية مشكولة بالشكل التام .

الثاني، أن تكون العربية مكتوبة بالإملاء العربي الحديث الكامل، فلا
نكتب بالإملاء القرآني ولا نكتب الكلمات ناقصة مثل: "هذا"، "الرحمن"، كما

(8) عبد الحميد عبد الله الهرامة "المدقق الإملائي ومشكلة المهمزة" بحث مقدم لمشروع معجم الدوحة
التاريخي للغة العربية.

هو الحال في المشرق العربي، بل نكتبها "هاذا"، "الرحمان"، كما تُكتب في المغرب العربي.

الثالث: أن تكون قواعد تلفظ الكلمات المكتوبة، مثل قاعدة الحروف الشمسية والقمرية، معروفة لدى القارئ، كأن يضعها المعجم في مقدّمته، فيستطيع القارئ أن يلفظ كلمة "الشمس" على صورة /أَشْمَس/ وليس /أَلْشَّمْس/..

2- المعلومات الدلالية:

تساعد المعلومات الدلالية القارئ على فهم معنى اللفظ. وتلجأ المعاجم عادة إلى تعريف اللفظ. وللتعريف أنواع عديدة، كالتعريف بالمقابل، أو المضاد، أو النقيض، أو الشرح، أو الحد، أو المثال، أو الرسم، أو غير ذلك مما يساعد القارئ على إدراك معنى اللفظ⁽⁹⁾.

ويمتاز المعجم التاريخي بإيراد تعريفات الألفاظ متبوعة بشواهد موثقة. أي أن كل معنى من معاني اللفظ متبوع بشاهد يُنسب إلى قائله، والمصدر الذي ورد فيه، وتاريخه الدقيق أو التقريبي.

وتطرح على المعجمي مشكلة تعريف كلمات المداخل الفرعية إذا كانت هذه الكلمات تمثل مصطلحات علمية. وثمة ثلاث منهجيات في هذا الشأن، كما نستشف من مناقشات المجلس العلمي لمشروع "معجم الدوحة التاريخي للغة العربية":

أ- بعد كلمة المدخل الفرعي، نضع رمزاً يشير إلى العلم الذي تنتمي إليه الكلمة، مثل [ط] التي تدل على أن الكلمة مصطلح طبي. ومن يرد استكمال المعلومات عليه أن يعود إلى المراجع الطبية.

(9) Littré. Dictionnaire de la langue française.

ب - بعد كلمة المدخل الفرعي، نضع تعريف المصطلح كما هو متعارف عليه في عصرنا الحاضر، وهذا ما يفعله " المعجم الكبير " لمجمع اللغة العربية، إذ تقوم اللجان العلمية بصياغة تعريف لمفهوم المصطلح كما هو في العصر الحاضر.

ج - بعد كلمة المدخل الفرعي، نضع تعريفاً لمفهوم المصطلح وتاريخ ظهوره أول مرة، أما إذا استمر المصطلح في العصور اللاحقة وطرأ تطور على المفهوم، فينبغي إعادة التعريف في كل عصر، في ضوء التطور الذي طرأ على المفهوم، مشفوعاً بالشاهد أو الشواهد.

واختيار إحدى المنهجيات الثلاث المذكورة أعلاه يعتمد على أهداف المعجم، والجمهور المستهدف، والمدة المقررة لصناعة ذلك المعجم، والمبالغ المرصودة.

وفي فهمنا لخصائص المعجم التاريخي الرئيسة، لا نعد معجم مريام - وبستر الذي استنسخنا مدخلاً منه أعلاه، معجماً تاريخياً، على الرغم من أنه أتى بتأثيل كلمة المدخل "Harlequin" وحدّد تاريخ السنة التي ظهر فيها هذا اللفظ مسجلاً باللغة الإنجليزية، لسبب بسيط هو أنه لم يورد الشاهد الموثق. فالشواهد هي الخصيصة الرئيسة للمعجم التاريخي، التي تميزه عن بقية أنواع المعاجم التي تزودنا بتاريخ الكلمات وتأثيلها، كالمعجم التأثيلية، أو المعاجم العامة التي تعنى بتاريخ اللفظ وتأثيله ولكن لا تورد الشواهد على تغيّر دلالاته.

منهجيات استعمال الشواهد:

ولا استعمال الشواهد منهجيات مختلفة يختار منها المعجمي المنهجية الملائمة لحجم المعجم ومستواه وفلسفته ومدرسته المعجمية. وبشكل عام، يورد المعجمي أقدم شاهد للمعنى عند ظهوره أول مرة، وكذلك أقدم شاهد بعد صحوته من سباته، إن كان قد سبت. ولهذا فإن عدد الشواهد قد يتزايد في بعض المعاجم التاريخية مما ينتج عنه تضخم في حجم المعجم. وفي ذلك فائدة للباحث الذي يستعمله، وصعوبات للمعجمي والناشر والموزع؛ فمعجم لتره التاريخي في صيغته الأخيرة يضم ربع مليون شاهد تقريباً (بالضبط 240.555 شاهداً)⁽¹⁰⁾.

(10) يُنظر فصل التعريف في كتابنا: "صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"، مرجع سابق.

لنفرض أننا قسمنا عصور اللغة العربية إلى خمسة عصور: الجاهلي، الإسلامي - الأموي، العباسي، الوسيط، الحديث؛ وأن أحد معاني اللفظ "كتاب" هو: "رسالة"، قد استمر في هذه العصور الخمسة كما هو، فكم شاهداً نحتاج لهذا اللفظ بهذا المعنى؟

يعتمد الجواب على حجم المعجم المراد تصنيفه. ففي إمكان المعجمي أن يكتفي باختيار شاهد واحد لهذا المعنى هو عادة أقدم شاهد ورد في المدونة.. أما إذا كان المعجم من الحجم الكبير، فيستطيع المعجمي أن يختار أقدم شاهد للعصر الأول ثم أفضل شاهد لكل من العصور الثاني والثالث والرابع، ثم آخر شاهد للعصر الأخير. فلتعدد الشواهد للمعنى الواحد فوائد كثيرة منها البرهنة على استمراره عبر العصور المختلفة، وتبيان استعمالات مختلفة للفظ، وتوضيح بعض الظواهر الثقافية، فكما أن للمعنى الواحد ظلالاً متعددة، فإنها قد تمثل ظواهر ثقافية متقاربة.

في مدخل "Marque" في معجم أميل لتره التاريخي، نجد أن المعجمي أورد سبعة عشر تعريفاً مختلفاً، وجميعها تعريفات وافية شافية، وبعضها القليل بدون شواهد، ولكنه أورد ثمانية عشر شاهداً من كبار أدباء اللغة الفرنسية.

نعدُّ الشواهد جزءاً من المعلومات الدلالية، فإذا أحسن اختيارها فإنها تكمل التعريف وتلقي ضوءاً كاشفاً على المعنى المقصود؛ فتوضيح المعنى هو من وظائف الشاهد الجيد، التي تشتمل كذلك على تبيان سلوك الكلمة النحوي، وتجلية جانبٍ من جوانب ثقافة الناطقين بتلك اللغة.

وبالمثل فإننا نعدُّ الشواهد الصورية، أي الرسوم والصور والتشجيرات، إذا أحسن اختيارها أو إبداعها، جزءاً من المعلومات الدلالية، بل قد تحل محل التعريف، وتعدُّ نوعاً من أنواعه.

شواهد على الألفاظ أم شواهد على الثقافة؟

وتبغى الإشارة إلى أن المعجمي الفرنسي ألن رِي (Alain Rey) رئيس تحرير معجم "روبير الكبير للغة الفرنسية" (Le Grand Robert de la Langue française)، انتقل بالشواهد في هذا المعجم التاريخي من شواهد على تاريخ الألفاظ إلى شواهد على تاريخ الأفكار. فهذا المعجم يشتمل على 1350 إطاراً ثقافياً. فالمعجم يشتمل على قسمين مدعجين: لغوي وثقافي. فمادة كلمة "كرز" تشتمل على إطار ثقافي يشرح لنا كيفية انتقال زراعة شجرة الكرز من آسيا إلى إيطاليا ومنها إلى فرنسا.

تسجيل المجاز في المعاجم التاريخية:

إحدى القضايا الدلالية التي تختلف عليها منهجيات المعاجم التاريخية، هي تضمين التعابير المجازية والتعابير الاصطلاحية والتعابير السياقية في المعجم التاريخي، وتعريفها، وإيراد الشواهد عليها. فبعض المعاجم التاريخية لا تضمّن هذه التعابير في موادها، لأن هذه التعابير تختلف من عصر إلى عصر، وقد تموت بعد ذلك العصر، وقد ينفرد كاتب واحد دون غيره في استعمال مجاز معين، وما على المعجم إلا تسجيل المعاني الحقيقية فقط؛ فالمجاز كثير في اللغة فالكلام معظمه مجاز، أو كما يقول أبو العلاء المعري (363-449هـ):

لا تقيّد لفظي عليّ، فإني مثل غيري، تكلمني بالمجاز

على حين أن معجمات تاريخية أخرى تصرّ على تسجيل تلك التعابير، لأن الباحث المتخصص قد يواجه بعضها في وثيقة من الوثائق القديمة ولا يعرف معناه، والمعجم التاريخي هو ملاذه الأخير. وقد اتبع "معجم أكسفورد للغة الإنجليزية" قاعدة ثابتة في تسجيل الاستعمالات المجازية هي:

يُسجّل المجاز إذا استخدمه 5 كتاب مختلفين، في 5 مصادر مختلفة، خلال 5 سنوات متباعدة في عصر من عصور اللغة⁽¹¹⁾.

(11) Preface to the Third Edition of the OED | Oxford English Dictionary.

وقد واجهتني هذه المشكلة في ترجمتي لقصة " الفتاة المكسيكية " من رواية "على الطريق" للشاعر الأديب الأمريكي، جاك كيرواك (1922 - 1969) الملقب بملك المتعبين⁽¹²⁾؛ إذ إنني لم أعثر على معاني بعض تعبيراته المجازية في المعجم الأمريكية العديدة المتوافرة في مكتبتني. وعندما طلبتُ مساعدة بعض أصدقائي الأدباء والشعراء الأمريكيين، توصلوا إلى معاني بعض تلك التعبيرات المجازية ولم يعرفوا بعضها الآخر، معتردين بأنها كانت مستعملة في الأربعينيات من القرن الماضي ولم تُعد مستعملة اليوم.

ولهذا فأنا أميل إلى تسجيل المجاز في المعجم التاريخي طبقاً لقاعدة "معجم أكسفورد للغة الإنجليزية".

3- المعلومات التأثيلية:

كلُّ معجم تاريخي هو معجم تأثيلي، ولكن ليس كل معجم تأثيلي معجماً تاريخياً. فالمعجم التأثيلية الغربية تعنى برد اللفظ إلى أصله الاشتقاقي (ويمكن تسمية العملية بالتأصيل)، أو رد اللفظ إلى اللغة التي اقترض منها وتاريخ الاقتراض، مع تبيان نطق اللفظ في تلك اللغة ومعناه في اللغة المُقرضة، دون إيراد الشواهد الموثقة التي تعدّ ميزة المعجم التاريخية ودون التطرق إلى القوانين الكونية التي تحكمت في تعيّر نطق اللفظ أو تبدّل معناه أثناء الاقتراض (ويمكن تسمية العملية بالتأثيل، ويطلق بعضهم مصطلح التأثيل على العمليتين). وينبغي علم التأثيل على ساريتين: قوانين الصوتيات التاريخية، والتطور الدلالي للألفاظ.

في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان الباحثون الغربيون ومن حذا حذوهم من الباحثين العرب يميلون إلى رد كثير من الألفاظ العربية إلى إحدى اللغات السامية الحامية (أو ما يسميها اللغويون العرب حالياً باللغات الجزيرية أو العروبية). ثم تبيّن أن هذه اللغات نشأت وترعرعت في بيئة واحدة، وفي فترة زمنية واحدة، وأنها تنحدر من أم واحدة، ولهذا يصعب القول أية لغة

(12) يُنظر القصة في كتاب: علي القاسمي، مشاعل على الطريق: أبداع وأروع القصص الأمريكية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، 2018.

أخذت عن الأخرى. ولهذا يميل معظم المعجميين العرب اليوم إلى إيراد نظائر اللفظ أو نظائر جذره ومعناه في اللغات الجزيرية الأخرى دون الحكم على اللغة المقترضة، وهذا ما نجده في "المعجم الكبير" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. وهذا ما تفعله كثير من المعاجم التأثيلية الأوربية. فالمعجم الفرنسية مثلاً تورد نظائر اللفظ في اللغات اللاتينية الأخرى مثل الإيطالية والإسبانية والبرتغالية والرومانية.

وتختلف المعاجم التاريخية في موضع المعلومات التأثيلية. فمعظم المعاجم التاريخية الأوروبية تضعها بعد كلمة المدخل والكتابة الصوتية، أي قبل التعريف (كما في الصورة أعلاه مادة من معجم مريام - وبستر)؛ لأن هذه المعلومات التأثيلية قد تساعد على إدراك المعنى بصورة أفضل. بيد أن هنالك من المعاجم التاريخية ما يضع تلك المعلومات في آخر مادة كلمة المدخل، لئلا تؤثر في فهم القارئ للمعنى. وهذا ما فعله "معجم الدوحة التاريخي للغة العربية".

4- المعلومات التاريخية:

يفرّق المفكّر المؤرّخ الدكتور عبد الله العروي بين "أرّاخ" و"مؤرّخ"⁽¹³⁾. فالأرّاخ (وهي كلمة ولّدها العروي على وزن "فَعَال" الذي يُستخدم لصياغة أسماء أصحاب المهن اليدوية عليه مثل: نَزّاح، زَبّال، حَمّال) هو الذي يذكر الوقائع مع تاريخ حدوثها فقط. أما المؤرّخ (وهي على وزن "مُفَعَّل" الذي يُستعمل لصياغة أسماء أصحاب المهن الفكرية عليه مثل: مُفكّر، مُحلّل، مُدبّر) فهو الذي لا يكتفي بذكر الأحداث وتاريخ وقوعها، بل يتناولها بالتحليل والتعليل والتفسير، فيذكر العوامل التي أدت إليها، والقوانين الاجتماعية التي تحكّمت فيها، بحيث إذا توافرت في المستقبل الأسباب التي أدت إلى تلك الوقائع، فإن أحداثاً مماثلة ستقع. وهكذا يكون التاريخ علماً، وتكون له فائدة وعبرة.

(13) عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، ط5، (2012)، ص 44.

ويعود الفضل في تطوير علم التاريخ إلى الأخباريين العرب المسلمين الذين استفادوا من مناهج الجرح والتعديل المستخدمة في علم الحديث للتأكد من صحة الأحاديث، كما طوروا منهجيات التدوين التاريخي، وأخيراً توصل العبقري ابن خلدون (ت 808هـ) إلى القوانين الكونية والاجتماعية التي تتحكم في سيرورة التاريخ وتطور المجتمعات البشرية، وذكرها في مقدمة تاريخه "العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر".

وتبني المدرسة المعجمية الفرنسية هذه المنهجية التاريخية العلمية، فقد أكد أدولف هاتسفيدل وزميله آرسين دارمستتر في مقدّمة معجمها "المعجم العام للغة الفرنسية منذ القرن السابع عشر حتى يومنا هذا" على:

"أن المنهج التاريخي لا يعني فقط أن نذكر المعاني المختلفة للكلمة، منطلقين من المعنى الأول الذي تفرّعت منه بقية المعاني ... ينبغي بعد ذلك معرفة القوانين الصوتية التي أدت إلى التغيّرات والتحوّلات في عدد من الكلمات... ومعرفة القوانين النحوية التركيبية التي فعلت فعلها في تغيير التراكيب الفرنسية وصيغها الصرفية"⁽¹⁴⁾.

وهذا الرأي هو ما أتبناه فقد ذكرتُ في كتابي "صناعة المعجم التاريخي للغة العربية" ما يأتي:

"واعتماد المنهج التاريخي العلمي في المعجم، لا يعني ترتيب معاني اللفظ ترتيباً زمنياً فقط. فكما أن المنهج التاريخي العلمي في التاريخ لا يقتصر على سرد الأحداث والوقائع في ترتيب زمني من الأقدم إلى الأحدث فحسب، بل يسعى كذلك إلى تبيان العلاقة بين تلك الأحداث، ومعرفة الأسباب التي أدت إليها، وعلاقتها بالنتائج التي تمخضت عنها، في ضوء قوانين الفكر والمنطق؛ فإن المعجم التاريخي أيضاً لا يقتصر على ترتيب معاني اللفظ المختلفة ترتيباً زمنياً

(14) Adolph Hatzfeld et Arsèn Darmesteter. *Dictionnaire général de la langue française*. Librairie delagrave, 1915.

فحسب، بل يعمل كذلك على استنباط الفكرة الجامعة بين تلك المعاني، وتوضيح العلاقات والارتباطات بينها في ضوء قوانين الفكر واللغة⁽¹⁵⁾.

وهكذا، إذا أردنا أن تكون تاريخية المعجم التاريخي علمية، علينا أن لا نكتفي بذكر تاريخ التطور اللغوي الذي يطرأ على الألفاظ، بل ينبغي أن نذكر القوانين الكونية واللسانية التي تحكمت فيه وأدت إليه. ولكن ذكر تلك القوانين وتفسير كل تطور يصيب اللفظ مبنى أو معنى، سيؤدي إلى تضخم هائل في المعجم؛ ولهذا نلجأ إلى ذكر جميع قوانين التغير الصوتي والدلالي وغيرهما الذي يصيب الألفاظ، في مقدمة المعجم، ونحيل عليها في مواده.

5- المعلومات اللغوية:

تختلف المعاجم التاريخية في منهجياتها المتعلقة بالمعلومات اللغوية. ومن هذه القضايا:

أ- أسماء الأعلام:

ثمة من يرى أن المعجم لا يتناول أسماء الأعلام التي ينبغي أن يكون مكانها في دوائر المعارف والموسوعات والمعلمات، في حين يرى بعضهم أن المعجم التاريخي ينبغي أن يضم جميع الألفاظ التي ترد في المدونة بما فيها أسماء الأعلام.

ب- المعلومات النحوية:

عادة ما تقدّم المعاجم، تاريخية كانت أم غير تاريخية، معلومات نحوية عن الألفاظ في المداخل الرئيسة أو الفرعية. وتتمثل هذه المعلومات في وضع رمز بعد اللفظ يشير إلى قسم الكلام الذي ينتمي إليه. والسلوك النحوي لهذا اللفظ، تقرره قواعد اللغة المسطّرة في كتب النحو أو في مقدمة المعجم؛ فمتن المعجم يتناول كل ما يشدّ عن القواعد، كمعاني الألفاظ التي لا قاعدة لها. أما ما يخضع

(15) صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مرجع سابق، ص 46.

لقاعدة، كالإدغام أو حركات الإعراب، فإن متن المعجم لا يتعامل معها بل يحيل على كتب القواعد أو على مقدمة المعجم التي تلخص تلك القواعد، كما فعلنا في " المعجم العربي الأساسي" (16).

ج - الإحصاءات اللغوية:

نظراً لأن المعاجم التاريخية المعاصرة تقوم على مدونات حاسوبية، فمن اليسير بمكان تزويد مستعمل المعجم بإحصاءات مختلفة عن الألفاظ، فمثلاً إذا كان للفعل أكثر من مصدر، يستطيع المعجم أن يزودنا بإحصاءات الشيوخ لكل مصدر، في كل عصر من عصور اللغة، وفي كل صقع من الأصقاع التي تُستعمل فيها.

وهكذا يستطيع واضعو مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بها أو لغيرهم، استشمار هذه المعلومات الإحصائية في تجويد مناهجهم والبدء بتعليم المصدر الأكثر شيوعاً، ثم بقية المصادر في مراحل لاحقة. كما تُستعمل هذه الإحصاءات اللغوية لأغراض أخرى.

(16) علي القاسمي (المنسّق) وآخرون، المعجم العربي الأساسي، الألكسو/ لاروس، 1989.

الخاتمة:

إن المنهجية التي يتبناها صنّاع المعجم التاريخي تعتمد على أغراض المعجم، والجمهور المستهدف، والفلسفة الفكرية والتاريخية التي يقوم عليها، والمدرسة المعجمية التي ينتمي إليها، والمدة الزمنية المخصصة لصناعته، والمبالغ المرصودة للإنفاق عليه.

وكانت المعاجم التاريخية الأولى، كالألمانية والبريطانية والفرنسية، تبتغي الشمولية والكمال وترمي إلى خدمة الباحثين العلماء، ولهذا استغرقت صناعة كل واحد منها القرن من الزمن تقريباً لإصداره في طبعة ورقية. وكانت هناك مشكلة التحديث والتحيين. فكما هو معلوم فإن المعجم ينبغي تحيينه وتحديثه كل 25 سنة على الأكثر لإدخال الألفاظ المستجدة التي أخذت تتكاثر في الآونة الأخيرة بفضل ازدياد المفاهيم وتطور تقانة (تكنولوجيا) وسائل الاتصال.

بيد أن تطور هذه التقانة (التكنولوجيا) أدى إلى تغيير في تصور المعجميين لماهية المعجم التاريخي ووظيفته. فقد تبين لهم أن مستعمليه في الأغلب هم من المثقفين الذين يبتغون الوقوف على تأثيل بعض الألفاظ أو على تطور دلالاتها؛ ولا يشكل الباحثون المتخصصون إلا نسبة ضئيلة من مستعمليه. ولهذا فليس من الضروري إصدار طبعة ورقية من حوالي 30 مجلداً، بل يمكن الاكتفاء بتلبية احتياجات المثقف العام فقط بحوالي 6 مجلدات؛ أما الباحثون فتيسر لهم منصة المعجم الإلكترونية البحث في المدونة الحاسوبية مباشرة للحصول على المعلومات اللازمة لبحوثهم، كما أن مشكلة التحيين والتحديث قد انحلت بالنسبة للمعاجم الإلكترونية، إذ يمكن تحديثها يومياً. وهذه هي المنهجية التي يعتمدها مشروع "معجم الدوحة التاريخي للغة العربية".

وأحسب أنه إذا استطاع هذا المشروع استكمال بناء مدونته الشاملة، فإنه سيقدم خدمة جليّة للغة العربية وثقافتها العريقة، لأن اللغة العربية هي الوحيدة التي تفتقر حتى الآن إلى مدونة محوسبة، خلافاً للغات العالمية الكبرى الأخرى.

دراسات تحليل الخطاب السياسي

لدى اللغويين العرب المعاصرين

- دراسة وصفية -

د. صالح بن حمد السحيباني
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
السعودية

ملخص البحث:

أصبحت دراسة تحليل الخطاب السياسي حقلاً لسانياً مهماً لحقه العديد من التطورات خلال محاولات اللسانيين الدائمة عن فتح مجالات عديدة للدرس اللساني المعاصر، حتى يمكن القول إن رجال السياسة أصبحوا ينافسون رجال الإعلام في النجومية.

وتحاول هذه الدراسة أن تجلي جهود اللغويين العرب في القديم والحديث في هذا المجال؛ حيث كانت لهم أيادٍ لا تنكر في تحليل الخطاب عموماً، وتحليل الخطاب السياسي بصفة خاصة عند المحدثين، وسوف نرى أثر جهود القدماء من لغويين ومفسرين وأصوليين وفلاسفة في قضية تحليل الخطاب بصفة عامة، وجهود المحدثين كذلك، وكيف استفادوا من القدماء العرب، ومن اللغويين الغربيين في هذا المجال.

وقد تبين من حال الدراسة تنوع مناهج تحليل الخطاب السياسي وتعدد مشاربه، وكان لتقدم اللسانيات الغربية أثر بارز في استناد كثير من اللغويين العرب المعاصرين إلى ما قدمه الغربيون في دراساتهم، سواء كانت النظرية أو التطبيقية، كذلك تبين أن اللسانيين العرب قد درسوا عناصر السياق اللغوي،

والتفتوا إلى أهميتها عند دراسة الخطاب وإلى عناصره غير اللغوية وأثرها في دلالة الخطاب، وتبين كذلك حرصهم على فهم المعنى الدلالي، ولاسيما في النصوص الشرعية؛ لاستنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفصيلية؛ ومن ثم اهتموا بعناصر المقال والمقام، وما يحيط بالنص من ظروف وملابسات.

وقد لاحظنا من خلال البحث وعي اللغويين العرب المعاصرين بأهمية اللغة باعتبارها عاملا فاعلا في الخطاب السياسي المعاصر، كذلك لاحظنا طغيان الدراسات التطبيقية على مستوى الخطابين العربي والغربي، وذلك في مواجهة الدراسات النظرية التي رأوا أنها قتلت بحثا في الجانب الغربي.

ويمكن القول في النهاية إن الخطاب السياسي العربي قديمه وحديثه كان ولا يزال في الأعم الأغلب خطابا غير مباشر وغير صريح، مما يعني أنه قائم في أغلبه على التلميح لا التصريح، وكذلك يحتاج مسار الدرس اللساني المعاصر في حقل تحليل الخطاب السياسي إلى كثير من الجهود التي تتأزر لدراسة الخطاب العربي والغربي قديما وحديثا وذلك لرصد الملامح اللغوية على الجانبين والتوصل إلى معرفة الدور الذي تلعبه اللغة في توجيه السياسة وخطابها.

المقدمة:

بين الفينة والأخرى يحتاج البحث العلمي الوقوف على ما تم إنجازه في المجال الذي يختص به؛ ليتأمل ويفحص ما أنجز في حقل أو ميدان ما من هنا أو هناك، وانطلاقاً من هذا المبدأ، وفي فلك هذا الإطار تأتي هذه الدراسة، ذلك أن قضية تحليل الخطاب السياسي من القضايا التي أفرزتها التطورات المتلاحقة في مجال اللسانيات المعاصرة، حيث إنه ومنذ تحطت اللسانيات مرحلة دراسة الكلمة المفردة، وتجاوزتها إلى دراسة الكلمة في علاقتها بالسياق وأنظار الباحثين تتجه إلى دراسة الخطاب بوصفه جزءاً لا يتفصل عناصره المكونة له بعضها عن بعض، كما كان لعلاقة اللغة بالسياسة - باعتبار اللغة ذات دور فعال في التأثير على المتلقي - أثر بارز في توجيه نظر اللسانيين إلى دراسة الخطاب السياسي، واستخلاص أهم سماته، وذلك باعتباره خطاباً لغوياً ذا ملامح مميزة في المقام الأول.

وقد راحت الدراسات اللغوية الغربية منذ زمن ليس ببعيد تقيم أبحاثها، وتضع مناهجها لتخلص إلى منهج لغوي علمي يقوم على دراسة تحليل الخطاب السياسي، وقطعت في ذلك شوطاً طويلاً، ولكن السؤال المهم الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه هو: أين موقع الدرس اللساني العربي من هذا التطور اللساني الذي لحق بالدراسات اللغوية الغربية؟ وماذا قدم الباحثون المعاصرون من العرب في بحث القضية؟ وهما سؤالان يتشعب منهما العديد من الأسئلة الأخرى؛ حيث إن سيلاً من الأسئلة يعثور الرأس كلما اقتربت من دراسات المعاصرين التي تتناول بشكل أو بآخر تحليل الخطاب السياسي، ولعل الإجابة عن مجمل تلك الأسئلة أو بعضها يبلور نتاج المعاصرين من العرب في هذا الحقل اللساني الذي بات منحى لسانياً تهدف إليه العديد من الأبحاث والدراسات، ولعل هذه المحاولة تطلع القارئ العربي، سواء كان متخصصاً أو عادياً، على نتاج مجموعة من الباحثين أخذوا على عاتقهم بحث المسألة وتناولها، لتكون إطاراً تقويمياً من قبيل تقييم الذات ومحاولة الوقوف على نقائصها، ولمح عيوبها قبل الوقوف أمام ميزاتها - ولا يعني ذلك إغفالها بطبيعة الحال.

اللسانيات الغربية ودراسة تحليل الخطاب:

يعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي - في رأي هذه الدراسة - نقطة تحول في الدرس اللساني الغربي، ففي بدايته يذكر (يقطين: 1989م، 17) أن نظر اللسانيين قد تحول نحو تحليل الخطاب، وإزاء ذلك يقرر (عكاشة: 2005م، 7 - 8) أنه ظهر اتجاهان في التفكير اللساني لتحليل الخطاب يتجاوزان حدود الجملة في التحليل اللغوي، ويذهبان إلى أبعاد أخرى أكثر عمقاً وتوسعاً، وهذان الاتجاهان هما كالتالي:

الاتجاه الأول: ويمكن تسميته بالاتجاه اللغوي الاجتماعي، ويتمثل في الأعمال التي قام بها كينيث بايك وزملاؤه، حيث وجدوا أن تحليل الخطاب أساسي في تطور حقل الأنثروبولوجيا، واعتمدوا في تحليلهم اللغوي على استنتاج طبيعة ومعاني الكلمات والجمل من سياق استخدامها الاجتماعي، ويجمع هذا الاتجاه بين العوامل اللغوية، والعوامل غير اللغوية.

الاتجاه الثاني: ويمكن تسميته بالاتجاه البنيوي، ويمثله هاريس (Harris)، وقد قدم منهجاً لتحليل الخطاب المترابط (منطوقاً ومكتوباً) واستخدم فيه إجراءات اللسانيات الوصفية، ليكشف بها بنية النص، وقد تجاوز في ذلك الآتي:

1- قصر الدراسة على الجمل والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة.

2- الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي.

وقد اهتم هاريس بالعلاقات التوزيعية بين الجمل، وتخطى الدراسات التي جعلت الجملة وحدة تحليل النص، إذ لم تتجاوزها إلى العلاقات التي تربط بين جميع الجمل، ولم تهتم كذلك بالموقف الخارجي أو ظروف إنتاج النص.

وكان من الطبيعي أن تظل اللسانيات في إطار البحث عن منهج لغوي يناسب تحليل الخطاب ردحاً من الزمن، إذ كان للخلط والتداخل اللذين أصابا مصطلح الخطاب في اللسانيات الغربية أثر بارز في تنوع مناهج تحليله، وفي

حدوث التداخل بين منهج تحليل الخطاب والمناهج التي تنزع إلى تحليل الأسلوب والنص، ونحو ذلك من المصطلحات التي تتداخل مع الخطاب.

وإجمالاً يمكن القول مع (عبد الحميد: 2000م: 303) إن الفاصل الجوهرى الذي يفرق بين تحليل الخطاب وتحليل الأسلوب يكمن في أن تحليل الخطاب يهدف إلى التعرف على الخصائص الدلالية في "الرسالة"، ويجب عن السؤال (لماذا؟) حيث يستدل عن نيات القائم بالاتصال وتأثيرات الاتصال، بينما يهدف تحليل الأسلوب إلى التعرف على مظاهر النحو والصرف وبناء الجملة، ويجب عن السؤال "كيف؟" في بناء الرسالة الاتصالية.

وفي أي نص من النصوص، تكون الروابط التي تربط بين عبارات جملة ما على درجة من الأهمية تعادل أهمية نظيراتها التي تربط بين سلسلة من الجمل، وهذا يمكن اعتبار الترابط (ربط الجمل) كمتغير أساس في تحليل كهذا، إلى جانب أن الجمل في نص ما تعتمد بعضها على بعض بطرق لغوية مصنفة.

بهذا نجد أن تحليل الخطاب يختلف عن تحليل الأسلوب في أن تحليل الأول يقصد به محاولة استشفاف الدلالات الرمزية (الأفكار) الواردة في النصوص التي تعد بمثابة الصور الرمزية التي تقدمها متجسدة في الأفكار، بينما يهتم تحليل الأسلوب بتقسيم النص إلى وحدات رمزية صغيرة كالكلمات والجمل والعبارات واستخداماتها، بمعنى آخر: إن تحليل الخطاب يستهدف جمع الأفكار الواردة واحتسابها وتسلسلها حسب أهميتها وتكراراتها، على أساس أن التكرار يؤدي إما إلى ترسيخ فكرة جديدة، أو إحلال فكرة مكان أخرى، أو امحاء فكرة محددة.

وعلى كلٍّ، فقد كانت الدراسات التي تهدف إلى تحليل الأسلوب ذات أهمية خاصة في الوصول إلى تحليل الخطاب، وذلك لعدة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي: (السابق: 256).

1- تظهر أهمية تحليل الأسلوب من التعرف على شخصية الكاتب، ذلك أنه مع وحدة الموضوع واختلاف الكتاب نجد اختلافاً في الأسلوب وفي الفن الواحد، حيث نجد لكل منهم طابعاً خاصاً في تفكيره وتعبيره وتصويره، حتى قبل مقولة: "الأسلوب هو الأديب أو الكاتب أو الرجل".

2- التعرف على الأسلوب كخاصية جماعية في وقت ومكان معين، فهذه السمات لا تكون فردية، لكنها تكون اجتماعية أيضاً، فنجد العصور الأدبية ذات خصائص شائعة بين أفرادها تحالف العصور الأخرى، ونجد للشعب الواحد خصائص تميزه عن غيره، تميزه بلغته واستخداماته لها، بوصفها طريقاً للتعبير تختلف من جماعات إلى أخرى.

وكما يختلف تحليل الخطاب عن تحليل الأسلوب ويتجاوزه - يتجاوز أيضاً تحليل النص، إذ إن تحليل النص كما يفهمه (عكاشة: 2004: 30) عبارة عن تحليل داخلي لا يتجاوز إطار النص، أما تحليل الخطاب فيتطلب استرجاع الظروف التي أنتجته (السياق اللغوي والسياق الخارجي)، كما أنه في الوقت نفسه يتجه إلى توظيف الرؤية الاجتماعية الشاملة، بينما يقتصر تحليل النص على مجال اللسانيات، أي مادة الكلام أو شكله وبنيته بعيداً عن مضمونه ووظيفته الاجتماعية، وهذا ما يعنى به تحليل الخطاب.

معنى ذلك كما يؤكد عليه (عبد الحميد: 2000م: 302) أن إطار تحليل الخطاب يتجاوز تحليل الأسلوب والنص، كما أنه لا يكتفي بالمناهج والأساليب الخاصة بالتحليل والتفكيك ومعرفة الجذور والعلاقات اللغوية للاستدلال على المعنى، ولكن يتطلب تحليل الاستشهادات والأدلة والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث أو المحاور في الإثبات في إطار النص والمتحدث ومدى التمسك بها.

دراسة تحليل الخطاب في التراث العربي

من الواضح لمن يقرأ عن دراسة الخطاب في التراث العربي القديم أن مصنفات بعض علماء العرب القدماء في الدرس اللساني لم تغفل عن دراسة

الخطاب وعناصره، وإذا لم تأت مباحثهم في درسه تحت هذا العنوان فإنها تجلّت في التفاتهم إلى السياق اللغوي وغير اللغوي، وذلك لأهميتها في الوصول إلى المعنى المراد من التراكيب، وهو أمر لا يتوقف على العناصر اللغوية فقط، بل يعتمد أيضاً على المقام المحيط للجمله وحال المتكلم والمخاطب، طبيعة الموضوع ... إلخ، والمراد بالسياق عندهم - كما يفهم من كتاباتهم - هو المعنى المراد من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها في العبارة، أو في الجملة.

ويتجلّى ذلك الاهتمام بدراسة الخطاب في العديد من الملاحظات الخاصة بالسياق اللغوي والتي وردت في مظان مختلفة لدى علمائنا، وستتناول جهود بعضهم فيما يلي:

1- أبو عمرو الجاحظ (159-255هـ):

تنبه الجاحظ (1985م: 76/1) إلى أهمية السياق وعناصره ومقوماته، حيث أوصلها إلى خمسة عناصر هي: "اللفظ، والإشارة، والحركة التي تدل على العدد، والخط، والنّصبة - أي الحال -"، وفي ذلك يقول (خليل 2000م: 160) وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصّبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقتصر على تلك الدلالات".

وإذا أعدنا صياغة هذا النص عن أصناف الدلالات، كما أسماها الجاحظ وفقاً للنظرية اللغوية الحديثة (Modern Linguistic Theory) ولاسيما فيما يتعلق بارتباطها بمفهوم الاتصال (Communication) وطرقه ووسائله، لوجدنا ثلاثة من وسائل الاتصال الخمس التي ذكرها الجاحظ يهتم بها علماء اللغة في نظرهم إلى الخطاب، وهي:

1 - اللفظ: وهو مصطلح عند الجاحظ يعادل - في ظننا - مصطلح اللغة المنطوقة (Spoken Language) في اصطلاح علماء اللغة الآن، فاللفظ عنده

(1985: 75) "ما يميز الإنسان عن سائر الحيوان"، أو هو (1996م: 54/1) "للسامع من بني الإنسان".

2 - الإشارة، وهي عنده تعادل لغة البدن (Body Language) المصاحبة للكلام، مثل: "رفع الحاجب وكسر الأجنان، أو الشفاه، وتحريك الأعناق، وقبض جلد الوجه" (السابق: 48) أو تكون "باليد، وبالرأس، والحاجب، والمنكب" (1985م: 76/1).

3 - الخط: ويعادله مصطلح اللغة المكتوبة (Written Language) عند علماء اللغة، وهو كما يقول (1996: 45-46) "الدليل على ما غاب من حوائج الإنسان، وسبباً موصولاً بينه وبين أعوانه جعله خازناً لما لم يأمن نسيانه مما قد أحصاه وحفظه وأتقنه وجمعه وتكلف الإحاطة به".

وأوضح الجاحظ (1985م: 79) في موضع آخر أن الصوت من عناصر السياق وأن له دلالة يجب أن تراعى عند النظر إلى هذا الخطاب الذي يحوي هذا الصوت، ونحسب أنه يقصد بذلك النبر والتنغيم ذلك أن الصوت - كما يرى الجاحظ - "هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يُوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا مثوراً إلا بظهور الصوت".

وخلاصة القول إن الجاحظ أحاط علماً بالسياق، وجعل السياق معتمداً على اللفظ، والإشارة، والصوت، والحال، وهو ما يُعرف بالسياق اللغوي وغير اللغوي.

2- ابن جني (322-392هـ):

لقد احتل سياق الحال أهمية كبيرة في دراسة القدماء النحوية خصوصاً ودراساتهم في العربية عموماً، فقد تنبهوا إلى أهميته في الاستعمال اللغوي، يقول ابن جني (1954م: 3/255): "وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحب

الكلام من أوله، أو آخره، أو بدلالة الحال، فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها".

وقد التفت ابن جني (1952م: 251/3) إلى السياق، وفسره بأنه توافق معنى الكلمة مع معاني الكلمات الأخرى في التركيب الذي وردت فيه هذه الكلمة، وبرهن على ذلك بكلمة "الساق" في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (القلم:42)، فلفظه "الساق" هنا تعني شدة الأمر والخطب، كقولهم: "قد قامت الحرب على ساق". وليس المراد بها العضو المعروف من بدن الإنسان، ونقل عن حاتم الطائي قوله:

أخو الحرب إن عضت به الحرب عضها وإن شمر عن ساقها الحرب شمرا

ومن حيث الجانب التطبيقي فإننا نجد حضورا كبيرا لسياق الحال في توجيه المعنى النحوي عنده، فنجده مثلا يقول (1952م: 265/3): "ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادمًا: خير مقدم أي قدمت خير مقدم فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب. وكذلك قولك للرجل يهوي بالسيف ليضرب به: عمراً وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتاً القرطاس والله: أي اضرب عمراً، وأصاب القرطاس، فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤد تأديته".

3- ابن وهب (ت: 392هـ):

يعد ابن وهب واحداً ممن تفوق على أهم دراسة سبقته في هذا اتجاه تحليل الخطاب، وهي محاولة الجاحظ في القرن الثالث الهجري، فهذه الأخيرة رغم نفاستها وريادتها في مجال تحليل الخطاب، فإنه غلب عليها التمثيل والنمذجة، على حساب التنظير والتأسيس المفاهيمي.

وقد أطلق ابن وهب على الخطاب مصطلح (البيان) في عنوان كتابه: "البرهان في وجوه البيان" باعتبار أن التوضيح هو الوظيفة الأساسية له، التي

يجمع عليها القدماء والمحدثون على السواء، فليس للخطاب وظيفة غير نقل معلومة من طرف إلى طرف بغية التأثير فيه، مع الإشارة إلى أنه استعمل مصطلح الكلام، ومصطلح الخطاب كذلك في باب الخطبة، قال ابن وهب (1969: 163): "لأن الكلام إنما وضع ليعرف به السامع مراد القائل"، وقال: (1969: 152): "والخطابة والخطاب اشتقا من الخطب والمخاطبة لأنها مسموعان" وقد استعمل ابن وهب في العنوان لفظ "وجوه"، بينما استعمل في مقدمة كتابه لفظ "أقسام" (1969: 49)، ولم يكتف ببيان أقسام الخطاب، وإنما تجاوز ذلك إلى بيان أصوله التي يقوم عليها، ووظائفه التي يؤديها، وبذلك يكون قد أتى على معظم مسائل هذا العلم.

وفي دراسة لـ بلقاسم محمد حمام، بعنوان: "مفاهيم تحليل الخطاب في التراث العربي: ابن وهب رائداً" قام ببيان جهود ابن وهب في تحليل الخطاب، وقد أوضح بلقاسم (2008: 14 وما بعدها) أن ابن وهب "رمى إلى تبين الأسس والقواعد التي يقوم عليها الخطاب اللغوي في جميع مستوياته، والخطاب الأدبي الرفيع واحد منها، كما أنه مما يختلف فيه عن الجاحظ، هو أن هذا الأخير كان همه الدفاع عن الخطاب العربي، في مقابل الخطاب الأجنبي، بينما كان هم ابن وهب التركيز على القواسم المشتركة، التي يقوم عليها الخطاب عند جميع الأمم، ولذلك جاء عرضه مقتنناً ومبواً للبيان وأسس وأنواعه وأساليبه، وهو في رأيي أنضج مما قدمه دارسو الخطاب قبله من أمثال الشافعي، الذي - حسب الجابري - هو أول من وضع قوانين تفسير الخطاب، أو البيان القرآني، على وجه الخصوص، لأن مجهود الشافعي على نفاسته وريادته لم يركز إلا على الخطاب الديني، بينما حرص ابن وهب أن تكون دراسته عامة، تشمل كل خطاب".

ويقرر بلقاسم (2008: 17 وما بعدها) أن ابن وهب يفاجئ القارئ بالمفهوم العميق الذي يعطيه للخطاب، إذ يربط ظاهرة الخطاب بالعقل من جهة، كما يربطه بالسلوك من جهة أخرى، بمعنى أنه يعطي للخطاب بُعداً الذهني، كما يعطيه بُعداً الإجرائي، وهذا ما يمثل الاتجاهين المعاصرين في تحديد

بعد الخطاب، ثم يأتي ربط ابن وهب الخطاب بالأثر المترتب عليه، حتى إن هذا الأثر أصبح جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الخطاب ذاته، وهو ما نجد له مثيلاً في الدراسات الحديثة، كما يفاجئنا ابن وهب أيضاً في باب مفهومه للخطاب بالعمق الكبير الذي نظر من خلاله إليه، إذ يرى أن الخطاب يتشكل في أكثر من مظهر، بعيداً عن أطرافه، لأن الخطاب عنده يقوم على "البيان"، الذي يعني نقل رسالة من جهة باثّة إلى جهة مستقبلية، سواء أكانت الجهتان على نية التخاطب أم لا، ولذلك عد بيان الأشياء بذواتها، وإن لم تبين بلغاتها، خطاباً كاملاً المواصفات. ثم إن الخطاب عنده يتجاوز اللغة، ومن ثم كان ما يحصل في القلب عند إعمال الفكر خطاباً.

4- عبد القاهر الجرجاني (400-471هـ):

كان لعبد القاهر الجرجاني وإنجازته الكبير في حقل اللسانيات، الذي تمثل في نظرية النظم، دور بارز في الخروج بدراسة اللغة من إطار المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي إلى دراستها في إطار السياق التي قيلت فيه، وقد أوضح (الجرجاني: 1960م: 234) أن السياق هو ترتيب الألفاظ في الجملة، وتأليفها بحيث تأتلف مع ترتيب هذه الألفاظ ومعانيها في النفس والذهن والعقل، وعبر عن مدى الارتباط بين الكلمات بعضها ببعض، ومناسبتها للسياق والمقام الذي تذكر فيه بقوله (الجرجاني: 1992م: 362): "النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم، وذلك أن من شأن الإضافة الاختصاص فهي تتناول الشيء من الجهة التي تختص منها بالمضاف إليه، فإذا قلت: "غلام زيد" تناولت الإضافة (الغلام) من الجهة التي يختص منها (زيد) وهو كونه مملوكاً".

كما بين عبد القاهر (1996م: 351) أثر السياق الثقافي في التفريق بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، وذلك من خلال الوقوف على معتقدات المتكلم، وقد أظهر ذلك من خلال تعليقه على قول الصلتان العبدي (ابن عبدربه 1404هـ: 3/138 - التبريزي د ت : 2/565):

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ كُرُّ الْغَدَاةِ وَمُرُّ الْعَشَى

فيذكر أن الحكم على قائل هذا البيت من حيث المجاز أو الحقيقة يرجع إلى العلم باعتقاد التوحد، وذلك إما بمعرفة أحوالهم السابقة، فلو ثبت من معتقداته نسبة هذه الأفعال للزمن، فـ (التعبير حقيقي)، في حين أنه إذا ثبت اعتقاده للإسلام، فإن نسبة هذا الفعل إلى الدهر مجاز للتعبير عنه.

5- علماء التفسير:

أح علماء العربية القدماء - لا سيما المفسرين - على ضرورة معرفة أسباب النزول في معرفة المراد من الآية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (البقرة: 143)، فقد نص المفسرون على أن المقصود بـ "الإيمان" في الآية هو "الصلاة"، مع وجود الفرق المعجمي بين الإيمان والصلاة؛ والذي دعاهم إلى ذلك كما نعتقد معرفة سبب نزول الآية، إذ يروى عن ابن عباس -رضي الله عنه- أنه لما وُجِّه رسول الله -ﷺ- إلى الكعبة، قالوا: كيف بمن مات قبل التحويل من إخواننا فنزلت (الزمخشري: 1987م: 1 / 27)، وبذلك يكون سؤال الناس عن شأن الذين ماتوا قبل تحويل القبلة للبيت الحرام سياقاً يستوجب أن يكون المراد من الإيمان هو الصلاة، اتفاقاً مع إرادة المستفهم.

6- علماء الأصول:

وكان لإصرار الأصوليين على أثر قرائن السياق في فهم النصوص الشرعية؛ لاستنباط الأحكام الفقهية دور في لفت الانتباه إلى مدلول الخطاب ككل، وقد ذهبوا إلى أن هذه القرائن قد تكون لفظية؛ وذلك يتطلب إحاطة المتكلم والسامع بدقائق اللغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141)، وقد يكون إحالة على دليل العقل، كما في قوله تعالى: ﴿تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف: 25)؛ فالعقل يخرج من هذه الأشياء ذات الله وصفاته، وقد تكون قرائن حالية كـ "الإشارة والرمز والحركات والسوابق

واللواحق"، وهي لا تدخل تحت الحصر (راجع: الغزالي: 1322هـ: 1/339، 340، وكذلك الآمدي: د.ت: 3/12).

وقصارى القول إن علماء العربية القدماء قد أدركوا ضرورة دراسة الملفوظ اللغوي في إطار السياق الذي قيل فيه هذا الملفوظ أو ذلك، وقد شمل السياق لديهم، كما يتضح لنا بعد إمعان النظر فيما دونوه في كتبهم تركيب الألفاظ وتنسيقها، بحيث تتأثر الكلمة اللاحقة على ما قبلها من كلمات، وترتبط كل كلمة في التركيب بكل كلمة سابقة عليها، كما شمل حديثهم لغة البدن، كـ "الإشارة بالعين أو بالحاجب أو المنكب أو بالعصا أو بالسيف"، وكذلك دلالة الحال والمقام، وأن للسياق أيضا التأثير الجمالي للكلمة في داخل التركيب، كما تعرضوا كثيرا إلى طريقة إخراج الصوت من تفخيم اللفظ وتمطيته، والتنغيم والنبر، وكذلك التوافق الدلالي بين دلالة الألفاظ وما في التركيب من ألفاظ أخرى ذات معان معينة، ويضاف إلى ذلك الارتباط النفسي بين حال المتكلم وانفعالاته عند إلقاء حديثه، وهذا أمر - في ظني - في غاية الأهمية وخطوة تعد متقدمة في ذلك الوقت.

ومما يجدر ذكره في هذا الإطار أن علماء العربية القدامى التفتوا - أيضا - إلى دراسة وسائل الترابط السياقي، وألحوا على ضرورة تماسكه، وتوافقه، وتأثيره، فهذا عبد القاهر الجرجاني (1960م: 51) يرى من خلال نظرية النظم ومضمونها "أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"، وهذا الترتيب الذي يقول به عبد القاهر بين الكلمات في السياق هو أساس التماسك بينها حتى إنه جعله شرط البلاغة، وهو يعتمد كما يرى (حسان: 1991م: 238) على المعنى الوظيفي للعنصر من حيث الدور الذي يؤديه في التركيب، فإذا قلنا: "ضرب محمد علياً" فجاءت ضرب بصفة الغائب لزم كون "محمد" فاعلاً، و"علي" مفعولاً، فدل على معنى التعدية الذي وصل من الفعل إليها، وفي الوقت نفسه لا بد من التوافق السياقي، وهو ما يعرف بـ "المطابقة في النوع والعدد والإعراب والتعريف والتنكير" من حيث التكلم والحضور والغيبة، وأكثر ما يكون هذا التوافق بين "المبتدأ والخبر"

"والتابع والمتبوع" و"الفعل والفاعل"، فنقول "محمد قائم" لا قائمان ولا قائمون، و"قائم محمد الفاضل" لا الفاضلان ولا الفاضلون ولا الفضلاء، و"قام هو نفسه" لا أنفسهما ولا أنفسهم (السابق: 240).

وهذا ابن مضاء القرطبي (1983م: 147) يلح كثيراً على التأثير السياقي في فهم فحوى الخطاب، ويدرك تأثير اللفظ في الإعراب والدلالة، فإذا قلنا "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" أي لا تجمع بينهما - فالمحلل لهذا الملفوظ يدرك أن المتكلم - لو جزم لنهى عن الجمع والتفرقة، ولو رفع لنهى عن أكل السمك ووجب له شرب اللبن"، ومعنى ذلك أن ابن مضاء هنا يجعل الاختلاف في الحركات اختلافاً في المعاني الدلالية.

وكذلك ألح علماء العربية على ضرورة مراعاة معايير السياق اللغوي عند دراسة التحليل، ووضعوا شروطاً يجب ألا يجحد عنها المتكلم عند صدور خطابه، كاختيار اللفظ المناسب للمعنى، وضرورة ترتيب الألفاظ وتتابعها، ونظمها، واختيار الصيغ الصرفية المناسبة، وتفاعل اللفظ مع غيره من الألفاظ، وغير ذلك من معايير، فهذا ابن جني (1952م: 3/ 265) يؤكد على ضرورة اختيار اللفظ المناسب؛ لأنه اللفظ الأوفق في مكانه، ويضرب لذلك مثلاً بتفسيره لقوله تعالى: ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ﴾ (القمر: 24)، فيرى أن "مقتدر" هنا أوفق من "قادر" من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ.

وأحاط عبد القاهر (1960م: 51) بمعياري ترتيب الألفاظ وتتابعها، ونظمها علماً وفهماً فأشار إلى أن الكلم يترتب في النطق بسبب ترتيب معانيه في النفس، وهذا ما عرف بترتيب المعاني مع الألفاظ، فكفوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، وقالوا: "هذا لفظ متمكن، وذلك لفظ ناب"، ومعنى ذلك أن ترتيب الألفاظ يجب أن يكون طبقاً لترتيب الفكرة التي يؤديها السياق في التركيب، وللوظيفة النحوية التي يقوم بها كل لفظ في سياق باقي الألفاظ، وشدد الجرجاني (السابق: الصفحة نفسها) على ضرورة مراعاة ارتباط الكلمة في النص بما قبلها وما بعدها، ومراعاة النظام النحوي في نظم الألفاظ وصياغة

التركيب لاستقامة النظم وصحته، إذ يقول: "إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بعلم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولا حقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"، وألح الجرجاني كذلك (السابق: 329) على ضرورة تفاعل اللفظ مع غيره من الألفاظ، مما يعني أن النص اللغوي يعد نسيجاً متداخلاً الخيوط، لا يدرى من أين يبتدئ ولا أين ينتهي وهو متلاحم مع الأنسجة، ولا يكون ذلك إلا باتتلاف الألفاظ مع معانيها فيكون اللفظ دالاً على حق معناه ومن ذلك قول بشار (2007م: 1/335):

كَأَنَّ مَثَارَ النَّعْمِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

فالبيت يمثل وحدة لغوية مترابطة الكلمات، متألفة الأركان؛ ومن ثم لا يجوز كما نفهم من حديث الجرجاني المذكور - أنفاً - على وجه الحصر الفصل بين هذه الألفاظ ومعانيها وترتيبها لإفادة الصور الجمالية المرادة.

وأكد اللغويون على ضرورة اختيار الصيغ الصرفية المناسبة للكلام، ورأوا أنها لا تقتصر على كونها مشتقة من مادة أخرى، ولكنها تحمل معاني متنوعة منها: "الطلب والمبالغة والتعظيم.... إلخ"، وأنها تكسب الكلمة معنى زائداً عن معناها المعجمي، ويضاف إليها السوابق واللواحق التي تضيف دلالات جديدة، ومن هنا يربط (النجار: 1998م: 323) بين ذلك وبين هذا المثال: "يستفتونك" فـ "الياء" دالة على المضارعة، و"السين" أفادت الطلب، و"الواو" دالة على الجمع، و"النون" دالة على الرفع، و"الكاف" دالة على الخطاب.

وكما درس اللسانيون العرب عناصر السياق اللغوي، والتفتوا إلى أهميتها عند دراسة الخطاب التفتوا إلى عناصره غير اللغوية وأثرها في دلالة الخطاب، فهذا سيبويه (1977م: 2/81) يكثر من ذكر مواضيع مختلفة في كتابه تعتمد على غيرها من العناصر أو حذفها، ويلمح إلى دور المخاطب، والسياق الخارجي الذي يجري فيه هذا الكلام؛ ولذلك نجده يعبر عن قول: إنه محال تارة وحسن تارة أخرى، وما هذا إلا استحضار للموقف الكلامي الذي يرد فيه النص مثل:

"أنا عبد الله منطلقاً"، إذ يحكم عليها "سيبويه" بأنها من الكلام المحال إذا كان الناطق بها رجل من إخوانك أو معارفك وأراد أن يخبرك عن نفسه بأمر، فقال هذه الجملة؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل "أنا" حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن "أنا" علامة للمضمر، وإنما يضمّر إذا علم أنك عرفت من يعني، وهذه الجملة نفسها تكون حسنة إذا كان الناطق بها رجلاً خلف حائط مثلاً، وفي موضع تجهله فيه فقلت: "من أنت" فقال: "أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك"، فالذي فصل بين الجملتين هو السياق الملابس للكلام.

وهذا ابن جني (1952م: 1/ 284، 285) يلتفت إلى أهمية عناصر السياق غير اللغوي من خلال حديثه عن قرينة المشاهدة، فيقول: "ومن ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً، فتقول: "القرطاس والله" أي (أصاب القرطاس) ف(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيف في يده (زيداً) أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به".

واعتنى الأصوليون - بدورهم - بقرائن السياق المقامي، ويعني عندهم الإشارات والإيحاءات والحركات ... إلخ؛ يعلم بها مراد المتكلم، وكذلك ما يتصل بالكلام من الظروف المحيطة من البيئة، وقد أوضح الإمام الغزالي كل عناصر السياق المقامي فيقول (الغزالي، 1322هـ: 339/1): "يعلم بعلم ضروري يحصل عن قرائن أحوال ورموز وإشارات وحركات من المتكلم، وتغيرات في وجهه، وأمور معلومة عن عاداته ومقاصده، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس ولا ضبطها بوصف، بل هذه القرائن التي يعلم بها حال المتكلم وقصده إذا قال: "السلام عليكم" يريد التحية أو الاستهزاء أو اللهو، من جملة القرائن "فعل المتكلم"، فإنه إذا قال على المائدة: "هات الماء" فهم أنه يريد الماء العذب دون الحار المغلي"، كما أشار أيضاً على حال المخاطب أي (السامع) وحالته النفسية وتفهمه لسياق الكلام، هذا بالإضافة إلى خصوصية النص الشرعي وفقاً لما يلحظ (حبلص: 1991م: 61) وما يتعلق به من أسباب النزول، والبيئة التي نزل بها النص، مع ما لها من أعراف لغوية اتفق عليها بين المتكلمين بها.

ومعنى ذلك فإن للسياق عناصر عدة لا بد أن تراعى عند تحليل الخطاب اللغوي مهما كان غرضه، ومن هذه العناصر ما يتصل بالمرسل، وما يتصل بالمرسل إليه، ومنها ما يتصل بطبيعة الخطاب أو النص، والظروف والملابسات المحيطة به، وبيئته، وعادات المجتمع الذي يقال فيه هذا الخطاب، والمستوى الثقافي والاجتماعي الذي يقال فيه، فمما يتصل بالمتكلم إشارات أو إيماءاته أثناء النطق بملفوظه، فقد تحل هذه الإشارات محل النطق اللفظي، كما في قول النبي - ﷺ - (البخاري، 1 / 20 : 52 - 53 / 1599 : 1219) : "التقوى هاهنا وأشار إلى قلبه"، فكانه قال التقوى محلها القلب، ومنه أيضاً قوله - ﷺ - : "أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذين وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى مضمومتين"، فإشارته تعادل لفظة متلازمين ومتجاورين، انظر (الغزالي: 1322هـ: 340، وكذلك حبلىص: 1991م: 61)، ومثل ذلك حركة المتكلم، وأخلاقه، وعاداته، وأفعاله، وتغيير لونه، وتقطيب جبينه، وحركة رأسه، وتقليب عينه تابع للفظ، ويضرب (النجار: 1998م: 328، 329) على ذلك أمثلة كثيرة لمن يريد الاستزادة.

واهتم الأصوليون بالسامع والحاضر أيضاً - مع اهتمامهم بالمتكلم - بوصفهم عنصراً من عناصر المسرح اللغوي، ومنهم ابن القيم الذي يعد صاحب نظرية سياق الحال؛ إذ تحدث عن المتكلم والسامع، من خلال حديثه عن أقسام الدلالة، فهي إما حقيقة وإما إضافية؛ فالحقيقة تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهي لا تختلف، أما الإضافية فهي تابعة لفهم السامع وإدراكه لوجوده وفكره وقريحته وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك (ابن القيم: 1986م: 1 / 350 - 351).

ويتضح ذلك أكثر من خلال منهج الأصوليين في عملية الترجيح بين الروايات المتعددة، فكلما كان المستمع قد سمع مباشرة من الرسول - صلى الله عليه وسلم -، أو له صلة بالحادثة المتصلة بالرواية أو شخص أعقل أو أعلم أو أعدل من سواه، كان ذلك من العوامل المرجحة للرواية، ومؤكد لمعنى من المعاني أو حكم من الأحكام، ومن ذلك أن الرواة قد رجحوا رواية السيدة عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من أنه

كان يصبح جنباً وهو صائم، على ما رواه (أبو هريرة) منه قوله - صلى الله عليه وسلم - : "من أصبح جنباً فلا صوم له"؛ لكونها أعرف بحال النبي - صلى الله عليه وسلم - (انظر: النجار: 1998م: 329).

وأدركوا أن طبيعة النص مما يؤثر في دلالاته، فإذا كان اللفظ وارداً في نص شرعي انصرف المعنى إلى الدلالة الشرعية، ومن ذلك قوله -ﷺ-: "من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه". فالصوم هنا ذو معنيين: "لغوي وشرعي"، والمراد هنا المعنى الشرعي الذي يعني إمساك عن شيء معلوم في وقت معلوم، وهذا هو المعنى المراد من الحديث، ولذلك فمن أكل أو شرب وهو صائم ناسياً فليتم صومه، وليس عليه إعادة (حسب الله: 1959: 250، وحبص: 1991م: 64).

ونظر الأصوليون إلى الظروف والملابسات المحيطة بالنص الشرعي باعتبارها من عناصر السياق المقامي التي تفيد في تحليل الخطاب، ومن ذلك أسباب النزول فهي مفسرة للنصوص الشرعية؛ ومن ثم عمد الأوائل إلى الإحاطة بها، لما لها من أثر في فهم المراد، يقول السيوطي (1997: 38/1): "ولمعرفة أسباب النزول فوائد، منها معرفة وجه الحكمة الباعثة في تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب، ومنها أن اللفظ قد يكون عاماً ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ماعدا صورته، فإن دخول صورة السبب قطعي وإخراجها بالاجتهاد ممنوع... ومنها الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال، وقال ابن دقيق العيد: "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن"، وقال ابن تيمية: "معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب".

وكذلك التفتوا إلى البيئة ورأوا أنها تؤثر أيضاً في السياق المقامي، ومن ذلك أن فقه أهل المدينة يختلف عن غيرهم؛ لأنهم أعلم بالتنزيل وأقرب بأحوال النبي، كما وجدنا للإمام الشافعي أحكاماً فقهية في العراق تختلف عن أحكامه عندما جاء مصر؛ وذلك لاختلاف البيئتين عرفاً (النجار: 1998م: 331).

ووضعوا في اعتبارهم عادات العرب، إذ إن هناك أعرافاً وعاداتٍ اتسم بها العرب في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم لا بد من الإحاطة بها قبل الإقدام على فهم أي نص شرعي، وإذا فقد ذلك وقع في الشبهة والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة 196)، فإنما الأمر بالإتمام دون الأمر بأصل الحج؛ لأنهم كانوا قبل الإسلام آخذين به، لكن على تغيير بعض الشعائر، ونقص جملة منها، كالوقوف بعرفة، وأشبه ذلك لما غيروا فجاء الأمر بالإتمام لذلك (انظر: الشاطبي: 1356هـ: 3/ 349-351)، وإنما جاء إيجاب الحج نصاً في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: 97)، وإذا عرف هذا تبين أن المراد من الآية وجوب الحج أو إتمامه.

وكذلك وضعوا في اعتبارهم المستوى الثقافي والاجتماعي باعتبارهما من عناصر السياق المقامي، إذ نجد لكل مستوى اجتماعي ألفاظاً وعباراتٍ تختلف عن غيره، فحديث الأغنياء يختلف عن حديث الفقراء، فنجد مثلاً لفظة "عقيلة" أي زوجة تخص بالطبقة الاجتماعية المميزة، على حين نجد لفظة "امراته" تخص بالطبقة الدنيا. أما "حرمة" فتخص بالطبقة المتوسطة. كما يؤثر الجنس أيضاً فنجد المرأة تعبر عن دهشتها بضرب صدرها، على حين يعبر الرجل بضرب الكف بالكف، ونجد أناساً يعبرون عن النفي بتحريك الرأس والسبابة يميناً ويساراً أو إحداث طقطة باللسان، أو اختيار شكل المصافحة والتحية باليد فقط أو المعانقة أو بالقبلة وموضعها على الخد أو اليد أو الرأس (حسام الدين: 2001م: 105).

إن ما تقدم يعني أن علماء العربية من لغويين وبلاغيين وأصوليين لم يكتفوا في تحليلهم للخطاب على الملفوظ اللغوي فقط، بل نظروا أيضاً إلى العناصر غير اللغوية، كالعادات والتقاليد والأعراف والمحيط الاجتماعي والنواحي العقلية والنفسية والمأثورات التاريخية والثقافية وغير ذلك من الظروف والملابسات

المحيطة بالنص الكلامي، بالإضافة إلى ما اعتمدوا عليه من تحليل الألفاظ والمفردات والتراكيب، أو ما يمكن أن يطلق عليه السياق اللغوي، وكذلك أدركوا أهمية السياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي في فهم دلالة النصوص، إذ إن اجتماع الشقين يرشد إلى تبيين الممثل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى (الدخان 49): ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ كيف تجرد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيق (ابن القيم: د.ت: 4 / 10).

دراسات تحليل الخطاب السياسي لدى اللغويين العرب المعاصرين

لم يقف الدرس اللساني العربي أمام مجال تحليل الخطاب السياسي لينظر ما توصل إليه الدرس اللغوي في هذا المجال في اللسانيات الغربية، بل هناك الكثير من الباحثين العرب الذين نهضوا لدراسة الخطاب، وبحثوا في العلاقة بين اللغة والسياسة، وحاولوا تحليل بعض الخطابات السياسية باعتبارها بناءً لغويًا متكاملًا يكشف عن بنية التفكير الأيديولوجي لما قالوه، ويمكن حصر جهودهم في هذا المجال في ثلاثة روافد من الدرس اللغوي، تكاد تتأزر وتتوازي زمنيًا بعضها مع بعض لصياغة هذا المجال الجديد في حقل اللسانيات العربية المعاصرة، وهي:

1. الدراسات ذات الطابع النظري.
2. الدراسات العربية التي اتجهت لتحليل الخطاب السياسي الغربي.
3. الدراسات التي اتجهت لتحليل الخطاب السياسي العربي.

أولاً: الدراسات والأبحاث النظرية:

وفي هذا الإطار نهضت عدة دراسات وأبحاث توافرت على دراسة الخطاب السياسي، وهدفت إلى تحديد مفهومه، ووضع إطار عام لتحليله باعتباره مبحثاً مهماً يشغل التفكير اللساني المعاصر، ومن الدراسات المبكرة

في هذا الإطار كتاب محمود السعران "اللغة والمجتمع (رأي ومنهج)" الذي تدور فكرته الأساسية حول أن للغة وظيفة اجتماعية، غير أن البحث في هذه الوظيفة متجدد، وليس المرجع في تجده وقفاً على اختلاف النظر إلى طبيعة اللغة وإلى الباحث وطريقته فحسب، بل راجع أيضاً إلى استعمال اللغة في كل جماعة لغوية استعمالاً متطوراً ومتجدداً.

ويتعرض السعران في الفصل السادس من المرجع نفسه للحدث عن العلاقة بين اللغة والحياة السياسية، ويرى أن ثمة خصوصية للغة السياسية التي يكون من عناصرها الألفاظ والتعبيرات التي يصطنعها النظام السياسي دعاية لنفسه، كما أن اللغة السياسية تعكس طبيعة النظام وفلسفته في الحكم، ومن عناصرها اللغة التي تستعمل الحملات الانتخابية تحريضاً على انتخاب مرشح، أو تقصيراً من انتخاب منافسين، ومن عناصرها كذلك المفردات والتعبيرات المستعملة في الحروب تمهيداً لها وفي أثنائها وفي أعقابها، وكيف تختار الكلمات ذات الشحنات العاطفية العالية للتأثير في المواطنين، والسيطرة على القوات، وزعزعة الروح المعنوية للعدو.

ويشير السعران إلى أهمية تحليل التغيرات الدلالية للكلمات التي تم استخدامها في عهود الثورات والانقلابات، لأن مثل هذه الأحداث الكبرى تميزت كثيراً من الكلمات التي تشير إلى التقاليد والعادات أو الأفكار التي تثور عليها، وفي الوقت نفسه تحيي أو تخلق كثيراً من الكلمات التي تدعو إلى النظام الجديد وتشيد بقيمه وفلسفته السياسية.

وبهذا الخصوص يشير السعران إلى الثورة الشعبية التي حدثت في مصر عقب الحرب العالمية الأولى نتيجة لتذمر الشعب المصري من الاحتلال الإنجليزي، ويقف طويلاً عند ثورة الضباط الأحرار في الجيش المصري 1952م، ويحاول أن يأتي بأدلة على ذلك من خلال عشرات من الكلمات التي ماتت على الألسنة والأقلام (حضرة - أفندي - بك - باشا - صاحب العزة - سمو الأمير - الذات الملكية ... إلخ).

وفي نهاية الفصل يدرس المؤلف لفظ "السيد" ومؤنثه "السيدة"، والذي أصبح منذ بداية الثورة يطلق على المواطنين المصريين كافة، ودرسها دراسة تاريخية منذ العصر الجاهلي حتى عهد الثورة، ويبين من خلال هذا العرض كيف تطور مدلوله عبر هذا الزمن الطويل.

وينحو عبد الجليل الأزدي نحو تخصيص التداوليات بتحليل الخطاب السياسي في دراسته "التواصل والتواصل السياسي (2001م)"، إذ يرى الأزدي (2001م:117) أن المنهج التداولي هو الذي استطاع أن يكشف مناورات الخطاب السياسي، وأن غيره من المناهج لا يجدي التحليل، ومعرفة ما يقف وراءه؛ لأنه خطاب يناور ويساوم، ويضلل عبر استثمار آليات ووسائل وأدوات تعثر على تجريدها النظري".

وقدم نعمان بوقرة (2004م : 165) دراسة عن المنهج التداولي في تحليل الخطاب اللغوي، وعنوانها "التداولية في التفكير اللساني المعاصر" وهي فصل ضمن كتابه "المدارس اللسانية المعاصرة" (2004م) ورغم مدرسية تناول في هذه الدراسة، فإنها اشتملت على نقاط مهمة لدارس الخطاب من وجهة نظر اللسانيات الغربية، منها مفهومه، ونشأة اللسانيات التداولية، وأهم أعلامها، وعلاقتها بالبلاغة.

وضمن هذا الإطار أيضًا دراسة أحمد السيد "المحظورات اللغوية في الخطاب الإسلامي دراسة دلالية تطبيقية في كتابات الجاحظ"، فهي من الدراسات التي تناولت الخطاب ومفهومه، وحاولت أن تضع حدوداً له ولتحليله، ففي الفصل الثاني من الدراسة - على سبيل المثال - تناول الباحث دلالة مصطلح الخطاب في اللغات الأوروبية واللغة العربية، ودلالته على نحو خاص في الشريعة الإسلامية وذلك من خلال القرآن الكريم، ومظان علماء أصول الفقه، ثم تناول دلالته في الفلسفة الغربية واللسانيات المعاصرة، ووقف عند علم تحليل الخطاب، وعرفه، وذكر موضوعه، وأهدافه، ثم ذكر أسس تحليل الخطاب وحصرها في المكونات المنطوقة والمكتوبة للخطاب، ثم المكونات

الاجتماعية، ثم المكونات اللسانية للخطاب، ثم المكونات السيميائية له (راجع ص 83 وما بعدها).

وفي الفصل الثامن من كتاب "مقدمة في اللغويات المعاصرة" لشحذة فارح وزملائه تم تناول موضوع تحليل الخطاب والوقوف على الجوانب اللغوية التي يتناولها دارسو هذا الميدان، وتم حصر هذه الجوانب في (2013م:197):

1- التماسك اللغوي ويشمل: الإحالة، الربط، الإبدال، الحذف، الترادف والتكرار، التراكيب المتوازية.

2- الوحدة الموضوعية.

3- الفعل الكلامي ويشمل: الفعل الصوتي، أثر الفعل الصوتي في السامع، الفعل المقصود من التفوه أو القول.

4- مبدأ التعاون في الحديث، ويشمل: مبدأ النوعية، مبدأ الكمية، مناسبة الحديث للموضوع العام للحوار، الوضوح أو كيفية نقل الرسالة الشفهية.

5- مبدأ الأدب في الخطاب.

ونزع نهاد الموسى منزعاً يختلف عن نهج الدراسات السابقة، إذ حاول البحث عن أصول نظرية لتحليل الخطاب في التراث عند النحاة العرب، وعنون دراسته بـ "الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية" (1985م)، وفيها عمد الموسى إلى تحليل مجموعة من أقوال النحاة العرب واستنباط مجموعة من الأحكام التي تفيده في استجلاء (أصل) إضافي في نظرية النحاة العرب يمكنه من خلاله صياغة سؤاله: "هل تجاوز النحاة العرب في وصف العربية ورسم معايير النظام النحوي حدود (النص) الذاتي ومادة العبارة (الكلامية) الخاصة؟ وإلى أي مدى جعلوا (محيط) الحدث الكلامي و(سياقه) و(المتغيرات الخارجية) التي تكتشف مادة الكلام (أصلاً) في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها؟

وتوصل الموسيقى إلى أن النحاة العرب قد صدروا في وصف الظاهرة النحوية ورسم حدود العربية عن ظواهرها الذاتية المنكشفة بقريب من الاطراد، وأنهم ضبطوا هذه الصفة، وقرروا قواعدها، وفسروها بملاحظة الشكل النحوي، وعلاقات العناصر اللغوية باعتبار هيئاتها الشكلية ومواقعها واقترانها... وما نظرية العامل - على ما قد يكتنفها من الشطط وما يغشاها من دواعي الاعتراض - إلا مثل من أمثلة هذا المنحى.

وكذلك توصل إلى أن النحاة العرب قد اعتدوا "المعنى" ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل، كما أنهم لخطوا في ضبط النحو مستوى البنية الصرفية، ورسموا قواعد الجملة والإعراب، ورصدوا علاقات التركيب بملاحظة ثابتة لطبيعة الصيغة في أبنية الكلم، وذلك أمر مذكور لهم لدى مؤرخي اللسانيات.

وثمة جهد معجمي لسامي محمد الصلاحي بعنوان "معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء" (2006م)، وقد جمع فيه الباحث ما يزيد على المائتين من مصطلحات الخطاب السياسي لدى فقهاء المسلمين، ورتبها وفقاً لحروف المعجم، وأورد تعريفاتها كما وردت عند الفقهاء والساسة الشرعيين، لاسيما وأن معظم هذه المصطلحات تستخدم في أدبيات التنظير السياسي المعاصر في غير المراد التام من وضعها، وذلك بتغيير الوجه الصحيح للمعنى المتداول للمصطلح في وقته، بالإضافة إلى أن هناك كثيراً من المصطلحات السياسية التي علق بها كثير من الشوائب والنظرات الخاطئة، إذ تم التلاعب بها من أجل جني المكاسب الشخصية أو الفئوية (انظر: ص 12، 13).

ونخلص من هذا إلى أنه لوحظ تنوع في الاتجاهات النظرية للسانيين العرب في دراساتهم النظرية التي تحاول التأسيس لتحليل الخطاب السياسي، بين اتجاه يرصد علاقة اللغة بالسياسة، ويشير إلى بعض الكلمات ذات المدلول السياسي، وأثر السياسة في انتقاء الكلمات والتعبيرات الملائمة للأحداث السياسية، وأثرها في خلق ألفاظ قتل أخرى تماشياً مع مقتضيات السياسة السائدة، وهذا الاتجاه يمثله السعران، واتجاه آخر حاول أن يضع منهجية لتحليل

الخطاب السياسي عن طريق ربطه بالتداولية الحديثة في تحليل الخطاب، وهو اتجاه يمثله عبد الجليل الأزدي ونعمان بوقرة، واتجاه ثالث يحاول أن يرصد مفهوم الخطاب ويضع حدودًا وأسسًا لتحليله، وهو اتجاه يمثله أحمد السيد، وثم اتجاه رابع يحاول البحث في التراث النحوي العربي عن أصول لنظرية تحليلية للخطاب، ومحاولة سبر غور الدراسات النحوية عند القدماء ومناهجها في معالجة القضايا النحوية للخروج بنظرية في التحليل متكئة على أساس لغوي، وهو اتجاه يمثله نهاد الموسى. ويبقى اتجاه ينحو نحوًا معجميًا فقهيًا في دراسة الخطاب السياسي، وشرح المصطلحات السياسية عند الفقهاء، والشواذب التي علقت بهذه المصطلحات وأسبابها، وهو اتجاه يمثله سامي محمد.

ولسنا نريد الإفاضة في هذه الدراسات فهي على تنوع مشاربها لم تتجاوز لفت الانتباه إلى ربط اللغة بالسياسة، أو محاولة البحث عن منهج لغوي ملائم لتحليل الخطاب، ويبدو أن كثيرًا من الباحثين نزع إلى تطبيق مناهج تمت بلورتها في الدرس اللساني الغربي.

ثانيًا: الدراسات التي اتجهت نحو تحليل الخطاب السياسي الغربي:

كان للأحداث العالمية الأخيرة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أثر بالغ في تغير مجرى التاريخ العالمي، وكذلك في تغير مسار التفكير اللغوي لدى اللسانين العرب المعاصرين، أضف لذلك أن التوترات السياسية التي شهدتها الأجواء العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ومحاولة توظيف الخطاب السياسي الأمريكي لخدمة المصالح الأمريكية كانت دافعًا عاجل بقيام مجموعة من الباحثين العرب بمحاولات لدراسة الخطاب السياسي الغربي، ورصد أبعاده، وتصوراته عن العرب، وما يقوم عليه من أيديولوجيات وأفكار، لا سيما أن اللغة أصبحت من المحاور الرئيسة التي يستغلها السياسيون ويحرصون على توظيفها التوظيف الأمثل من أجل خدمة سياستهم.

ومن بواكير الدراسات في هذا الحقل دراسة محمد داود "اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر"، وهي دراسة تضمنت الحديث عن عدة موضوعات

تهم مجال علم اللغة السياسي، وأهمها السياسة والرموز اللغوية، ورأى أن الخطاب السياسي يقوم على استثارة مجموعة من الرموز اللغوية في عقول ونفوس المخاطبين من أفراد الشعب كي يتمكن من تحقيق هدفه (ص 25)، وتطرق إلى اللغة في عقول السياسيين، ورأى أن مهمة اللغة في السياسة المعاصرة هي الدفاع عن أقبح الجرائم، (ص 35 وما بعدها)، وأنها مرآة فاضحة للنيات والأفعال، فحين تسوء النيات، وتنتكس الأفعال تنحدر اللغة وتسقط الكلمات (ص 37)، وحاول أن يضع أمام القارئ العربي خطوطاً عريضة لعلم اللغة السياسي؛ حيث تحدث عن العربية وعلم اللغة السياسي، والشعر السياسي ودوره في التعاطي مع الأحداث السياسية، وكذا طريقة صناعة الشعارات، ثم دور اللغة في إدارة دفة الحياة السياسية، حيث تناول وسائل اللغة في الخروج من سجن الاستبداد السياسي كالنكتة والكاريكاتور والقصص، ثم تحدث عن الملامح اللغوية للخطاب السياسي كالتضاد والتكرار (راجع ص 57 وما بعدها) وقدم تحليلاً لغوياً لمصطلح السامية، وذلك بين الحقيقة العلمية وادعاءات اليهود (انظر ص 81 وما بعدها).

وبحسب تحليل داوود فإن ازدواجية الخطاب السياسي الأمريكي تظهر في عدة تعبيرات راجت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مثل: "الحرب ضد الإرهاب"، وهو رمز لغوي يثير في النفس الكراهية والعداء لكل ماهو إرهابي، حيث إن الإرهاب - في نظر أمريكا - هو كل ما يخالف مصلحتها، ولا يكون تابعاً ومسلماً لها، كما أن "الدفاع عن الحرية" رمز لغوي آخر يشد الشعب الأمريكي، وقد تم توظيفه في الإعلام الأمريكي، رغم أنه تعبير فضفاض، وأحد الحجج الباطلة التي تم تقييدها في بيان وقعه - مؤخراً - كتاب وفنانون وأكاديميون أمريكيون ! .

وذهب داود إلى أن اللغة بعد أحداث الصراع التي برزت على الساحة السياسية العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر، أصبحت تمر بمنعطف خطير، إذ أصبحت مهمتها في السياسة المعاصرة الدفاع عن أقبح الجرائم، مثل: قتل

المدنيين العزل بالطائرات، والاعتقالات الجماعية والدبابات، واحتلال الأرض، وهدم البيوت.

ورصد داود مجموعة من التشبيهات والاستعارات التي تلجأ إليها كل من أمريكا - ومعها إسرائيل - تلك التشبيهات التي تقلل من شأن الفلسطينيين، وتسلبهم كل حق إنساني، فالفلسطينيون - من وجهة نظر أمريكا وإسرائيل - جراد، بالقياس إلى الإسرائيليين، وهي استعارة تشير إلى معنى الإبادة، وهكذا يظهر أن اللغة، كما يقول داود، مرآة فاضحة للنيات والأفعال.

وتوصل داود في هذه الدراسة القيمة إلى أن اللغة في القديم كانت لها السيادة المطلقة لا سيما الكلمة المجردة منها، تلك التي تعتمد على عناصر التعبير اللغوية أما في الوقت المعاصر فقد تغير الموقف وشارك اللغة في التعبير وسائل أخرى عديدة مثل: الحركة، والصورة والإشارات الضوئية .. إلخ. وكان على اللغة أن تطوع من نفسها كي تتسيد الموقف، فظهر "علم اللغة السياسي" وزاد من أثر السياسة في اللغة تطور أدوات التعبير عن وسائل الاتصال الجماهيري من خلال الصحافة والإذاعة والتلفاز تطوراً يحقق الهيمنة على الجماهير، وأصبح النفوذ السياسي يتخذ من النفوذ اللغوي الإعلامي سلاحاً حاسماً في الإقناع بالأفكار السياسية المختلفة، والترويج لها، وتحفيز الجماهير للمشاريع السياسية المختلفة.

وكذلك توصل داود إلى أن الملمح المميز للخطاب السياسي المعاصر عن الخطاب اللغوي المتصل بالعلوم الأخرى (علم النفس، الاجتماع، التاريخ... إلخ) أن الخطاب السياسي المعاصر لا يقوم على التعبير عن الحقائق في كل أحواله، بل يتخلى هذا الخطاب عن قيمة الصدق، ويتسم بالزيف والتضليل في أغلب أحواله، ولذلك تأخذ السياسة من اللغة ستاراً للتعبير عن أبشع الجرائم بألفاظ طيبة، حسنة، وعلى العكس يتم التعبير عن الحق الذي يخالف المصلحة بأسوأ الألفاظ، التي قد تؤدي إلى أن يعاقب فاعلها.

ومن هذا المنطلق من وجهة نظر داود نال "علم اللغة السياسي" - كأحد فروع علم اللغة الاجتماعي - اهتماماً ملحوظاً في العصر الحديث، وهو العلم الذي يهتم بدراسة الخطاب السياسي، والتعرف على خصائصه اللغوية؛ وذلك للوقوف أمام الخطاب السياسي والوصول إلى دوافعه وأهدافه، كما يدرس وسائل التأثير اللغوية على المستمع، والسمات، والملامح الأسلوبية الخاصة بكل مجتمع.

وفي هذه الدراسة يحدد داود تسع وسائل للخطاب السياسي المعاصر، وفي مقدمتها الخطاب الأمريكي:

أولها: "الإقناع وخطط المستقبل":

حيث تقوم لغة السياسة على الإقناع، من خلال إبراز الحجج بوضوح ودقة، والتدرج في الحوار تفادياً للصدام مع الآخر عبر قراءة جيدة لهذا الآخر، وتاريخه السياسي، ونمطه التفكيري، وربما ظروفه النفسية، وواقعه ومشكلاته.... إلخ.

الثانية: "التبرير وجرائم الماضي":

وهي لغة تخصص - في الأعم الأغلب - بما تم إنجازه من أحداث ومواقف فيها إساءة، أو ضرر بالآخر، وقد لجأت إسرائيل إلى هذه اللغة، حين بررت منعها الإعلام الدولي من دخول مدينة «جنين» الفلسطينية بحجة الحرص على سلامتهم، على الرغم من الإدانة العالمية لهذا المنع بوصفه اعتداء على حرية الصحافة.

الثالثة: "التهديد وسياسة الإكراه":

وهو أحد معايير السياسة التي تقوم على المصالح، فيكون معيار القوة هو مرتكزها، دون معيار القيم والأخلاق، ومن ثم تلجأ لغة السياسة إلى التهديد والتحذير لإرغام الآخر على الانصياع، وعدم التمرد أو الصمود، وذلك كأن تلوح إسرائيل مثلاً في خطابها السياسي بأسلحة الدمار، والخيار النووي الذي

تهدد به دائماً لفرض الأمن، وكذلك الحصار الاقتصادي الذي كانت تفرضه أمريكا من قبل على العراق، وتواصله إلى حد ما - حتى اليوم - على ليبيا، وكذلك استمراره على إيران.

الرابعة: "الإثارة":

إذ يستغل الخطاب السياسي الغربي المشاعر الملتهبة تجاه قضية ما ويشيرها، وقد يوظف هذه القضية في خدمة طرف معين، مثل ما قامت به أمريكا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من توظيف تلك الأحداث في استثارة الأمريكيين تجاه الآخر المهدد للقيم الديمقراطية، بغية شن عمل عسكري، أو ما يسمى «العمليات الحربية منخفضة الشدة».

الخامسة: "التلويح بالمنافع والأهداف المرتقبة لدى الآخر، كورقة ضغط":

ومن ذلك إعلان الرئيس الأمريكي السابق بوش دعم قيام الدولة الفلسطينية، عند بداية حربه ضد أفغانستان والمسلمين.

السادسة: "المداهنة والمهادنة":

وهو سلوك يتم اللجوء إليه في حالة الضعف والعجز عن المواجهة، مثل مواقف بعض الدول تجاه أمريكا وإسرائيل، والتي تلجأ إلى استخدام تعبيرات مثل «الاستنكار»، «الشجب».. إلخ.

السابعة: "التضليل للآخر":

وذلك بوضع أسماء براقة للأعمال المفزعة، مثل دول محور الشر: «العراق، إيران، كوريا».

الثامنة: "تزيف الحقائق":

وذلك من خلال ادعاءات وافتراءات، مثل إعلان إسرائيل أن «حائط البراق» هو «حائط المبكى»، وأن اللغة العبرية هي أصل اللغات السامية، وأصل العربية ذاتها.

التاسعة: "التحريض":

وهي لغة استفزازية تعتمد على الشائعات والمبالغة والتهويل وإثارة الرموز المهمة، وذلك على نحو ما تصنع إسرائيل في تحريضها الدائم لأمريكا والمجتمع الدولي ضد المسلمين، بدمغهم بتهم التطرف، الفساد، كراهية اليهود.. إلخ.

وفيما يخص الملامح اللغوية للخطاب السياسي يرصد داود أربعة ملامح لغوية يتميز بها الخطاب السياسي، هي على النحو التالي:

أولها: على المستوى الصوتي:

حيث تنأى لغة الخطاب السياسي عن الأصوات المتنافرة، أو الثقيلة، أو الصعبة، وتميل إلى انتقاء الأصوات السهلة، المتألفة؛ لأن السهولة والوضوح من أهم ملامح لغة هذا الخطاب، وذلك بجانب الاستعانة بالمؤثرات الصوتية كالنبر والتنغيم، لإبراز الرموز الصوتية المعبرة عنها.

ثانيها: على المستوى الصرفي:

حيث يصطفي الخطاب السياسي الكلمات القصيرة، الواضحة، السهلة، التي تخلو من التنافر، بجانب الحرص على استعمال الكلمات الشائعة، المعروفة لدى الجماهير، كي يتحقق بها التواصل، مع تجنب الكلمات الغريبة، غير المألوفة، أو التي بها ثقل في النطق، مثل: الحرية.. الأمن.. العدالة، في الجانب الإيجابي، ومثل: الإرهاب.. التطرف.. إلخ، في الجانب السلبي.

ثالثها: على مستوى التركيب:

حيث يميل الخطاب السياسي إلى استخدام الجمل القصيرة، المعبرة بوضوح، وذلك لأن الجمل القصيرة تأخذ جهداً أقل من المستمع، دون إفراط في استخدام هذه الجمل، كي لا تأتي بنتيجة عكسية، بينما تكثر الجمل الاسمية، التي

تبدأ بالأسماء والمصادر، مع توظيف لأدوات النفي في تقابل بين النفي والإثبات؛ لإظهار الدلالة المقصودة.

رابعها: "التكرار" و"التضاد":

وذلك بوصفه إحدى الوسائل اللغوية الفعالة في التأثير على وعي الجماهير، مثل تعبيرات: "في عالم ما بعد 11 سبتمبر اضطربت الموازين"، "في عالم ما بعد 11 سبتمبر نجد" .. إلخ، فلقد أصبح تكرار الجملة الأولى في هذين الشاهدين مهماً عند السامع، وهي ربط المعاني المتباينة التي ترمز إليها هذه الجملة.

كما تلجأ لغة الخطاب السياسي إلى «التضاد» لإظهار المعنى، وإبرازه من خلال المقارنة التي يحدثها التضاد في ذهن المستمع، ومن التعبيرات التي استخدمت التضاد "في الماضي كانت الجماهير" .. " في الحاضر فإن الجماهير" وهو تضاد يبرز المعنى ويوضحه.

أما شعارات الخطاب السياسي المعاصر فتتسم بالتكثيف والتركيز الشديد لدلالات مقصودة، اعتماداً على جمل قصيرة، أو كلمات مختصرة، أو كلمة مختصرة، أو كلمة واحدة مثل: الحرية أو الديمقراطية أو العلم.

وأخيراً: أضاف داود إلى دراسته ترجمة لنص من كتاب (War Of Words) أو «حرب الكلمات» للكاتبة الأمريكية ساندراسيلبرستين (Sandra Silberstein) والذي تؤكد فيه أن العصر الإعلامي الراهن قد غير وظيفة الرئيس الأمريكي وجعل قوته مركزة -أساساً- على قدرته على الحديث وإقناع الجماهير، أي بوصفه المتحدث (الإعلامي) الأول، وهو ما جعل من الحيل البلاغية المختلفة ضرورة لإضفاء القوة والمصداقية على كلام الرئيس الأمريكي السابق «بوش»، مقارنة بين أسلوب كل من: روزفلت، الذي قاد أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية، و«جورج بوش» الأب، الذي واجه أحداث «الثلاثاء الأسود».

وقدم الدكتور منصور المطيري بحثاً عنوانه: "مصطلحات الخطاب الغربي" هل هي تعبير عن واقع أم تبرير لسياسة؟ (2002 م)، وانطلق في بحثه هذا من أن المصطلحات قوالب فيها نصب المفاهيم والمعاني التي نريد، وأنها تخلق صورة محددة في الذهن للأشياء والأفكار التي نتحدث عنها، وبما أن الخطاب الغربي لا يدانيه أي خطاب آخر معاصر من ناحية بعد صيته وقوة انتشاره، فإنه ينطلق لتحليل بعض مصطلحاته تجاه الإسلام.

وفي هذا البحث يقدم الباحث لدراسته ببعض المفاهيم النظرية الخاصة بالخطاب، ومنها: مفهوم الخطاب نفسه، قديماً وحديثاً، ثم يقف عند ماهية الخطاب السياسي وعلاقة الخطاب الإعلامي بالمؤسسات السياسية، ويقف أمام تعريف المصطلح مشيراً إلى أنه الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد، ثم العلاقة التي تنشأ بين المصطلح وحقول المعرفة الأخرى.

ثم ينطلق الباحث (2002 م : 355) إلى تحليل بعض مصطلحات الخطاب الغربي السياسي والإعلامي حول الحركة الإسلامية، ويرى أن الخطاب الغربي حول الصحوة الإسلامية قام بسك مجموعة من المصطلحات التي تحمل مفاهيمه وتلخص تقريباً أفكاره وكيفية تعامله معها، فهناك مصطلح الأصولية وهو المصطلح الذي يحظى بتداول كبير يكاد لا يشاركه فيه غيره من المصطلحات، ثم هناك مصطلح الإسلام السياسي وهو مصطلح يكاد يتوازى مع مصطلح الأصولية، ثم هناك مصطلح الإسلام الراديكالي والإرهاب الإسلامي، وهذا المصطلح يكاد يحل الآن محل مصطلح التهديد أو الخطر الإسلامي.

ويخلص الباحث بعد ذلك إلى أن الخطاب السياسي الغربي الذي يتناول الصحوة الإسلامية لا يهدف من خلال المصطلحات التي يستخدمها إلى التعرف عليها، ولا يريد الوصول إلى معرفة الحقيقة، إذ إن مصطلحاته لا تنتمي إلى الحقل المعرفي بقدر ما هي مصطلحات تنتمي إلى المجال السياسي الهادف إلى

ترويج سياسة معينة تجاه الإسلام والحركات الإسلامية، وكما يقول أحد الكتاب الغربيين: "إن الخطاب الغربي حول الإسلام كثير ما يشدد على أن الإسلام غريب عن أوروبا، والتشديد على هذه الغربة يتكرر مرة بعد مرة في الإعلام الغربي، فإذا ربطنا مفاهيم مثل العدوان، الحرب المقدسة، الرغبة في الاحتلال، خطر، وغيرها بالإسلام فإن إحساساً بالتهديد يظهر على ثلاثة محاور: النفسية، والثقافية، والدينية، وفي نفس الوقت فلا ذكر لأي شيء يمكن أن يسهل من التواصل مع الثقافة الإسلامية ... والخبراء يستعدون من البداية عملية التواصل والفهم ويشددون على الاختلافات التي لا يمكن إصلاحها".

ويخلص الباحث بعد ذلك إلى مجموعة من النتائج هي:

أولاً: أن الثقافة الإسلامية لها تصوراتها الخاصة حول الوجود والحياة ووظيفة الإنسان ومصيره، كما أن لها خطة ومنهجاً تدعو إليه، وعلى ضوء هذا المنهج يقع الحكم على الناس والأفكار ويقع التصنيف للبشر والعقائد، ومن هنا تأتي أهمية المفردات والمصطلحات التي تستخدمها هذه الثقافة؛ لأنها تعبر عما تريد وتفصح بلسانها عن حكمها، فإذا أرادت الحكم مثلاً على المبالغة والإفراط في فهم أو تطبيق هذه التشريعات فإنها لا تطلق عليه راديكالية أو يسارية، وهذه الحالة الموصوفة بالراديكالية وغيرها من المفردات تنتقل حينئذ تبعاً لهذه المفردات إلى بيئة تبدو غريبة منبته عن بيئة الثقافة الإسلامية، مع أنها لا تتصف بالوصف الكامل المطابق للشريعة بجمع ظلاله، وهذا يؤدي إلى خلق الوقائع والأوصاف وإعطائها أحكاماً جائزة لا تستحقها أو إعطائها أحكاماً إيجابية قد لا تستحقها، وهذا واضح أشد الوضوح في مصطلح الإرهاب الغربي الذي يسمى جهاد الأعداء إرهاباً قبيحاً.

ثانياً: أن المصطلحات التي نستخدمها يجب أن تعمل بطريقة متناغمة وسهلة مع البيئة الثقافية التي نتبناها ونعيش فيها فيجب أن ندعم أصول هذه البيئة، هي: العقيدة واللغة والفكر، وأن أي مصطلحات أو أفكار تأتي من خارج بيئتنا الثقافية لا تناسب هذه البيئة فإنها تحدث ما يشبه القلق والتخثر الذي يعيق

سهولة الحركة، وربما أدى في لحظة من اللحظات إلى التوقف لكثرة الأعطال، وللمثيل: فإن الظلال والصور السلبية التي يحملها مصطلح الأصولية والتي لازمتها في بيئته الأصلية المنقول منها ثم لازمتها في بيئته المنقول إليها - بفعل كثير ممن ينتسبون إلى حقل الفكر والصحافة - لتصطدم رأساً لرأس مع المزاج العام في ثقافتنا، فقد استقر في وعينا تعظيم الأصول ومنها الكتاب والسنة بحيث إذا تمسكنا بها فلن نضل أبداً، على حين يعود مفهوم الأصولية الحديث بالتعبير والقدح للعائدين إلى هذا الأصول.

كما يصطدم نفس المصطلح بما استقر في علمنا ووعينا من روعة الاجتهاد ومكانته في الإسلام، حين يحمل هذا المصطلح وصف التحجر والانغلاق، ويقاس على مصطلح الأصولية كل المصطلحات التي لم نختر مفاهيمها بأنفسنا.

ثالثاً: إن إطلاق مصطلحات ومفاهيم مثل الأصولية والإسلام السياسي أو الراديكالي والإرهاب - كما يجري العمل عليه في كثير من صحافتنا في عالمنا الإسلامي - لا ينحصر في تلويث الجو الفكري والثقافي كما يرى المطيري، وإنما يتعدى ذلك إلى طريقة التعامل معها.

نخلص من هذه الدراسات التي تناولت تحليل الخطاب السياسي الغربي إلى تنوع اتجاهاتها، فهناك اتجاه يحاول الربط بين السياسة والرموز اللغوية بوصفها الأداة التي من خلالها يستطيع أن يرسم سياسة الدولة تجاه الآخرين، وتبين من هذا الاتجاه - ويمثله محمد داود - أن اللغة مرآة تفضح النيات، وتعكس خبايا نفوس أصحابها، وظهر هذا من الازدواجية التي مارسها الأمريكيون تجاه بعض دول العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في استخدام بعض المصطلحات، وأبرزها مصطلح الإرهاب، كما أكد على أن هناك عدة وسائل للخطاب السياسي المعاصر وفي مقدمتها الخطاب الأمريكي، ومن أهمها: الإقناع وخطط المستقبل، والتبرير وجرائم الماضي، والتهديد وسياسة الإكراه، والإثارة، والتلويح بالمنافع والأهداف المرتقبة لدى الآخر، كورقة ضغط، والمداينة والمهادنة، والتضليل للآخر... إلخ"، وكذلك حاول هذ

الاتجاه رصد أهم ملامح الخطاب السياسي: المستوى الصوتي، والصرفي، ومستوى التركيب، وكذلك رصد سمات شعارات الخطاب السياسي المعاصر التي من أهمها التكثيف والتركيز الشديد للدلالات مقصودة، اعتماداً على جمل قصيرة، أو كلمات مختصرة، أو كلمة مختصرة، أو كلمة واحدة.

ثالثاً: دراسات اتجهت نحو تحليل الخطاب السياسي العربي

كان من الطبيعي بعد أن عمدت اللسانيات الغربية إلى تحليل الخطابات السياسية التي يلقيها السياسيون الغربيون، وما شهدته الدرس اللساني العربي المعاصر من اتجاه نحو محاولة رصد ملامح الخطاب الغربي - أن ينهض بعض الباحثين العرب بدراسات تحليل الخطاب السياسي العربي، وترصد ملامحه، ومن الدراسات المهمة في هذا المجال والتي اعتمدت المنهج التداولي، بالإضافة إلى معطيات نظرية الاتصال دراسة محمود عكاشة (2005م) " لغة الخطاب السياسي دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال".

وفي هذه الدراسة قدّم الباحث بين يدي دراسته بمدخل نظري تناول فيه نظرية الاتصال والاتصال السياسي وعناصره وأشكاله ومقصوده، ونظرية تحليل الخطاب، ثم تحليل الخطاب السياسي، وتناول بعد ذلك تحليل الخطاب السياسي المكتوب وذلك عبر تحليل مجموعة من الخطب السياسية للرئيسين المصريين الراحلين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات، ثم تلا ذلك بتحليل مجموعة من الخطابات الشفاهية لهذين الرئيسين، ثم أخيراً مقارنة بين نوعي الخطاب المكتوب والمنطوق، وخلص إلى أهم ما يميز نوعي الخطاب من سمات، وتناول خلال ذلك العناصر الصوتية الواردة في الخطاب المنطوق ودلالاتها في التواصل، وبحث أبنية الكلمات والجمل وبحث دلالة المفردات والتركيب، والمصطلحات، والحقول الدلالية وعالج قضايا الدلالة والمضامين، وعلاقة الخطاب بالواقع وأثره في المجتمع وعوامل تطوره.

وأظهرت الدراسة أن نظرية تحليل الخطاب تتعامل مع الخطاب على نحو كلي تواصلية - اثنوجرافي عميق، فالهدف الذي تسعى إليه هو الكشف عن بنية

الخطاب الداخلية والعوامل الخارجية المشاركة في إنتاجه، وهي بذلك تستوعب اتجاهات التحليل المختلفة، وتساعد على معرفة الخطاب، وفهمه فهماً يتناسب والسياقات الاجتماعية، والنفسية، والتاريخية، واللغوية، وما فوق اللغوية.

وقد استعانت الدراسة بنظرية الاتصال التي ترتبط بالخطاب السياسي ارتباطاً شديداً، وترتبط كذلك بالمجتمع، كما أنها تعنى بأطراف التواصل الاجتماعي، وتملك أدوات تأثير وإقناع واسعة، ومن ثم وظفها السياسيون في خطابهم للتأثير في الجماهير، وإقناعهم، وتوجيههم نحو مقاصدهم، ومد نفوذهم السياسي داخلياً وخارجياً، وقد ساعد على ذلك وسائل الإعلام التي تساعد على التواصل السريع مع الجماهير.

وأبانت الدراسة أن الخطاب المكتوب قد تميز بمميزات، وتميز الخطاب المنطوق كذلك بمميزات، وتنازعا في بعض المميزات، فالخطاب السياسي المكتوب يميل نحو البساطة وعدم التعقيد، ويتميز بطول جملة لاحتوائها على أفكار طويلة، ويستخدم الأشكال اللغوية المألوفة والمتناسكة والمترابطة والمضغوطة (Compact)، وأسلوب الخطاب علمي، ومنطقي، وبرهاني يتصف بالدقة والانسجام، والتسلسل في الأفكار والتطور من المقدمة إلى الخاتمة، وي طرح القضايا في إطار من الموضوعية بالمنطق المتسلسل المتتابع والبراهين والحقائق، مع وضوح الفكرة، ورصانة الحجج، وترابط الشكل اللغوي، كما أنه يأخذ شكلاً رسمياً يعطيه شرعية أمام الجماهير.

ويعتمد الخطاب المكتوب على بنية لغوية مباشرة ومفردات مألوفة تحقق تواصلًا مستمرًا مع الجمهور، ولا تشكل المفردات صعوبة على المتلقي لكثرة دورانها في الواقع، ولما تقوم به وسائل الإعلام من تكرار لها وشرح وتعليق، كما أنه يستخدم مفردات دخيلة، لكنها مألوفة لكثرة استخدامها، كما يقترب الشكل المكتوب من الخطاب اليومي، ويتأثر بالخطاب المنطوق؛ ليكون أقرب على مستوى الجمهور، وليحقق فهماً سريعاً وتأثيراً مباشراً.

والخطاب السياسي المنطوق يستخدم التراكيب النحوية البسيطة، والأشكال الملموسة المفككة النابعة من السياق المباشر، فالجملة وحدة المعنى، ويستخدم الزمن الحاضر والتراكيب التي أفعالها حركية ومبنية للمعلوم.

والخطاب المنطوق أكثر انتشاراً وتأثيراً وتفاعلاً، لما يتمتع به من شكل مباشر، وسهات أدائية تحقق الإثارة، ووفرة ما به من مفردات غنية بالدلالة والمضامين، فالكلمة فيه أكثر نفاذاً وإقناعاً، ودلالة.

ويعتمد الخطاب على كثرة التفاصيل والفرعيات، والجمل التصويرية، والتراكيب ممتدة امتداداً داخلياً يعكس تزامم الأفكار وتدفق المشاعر، والرغبة الملحة في إقناع المتلقي والضغط عليه، ويعتمد على مفردات واقعية متداولة في الخطاب اليومي، وتعايش الواقع.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة التي تخص الخطاب السياسي عموماً، نجملها فيما يأتي:

1- يعد الخطاب السياسي من أكثر الخطابات المعاصرة تأثيراً وإقناعاً وانتشاراً لما يتوافر فيه من أدوات إقناع وإثارة، وما يتمتع به من بساطة في التراكيب، وما يستخدمه من مفردات غنية بالدلالة، كما ترتبط مفرداته وتراكيبه بالواقع الخارجي، وترتبط به وتعايشه، وقد انعكس ذلك على المفردات التي جاءت واقعية تحمل انطباعات الجماهير، وموروثها، وتعبّر عنها، وتعايش ظروفها، وقد أدى ذلك إلى سرعة الفهم والتأثير والإقناع ووجود عامل مشترك بين المرسل والمتلقي، وشعور بالانتماء الروحي والتراثي والاجتماعي.

2- الخطاب السياسي خطاب اجتماعي يحمل مضامين المجتمع، وقيمه ويرتبط بظروفه ومتطلباته، ويصور ما فيه من موروثات وتفاعلات.

3- مقصد الخطاب السياسي إقناعي تأثيري وتوجيهي، ومن ثم يهتم بالفكرة والمضمون في المقام الأول، وليس مقصده بناء نص جمالي يتمتع بالإبداع البلاغي واللغوي.

4- الخطاب السياسي وحدة تواصلية تامة، يتمتع بالتماسك والتسلسل المنطقي، والتفاعل المباشر مع الواقع الخارجي.

5- الحضور المستمر للمتلقى من خلال توجه "أنا" و"نحن" إلى "أنت" و"أنتم"، والأساليب الإنشائية التي تتطلب رد فعل مباشر وسريع من المتلقي، مما يحقق التفاعل والحيوية.

6- الخطاب السياسي العربي وبقية خطابات منظومة العالم الثالث خطاب أحادي، يقوم بتغيب واستبعاد أمام الرأي العام، ومن ثم فهو خطاب أحادي التوجه والضغط والممارسة، وغير قابل للثنائيات أو التعدد، ويرجع ذلك إلى سيطرة الدولة على معظم وسائل الإعلام، وانفرادها بتوجيه الجمهور، ولهذا فخطاب الطرف الآخر ضعيف لا يحظى بشمولية خطاب السلطة ورواجه، ومساحته صغيرة في الاتصال، ونفوذه ضعيف، وانتشاره ضيق ويمشي وئيداً، ومغيب عن الساحة، ومن ثم لا يعرف الجمهور العادي خطاباً سياسياً أكثر انتشاراً ورواجاً سوى خطاب السلطة.

7- تقوم السلطة بصنع كوادر بشرية تعمل على تدعيم خطابها وترويجها، والدعوة إليه، ومن ثم سيطر على الساحة الجماهيرية، وعلى الدراسات السياسية والمهتمين بتحليل الخطاب السياسي وهذا لا يتوافر لغيره.

8- يأخذ الخطاب السياسي شكلاً رسمياً يعطي لنفسه قداسة الهدف والتنفيذ، وليقطع أي طريق للجدل أو الرفض أو المناقشة والحوار.

9- يتجه الخطاب السياسي إلى هدف شمولي، وهو توجيه حياة الجمهور (الشعب) إليه وسلوكه الاجتماعي، ووضعه تحت تأثير رجال السلطة وسلطتها، ومن ثم يعتني بالفكرة والمضمون والشكل البسيط المباشر، ولا يكلف بالصنعة الجمالية في بنية الخطاب، لأنه موجه إلى متلق متنوع الثقافات، ويخاطب طبقة الشعب، ويهدف إلى إقناعها والتأثير فيها بأسلوبه المباشر.

وفي كتاب "إحياء المقال السياسي الحقائق الغائبة" يرصد طارق سيف بعض الملاحظات اللغوية على الخطاب السياسي العربي وأهم هذه الملاحظات:

(1) أن الرأي العام العربي ينزع إلى تقبل نوع من أنواع الخطاب السياسي دون سواه، ولسوء الحظ فإن الخطاب الرائع يتخذ عادة منحني لا عقلانياً.

(2) أن هذا الخطاب يفسر الأحداث والوقائع انطلاقاً من نظريات المؤامرة والتطرف والعداء المميت للآخر، واستهداف العرب والمسلمين بشكل خاص، ويحظى هذا النمط من الخطاب بإعجاب الرأي ويكتسب مسحة بطولية، ويرجع ذلك في رأي سيف إلى عجزنا عن الفعل والتأثير وأخطائنا الكثيرة وسقوط مشروعات النهضة واحداً تلو الآخر ونظرية المؤامرة مما يقدم لنا تفسيراً سهلاً وجاهزاً نعلق عليه الأخطاء.

ودرس محمد المهرفي "ملامح الخطاب السياسي للملك عبد العزيز"، وقصر دراسته على خطاب السياسة الخارجية، وذلك من خلال تأمل المواقف التي تتصل بعلاقات المملكة العربية السعودية الخارجية ودراسة الرسائل التي تبادلها جلالة الملك عبد العزيز مع ساسة العالم في عهده وقراءة الخطب والمقالات والأحاديث الصحفية للملك عبد العزيز، وذلك عبر عدة نقاط بحثها في هذا المقال، وهي: "الملك المؤسس وقضايا أمته، الملك عبد العزيز والنظام العالمي، خطاب عربي وإسلامي وعالمي"، وتوصل إلى أن هذا الخطاب السياسي للملك عبد العزيز قد استند لمجموعة من الأسس النظرية هي على النحو التالي:

1- وضوح الفكر، واكتمال العناصر التي يستند إليها الموقف السياسي وينطلق منها الخطاب السياسي.

2- العقيدة الصحيحة التي لا تقبل غير ما يتفق والشرع القويم من أمور.

3- الحرص على صالح المملكة، وصالح الدول العربية والإسلامية.

4- الإيمان بضرورة وحدة المسلمين، والتعاون بينهم.

5- السعي نحو امتلاك القوة العسكرية الاقتصادية التي تدعم الموقف السياسي وتحقق للدولة استقلال قرارها، فلا حرية كاملة، ولا استقلال كامل لمن لا يمتلك عناصر القوة العسكرية والاقتصادية.

6- دراسة الموقف دراسة متأنية غير متعجلة، واتخاذ القرار المناسب الذي يتجاوز كل ما من شأنه أن يسيء إلى الغير أو يلحق إضراراً بالمملكة.

كما رأى الهرفي أن الوضوح والصراحة سمتان قد لازمتا خطاب الملك عبد العزيز، وأن صراحته ووضوح خطابه السياسي لم يكن مع فئة دون أخرى، أو مع بلد دون آخر إذا كان هذا شأنه مع الجميع، واستشهد على ذلك بصراحته التي اتضحت من خلال رده على الرئيس الأمريكي ترومان بخصوص موقفه من قضية فلسطين، إذ عبر خلال رده عن دهشته من تناقض حديث هذا الرئيس مع تصريحات وزيره المفوض في هذا الخصوص.

وفي كتابه "السياسة بالسياسة في التشريح السياسي" يتطرق محمد سبيلا إلى تحليل الخطاب السياسي عبر عدة مباحث، وأهمها مقالة "الاستعارة في اللغة السياسية من الحب إلى الحرب"، وفيها يذهب إلى أن لغة السياسة لم تكن في يوم من الأيام لغة وصفية خالصة، وإلا لأمكن اليوم مع تقدم الإعلاميات الاستعاضة عنها برموز، وترجمتها آليا في الحاسوب، لكن لغة السياسة كانت دوما لغة متعددة المستويات والمراجع، فهي لغة يختلط فيها الوصف بالتقييم، والتدوين بالأمر، والرصد بالتوصية، كما أنها لغة تقتبس من العلم والدين، كما تقتبس من التقانة (التكنولوجيا) والشعر مثلما تقتبس من القصة والأسطورة.

ويحاول سبيلا في هذه المقالة التعرف على دور الاستعارة في اللغة، وذلك باعتبارها آلية تعبيرية ضرورية ليستخلص ماهية السياسة من خلال رصد بعض المظاهر الاستعارية في لغتها.

ويرى سبيلا أن لغة السياسة تعتمد كثيرا على الاستعارات المستقاة من مجالات مختلفة كالفن والتعمير والبناء إلا أن أكثر أصناف الاستعارة تداولها هي استعارات الرياضة والحرب، بل إن الاستعارة المهيمنة في هذه اللغة هي الاستعارة الحربية كقول بعض الساسة "وضع خطوط حُمر أمام المتطرفين"، و"هذا مجرد لغم سياسي".

ويعلل سبيلا لهذا الانتشار الاستعاري المستمد من لغة الحرب في لغة السياسة بأن المعجم الحربي طال كل المجالات الأخرى، وأن ماهية السياسة نفسها هي ما يسمح بانتشار هذا المعجم الاستعاري في لغة السياسة دون غيرها من لغة الخطاب في مجالات مختلفة. (راجع: ص 15 وما بعدها).

ومن المقالات التي تعرض فيها للخطاب السياسي مقالته "البعد اليوتوبي للخطاب السياسي (ص 33 وما بعدها)، وفيها يؤكد سبيلا أن الخطاب السياسي سواء كان خطاب سلطة أو خطاب معارضة يتضمن ويتعين أن يتضمن بعدا يوتوبيا، أي وعدا بالجنة السياسية، وأن اليوتوبيا اليوم هي أكثر الخطابات السياسية قابلية للتصديق والتعبئة والحشد، فهي اليوم الترياق والبلسم القادران على الاستجابة لانتظارات ومتطلبات وحاجات الملايين في عصر يسيطر عليه النموذج الغربي الاستهلاكي.

وثمة مقالة أخرى في نفس الكتاب عنوانها "الخطاب السياسي العنصري في الغرب وآلياته الاستدلالية"، وفيها يرى سبيلا أن الخطاب العنصري الجديد في الغرب يختلف عن الخطاب الكلاسيكي لا من حيث آلياته الاستدلالية فحسب بل من حيث مضمونه نفسه.

وتوصل سبيلا إلى أن فحص وتحليل عينات مختلفة من الخطاب السياسي في الغرب حول الأقليات العرقية الموجودة في بلدانهم تقود إلى تصنيف هذا الخطاب من حيث مقصديته وآليات استدلاله إلى أصناف يمكن تسميتها بالإستراتيجيات (في مدلولها اللساني التداولي)، وهي:

1- إستراتيجية التقديم الإيجابي للذات، أو كما يسميها الباحث جوزيف غابل "إضفاء الصبغة المثالية على الذات"، ويرتبط بهذه الآلية الاستدلالية في شكلها المزدوج نوع من نزع المسؤولية عن الذات وإصاقها بالآخر.

2- إستراتيجية القلب: أي قلب العلاقة بين المقدمات والنتائج.

3- إستراتيجية صوت الشعب وذلك للتعبير عن المعتقد العنصري مع نفيه في الظاهرة بإرجاعه إلى الشعب لا إلى النخبة السياسية.

نخلص من هذا القسم من الدراسات التي تناولت تحليل الخطاب السياسي العربي إلى تنوع اتجاهاتها أيضاً، فهناك اتجاه يمثله محمود عكاشة، حيث استعان بنظرية الاتصال التي ترتبط بالخطاب السياسي ارتباطاً شديداً، وترتبط كذلك بالمجتمع في تحليله للخطاب السياسي العربي، وتوصل إلى أن الخطاب السياسي من أكثر الخطابات المعاصرة تأثيراً وإقناعاً، فهو خطاب اجتماعي يحمل مضامين المجتمع، وقيمه، كما أنه وحدة تواصلية تامة، يتمتع بالتماسك والتسلسل المنطقي، ويتميز بالحضور المستمر للمتلقي من خلال مجموعة من الآليات اللغوية، ومن أهم ما يميز الخطاب السياسي العربي أنه خطاب أحادي، يقوم بتغيب واستبعاد أمام الرأي العام، وأن السلطة تقوم بصنع كوادر بشرية تعمل على تدعيم خطابها وترويجه، والدعوة إليه، ومن ثم تسيطر على الساحة الجماهيرية، كما أنه يتخذ شكلاً رسمياً يعطي لنفسه قداسة الهدف والتنفيذ، وليقطع أي طريق للجدل أو الرفض أو المناقشة والحوار.

وهناك اتجاه ثانٍ يتمثل في دراسات كل من طارق سيف، ومحمد الهرفي؛ حيث حاولا رصد بعض الملاحظات اللغوية على الخطاب السياسي العربي، والتي كان من أهمها أنه يتخذ عادة منحني لا عقلانياً، وأنه يفسر الأحداث والوقائع انطلاقاً من نظريات المؤامرة والتطرف والعداء المميت للآخر، واستهداف العرب والمسلمين بشكل خاص، ويظهر عند بعضهم كالملك عبد العزيز وضوح الفكر، والعقيدة الصحيحة، والإيمان بضرورة وحدة المسلمين،

والتعاون بينهم، والسعي نحو امتلاك القوة العسكرية الاقتصادية التي تدعم الموقف السياسي.

وثمة اتجاه ثالث يعمد إلى الجانب النظري في تحليل لغة الخطاب السياسي، ويمثله كل من محمد سبيلا، وعبد الهادي بن ظافر الشهري، أما الأول فإنه حاول التعرف على دور الاستعارة في اللغة، وذلك باعتبارها آلية تعبيرية ضرورية ليستخلص ماهية السياسة من خلال رصد بعض المظاهر الاستعارية في لغتها، وأما الثاني فإنه من خلال دراسته لإستراتيجيات الخطاب في ظل المنهج التداولي توصل إلى أن المنهج التداولي في دراسة اللغة يمثل مصدرا ثريا يمكن أن يغني البحث اللغوي في مناح متعددة، كما توصل إلى اكتشاف مقاربات ثرية في التراث العربي في علم الفقه وأصوله واللغة والبلاغة والنقد، كما دعا إلى رصد إستراتيجيات الخطاب، وإبراز أهمية استثمارها في مجالات متعددة في مجتمعنا، كما رجح انتماء إستراتيجيات الخطاب إلى ما يسمى بالكليات الإنسانية، كما أكد على دور الكفاءة التداولية في صنع الخطاب وتشكيله لغويا، وأشار كذلك إلى إغفال الدراسات العربية لبعض الأبعاد التداولية ذات الأهمية في التفاعل اللغوي، مثل ظاهرة التأدب والسلطة.

خاتمة :

بعد التطواف بين جنبات الدراسات المختلفة التي درست الخطاب قديما وحديثا وتناول دراسات اللغويين العرب لتحليل الخطاب السياسي فإن ثمة نتائج مهمة واستنباطات جديدة يمكن أن نخرج بها من خلال ذلك لعل من أبرزها ما يلي:

أولا: باتت دراسة تحليل الخطاب السياسي حقا لسانيا مهما لحقه العديد من التطورات خلال محاولات اللسانيين الدائمة عن فتح مجالات عديدة للدرس اللساني المعاصر، حتى يمكن القول إن رجال السياسة أصبحوا ينافسون

رجال الإعلام في النجومية، وتطورت هذه الدراسات في الغرب عبر عدة مراحل تم رصدتها بإيجاز خلال صفحات البحث.

ثانيا: يستهدف تحليل الخطاب جمع الأفكار الواردة واحتسابها وتسلسلها حسب أهميتها وتكراراتها، على أساس أن التكرار يؤدي إما إلى ترسيخ فكرة جديدة، أو إحلال فكرة مكان أخرى، أو إخماء فكرة محددة.

ثالثا: احتوت اللسانيات العربية القديمة على إشارات جاءت في مظان مختلفة لعلوم شتى لديهم بين اللغة والنحو، وأصول الفقه والتفسير.

رابعا: كان للخلط والتداخل اللذين أصابا مصطلح الخطاب في اللسانيات الغربية أثر بارز في تنوع مناهج تحليله، وفي حدوث التداخل بين منهج تحليل الخطاب والمناهج التي تنزع إلى تحليل الأسلوب والنص، ونحو ذلك من المصطلحات التي تتداخل مع الخطاب.

خامسا: كان لتقدم اللسانيات الغربية وانتقالها إلى مجال تحليل الخطاب السياسي أثر بارز في دراسات اللغويين العرب المعاصرين، إذ استند كثير من اللغويين العرب المعاصرين إلى ما قدمه الغربيون في دراساتهم، سواء كانت النظرية أو التطبيقية.

سادسا: أدرك علماء العربية القدماء ضرورة دراسة الملفوظ اللغوي في إطار السياق الذي قيل فيه هذا الملفوظ أو ذلك، وقد شمل السياق لديهم تركيب الألفاظ وتنسيقها، كما شمل حديثهم لغة البدن، كـ "الإشارة بالعين أو بالحاجب أو المنكب أو بالعصا أو بالسيف"، وكذلك دلالة الحال والمقام، كما أدركوا أن للسياق أيضا التأثير الجمالي للكلمة في داخل التركيب، وتعرضوا كثيرا إلى طريقة إخراج الصوت من تفخيم اللفظ وتمطيته، والتنغيم والنبر، وكذلك التوافق الدلالي بين دلالة الألفاظ وما في التركيب من ألفاظ أخرى ذات معان معينة، ويضاف إلى ذلك الارتباط النفسي بين حال المتكلم وانفعالاته عند إلقاء حديثه.

سابعاً: درس اللسانيون العرب عناصر السياق اللغوي، والتفتوا إلى أهميتها عند دراسة الخطاب، كما التفتوا إلى عناصره غير اللغوية وأثرها في دلالة الخطاب، فنجد سببويه يكثر من ذكر مواضيع مختلفة في كتابه تعتمد على غيرها من العناصر أو حذفها، ويلمح إلى دور المخاطب، والسياق الخارجي الذي يجري فيه هذا الكلام؛ كما نرى ابن جني يلتفت إلى أهمية عناصر السياق غير اللغوي من خلال حديثه عن قرينة المشاهدة.

ثامناً: حرص القدماء من لغويين وبلاغيين وأصوليين ومفسرين على فهم المعنى الدلالي، ولاسيما في النصوص الشرعية؛ لاستنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفصيلية؛ ومن ثم اهتموا بعناصر المقال والمقام، وما يحيط بالنص من ظروف وملابسات وعادات وأعراف وأسباب نزول.. إلخ، ويعد ابن جني من أهم اللغويين الذين أدركوا أهمية السياق اللفظي وغير اللفظي والعلاقة بين الألفاظ والمعاني.

تاسعاً: لم يكتف علماء العربية في تحليلهم للخطاب على الملفوظ اللغوي فقط، بل نظروا أيضاً إلى العناصر غير اللغوية، كالعادات والتقاليد والأعراف والمحيط الاجتماعي والنواحي العقلية والنفسية والمأثورات التاريخية والثقافية وغير ذلك من الظروف والملابسات المحيطة بالنص الكلامي، وكذلك أدركوا أهمية السياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي في فهم دلالة النصوص.

عاشراً: اعتنى علماء الأصول بقرائن السياق المقامي، ويعني عندهم الإشارات والإيحاءات والحركات... إلخ؛ التي يعلم بها مراد المتكلم، وكذلك ما يتصل بالكلام من الظروف المحيطة من البيئة، كما اهتم الأصوليون بالسامع والحاضر أيضاً - مع اهتمامهم بالمتكلم - بوصفهم عنصرًا من عناصر المسرح اللغوي، ونظروا إلى الظروف والملابسات المحيطة بالنص الشرعي باعتبارها من عناصر السياق المقامي التي تنفد في تحليل الخطاب، كما التفتوا إلى البيئة ورأوا أنها تؤثر أيضاً في السياق المقامي.

الحادي عشر: وعى اللغويون العرب المعاصرون أهمية اللغة باعتبارها عاملا فاعلا في الخطاب السياسي المعاصر، ليس باعتبار الخطاب ملفوظا لغويا فقط، وإنما باعتباره خطابا ذا عناصر متعددة، منها اللفظي وغير اللفظي، وهو ما أدركته على نحو خاص الدراسات التي نزعت إلى تحليل الخطابات السياسية الشفهية.

الثاني عشر: ثمة طغيان لدى الدارسين العرب المعاصرين في دراساتهم التطبيقية على الخطابين العربي والغربي، وذلك في مواجهة الدراسات النظرية التي رأوا أنها قتلت بحثا في الجانب الغربي.

الثالث عشر: لوحظ تنوع في الاتجاهات النظرية للسانيين العرب في دراساتهم النظرية التي تحاول التأسيس لتحليل الخطاب السياسي، بين اتجاه يرصد علاقة اللغة بالسياسة، واتجاه آخر يحاول أن يضع منهجية لتحليل الخطاب السياسي عن طريق ربطه بالتداولية الحديثة في تحليل الخطاب، واتجاه ثالث يحاول أن يرصد مفهوم الخطاب ويضع حدودا وأسسًا لتحليله، واتجاه رابع يحاول البحث في التراث النحوي العربي عن أصول لنظرية تحليلية للخطاب، ومحاولة سبر غور الدراسات النحوية عند القدماء ومناهجها في معالجة القضايا النحوية للخروج بنظرية في التحليل متكئة على أساس لغوي.

الرابع عشر: لوحظ أيضا تنوع في اتجاهات الدراسات التي تناولت تحليل الخطاب السياسي الغربي، فهناك اتجاه يحاول الربط بين السياسة والرموز اللغوية بوصفها الأداة التي من خلالها يستطيع أن يرسم سياسة الدولة تجاه الآخرين، واتجاه آخر يحاول الربط بين المصطلح والمفهوم على أساس أن الأول قالب للثاني يصب فيه، ويتعرض لمناقشة بعض المصطلحات الخاصة بالخطاب السياسي الغربي حول الحركة الإسلامية، واتجاه ثالث ينطلق من فكرة التأليه لتحليل الخطاب السياسي الأمريكي، مبينا الرؤية الأمريكية التي تحاول أن تنزع هذا

المعنى للألوهية الذي يقوم على القيم الإنسانية، وتضع مكانها الرؤية المادية المتمثلة في المصالح المادية في تأسيس العلاقات الإنسانية.

الخامس عشر: لوحظ أيضا تنوع في اتجاهات الدراسات التي تناولت تحليل الخطاب السياسي العربي، فهناك اتجاه يستعين بنظرية الاتصال التي ترتبط بالخطاب السياسي ارتباطاً شديداً، وترتبط كذلك بالمجتمع في تحليله للخطاب السياسي العربي، واتجاه ثانٍ يحاول رصد بعض الملاحظات اللغوية على الخطاب السياسي العربي، وثمة اتجاه ثالث يعتمد إلى الجانب النظري في تحليل لغة الخطاب السياسي، من خلال التعرف على دور الاستعارة في اللغة، وكذلك من خلال دراسته لإستراتيجيات الخطاب في ظل المنهج التداولي، أما الاتجاه الأخير فيحاول إرساء بعض الأصول المنهجية العامة لتحليل لغة الخطاب والحوار الاجتماعي السياسي العربي حول أزمة الخليج، بهدف تحليل مضمون الفكر العربي خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.

السادس عشر: تبين من بعض الدراسات التي عرضناها أن لغة السياسة تعتمد كثيراً على الاستعارات المستقاة من مجالات مختلفة كالفن والتعمير والبناء إلا أن أكثر أصناف الاستعارة تداولا هي استعارات الرياضة والحرب، بل إن الاستعارة المهيمنة في هذه اللغة هي الاستعارة الحربية.

السابع عشر: يمكن القول إن الخطاب السياسي العربي قديمه وحديثه كان ولا يزال في الأعم الأغلب خطاباً غير مباشر وغير صريح، مما يعني أنه قائم في أغلبه على التلميح لا التصريح، وكان من أبرز القضايا التي شغلت الخطاب السياسي العربي في القرن الماضي قضية العلاقة بين الدين والدولة، مما قد يعني أن الخطاب السياسي العربي كان يبحث وقتها عن صيغة ديمقراطية جديدة تسعى للتوفيق بين القضايا.

الثامن عشر: يحتاج مسار الدرس اللساني المعاصر في حقل تحليل الخطاب السياسي إلى كثير من الجهود التي تتآزر لدراسة الخطاب العربي والغربي قديماً

وحديثاً وذلك لرصد الملامح اللغوية على الجانبين والتوصل إلى معرفة الدور الذي تلعبه اللغة في توجيه السياسة وخطابها.

التاسع عشر: لا يحتاج هذا العبء اللغوي الثقيل إلى تكامل الجهود الفردية للباحثين وحسب، وإنما يحتاج إلى تكاتف مؤسسات مختلفة سياسية ولغوية لمتابعة التطورات والمتغيرات المتلاحقة التي تلحق الخطاب السياسي.

المصادر والمراجع

الأمدي:

- الإحكام في أصول الأحكام، طبعة دار الحديث، القاهرة، د. ت.

براون، ويول (ج.ب، و.ج)

- تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي، منير التريكي،
جامعة الملك سعود، 1418هـ / 1997م.

ابن برد (بشار):

- ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور -
وزارة الثقافة - الجزائر 2007م.

ابن وهب (أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب):

- البرهان في وجوه البيان: تحقيق حفني محمد شرف، مكتبة الشباب
(القاهرة)، مطبعة الرسالة، 1389هـ - 1969م.

بشر (كمال):

- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار الثقافة العربية، القاهرة،
1993م.

بوقرة (نعمان):

- المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة إيداع 2004م.

التبريزي (أبو زكريا):

- شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت، لبنان.

تشومسكي (نعوم):

- اللغة والمسؤولية، ترجمة وتعليق حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق،
القاهرة.

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):

- البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، 1985م.

- الحيوان، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1996م.

الجرجاني (عبد القاهر):

- دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، طبعة محمد علي صبيح، القاهرة، 1960م.

- دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1992م.

- أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، طبعة المدني، القاهرة، 1996م.

ابن جني (أبو الفتح عثمان):

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1371هـ / 1952م.

حبلس (محمد):

- البحث الدلالي عند الأصوليين، طبعة عالم الكتب، القاهرة، 1991م.

الحري (فرحان بدري):

- الأسلوبية في النقد العربي الحديث (دراسة في تحليل الخطاب)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م.

حسام الدين (كريم زكي):

- الإشارات الجسمية دراسة لغوية لظاهرة استعمال أعضاء الجسم في التواصل، دار غريب، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001م.
حسان (تمام):

- مناهج البحث في اللغة، طبعة الدار البيضاء، 1991م.
حسب الله (الشيخ علي):

- أصول الفقه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1959م.
حمام (بلقاسم محمد):

- مفاهيم تحليل الخطاب في التراث العربي: ابن وهب رائدا، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية، المجلد 13 العدد 2، تاريخ النشر: 16-07-2018م.

خليل (حلمي):

دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1420هـ-2000م.

داود (محمد محمد):

- اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.

الزخشي (جار الله):

- الكشف، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م.

سيلا (محمد محمد):

للسياسة، بالسياسة في التشريع السياسي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000م.

السعران (محمود) :

- اللغة والمجتمع (رأي ومنهج)، المطبعة الأهلية ببغداد، ليبيا، الطبعة الأولى، يونيو 1958م.

سيويه :

- الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م.

سيف (طارق) :

- إحياء المقال السياسي الحقائق الغائبة، طبعة خاصة، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2003م.

السيوطي (الإمام جلال الدين):

- الإتيان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1997م.

الشاطبي :

- الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، عني بطبعه محمد عبد الله دراز، طبعة المطابع التجارية الكبرى، 1356هـ.

الشهري (عبد الهادي بن ظافر):

إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بغداد، الطبعة الأولى، 2004م.

الصلاحات (سامي محمد):

- معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.

عبد الحميد (محمد) :

- البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000م.

ابن عبد ربه (أبو عمر) :

- العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.

عبد الرحمن (طه) :

- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000م.

عكاشة (محمود) :

- لغة الخطاب السياسي دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال، الناشر دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426هـ-2005م.

- خطاب السلطة الإعلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2004م.

عياد (عليّة عزت) :

- معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1404هـ-1984م.

الغزالي (الإمام أبو حامد) :

- المستصفى من علم الأصول، ومعه كتاب فواتح الرحموت للعلامة محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم، للإمام محب الله بن عبد الشكور، المطابع الأميرية، القاهرة، 1322هـ.

فارع (شحده وزملائه) :

- مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

فضل (صلاح):

- بلاغة الخطاب وعلم النص، لونجان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.

الفقي (صبحي إبراهيم):

- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.

فوكو (ميشال):

- نظام الخطاب، ترجمة محمد محمد سيلا، دار التنوير للطباعة والنشر ط1، 1984م.

- حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1987م.

القرطبي (ابن مضاء):

- الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، القاهرة، 1983م.

ابن القيم :

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1986م.

- بدائع الفوائد، طبعة دار المطابع المنيرية، د.ت.

ليونز (جون):

- اللغة وعلم اللغة، ترجمة وتعليق مصطفى التوني، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م.

الماشطة (مجيد):

- علم الدلالة السلوكي، دراسة وترجمة للفصل الخامس من كتاب لاينز Semantics، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1406هـ - 1986م.

مكدونيل (ديان):

- مقدمة في نظريات الخطاب، ترجمة وتقديم عز الدين اسماعيل، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2001م.

هويدي، (هويدي شعبان):

- علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة العربية، القاهرة 1993م.

وجيه (حسن محمد) :

- أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992م.

- مباريات التفاوض في مواجهة آليات التسلط والتطرف، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م.

يقطين (سعيد):

تحليل الخطاب الروائي، الزمن، العربي، التبئير، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1989م.

الدوريات والمقالات والرسائل

الأزدي (عبد الجليل):

- التواصل والتواصل السياسي، مجلة فكر ونقد، المغرب، السنة الرابعة، العدد 36، فبراير 2001م.

السيد (أحمد محمود) :

- المحظورات اللغوية في الخطاب الإسلامي دراسة دلالية تطبيقية في كتابات الجاحظ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2001م.

علي (محمد بخيت بن حاج):

- تحليل الأخطاء اللغوية لدى طلاب جامعة ملايا بهاليزيا، رسالة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

المطيري (منصور بن زويد):

- مصطلحات الخطاب الغربي هل هي تعبير عن واقع أم تبرير السياسة؟، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي "الشباب والانفتاح العالمي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ-2002م.

النجار (نادية رمضان):

- القرائن بين اللغويين والأصوليين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1998م.

المهرفي (محمد بن علي):

- ملامح الخطاب السياسي للملك عبد العزيز، مجلة أحوال المعرفة، العدد الثاني عشر، محرم 1420هـ - أبريل 199م.

هوبيدي (فهمي) :

مصطلحات الخطاب السياسي حيث تتحول إلى فخاخ وكمان، مجلة المجلة، العدد 1067، يوليو 2000م، ربيع الثاني 1421هـ.

يقطين (سعيد):

تحليل الخطاب الروائي وأبعاده النصية، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العددان (48 و49)، شباط، 1989م.

عبد الرحمن (طه):

- البحث اللساني والسيميائي، (ندوة)، الدلائل والتداوليات (أشكال وحدود)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المغرب، الطبعة الأولى 1405هـ- 1984م.

عبد الله (خالد):

- اللغة الأمريكية الجديدة، جريدة الموقف.

الحسن (حمزة):

- الإبادة

<http://www.hamza.ws/ibada.htm>.

- نقد العقل الجنسي

<http://www.hamza.ws/jens.htm>.

فؤاد (وسام):

- التأله الأمريكي في العالم

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2003/04/articlea.shtml>

الموسى (نهاد):

- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، 1985 م.

الكتب الأجنبية

1-Jean du bois et autres 'Dictionnaire de Linguistique (Discours).

- 2 - A.j. Greimas et J. courtes, semiotique Dictionnaire raisonné, op, cit.
- 3 - J.b. belot, Dictionnaire Français- Arabe, imprimerie catholique, Beyrouth, Libraire.
- 4 - Le Grand Robert de la langue Français, Toure IX, Paris,1985 .
- 5 - George Mounin, Dictionnaire de linguistique, ol, cit.
- 6 - Dictionnaire Encyclopédique, op, cit.
- 7 - Voir le Robert, Dictionnaire encycloédique philosophique universele, les notions philosophiques, dictionnaire,1990 .
- 8 - shouliaraki and fairclough: 1999.
- 9 - fairclough : (1989).
- 10 - fairclough (1992).
- 11 - fairclough : (1993).
- 12 - fairclough : (1995 b).
- 13 - fairclough : (1995 a).
- 14 - hodge and kress (1979).
- 15 - fowler : (1991).
- 16 - fowler and other : (1979).
- 17 - wodak : (1996)
- 18 - Fairclough and kress : (1991).
- 19 - wodak & ludwing: (1990)
- 20 - wodak & ludwing: (1999)
- 21 - wodak & other: (1990).
- 22 - wodak: (1995).
- 23 - wodak: (1996).
- 24 - van dijk : (1985 a).

25 - van dijk : (1985 a).

26 - van dijk : (1988).

27 - van dijk : (1991).

28 - van dijk : (1993).

29 - van dijk : (1995).

30 - van dijk : (1996).

31 - van dijk : (1998 a).

32 - van dijk : (1998b).

33 - EZEWUDO: (1998).

34 - kress : (2000).

35 - fairclough : (1999).

36 - (بويد باريت 1994).

36 - Chomsky N. American power and the new Mandarins, New York, 1970 .

37 - Chomsky N. For reasons of state, New York, 1973 .

38 - Chomsky N. The Backroom Boys, New York,1973 .

39 - Chomsky N. At war with Asia ,New York, 1970

40 - Chomsky N. Peace in the Middle East, New York, 1974

41 – Foucault, Michel (1981):the order of discourse" [1971], trans Ian McL eod. In Untyping the text: A post – structuralist Reader, ed. Robert Young. London : Routledge and Kegan Paul.

42 - Foucault Michel (1982) " Aferword : the subject the Power". In Hubert L. Dreyfus and paul Rabinow, Michel Foucault: Beyond structuralism and Hermeneutics, Brighton: Harvester.

43 - Foucault ,Michel (1984a) Histoire de la sexualite: 2. l' usage dex plarsirs ,paris: Gallimard.

44 - Foucault, Michel (1984b) Histoire de la sexualite: 3 le souci de soi. Paris: ballimard.

- 45 - Foucault, michel (1972) the Archaeology of knowledge [1969], trans. A.M. Sheridan Smith London: tavistock.
- 46 - Foucault, Michel (1973) the Birth of the Clinic: an Archaeology of Medical Perception [1963], trans. A.M.Sheridan. London: tavistock.
- 47 - Foucault Michel (1977a) Language, counter- memory, Practice, trans. Donald Bouchard and Sherry Simon. Oxford: Blackwell. Contains:
- 48 - "[1969] what is an Author?"
- 49 - 1971 [a] "History of Systems of thought".
- 50 - 1971[b] "Revolutionary Action: "Until now".
- 51 - " [1972] -Intellectuals and power: A conversation between Michel Foucault and Gilles Deleuze".
- 52 – Foucault, Michel (1977b) discipline and punish: the birth of the prison [1975], trans, Alan sherdan. Harmondsworth: Allen Lane, Penguin Books.
- 53 - Foucault Michel (ed.) (1978) 1. Pierre Riviere, having slaughtered my mother my sister and my borther ..[1973]. Harmondsworth: Penguin Books.
- 54 - Foucault, Michel (1979) the History of sexulity volume 1: An introduction [1976], trans. Robert Hurley. Harmondsworth: Allen Lane, Penguin Books.
- 55 - Foucault Michel (1980a) power L knowledge: selected interviews and other writings 1972 – 1977, trans, colin Gordon. Brighton: Harvester. Contains:
- 56 - "[1972] on Popular Justice: A Discussion with Mosits"
- 57 - 1975 [a] "preison Talk".
- 58 - [1975n] "Body/Power".
- 59 - " [1976] -59Questions on Geography".
- 60 - 1977[a] " two Lectures".

- 61 - 1977 [b] " truth and power".
- 62 - 1977 [c] "power and strategies"
- 63 -1977 [d] " the eye of the power"
- 64 -1977 [e] " the confession of the Flesh".
- 65 - Foucault ،Michel (1980b) " the History of sexuality : interview" [1977], trans Geoff Bennington. Oxford Literary Review, 4, 2, 14 – 3.
- 66 – Foucault, Michel (1967) Madness and civilization: A History of Insanity in the age of Reason [1961], trans Richard Howard. London: tavistock.
- 67 - Foucault ،Michel (1969) L'arheologie du savior, paris Gallimard.
- 68 - Foucault, Michel (1970) the order of things: an Archaeology of the Human sciences [1966]. London: Tavistock.

وسم معجم عربي لتحليل الآراء والمشاعر

د. ابراهيم حببي ود. عبد الحميد الجيهاد
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب
جامعة محمد الخامس - المغرب

الملخص:

تزامن التطور التقني (التكنولوجي) الكبير وكذا استخدام الحواسيب على نطاق واسع في مختلف مجالات الحياة مع تطور أدوات الويب (Web 2.0)، وقد انعكست هذه الدينامية على صفحات المواقع الاجتماعية، والمتديات وكذا مواقع البيع والشراء وغيرها من فضاءات الشبكة الإلكترونية، الشيء الذي مكن المستخدم من إبداء آرائه والتعبير عن مشاعره تجاه قضية من القضايا المعروضة في أحد المواقع، فكانت الحاجة ماسة لتحليل هذه الآراء والمشاعر، فبين أن تحليلها يدويا سيستغرق وقتا كبيرا، لهذا الغرض تدخل الباحثون في مجال المعالجة الآلية للغات الطبيعية للتفكير في توفير أهم الوسائل اللازمة في عملية تحليل هذه الآراء وتقييمها بشكل آلي لاستخلاص وجهات نظر المستخدم حول مختلف المواضيع المعروضة في هذه المواقع انطلاقا من الكلمات الموظفة في آرائه، لهذا الغرض تطلب توفير معجم متخصص يتم الاستعانة به في تقييم آراء ومشاعر المستخدم. من هنا برزت أهمية بناء ووسم معجم عربي باعتباره موردا وأداة أساسية في عملية تحليل الآراء والمشاعر وذلك لتجاوز قصور الأبحاث السابقة التي ركزت في عملية تحليل وجهات نظر المستعمل لهذه المواقع على ترجمة المعاجم الغربية خاصة اللغة الإنجليزية.

تعددت المقاربات المتبعة في وسم كلمات المعجم الخاص بتحليل الآراء والمشاعر، فمنها ما يتم وسمها وفق وسم ثنائي (موجب - سالب)، وآخر وفق

وسم ثلاثي (موجب - سالب - محايد)، كما أن هناك ما يوسم وفق بعض الحقول المعجمية، ومنها ما يوسم وفق ما جاءت به نظرية الأبريسال (Appraisal Theory)، حيث يُعتمد في هذه النظرية وسم الكلمات وفق حقول معجمية كبرى تنتج عنها حقول فرعية، من هذا المنطلق، سنعمل على توسيم معجم عربي تبلغ عدد دخالاته المعجمية 21453 موسومة وموزعة بين الأفعال والأسماء، ومن جهة أخرى سنضيف بعض الحقول المعجمية الفرعية إلى الحقول الرئيسة المعتمدة في نظرية الأبريسال بالاعتماد على ما جاء في الموروث العربي المعجمي المصنف وفق الحقول المعجمية قديماً وحديثاً، فمن القديم نجد على سبيل المثال مؤلف: "نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد" لإبراهيم اليازجي اللبناني، أما الحديث منها نجد على سبيل المثل معجم "المكتز الكبير" لأحمد مختار عمر، ثم نسّم هذه الكلمات حسب حقولها المعجمية مع تحديد الموجب والسالب والمحايد من هذه الكلمات كما سنحدد درجة قوتها ما إذا كانت مرتفعة، متوسطة، أو منخفضة بالاعتماد على بعض المعاجم العربية، ليتم وضعه مفتوح المصدر فيوظف في البرامج التي تعمل على تحليل الآراء والمشاعر باللغة العربية.

تقديم:

تعتبر اللسانيات الحاسوبية أحد فروع علم اللسانيات التطبيقية، إذ تعد علما تطبيقيا حديثا يقوم على استغلال التقانة (التكنولوجيا) المتطورة التي لها صلة ببرمجة الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالمعالجة الآلية لمختلف اللغات الطبيعية، الشيء الذي ساهم في نمذجة مختلف المستويات اللسانية ومحاولة برمجتها، وقد تعددت مجالات تطبيقات اللسانيات الحاسوبية، وتم تنويع ذلك بمرحلة صياغة تقانية (تكنولوجية) خاصة تمثلت في تكنولوجية اللغة، وقد اتخذت مجالات تطبيق اللسانيات والتقنيات الحاسوبية العديد من البرامج والأنظمة على سبيل المثال لا الحصر: النظم الآلية للتدقيق الهجائي والنحوي، الاستخلاص الآلي، الفهرسة الآلية، برامج تعلم اللغات وتعليمها، الترجمة الآلية، نظم استرجاع المعلومات والمعاجم والقواميس الإلكترونية⁽¹⁾.

لقد أدى تطور أدوات الويب (Web 2.0)، إلى المساهمة في إحداث مواقع الشبكة العنكبوتية لغرض تحقيق العملية التفاعلية بين المستخدم والمعلومات المنشورة في المواقع، الشيء الذي ساهم في تطوير المواقع الاجتماعية، والمنتديات ومواقع البيع والشراء، وغيرها، فأصبح المستخدم بإمكانه قراءة المعلومات المنشورة وإبداء آرائه والتعبير عن مشاعره مُجاهها، الأمر الذي سيطرح إشكال تحليل هذه الآراء وتقييمها بهدف معرفة رغبات المستخدم، فلو حظ أن تحليلها يدويا سيستغرق وقتا طويلا، لهذا الغرض تدخل الباحثون في مجال المعالجة الآلية للغات الطبيعية، قصد توفير أهم الوسائل اللازمة في عملية تحليل هذه الآراء وتقييمها بشكل آلي لاستخلاص وجهات نظر المستخدم حول مختلف المواضيع المعروضة في هذه المواقع انطلاقا من الكلمات الموظفة في آرائه، لهذا الغرض تطلب توفير معجم متخصص يتم الاستعانة به في تقييم آراء ومشاعر المستخدم، من هنا برزت أهمية بناء ووسم معجم عربي إذ يعتبر موردا وأداة أساسية في عملية تحليل الآراء والمشاعر وذلك لتجاوز قصور الأبحاث العربية السابقة

(1) س. باية، "اللسانيات الحاسوبية والمعجمية العربية"، لغة - كلام، ص 228-241، 2017م-1438هـ.

المرتكزة على ترجمة المعاجم الغربية، فقد بُني عملنا على مجموعة من الدوافع الوجيهة حيث تُرد إجمالاً إلى:

- ✓ قلة المعاجم الخاصة بمعالجة الآراء والمشاعر باللغة العربية ومحدوديتها بالمقارنة مع الموروث المعجمي العربي.
- ✓ أغلب المعاجم المتوفرة المتعلقة بتصنيف الآراء والمشاعر المكتوبة باللغة العربية تم بناؤها اعتماداً على الترجمة.
- ✓ لا تشتمل المعاجم المترجمة إلى اللغة العربية على أقسام الكلام العربي والتي توظف في التعبير عن الآراء والمشاعر.
- ✓ أغلب المعاجم المتوفرة حالياً تعتمد على تصنيفات ضيقة: تصنيف ثنائي (موجب - سالب) أو ثلاثي (موجب - سالب - محايد) على الأكثر.

نهدف من خلال هذا العمل إذن إلى تقديم الخطوات المتبعة في بناء معجم عربي متخصص، يضم عدداً كبيراً من أقسام الكلام العربي (الأسماء والأفعال والحروف) التي يمكن أن توظف في عملية معالجة الآراء والمشاعر معالجة آلية وتصنيفها وفق الحقول المعجمية المتبناة من طرف الباحثين "مارتن وويت" (Martin and White) على ضوء نظرية الأبريسال⁽²⁾ من جهة وما تمت إضافته من حقول معجمة جديدة من جهة أخرى.

لتحقيق هذا الهدف سنقوم بتقديم تعريف لمجال تحليل الآراء والمشاعر مع الإشارة إلى أهم العناصر المشكلة لعملية المعالجة الآلية للآراء والمشاعر والإشارة إلى مختلف المستويات التي تشملها هذه العملية، ثم سنقف بشكل مقتضب على أهم المقاربات المعتمدة في تحليل الآراء والمشاعر، لنعرج على الحديث عن أنواع معاجم تحليل الآراء والمشاعر باعتبار اللغات التي تشتمل عليها، ثم الإشارة إلى أهم المقاربات المتبعة في بناء وتصنيف هذا النوع من المعاجم، بعد ذلك سنسلط الضوء على أشهر المعاجم المتخصصة في مجال تحليل

(2) J. R. Martin و P. R. R. White, *The language of evaluation: appraisal in English*. New York: Palgrave Macmillan, 2005

الآراء والمشاعر خاصة المترجم منها إلى اللغة العربية، ثم نقدم تعريفاً بنظرية الأبريسال مع الإشارة إلى أهم النظم التي تنبني عليها والكشف عن المقاربة المعتمدة من طرف "مارتن وويت" في تصنيف المعجم، لنفصل الحديث بعد ذلك في الخطوات المتبعة في بناء معجم عربي موجه لتحليل الآراء والمشاعر الخاص باللغة العربية، لنختم عملنا المتواضع باستنتاج خلاصات وكذا رهانات البحث المستقبلية.

1. التعريف بمجال تحليل الآراء والمشاعر:

يعتبر تحليل المشاعر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مجال بحث يعمل على معالجة الآراء، المشاعر، التقييمات، التثمينات، مواقف وعواطف الإنسان حول بعض الأشياء سواء كانت اتجاهات أو متوجات، أو خدمات، أو تنظيمات، أو أحداث، أو مواضيع معينة...، ومن خلال هذا التعريف فإن عملية معالجة الآراء والمشاعر تهم خمسة عناصر على الشكل الآتي:

- الموضوع (Object): هو الشيء الذي أُعطي فيه الرأي سواء كان منتجاً أو خدمة أو قضية أو موضوعاً أو شخصية أو تنظيمياً أو غيرها.
 - الهيئة (Aspect): هي المسؤولية عن الموضوع الذي أُعطي فيه الرأي المعني بالرأي، المقصود هنا الجهة المعنية بالتعليق التي نشرت حولها.
 - موجّهات المشاعر (Sentiment Orientation): المؤشر الذي يميل على أن الرأي إما موجبا، سالبا، أو محايدا.
 - صاحب الرأي (Opinion Holder): يهتم ما قدم الرأي حول الموضوع سواء تعلق الأمر بشخص أو هيئة.
 - الوقت (Time): الوقت الذي نُشر فيه التعليق حول الموضوع⁽³⁾.
- ويمكن تحليل الآراء والمشاعر وفق ثلاثة مستويات تتمثل في:

(3) N. Boudad, R. Faizi, R. Oulad Haj Thami, و R. Chiheb, "Sentiment analysis in Arabic: A review of the literature", *Ain Shams Eng. J.*, 2018 ديسمبر، 2490-2479، ص 4، عدد 9، م 9.

- التحليل على مستوى الوثيقة (Document Level): يهتم هذا المستوى بتصنيف الوثيقة حسب ما تضمنته من آراء إلى وثيقة موجبة أو سالبة أو محايدة، إذ يعتبر هذا المستوى الوثيقة أنها تمثل رأياً واحداً، مما يصعب تطبيقه عن الوثائق التي تتحدث عن مقارنة شيء بشيء آخر.

- التحليل على مستوى الجملة: (Sentence Level) يعمل هذا المستوى على تصنيف الجمل - حسب الرأي الذي عبرت عنه - إلى إيجابي، سلبي، أو محايد، ويهتم هذا المستوى بالتصنيف الذاتي الذي تعبر فيه الجملة عن وجهات نظر وآراء ذاتية، كما يهتم بالتصنيف الموضوعي الذي تعبر فيه الجملة عن معلومات واقعية، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الجمل الذاتية لا تعادل الجمل المعبرة عن المشاعر، كما أن الجمل الموضوعية من شأنها أن تحيل على رأي ولو بشكل ضمني مثل: "اشترينا السيارة الشهر الماضي وقد سقطت لها ممسحة الزجاج الأمامي؛ فهذا المثال يحيل على رأي يقضي بالحكم برداءة نوع السيارة وإن كان ضمنياً، ويعد هذا المستوى من التحليل بمثابة المحدد الأساسي لتوجيه الكلمة باعتماد السياق اعتماداً أساسياً، ويشمل التصنيف حسب هذا المستوى جمل المقارنة وأسلوب المدح والذم إلى غيرها من الأساليب. ورغم ذلك فقد أشار الباحثون أن مستوى الجملة ما زال يحتاج إلى المزيد من الدراسات.

- التحليل على مستوى الكلمة (Entity and Aspect level): يعتبر هذا المستوى أكثر تدقيقاً في عملية التحليل؛ إذ إن الغرض منه هو الكشف عن العناصر الخمسة السابقة الذكر أو البعض منها، وذلك عبر مهمتين أساسيتين هما: استخراج الكلمة أو العبارة الدالة على الآراء والمشاعر ثم تصنيفها حسب توجيهها، ما إذا كانت إيجابية أو سلبية أو محايدة⁽⁴⁾.

2. المقاربات المعتمدة في معالجة الآراء والمشاعر:

تتمثل المقاربات المعتمدة في مجال معالجة الآراء والمشاعر في المقاربة اللسانية ومقاربة تعليم الآلة والمقاربة الهجينة، وفيما يلي سنقدم ملخصاً لمقاربة

(4) B. Liu, "Sentiment Analysis and Opinion Mining", 168.

تعليم الآلة والمقاربة الهجينة بشكل عام، وستحدث بشكل خاص عن المقاربة اللسانية.

أ. مقارنة تعليم الآلة (Machine Learning Approach):

هذه المقاربة هي أكثر المقاربات استعمالاً في تصنيف الآراء والمشاعر، وتشتمل على:

- التعليم الموجه (Supervised Learning).

- التعليم نصف الموجه (semi-supervised learning).

- التعليم غير الموجه (Unsupervised Learning).

التعليم الموجه: تعتمد مقارنة التعليم الموجه على معطيات موسومة يدوياً ليتم بعد ذلك وسم معطيات أخرى آلياً، وكمثال على ذلك، إذا كان عندنا تصنيف مجالات في مكتبة معينة، فإنه يتم على إثر هذا التصنيف، تصنيف مستندات جديدة حسب التخصصات الموجودة في التصنيفات المسبقة، ومن بين اللوغاريتمات المعتمدة في هذا التعلم نجد:

- Trees of Decisions ;
- Naïve Bayes (or Simple Bayes) ;
- Neural Networks ;
- Vector Support Machines (or SVM) ;
- Genetic Programming.

وقد تم اعتماد هذه المقاربة من طرف العديد من الباحثين من بينهم "بينغ وفيتينغ (S. Vaithyanathan et Pang, L. Lee)⁽⁵⁾" و"إنسون وفليت (E. Eensoo et M. Valette)⁽⁶⁾".

(5) B. Pang, L. Lee, و S. Vaithyanathan, "Thumbs up?: sentiment classification using machine learning techniques", 2002, 86-79 ص 10 م.

(6) E. E. M. Valette, "Sur l'application de méthodes textométriques à la construction de critères de classification en analyse des sentiments", 8 ص.

التعليم نصف الموجه: تعمل مقارنة تعليم نصف الموجه على الجمع بين التعليم الموجه وغير الموجه، أي الاعتماد على المعطيات الموسومة وغير الموسومة لتحسين نوعية التصنيف ويمكن الإحالة على بعض الأبحاث التي اعتمدت هذه المقاربة مثل "عبد المجيد ودياب (M. Abdul-Mageed et M. T. Diab)⁽⁷⁾" و"ارتغوسا ومرتن وكرلوس (A. Ortigosa, J. M. Martín, et R. M. Carro)⁽⁸⁾".

التعليم غير الموجه: عكس المقاربتين السابقتين؛ فمقاربة التعليم غير الموجه لا تعتمد في تصنيفها على معطيات موجودة مسبقاً، ومن بين اللوغاريتمات المعتمدة في هذا المقاربة نجد:

- Clustering Using Representatives Algorithm (CURE).
- Balanced Iterative Reducing and Clustering Using Hierarchies Algorithms (BIRCH).
- Robust Clustering Using Links Algorithm De (ROCK).
- Tree Structured Vector Quantization Algorithm (TSVQ).

ويمكن الإحالة على بعض الأعمال التي اعتمدت هذه المقاربة، مثل "بردي والحداد (Brody et N. Elhadad)⁽⁹⁾"، "وفريمنس وأخرون (Fernández and all)⁽¹⁰⁾".

ب. المقاربة اللسانية (Linguistic Approach):

تعددت الأسماء في هذه المقاربة حسب ما يوظف من المستويات اللسانية، بل هناك من يسميها بالمقاربة الرمزية أو المقاربة المعجمية وكلها مفاهيم تحيل على الاعتماد على المستويات اللسانية في معالجة الآراء والمشاعر، لكن الأهم فيها هو:

-
- (7) M. Abdul-Mageed و M. Diab, "AWATIF: A Multi-Genre Corpus for Modern Standard Arabic Subjectivity and Sentiment Analysis", ص 8.
- (8) A. Ortigosa, J. M. Martín, و R. M. Carro, "Sentiment analysis in Facebook and its application to e-learning", *Comput. Hum. Behav.*, 2014, فبراير, 541-527, ص 31 م.
- (9) S. Brody و N. Elhadad, "An Unsupervised Aspect-Sentiment Model for Online Reviews", ص 9.
- (10) M. Fernández-Gavilanes, T. Álvarez-López, J. Juncal-Martínez, E. Costa-Montenegro, و F. Javier González-Castaño, "Unsupervised method for sentiment analysis in online texts", *Expert Syst. Appl.*, 2016, أكتوبر, 75-57, ص 58 م.

أولاً: المستوى المعجمي المتمثل في توفير دخلات معجمية مصنفة إلى موجبة وسالبة ومحيدة بطريقة يدوية أو نصف آلية، وسنوضح هذه المقاربات المعتمدة في بناء معجم خاص بالتعبير عن الآراء والمشاعر في الفقرة المتعلقة بالمقاربات المعتمدة في بناء وتصنيف المعاجم.

ثانياً: المستوى التركيبي المتمثل في الأنظمة التي تعمل على تقطيع النصوص إلى وحدات بعدها يتم الانتقال إلى المعجم المعتمد لتقديم نتيجة التحليل حسب الكلمات الموظفة في التعليق.

كما أن بعض الأبحاث تعتمد كذلك إلى جانب المستويين السابقين على المستوى النحوي المتمثل في وضع مجموعة من القواعد النحوية مثل النفي والنهي وغيرها من القواعد التي يمكن اعتمادها من طرف المستعمل في التعبير عن الآراء والمشاعر، كما يلعب المستوى الصرفي دوراً كبيراً في التعرف على السوابق واللواحق والأحشاء المرتبطة بالكلمات المكونة للنص أو التعليق. وفي هذا الصدد يمكن الإحالة إلى بعض الأعمال التي اعتمدت هذه المقاربة لتحليل الآراء والمشاعر مثل: "البحيري والحمود واللويد (Alhumoud, T. Albuhairei, .) (et W. Alohaideb)"⁽¹¹⁾

كما أن هناك من يشتغل وفق نظرية الأبريسال، وهي نظرية لسانية وظيفية اعتمدها كل من "مارتن وويت" لتقييم نصوص اللغة الإنجليزية بالاعتماد على ثلاثة أنظمة، وهي: الموقف والارتباط والتدرج، لكن الأبحاث الحاسوبية اهتمت فقط بالنظام الأول باعتباره النظام الذي يشكل المعجم المعتمد في مجال تحليل الآراء والمشاعر، حيث صنف الباحثان مارتن وويت نظام الموقف إلى ثلاثة حقول معجمية كبرى، وهي: الانفعال، والحكم، والتقدير، ويضم كل حقل رئيسي حقولاً فرعية أخرى. ويساعد الاعتماد على هذا المعجم وفق الحقول

(11) S. Alhumoud, T. Albuhairei, و W. Alohaideb, "Hybrid sentiment analyser for Arabic tweets using R", 7 2015 في th International Conference on Knowledge Discovery, Knowledge Engineering and Knowledge Management (IC3K), 2015., 424-417 ص 01 م

المعجمية التي يتضمنها على تقديم أدق لما اشتمل عليه التعليق أو النص من آراء ومشاعر [2]. وقد اعتمد العديد من الباحثين هذه المقاربة في معالجتهم للآراء والمشاعر الواردة في تعاليق مأخوذة من مواقع تفاعلية متعددة المجالات، ومن بينهم "فيراري وآخرون" (Ferrari and all) (12) "وكرول وريد" (Read et J. Carroll) (13) "وكردين" (P. Gardin) (14) "وبلوم" (K. Bloom) (15) "وويتلاو وآخرون" (C. Whitelaw) (16).

ت. المقاربة الهجينة (Hybrid Approach):

وهي المقاربة التي تجمع بين المقاربة اللسانية ومقاربة تعليم الآلة؛ حيث تعمل على الجمع؛ إما بين اللسانيات باعتبارها مكملة لتعليم الآلة، أو تعليم الآلة باعتباره مكملًا لللسانيات أو التوفيق بينهما؛ فالطريقة الأولى تتضمن استعمال الأدوات اللسانية لإعداد المدونة قبل تصنيف النصوص بمساعدة أدوات تعليم الآلة، إذ تمكن هذه المقاربة من الاحتفاظ بقوة التعليم الآلي، وتوجيه أساس التدريبات في الترتيب اليدوي المعتمد في المقاربة اللسانية في الوقت نفسه (17).

3. أنواع المعاجم:

من خلال الاطلاع على مجموعة من الأبحاث المهمة ببناء المعاجم الموجهة لتحليل الآراء والمشاعر تبين أنه يمكن تصنيف المعاجم المتخصصة بهذا

(12) S. Ferrari, Y. Mathet, T. Charnois, و D. Legallois, "Analyse d'opinion : discours évaluatif et classification de documents", *Actes L'atelier FODOP*, 36-23 ص 8, م

(13) J. Read و J. Carroll, "Annotating expressions of Appraisal in English", *Lang. Resour. Eval.*, 2012, سبتمبر, 447-421 ص 3, عدد 3, م 46

(14) P. Gardin, "Application de la théorie de l'Appraisal à l'analyse d'opinion", 4 ص

(15) K. Bloom, *Sentiment analysis based on appraisal theory and functional local grammars*. Illinois Institute of Technology Chicago, US, 2011.

(16) C. Whitelaw, N. Garg, و S. Argamon, "Using appraisal groups for sentiment analysis", في *Proceedings of the 14th ACM international conference on Information and knowledge management*, 2005., 631-625 ص

(17) S. Maurel, "Classification d'opinions par méthodes symbolique, statistique et hybride", 2007, ص 7

المجال باعتبار اللغة التي تشتمل عليها إلى أربعة أنواع كبرى من المعاجم، وهي: معجم أحادي اللغة، معجم ثنائي اللغة، معجم متعدد اللغات، ومعجم متعدد المجالات، وفيما يلي تفصيل لكل نوع من هذه المعاجم:

- المعاجم الأحادية اللغة: يركز المعجم الأحادي اللغة على ضم مجموعة من الكلمات أو العبارات الدالة على الآراء والمشاعر للغة معينة، وقد شهدت اللغات الهندوأوروبية تقدما كبيرا في هذا المجال، بل تعتبر السبابة لإنشاء معاجم لتحليل الآراء والمشاعر أحادية اللغة، خاصة اللغة الإنجليزية منها، والتي تندرج ضمنها المعاجم التي تضم كلمات خاصة بلهجة بعض المناطق، وهذا ما ارتكزت عليه بعض الدراسات العربية⁽¹⁸⁾.

- المعاجم الثنائية اللغة: اهتمت المعاجم ثنائية اللغة التي لها علاقة بمجال تحليل الآراء والمشاعر على إنشاء معجم يضم كلمات أو تعابير تستعمل في التعبير عن المواقف والمشاعر والآراء، يبدو ذلك جليا في الأعمال العربية، إذ تجد كثيرا منها ركزت على بناء معاجم تشتمل على كلمات وتعابير اللغة العربية الفصحى وأخرى عامية تهم منطقة أو دولة معينة، كما توجد بعض الأعمال التي ارتكزت على بناء معجم ثنائي يضم اللغة العربية واللغة الإنجليزية⁽¹⁹⁾.

- المعاجم المتعددة اللغات: نظرا لكون المعلقين في كثير من الأحيان يستعملون أكثر من لغة، كانت الحاجة ماسة لإنشاء معجم متعدد اللغات، يضم أكثر من لغتين، وذلك لتحليل كل ما اشتملت عليه الآراء والتعابير عن مشاعر بلغات مختلفة، وترتكز عملية توفير هذا النوع من المعاجم أساسا على الترجمة الآلية لمعجم من المعاجم⁽²⁰⁾.

(18) F. H. H. Mahyoub, M. A. Siddiqui, و M. Y. Dahab, "Building an Arabic Sentiment Lexicon Using Semi-supervised Learning", *J. King Saud Univ. - Comput. Inf. Sci.*, 26 م عدد 4, ص 417-424, ديسمبر 2014.

(19) S. R. El-Beltagy و A. Ali, "Open issues in the sentiment analysis of Arabic social media: A case study", *9th International Conference on Innovations in Information Technology (IIT)*, 2013, 220-215 ص

(20) S. L. Lo, E. Cambria, R. Chiong, و D. Cornforth, "Multilingual sentiment analysis: from formal to informal and scarce resource languages", *Artif. Intell. Rev.*, عدد 48, ص 499-527, ديسمبر 2017

- المعاجم المتعددة المجالات: جاءت فكرة وضع معجم متعدد المجالات انطلاقاً من بناء مدونة متعددة المجالات، إذ تعتبر في كثير من الأحيان كلمة موجبة في مجال معين ولكنها سالبة في مجال آخر؛ فإذا أخذنا كلمة "طويلة" على سبيل المثال فتوجيهها يختلف من مجال إلى مجال، ففي جملة "مسافة السفر طويلة" يعتبر توجيه الكلمة سالبا، في حين إذا قلنا "تشتغل هذه البطارية مدة طويلة" فتوجيه هذه الكلمة يعتبر موجبا⁽²¹⁾.

4. المقاربات المعتمدة في بناء معجم خاص بتحليل الآراء والمشاعر:

يعتبر بناء المعاجم المتخصصة في مجال تحليل الآراء والمشاعر من بين الاهتمامات البحثية في مجال المعالجة الآلية للغات الطبيعية، وقد تعددت المقاربات المعتمدة في بناء مثل هذه المعاجم وتصنيفها، ونقدم بإيجاز في هذا الصدد المقاربات المعتمدة في بناء هذا النوع من المعاجم على الشكل الآتي:

أ. المقاربة اليدوية (manual approach):

تعتبر من بين المقاربة البسيطة والناجعة لبناء المعاجم، حيث تنبني على المعرفة الإنسانية المتمثلة في جمع الكلمات التي لها دلالة على الآراء والمشاعر ثم تحديد قطبية كل كلمة، ورغم نجاعته، إلا أنه منهج مكلف، حيث يتطلب وقتاً كبيراً لخصر كل الكلمات التي لها علاقة بتحليل الآراء والمشاعر، لهذا تم التفكير في استبداله بمناهج آلية وشبه آلية.

ب. مقارنة المدونة (corpus approach):

تنطلق هذه المقاربة من مجموعة من الكلمات المنفصلة (germs) التي لها قطبية معروفة، ويتم حساب مماثلة الكلمات باستعمال التحليل الإحصائي لسياقات ترابط الكلمات فيما بينها لسانياً أو دلالياً بالاعتماد على نماذج متجهات المسافات (Vector Spaces) التي تقدم المحتوى الدلالي للكلمات على شكل

(21) H. ElSahar و S. R. El-Beltagy, "Building Large Arabic Multi-domain Resources for Sentiment Analysis", في *Computational Linguistics and Intelligent Text Processing*, 2015, ص 23-34.

متجهات، فيتم اعتبار الكلمة موجبة إذا كانت قريبة من الكلمة الأصل، وتكون سالبة إذا كانت بعيدة عنها، وقد طبقت هذه المقاربة على مجموعة من المدونات الكبيرة الحجم.

ت. مقارنة تعتمد على القاموس (Dictionary-Based Approaches):

ث. يُعتمد في هذه المقاربة على قواميس أو موارد لسانية للمرادفات والاضداد مثل "WordNet" لتحديد التوجيه الدلالي لكلمات جديدة، فانطلاقاً من كلمات منفصلة لها قطبيتها، يمكن الحصول على كلمات جديدة لها نفس قطبية الكلمات الأصلية باستعمال لوغاريتم بوتستراين (bootstrapping) التي تمكن من ربط الاتصال بالمرادفات والاضداد للمورد اللساني.

أما فيما يخص تصنيف كلمات معجم تحليل الآراء والمشاعر فقد تعددت طرق تصنيفها، وسنوضحها مختصرة في النقاط الآتية:

- تصنيف المعجم وفق قطبية ثنائية: حيث يتم تصنيف كلمات المعجم إلى كلمات موجبة وكلمات سالبة.

- تصنيف المعجم وفق قطبية ثلاثية: حيث يتم تصنيف كلمات المعجم إلى كلمات موجبة وكلمات سالبة وكلمات محايدة.

- تصنيف المعجم وفق درجة القطبية: صنفت فيه الكلمات إلى موجب قوي، وموجب ضعيف وسالب قوي وسالب ضعيف.

- تصنيف وفق الحقول المعجمية: ويتم في هذا النوع من التصنيفات اعتماد مجموعة من الحقول المعجمية لها ارتباط بالآراء والمشاعر.

وقد اخترنا اعتماد التصنيف وفق الحقول المعجمية في سيرورة بناء معجمنا، وذلك راجع إلى الدقة التي يتميز بها عن التصنيفات الأخرى، ولأنه يساعد على تحديد وجهة نظر مستعمل المواقع تحديداً دقيقاً.

5. أهم المعاجم المتوفرة:

يعتبر المعجم من أهم الموارد التي ينبغي توفيرها للخوض في مجال التحليل الآلي للآراء والمشاعر، وهذا ما نجده ضمن مجموعة من الدراسات التي تهتم ببناء المعاجم التي يتم توظيفها في عملية التحليل، والباحث في هذا المجال سيجد أن اللغات الأخرى قد حققت تقدماً بارزاً في توفير هذا النوع من المعاجم، بل تجاوزوا ذلك إلى إعداد البرامج المعتمدة في تحليل الآراء والمشاعر وفق مقاربات مختلفة، أما بالنسبة للغة العربية، فالمتبع للدراسات المنجزة في هذا المجال، سيجد أن أغلب المعاجم المعتمدة مترجمة من اللغات الأجنبية خاصة اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة التي حققت تقدماً بارزاً في هذا المجال، كما نجد بعض الباحثين وضعوا معاجم تشتمل على كلمات اللغات المحلية، وسنحاول في هذا المحور الإشارة إلى أغلب المعاجم المتوفرة في هذا المجال والإشارة إلى المترجم منها إلى اللغة العربية، ونشير كذلك إلى المعاجم التي تشتمل على اللغة المحلية.

ج. معجم المجلس الوطني للأبحاث في كندا " Conseil national de recherches Canada " (NRC):

تم إنشاء هذا المعجم من طرف هيئة بالمجلس الوطني للبحوث بكندا وهو معجم يضم كلمات إنجليزية بلغ عددها 14182 دخلة معجمية ارتكزت على الصفات، تم تصنيفها يدوياً وفق ثمانية حقول معجمية مرتبطة بالمشاعر، هي: "الغضب والترقب، الاشمئزاز والخوف والفرح والحزن والدهشة والثقة" مع تحديد الموجب منها والسالب.

إن ما يميز هذا المعجم كونه ترجم إلى العديد من اللغات ناهزت أربعين لغة بالاعتماد على المترجم الآلي (Google traduction)، من بينها اللغة العربية التي أشرف على ترجمتها الباحث محمد سيف ويمكن تحميله من هذا الرابط، ومن اللغات التي ترجم إليها هذا المعجم: "الكتالانية، الصينية، الدانماركية، الإسبانية، الفنلندية، الفرنسية، الألمانية، اليونانية، العبرية، الهندية، الإيرلندية، الإيطالية،

اليابانية، اللاتينية، الفارسية، البرتغالية، الرومانية، الروسية، الصومالية، السودانية، السويدية، التايلاندية، التركية، والأوكرانية".

أ. المعجم الفرنسي الموسع للمشاعر " A French Expanded Emotion Lexicon (FEEL)"

بني هذا المعجم أساسا بالاعتماد على ترجمة معجم المجلس الوطني للبحوث بكندا وذلك بتوظيف ستة مواقع للترجمة، وهي: " Google Translate, Bing Translate, Collins Translator, Reverso, Bab.la et Word Reference"، ثم قام الفريق بإغناء المعجم بالبحث عن مرادفات كل كلمات المعجم في ثماني مواقع هي: Reverso Dictionary, Bab.la, Atlas, Thesaurus, Ortolang, SensAgent, The Free Dictionary, and the Synonym website، فبعد حذف الكلمات المتماثلة، تم الوصول إلى 141428 دخلة معجمية، تمثلت في الصفات، ولجعل هذا المعجم ذا قيمة علمية تم التعاقد مع أحد الأشخاص المتخصصين في مجال الترجمة، وبعد مدة دامت شهرين من المراجعة تم تقليص المعجم إلى 81757 دخلة معجمية، لم يوسم منها إلا 14129⁽²²⁾ دخلة معجمية مقسمة بين 11979 كلمة مفردة و2148 كلمة مركبة⁽²³⁾، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعجم متوفر للتحميل وهو على صيغة "Excel" ويمكن تحميله من الرابط الآتي⁽²⁴⁾.

ب. معجم منظور متعدد سؤال جواب " Multi-Perspective Question Answering (MPQA)"

تم إنشاء هذا المعجم من طرف كل من: تيريزا ويلسن، جنسي ويب وبوبول هوفمن⁽²⁵⁾، MPQA هي اختصار لمنظور متعدد سؤال جواب وهو معجم

[مباشر على الإنترنت]. موجود في: "NRC Emotion Lexicon" (22) <https://saifmohammad.com/WebPages/NRC-Emotion-Lexicon.htm>.

[تاريخ الوصول: 21-يونيو-2019].

(23) A. Abdaoui " وآخرون ADVANSE: Sentiment, Opinion and Emotion Analysis in French Tweets", في *DEFT: Défi Fouille de Texte*, Caen, France, 2015.

(24) <http://www.lirmm.fr/~abdaoui/FEEL.csv>

(25) A. Abdaoui, J. Azé, S. Bringay, و P. Poncet, "FEEL: a French Expanded Emotion Lexicon", *Lang. Resour. Eval.*, ص 833-855، سبتمبر، 2017 م 51، عدد 3، ص 833-855.

إنجليزي الأصل يضم 8214⁽²⁶⁾ كلمة موزعة بين الأسماء والصفات وبعض الأفعال صنفت وفق التصنيف الثلاثي [موجب، سالب، محايد]، وقد تُرجمت نسبة منه إلى اللغة العربية من طرف بعض الباحثين ثم قام فريق المعالجة الآلية للغات الطبيعية بجامعة صفاقس بتونس بترجمة الكلمات المتبقية، وإغنائه بألفاظ أخرى واعتمدوا في ترجمة هذا المعجم على ArabicWordNet و Sentistrength⁽²⁷⁾، لكنهم أغفلوا توسيم الكلمات كما كانت محددة في النسخة الإنجليزية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تصنيف الكلمات حسب ما يلي: "موجب قوي - موجب ضعيف - سالب قوي - سالب ضعيف".

ت. معجم (SentiWordNet):

يعد هذا المعجم من بين أشهر المعاجم المستعملة في مجال تحليل الآراء والمشاعر، صنفت كلماته وفق التصنيف الثنائي [موجب-سالب]. ولهذا المعجم أربعة إصدارات، هي:

الإصدار الأول: SENTIWORDNET 1.0 قُدم من طرف الباحثين إيزيلي وسبستيان (Esuliet Sebastiani) كورقة بحث أولية قدمت في مؤتمر الموارد المعجمية لتحليل الآراء وجعله رهن إشارة الأبحاث المتعلقة بمجال تحليل الآراء والمشاعر سنة 2006.

- الإصدار الثاني: SENTIWORDNET 1.1 قدم من طرف الباحثين إيزيلي وسبستيان في إطار تقرير تقني في معهد علوم وتكنولوجيا المعلومات، التابع للمجلس الوطني للبحوث، بيزا سنة 2007⁽²⁸⁾.

- الإصدار الثالث: SENTIWORDNET 2.0 عرضه الباحث إيزيلي في إطار أطروحته بعنوان: "توليد الآلي للموارد المعجمية الخاصة بتحليل الآراء"

(26) <http://mpqa.cs.pitt.edu/>

(27) A. Abdaoui, J. Azé, S. Bringay, و P. Poncelet, "FEEL: a French Expanded Emotion Lexicon", *Lang. Resour. Eval.*, 2017, سبتمبر, 855-833, ص 3, عدد 3, م 51

(28) T. Wilson, J. Wiebe, و P. Hoffmann, "Recognizing Contextual Polarity in Phrase-level Sentiment Analysis", في *Proceedings of the Conference on Human Language Technology and Empirical Methods in Natural Language Processing*, Stroudsburg, PA, USA, 2005., 354-347 ص

(Automatic Generation of Lexical Resources for Opinion Mining) أطروحته
سنة 2008.

- الإصدار الرابع: SentiWordNet 3.0 قدم من طرف إيزيلي وآخرين
سنة 2010⁽²⁹⁾.

ترجم هذا المورد المعجمي إلى العديد من اللغات من بينها اللغة العربية من
طرف الباحث سماح الحازم وآخرين سنة 2013 سمي "ArabicSentiWordNet"
وهو عبارة عن إصدار من بين الإصدارات الناتجة عن "EnglishSentiWordNet"،
وذلك باتباع ثلاثة خطوات رئيسية:

1. تحديث إصدار arabeWordNet 2.0 للحصول على الإصدار الثالث:
arabeWordNet 3.0، عمل الباحثون اعتمادا على مقارنة، على إغناء الإصدار
الثاني للغة العربية بإضافة ما جد في الإصدار الثالث للغة الإنجليزية
(EnglaisWordNet 3.0).

2. البحث عن النسخة العربية (ArabeSentiWordNet3.0) في النسخة
الإنجليزية (EnglishSentiWordNet0.3).

3. مراجعة النسخة العربية (ArabeSentiWordNet3.0): همت هذه العملية
بالأساس الاحتفاظ بالحقول المتعلقة بالمشاعر الموجودة في النسخة الإنجليزية
وحذف الزائد من النسخة العربية⁽³⁰⁾.

ث. معجم مرتن وويت:

ترجم هذا المعجم إلى اللغة العربية من طرف بعض الباحثين العرب،
منهم الباحثة الجزائرية غيته يمينة تليل التي قامت بترجمة 325 كلمة مأخوذة من
كتاب الباحثين مرتن وويت، وتم تطبيقها في معالجة الآراء في مجال الاقتصاد⁽³¹⁾.

(29) A. Bayoudhi, H. Koubaa, H. Ghorbel, و L. Hadrich Belguith, "Vers un lexique arabe pour l'analyse des opinions et des sentiments", في *Proc of the 5th International Conference on Arabic Language Processing CITALA*, 2014, 14 م

(30) A. Esuli و F. Sebastiani, "SENTIWORDNET: A high-coverage lexical resource for opinion mining", *Evaluation*, 2007 يناير

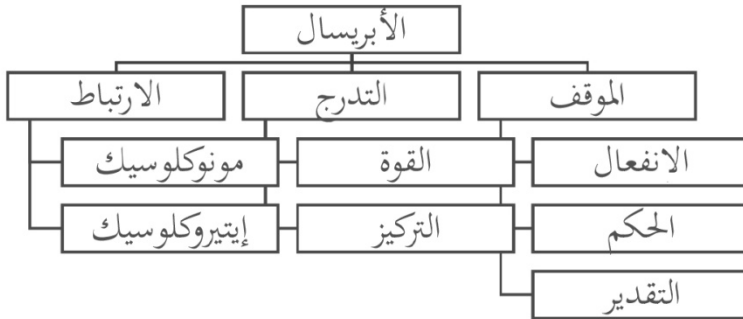
(31) A. Esuli, "Automatic Generation of Lexical Resources for Opinion Mining: Models, Algorithms and Applications", *ACM SIGIR Forum*, 2008, 2 ص 42، عدد 2، ص 42 م

في حين قام الباحث المغربي أحمد عمار بنفس العمل مع إغناؤه بالاعتماد على (BabelNet و WordNet Arabic) ليصل عدد دخلات المعجم 1400 كلمة⁽³²⁾، وهذا قليل بالمقارنة مع موروث اللغة العربية.

6. نظرية الأبريسال

تعد نظرية الأبريسال من نظريات علم النفس التي تهتم بالعواطف المستتجة والتي يتم تقييمها أو تقديرها انطلاقاً من ردود أفعال البشر المختلفة. وينتج هذا التقييم أساساً بسبب استجابة عاطفية أو وجدانية، فهي نظرية تهتم بتعبيرات المتكلم عن العواطف والآراء ومشاعره، وقد ارتبطت - بفضل جهود الباحثين "مارتن وويت" في إطار إحيائها - ارتباطاً وثيقاً في الأبحاث الأخيرة بنظام اللسانيات الوظيفية خاصة مع هاليداي⁽³³⁾. وقد تمثل ذلك في الاهتمام بمستويين لسانيين، هما: المستوى المعجمي والمستوى التركيبي، لغرض دراسة النصوص الإنجليزية المشتملة على الآراء والمشاعر.

وجه الباحثان مرتن وويت مسار نظرية الأبريسال إلى تحليل الآراء والمشاعر في النصوص الإنجليزية بالاعتماد على ثلاثة أنظمة أساسية، تتمثل في: "الموقف - الارتباط - التدرج"، تتفرع عن هذه الأنظمة العديد من المكونات التي تساعد على فهم الآراء والمشاعر وتحليلها بطريقة دقيقة [2] (انظر الخطاطة 1)



(32) S. Alhazmi, "Arabic SentiWordNet in Relation to SentiWordNet 3.0", 2013, 11 ص

(33) G. Y. Tlili, "L'application de la théorie de l'Appraisal pour l'identification de l'opinion dans le texte arabe."

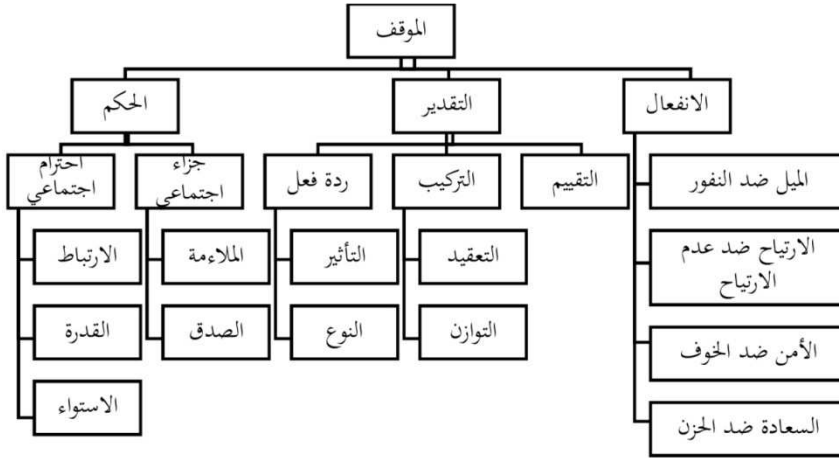
- الموقف: هو نسق معجمي رئيسي تدرج ضمنه حقول معجمية دالة على المشاعر، والتعبير عن العواطف، والاحكام، والتقدير، والسلوكيات والتصرفات، وكذلك تقييم الأشياء وغيرها.

- التدرج: يضم هذا النظام فعل التثمينات التي تمثل خاصية عامة للتدرج، ويسمح بتفاوت شدة الخصائص المتعلقة بدرجة الإيجابية والسلبية المرتبطة بالحكم، هذه الخاصية تتوافق مع الفئات الثلاث للموقف المتمثلة في "العاطفة والحكم والتقدير"، كما يتوافق مع نظام الارتباط.

- الارتباط: وهو يحيل على دلالات المتحدثين الذين يعترفون أو ينكرون اختلاف وجهات النظر حسب مواقفهم الخاصة وانطلاقاً من أماكن وجودهم. وقد اعتمد أحد الباحثين النظرية لتوضيح هذا الفرق على المفاهيم التي وضعها ميخايل بختين والمتمثلة في مونوكلوسيك (Monoglossic) وإيتيروكلوسيك (Heteroglossic)؛ إيتيروكلوسيك ويعمل على وصف وجود الخطاب بين السنة مختلفة ضمن سنن لساني واحد، وهذا الخطاب قد يشمل خطاب الشخصيات، خطاب الراوي، وخطاب الكاتب، في حين أن مونوكلوسيك يهتم بوجود الخطاب ضمن سنن واحد⁽³⁴⁾.

يضم نظام الموقف مجموعة من الحقول المعجمية، والمطلع على المبحث الذي خصصه الباحثان مارتن وويت لنظام الموقف في كتابها مارتن وويت سيجد أنهما وضعا تصنيفاً أولياً لهذه الحقول المعجمية (انظر الخطاطة 2)، وبعد قيامها بتطبيقات على بعض النصوص تبين لهما أن بعض الحقول الفرعية يمكن تقسيمها إلى حقول فرعية أخرى (انظر الخطاطة 3)، إلا أن معظم الأبحاث الحالية تعتمد في تصنيف كلمات معجمها على التصنيفات الموجودة في الخطاطة 2، وتصنيف الكلمات لا يقف عند وضع الكلمة ضمن حقلها المعجمي فقط بل هناك معايير أخرى تتمثل في: تحديد قطبيتها ودرجة قوتها وتوجيهها.

(34) A. Amar و A. Lachkar, "Vers la Construction d'un Lexique d'Appraisal en Langue Arabe pour l'Analyse des Sentiments dans les Réseaux Sociaux", *Inst. D'Etudes Rech. Pour L'Arabisation Rabat*, نوفمبر 2015



الخطاطة 2: الحقول المعجمية لنظام الموقف المعتمدة في الأبحاث الحالية

7. خطوات بناء المعجم:

لتدارك ما تضمنته المعاجم المتخصصة بتحليل الآراء والمشاعر السالفة الذكر المترجمة إلى اللغة العربية من نقص على مستوى أقسام الكلام العربي - الذي يمكن توظيفه في التعبير عن الآراء والمشاعر وعدم الاكتفاء بالصفة -، جاءت فكرتنا في العمل على وضع معجم عربي يضم أقسام الكلام العربي تمثل بالأساس في مجموعة المشتقات انطلاقاً من تعاريفها التي تمت الإشارة إليها في الكتب النحوية والبلاغية⁽³⁵⁾،⁽³⁶⁾ والتي يمكن استعمالها في التعبير عن الآراء والمشاعر، وفيما يلي سنورد أهم الخطوات التي تم اتباعها في عملية بناء معجمنا والمتمثلة في ثلاث خطوات:

(35) M. A. K. Halliday و C. M. I. M. Matthiessen, *An introduction to functional grammar*, 3rd ed. London : New York: Arnold ; Distributed in the United States of America by Oxford University Press, 2004.

(36) ل. النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعيدها، الأولى. الأردن، دار البشير، 1993.

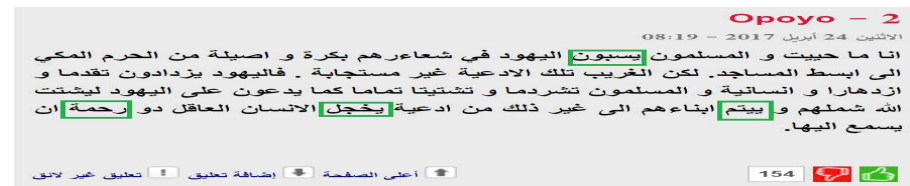
ومن جهة أخرى، وبعد الاطلاع على مدونة التعليقات التي تم إنشاؤها من طرف معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط والتي تضم أزيد من 100000 تعليق، تبين لنا أن الآراء والمشاعر يمكن التعبير عنها بالأسماء كما يمكن التعبير عنها كذلك بالأفعال؛ فالأسماء تتمثل في "المصادر، اسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفاعل، وصيغة التفضيل"، ويمكن الإشارة إلى أمثلة من هذه التعليقات في الصور 1 و 2 و 3.



الصورة 1: تعليق مأخوذ من موقع goodreads



الصورة 2: تعليق مأخوذ من موقع d'Aljazira



الصورة 3: تعليق مأخوذ من موقع Hespress

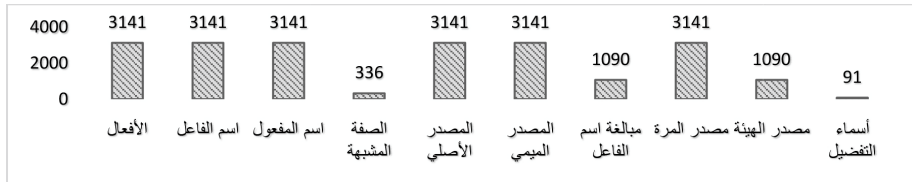
الخطوة الثانية: مرحلة الجمع:

قمنا بجمع مجموعة من الحروف التي من شأنها أن تغير قطبية الرأي شملت هذه الحروف: حروف النفي، وحروف النهي، وحروف الندبة... وضمن قاعدة

المعطيات التي يتوفر عليها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط والتي تضم 22856 فعل عربي، قمنا باختيار مجموعة من الأفعال التي يمكن اعتمادها في التعبير عن الآراء والمشاعر بالاعتماد على المعاجم التالية:

1. لسان العرب لابن منظور.
2. المعجم الوسيط من إخراج إبراهيم مصطفى وحامد عبد القادر وأحمد حسن الزيان ومحمد علي النجار.
3. معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي.

مكنتنا هذه العملية من الحصول على 3141 فعلا مجردا ومزيدا، أما مشتقات هذه الأفعال فقد تم الحصول عليها باعتماد برنامج اشتقاقي أنجز بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، والرسم البياني يوضح الأرقام المحصل عليها بعد عملية الاشتقاق بشكل مفصل:



يوضح الرسم البياني مجموع الكلمات المشتقة حسب فئتها النحوية؛ نتج عن هذه العملية تساوي كل من: "اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر الأصلي، والمصدر الميمي، ومصدر المرة، وبلغ كل منها 3141، في حين تساوى كل من "مبالغة اسم الفاعل ومصدر الهيئة"، وبلغ عدد كل منهما 1090، وتبقى الصفة المشبهة أقل المشتقات لأسباب نحوية. أما فيما يخص أسماء التفضيل فقد اكتفينا بجمعها من كتاب "أفعل من كذا" أبو علي القالي وبلغ عددها 91⁽⁴⁰⁾.

الخطوة الثالثة: مرحلة التصنيف

بعد الوقوف في بداية البحث عند التطور الذي عرفته مختلف الدراسات المعجمية وما نتج عنها من إصدار لمجموعة من المعاجم المتخصصة التي

(40) إ. ب. ا. ب. ع. ا. ب. ع. القالي، أفعل من كذا، الأولى. دمشق، دار سعد الدين، 1431.

ساعدت في توجيه الكاتب الوجهة السليمة في اختيار الكلمات الملائمة تبعاً للسياق الذي عبر من خلاله عن آرائه أو مشاعره، ارتأينا الاعتماد على بعضها، خاصة معجم "نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد" لإبراهيم اليازجي اللبناني، (الخطاطة 4) الذي أخذنا منه سبعة حقول معجمية، وهي: "التباس الأمر/ اتضاحه، اتفاق الرأي، سهولة الأمر/ صعوبة الأمر، الشجاعة والجن، قوة البنية/ ضعف البنية، حسن المنظر/ قبحه، والخلق"،⁽⁴¹⁾ كما اعتمدنا معجم و"المكنز الكبير" لأحمد مختار عمر الذي اقتصرنا فيه فقط على حقلين اثنين هما: "الإيمان/ الكفر، والإرهاب/ التهدة"⁽⁴²⁾.

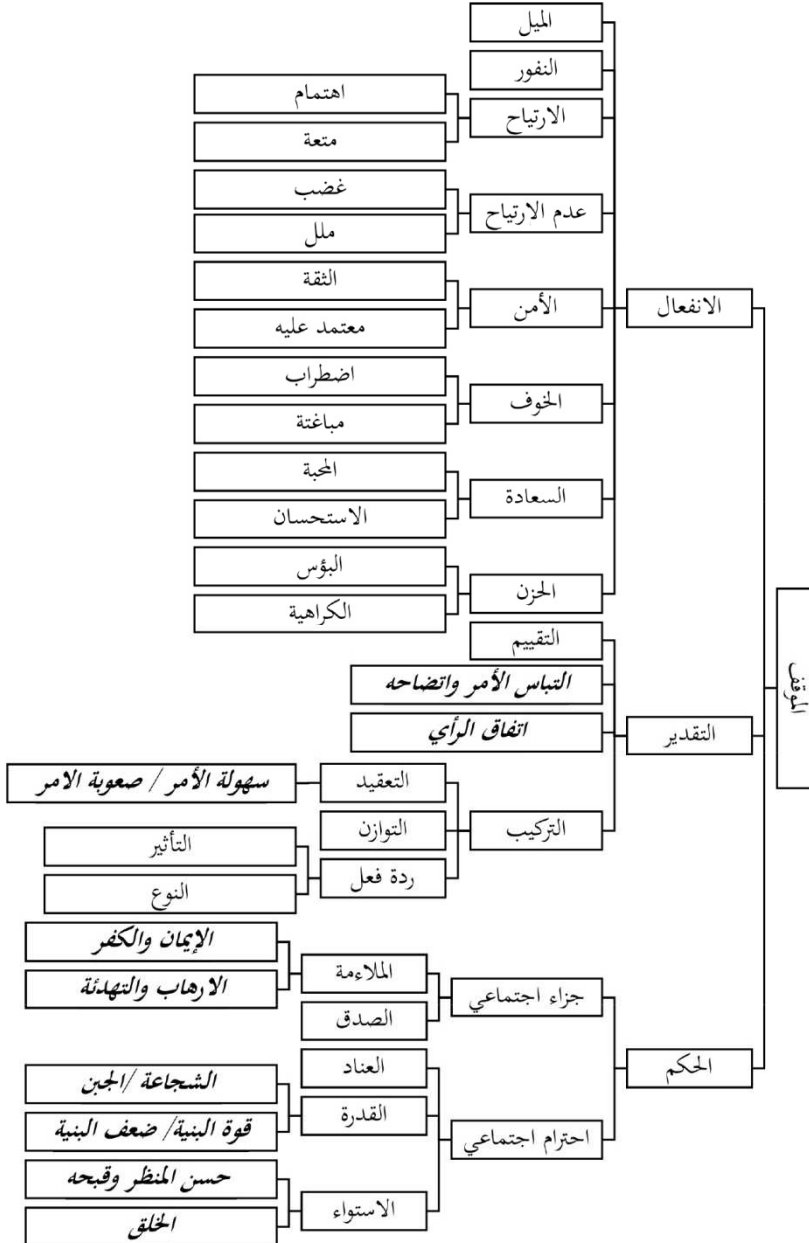
وفيما يلي التصنيف النهائي لكلمات المعجم وفق الحقول المعجمية المذكورة سلفاً، مع توسيم كل كلمة بالسّمات الموالية:

- تحديد جذع الكلمة.
- تحديد الخاصية الصرفية لكل كلمة حسب المشتقات التي تم اختيارها، وهي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، مبالغة اسم الفاعل، المصدر الأصلي، المصدر الميمي، مصدر المرة، ومصدر الهيئة.
- تحديد توجيه الكلمة لمعرفة ما إذا كانت موجبة أو سالبة أو محايدة؛ ففي عملية التصنيف نجد في مشتقات الفعل الواحد منها الموجبة، والسالبة، والمحايدة.
- تحديد درجة قوة الكلمة؛ حيث نجد الكلمات قوية، ومتوسطة، وضعيفة، ويتم هذا التوسيم بالاعتماد على معاني الكلمات في المعاجم المعتمدة.
- تحديد قطبية الكلمة، ونشير هنا إلى أن كل كلمات المعجم لها نفس القطبية "غير محددة" (unmarked)، حيث يتم تغييرها أثناء عملية التحليل من "غير محددة" (unmarked) إلى "محددة" (marked) إذا كان التعبير يشمل على أحد الأدوات التي تغير معنى الكلمة من الموجب إلى السالب أو العكس،

(41) إ. اليازجي اللبناني، نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، بيروت، مكتبة لبنان، 1985.

(42) أ. مختار عمر، المكنز الكبير معجم شامل للمجالات والمترادفات والمتضادات، الأولى، المملكة العربية السعودية، مؤسسة مارينا لخدمات الطباعة.

وللمزيد من التوضيح نقترح ثلاثة أمثلة من معجمنا تضم تصنيفا لبعض الكلمات وفق التوسيمات السابقة الذكر.



الخطاطة 4: الحقول المعجمية لنظام الموقف بعد إضافة بعض الحقول

• الانفعال: حقل الثقة

Racines	Mots	Catégorie gramatical	orientation	force	polarity
عمن	أَمَانٌ	المصدر الأصلي	Positive	High	unmarked
عمن	أَمَوْنٌ	اسم الفاعل	Positive	Median	unmarked
عمن	اسْتَيْقَنَ	المصدر الأصلي	Positive	High	unmarked
عمن	مُؤَمَّنٌ	اسم الفاعل	Positive	High	unmarked
عمن	يَقَانَةٌ	مصدر المرة	Positive	Low	unmarked
عمن	مَأْمُونٌ	المصدر المبي	Positive	Median	unmarked
عمن	مُسْتَقَامِنٌ	اسم المفعول	Positive	High	unmarked
عمن	مُؤَمَّنٌ	اسم المفعول	Positive	High	unmarked
عمن	مُؤَمَّنَةٌ	المصدر المبي	Positive	Low	unmarked
عمن	مُؤَمَّنَةٌ	المصدر المبي	Positive	Median	unmarked
عمن	مُسْتَقَامِنٌ	اسم الفاعل	Positive	Median	unmarked
عمن	اسْتَقَامَنَ	فعل	Positive	Median	unmarked
عمن	كَيْفَانَةٌ	مصدر المرة	Positive	Low	unmarked

• الحكم: حقل الايمان والكفر

Racines	Mots	Catégorie gramatical	orientation	force	polarity
حضع	تَحَاثَعٌ	المصدر الأصلي	Positive	Median	unmarked
حضع	تَحَاثَعٌ	المصدر الأصلي	Positive	High	unmarked
حضع	إِحْتِثَاعٌ	المصدر الأصلي	Positive	Median	unmarked
حضع	إِحْتِثَاعٌ	المصدر الأصلي	Positive	Median	unmarked
حضع	مُتَحَاثِعٌ	المصدر المبي	Positive	Median	unmarked
حضع	مُتَحَاثِعٌ	المصدر المبي	Positive	High	unmarked
حضع	مُتَحَاثِعٌ	المصدر المبي	Positive	Low	unmarked
حضع	مُتَحَاثِعٌ	المصدر المبي	Positive	Low	unmarked
حضع	تَحَاثَعٌ	فعل	Positive	High	unmarked
حضع	تَحَاثَعٌ	مبالغة اسم الفاعل	Positive	High	unmarked
حضع	تَحَاثَعَةٌ	مصدر المرة	Positive	Median	unmarked
حضع	إِحْتِثَاعَةٌ	مصدر المرة	Positive	Low	unmarked
حضع	تَحَاثَعَةٌ	مصدر المرة	Positive	Low	unmarked
حضع	تَحَاثَعَةٌ	مصدر المرة	Positive	High	unmarked
حضع	تَحَاثَعَةٌ	مصدر المرة	Positive	Low	unmarked

• التقدير: حقل اتفاق الرأي

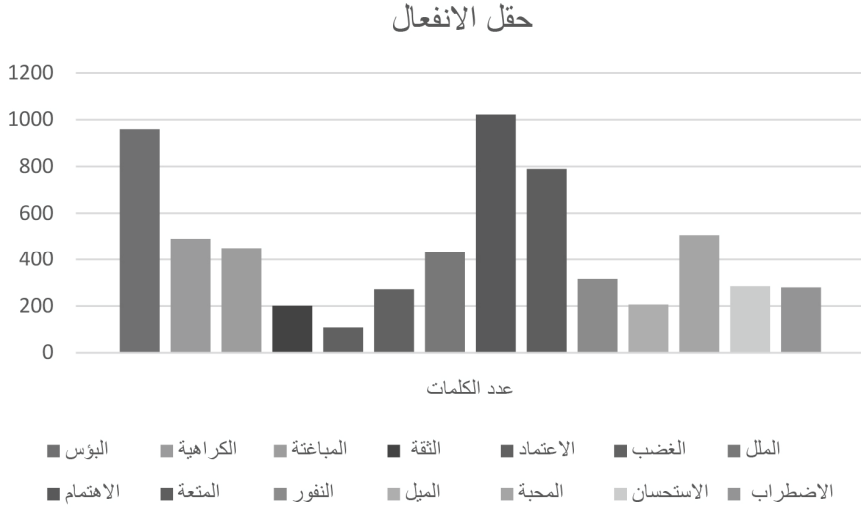
Racines	Mots	Catégorie gramatical	orientation	force	polarity
عيد	تَأْيِيدَةٌ	مصدر المرة	Positive	low	unmarked
عيد	تَأْيِيدٌ	المصدر الأصلي	Positive	median	unmarked
عيد	تَأْيِيدٌ	المصدر الأصلي	Positive	median	unmarked
عيد	مُؤَيِّدٌ	المصدر المبي	Positive	high	unmarked
عيد	مُتَأْيِدٌ	اسم المفعول	Positive	median	unmarked
عيد	مُؤَيِّدٌ	اسم الفاعل	Positive	low	unmarked
عيد	مُتَأْيِدٌ	المصدر المبي	Positive	median	unmarked
عيد	أَيَّدَ	فعل	Positive	high	unmarked
عيد	مُؤَيِّدٌ	اسم المفعول	Positive	high	unmarked
عيد	تَأْيِيدَةٌ	مصدر المرة	Positive	low	unmarked
عيد	مُتَأْيِدٌ	اسم الفاعل	Positive	median	unmarked
نحس	مُتَيْيِسٌ	المصدر المبي	Negative	median	unmarked
نحس	مُتَيْيِسٌ	اسم المفعول	Negative	median	unmarked

8. النتائج والأبحاث المستقبلية:

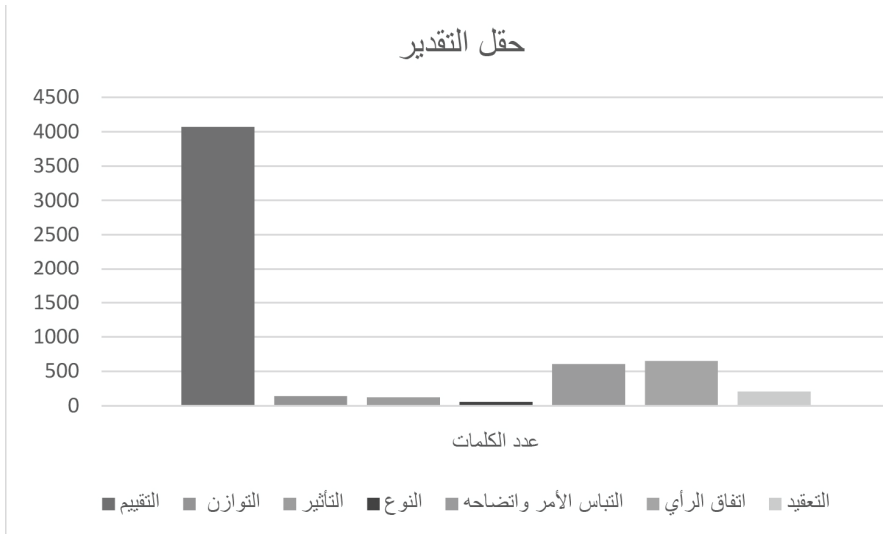
أ. النتائج:

عملنا في هذا البحث على تقديم الخطوات المتبعة في بناء ووسم معجم عربي اعتماداً على نظرية الأبريسال؛ إذ حاولنا من خلاله تدارك النقص الحاصل في المعاجم المتوفرة التي تُرجمت إلى اللغة العربية باعتماد الترجمة الآلية، كمقاربة لبناء معاجم موجهة لتحليل الآراء والمشاعر باللغة العربية مع إغفال خصوصية كل لغة، أضف إلى ذلك أن تلك المعاجم اقتصرت على الصفات فقط في حين أنها أغفلت باقي أقسام الكلام العربي، من هذا المنطلق ارتكزت فكرتنا في بناء معجم عربي موجه لتحليل الآراء والمشاعر على اعتمادنا ثلاث خطوات أساسية؛ تمثلت الأولى في الدراسة القبليّة التي شملت الاطلاع على المباحث الصرفية وما لها من دور في بناء المعجم العربي، أما الثانية فتجلت في جرد 3141 من الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة التي يمكن استعمالها في التعبير عن الأحاسيس والآراء والمشاعر من قاعدة معطيات يتوفر عليها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط ضمت أكثر من 22000 فعل، وانتقلنا بعد ذلك لإغناء المعجم بالاعتماد على عملية الاشتقاق التي وظفنا فيها برنامجاً اشتقاقياً مكننا من الحصول على 21453 كلمة، ثم انتقلنا إلى تصنيف هذه الكلمات وفق الحقول المعجمية التي جاءت بها نظرية الأبريسال، والاعتماد كذلك على الموروث العربي القديم منه والحديث لإضافة حقول معجمية أخرى، وسنورد رسوم بيانية توضح نسب الحقول المعجمية الثلاثة الرئيسة:

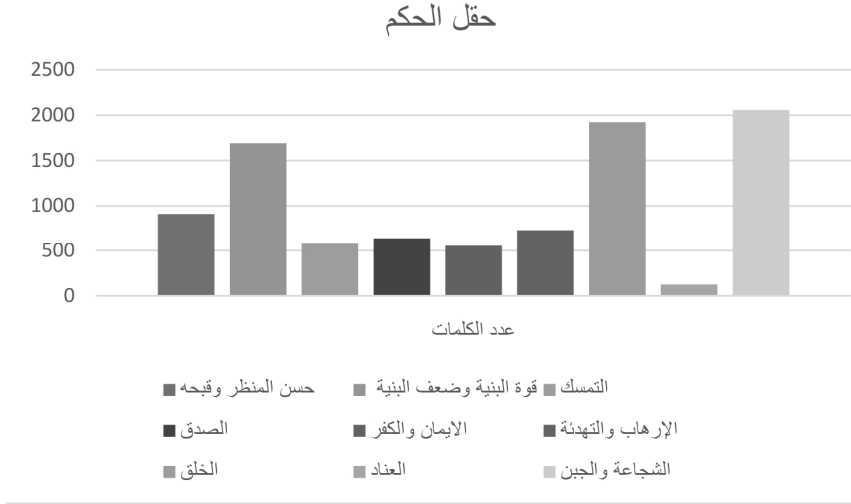
○ حقل الانفعال:



○ حقل التقدير:



○ حقل الحكم:



ب. الأبحاث المستقبلية

يقتضي البحث في مجال تحليل الآراء والمشاعر التوفر إلى جانب المعجم على مدونة تضم تعاليق يتم جمعها من مواقع مختلفة لهذا الغرض، ونحن نعمل على وسم المدونة التي يتوفر عليها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط وتضم تعاليق مكتوبة باللغة العربية تم تحميلها من مواقع مختلفة تضم أزيد من 100000 تعليق، كما نعمل بموازاة ذلك على تنمية المعجم الذي يبناه بالأفعال الرباعية المجردة منها والمزيدة باتباع نفس الخطوات.

9. خاتمة:

تعتبر الدراسات المعجمية من أهم الدراسات اللغوية التي حظيت باهتمام مجموعة من الباحثين الرواد من جوانب متعددة ساعدت على ظهور ما سمي "بالمعاجم المتخصصة"، التي تهدف إلى إفهام الباحث وتعريفه بكلمات مجال بحثه، كما أن اللسانيات الحاسوبية ساهمت بشكل كبير في تطوير هذا النوع من المعاجم، إضافة إلى أن التطورات المتعلقة بمجال المعلوماتية التقنية (والتكنولوجية) والويب

ساهمت في تنمية وتطوير المواقع الإلكترونية، الشيء الذي مهد الطريق لظهور مجال تحليل الآراء والمشاعر، الأمر الذي فرض توفير معاجم آلية تتولى تسهيل عملية تحليل الآراء ومعالجتها. ونظرا لأن المعاجم المتوفرة في هذا المجال معاجم إنجليزية والتي تم ترجمتها آليا، وتطبيقها في العديد من اللغات من بينها اللغة العربية دون مراعاة لخصوصية كل لغة على حدة.

كل هذا دفعنا إلى التفكير في بناء معجم عربي متخصص في تحليل الآراء والمشاعر انطلاقا من نظرية الأبريسال اللسانية في تصنيف كلمات المعجم مع العودة إلى الموروث المعجمي والصرفي للغة العربية من جهة، ومن جهة أخرى استغلال الأنظمة الحاسوبية في إغناء هذا المعجم بالمشتقات.

وتجدر الإشارة إلى أن الفريق الذي يأخذ على عاتقه مهمة المعالجة الآلية للغة العربية التابع لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط يشتغل حاليا على إنشاء برنامج معلوماتي لتحليل الآراء والمشاعر المكتوبة باللغة العربية، كما نشير كذلك إلى أننا بصدد إغناء معجمنا بالجذوع الرباعية واشتقاقاتها.

معاجم المصطلح النقدي

بين حداثة سلفية وحداثة مضادة

د. سعيد علوش

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط -
المغرب

جرت العادة أن تتكلم اللغة عن الناس والأشياء والعالم، أما حين تتحول اللغة إلى كلام عن اللغة، فهذا ما قد يصيب بصدمة من لغة اصطلاح، تذكّر بأعرابي مجلس الأخفش الذي انتقض مستنكرا بقوله: "أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا"، وهو كلامٌ تعجيم شعريّة الشعر في البيتين:

فالشعرُ صعبٌ وطويلٌ سلّمه إذا ارتقى فيه الّذى لا يعلمه
زلّت به إلى الحضيضِ قدّمه والشعرُ لا يسطيعُ من يظلمه

ناهيك عمّن يحتاج قوله إلى ترجمان، لا بالنسبة للسلف، بل النسبة للمحدثين كذلك؛ فقد استدعى "مجلس أعلى للثقافة" جاك دريدا لإلقاء محاضرة عن التفكيكية والعلوم الإنسانية، وما إن مضى دريدا، في محاضرتة حتى أخذت العيون تلمع وعضلات الوجود تزداد صرامة، ليتساءل مثقف كبير... أهذا شعر أم فلسفة أم ماذا⁽¹⁾.

وبمقارنة نفس مداخلة دريدا عام 1966 بجامعة يال الأمريكية، نجدها تحوّلها إلى مركز دائرة نقدية بشهادة بول ديوان؛ فهل علينا ترديد قوله المستكين:

وما أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد

(1) مجدي يوسف دريدا في القاهرة، مجلة الوسط اللبنانية، بيروت ع 425/20 مارس 200، ص 56.

يعفينا هذا الاستهلال من ولوج جداليات عديدة، لتبني جدلية الظاهرة الدينامية للاصطلاح النقدي، من خلال قراءة مصغرة تكتفي بالإشارة إلى القراءات المكبرة.

من هنا، نستحضر تعريفَ منطقة العرب لنستأنس بمنطق:

كل علم إما تصور وإما تصديق

فالوصول إلى التصور يسمى تعريفا

والوصول إلى التصديق يسمى قضية.

يدفعنا هذا إلى إرجاع المصطلح إلى رحمه العربي المنطقي؛

فهو وليد: غريب القرآن والحديث، غريب اللغة والفقهاء؛ ونجد في الحالتين توجّهاً لما أزيلت عنه عجمة الحروف والألفاظ، ورفع الإبهام عما يقع في كلام العرب من إخفاء. وهو ما اقتضى صناعة إعراب ابن جني، ولسان عرب ابن منظور، لتتضح الرؤية مع تعريفات جرجانية ونقد شعر قدامة، حيث يرى الأول أن:

"الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل من موضعه الأول وإخراج اللفظة من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينها وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"⁽²⁾.

ويذهب الثاني إلى أبعد من ذلك بإبداع الاصطلاح:

"فإني إما كنت آخذ في استنباط معنى، لم يسبق من يضع لمعانيه وفنونه المستبطنة، أسماء، تدل عليه، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها إذا كانت علامات، فإن قنع بها

(2) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات. ت. إبراهيم الأبياري ط 4، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998، ص 44.

وضعته، وإلا فليخترع لها كل من أبي، ما وضعته منها ما أحب، فليس ينازع في ذلك"⁽³⁾.

إنها جرأة حدائث سلفية، لتقليص المسافة المائتية، ووضعنا في مواجهة نقد يسير وإبداع عسير، عبر نقلاات نوعية ستلهم مجامع اللغة في دمشق (1919) والقاهرة (1982) وبغداد (1976) والسعودية (1983) والجزائر (1986).

فلا غرابة أن تظهر معاجم (المعجم الوسيط) (1960) و(المعجم الكبير) (1970) و(المعجم الوجيز) (1980)، عن مجمع القاهرة، و(المعجم العربي الأساسي) (1989) عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

لا شك أن هذه المبادرات ألهمت أحمد مطلوب على اقتحام عوالم المعجمية بجرد آلاف المصطلحات البلاغية كانت بدايتها مع رسالة ماجستير عن (مصطلحات السكاكي) (1960)، ودكتوراه عن (معجم المصطلحات البلاغية وتطورها) (1963)، ليفضي به العملاق إلى معجم النقد العربي القديم، الذي تبناه المجمع العراقي ليصدر في ثلاثة أجزاء سنوات (1987/86/83)، وكان بحق عبارة عن صيحة إشكالية، ولبنة في صرح عهدٍ اختلفت فيه الآراء، وأصبح الرجوع إلى معجم موحد ضرورة ملحة.

فلا مساحة في اجتهاد يستلهم الموروث، ويسهم في رصيد عربي يتجاوز ال: (200000) كلمة، مع أن توظيفها لا يتجاوز (20000) كلمة.

لأجل ذلك، تبدو الحاجة ماسة إلى معجم نقدي يواكب نهضات الآداب العربية، وهو ما دفع بأحمد مطلوب إلى الانخراط في مشروعه العلمي الفريد والاستثنائي:

"لم تكن العناية بالمصطلحات اللسانية والنقدية والبلاغية كبيرة في المجمع العربية، لأنها اتجهت منذ قيامها إلى متابعة التقدم العلمي في الغرب... وقد يرجع إهمالها للمصطلحات النقدية إلى: أن للنقد العربي مصطلحات كبيرة، وأن

(3) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، محمد عيسى منون، القاهرة، 1975/12/1، المقدمة.

الأدباء والباحثين قادرون على أن يأخذوا مصطلحاتهم من القديم. إن النقد ليس مما يؤثر في اللغة واتجاهها كما تؤثر العلوم المستحدثة ومصطلحاتها، ولذلك لم تكن هناك خشية من المصطلح الأجنبي أو المرّب ما دام قليلين.

شرع الأدباء والمؤلفون في وضع المصطلحات النقدية منذ عهد مبكر واتفقوا على كثير منها وشاع استعماله في الناس. إن النقد ليس مما يتصل بالتقدم العلمي الذي يشهده العالم... وقد أدت هذه النظرة إلى إهمال الدراسات الإنسانية وتعثرها في كثير من الأحيان⁽⁴⁾.

لقد غلبت التوجهات نحو العلوم المحضة على العلوم الإنسانية لاعتبارات تقديرية، غيّبت المعاجم الأدبية النقدية من مشاريع مؤسسات ومجامع اللغة التي لم تحل عوائق النهضات من إرهاصات برسم طريق لوضع مسودات معاجم نقدية بلاغية، لتتوالى طبعات "معجم النقد العربي القديم" بنكهة حدائث سلفية، لم تحف قناعة إنجازها في حث المحدثين الجدد، على وضع معجمهم النقدي الحديث ما دام لمفهوم الجيل دلالتة في التأليف:

"إن مبحث (المصطلح النقدي)، سبيل لوضع المعجم النقدي الحديث، وأنها لواضحة لمن يحرص على توحيد المصطلح، وإشاعة العربي منه، بعد أن تسربت الألفاظ الأجنبية، وأصبحت ترتق صفاء اللغة وأصالتها، وتحيل النقد طلاسماً لا يتفق على حلها كثير من الدراسين، إن صدور المعجمين دعوة مخلصاً إلى وضع المعجم النقدي الحديث"⁽⁵⁾.

تأتي دعوة أحمد مطلوب إلى تجنب الأجنبي/ العامي، وإقصار الترجمة على المعنى الاصطلاحي، وعدم التعريب إلا في حالات ضرورة تراعي سهولة نطق معرّبها بتغيير نطقه، لتحصيل اتساقه مع تجنب السوابق واللواحق، في عربية اشتقاقية وغير الصاقية حفاظاً على أساليب وضع المصطلحات.

(4) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1989، ص 16.

(5) أحمد مطلوب، نفسه، ص 6.

استثناسا بالالتفات إلى منهج موحد لمجامع اللغة العربية:

"إن الشكوى من (إشكالية المصطلح) ستظل، ما دام المعجم النقدي الحديث بعيداً عن التحقق، وسيظل الأدباء والنقاد والمؤلفون والمترجمون في نقاش، لا يوصل إلى السبيل القويم، ما داموا لا يفكرون في مثل هذا العمل الجاد، الذي يفتح الطريق أمامهم ويجعلهم يصدرّون في دراستهم وبحوثهم وترجماتهم عن منهج موحد، في الدقة ووضوح الرؤية.

وقد تقف أمام المشروع مشكلات وعقبات، ولكن الإصرار على العمل يدلّ المصاعب، وما أظن أن ما قام به عالم في القديم، يعجز عنه العلماء والأدباء والنقاد في العصر الحديث"⁽⁶⁾.

الحدائث السلفية

لم تكن صحيحة أحمد مطلوب في واد عبقر لتمرّ دون صدى (مشرق/ مغرب)، إذ يظهر أن الحوافز النهضوية وجدت في الجامعات ما يعزز الأبحاث في حفريات النقد العربي في شكل تحيينات (لأمهات أعمال وأعلام وقرون وأجيال) لا تنتهي مع الإحيائيين، لتتقاسمها الوطنيات العربية كمشارك تشاهبي واشتباهي يقلص المسافات الجغرافية، ويعزز دور الجامعات العربية، كما يظهر من خلال الجدولين (المشقي/ المغربي) التاليين:

الجدول الأول المشقي	
مفردات البلاغة والنقد عند قدامة	حميد النيفر
المصطلح النقدي في التراث العربي	محمد عزام
المصطلح النقدي عند العرب في القرن الثالث الهجري	أحمد أشنة
مصطلح نقد الشعر عند الإحيائيين	محمد مهدي الشريف

(6) أحمد مطلوب، السابق، ص 7/6.

وإذا كان المشرق قد أصل مدونة حدائة سلفية عبر نماذج عديدة فإن المغرب، لم يأل جهدا في بناء معجم قرين بمصطلحات نقد عربي توثيقي، يستهدف توحيد مسالك البحث وطرقه من خلال تقطيعات زمنية للتراث التّقدي السّلفي عبر "مؤلف فريد"، أو "حقبة معينة".

كانت البداية مع الشاهد البوشيخي في أطروحته "مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين (1993)"، وفي "مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين للجاحظ (1995)؛ وبحكم أستاذيته بالجامعة كان وراء إعداد العديد من الرسائل في نفس الاتجاه الجامعي ما بين (1979/2000).

الجدول الثاني المغربي	
المصطلحات النقدية في طبقات فحول الشعراء	بوزباغ فوزي
المصطلحات النقدية والبلاغة في تراث أبي بكر الصولي	محمد أزهرى
المصطلح النقدي والبلاغي في تراث أبي علي الحاتمي	أحمد مزوارة
المصطلح النقدي والبلاغي في تراث ابن معتز	عبد الحي الورياغلي القرشي
نصوص النقد الأدبي ومصطلحه عند أبي عمر بن العلاء	عبد الحي الورياغلي القرشي
نصوص النقد الأدبي ومصطلحه عند يونس بن حسن	عبد المنعم الجوهري
المصطلح النقدي في كتاب العمدة	محمد أمهاوش
مصطلحات نقد الشعر لدى نقاد القرن الرابع الهجري	عبد الرزاق جعنيدي

الحداثة المضادة

يُظهر تشبّع الأجيال الجديدة بالثقافة نزوعاً نحو اكتشاف ما في جعبة محطاتها تستدعي تاريخاً للأفكار والأساليب ومناهج نقد جديد مع رشاد رشدي (1912/1983) ومحمود الربيعي، ومصطفى ناصف، ومحمد عناني، وعبد العزيز حمودة، وجابر عصفور، وكمال أبو ديب - على سبيل المثال لا الحصر - لولعها بمستجدات النقد الغربي، وتداخل اختصاصه عبر (الترجمة/ اللسانيات/ فقه اللغة/ الفلسفة/ الحضارة)، وباقي لواحقها.

ومع ذلك تكتفي قراءتنا المصغرة بالإشارة إلى أطروحة "المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (1986)"، لمحمد رشاد الحمزاوي باعتبارها محطة تقترح وضع نموذج تطبيقي لمعجم الخمسينيات القادمة، وإخضاع الموروث إلى منهجية تسترشد بابن منظور في اللسان: "ولقد رأيت علماءها بين رجلين أمّا من أحسن جمعه، فإنه لم يحسن وضعه، وأمّا من أجاد وضعه، فإنه لم يجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع".

ومن ثم تستنبط منهجية التنميط، مُدونة مرجعية كيميا وكيفيا لتطوير التوحيد لذاكرة المعجم بكل معاييرهِ (النحوية والفقهية والتداولية)، لرفد معاجم النقد الأدبي، الموزعة بين وعي نرجسي ووعي شقي.

لقد صدرت بمجلة أرابيكا، قراءة "المعجم البلاغة" - أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بعنوان "مساهمة في دراسة الألفاظ العربية للنقد الأدبي" (1970)، مطعّمة بترجمات عن الفرنسية والإنجليزية في محاولة لفهم ثقافة استشراقية تعريبية، باعتبارها محطة وسيطة لمحطات تالية أكثر جرأة على الجديد النقدي.

وبعد قرابة العقد سيصدر بحوليات الجامعة التونسية "معجم مصطلحات النقد الحديث" (1977)، لحمّادي صمّود، مركزاً على مقارنة التيار البنوي

الفرنكوفوني للخمسينيات. وفي نفس الفترة بالعراق قام عبد الواحد لؤلؤة، بترجمة "موسوعة المصطلح النقدي" "1990/1987/1977" عن الإنجليزية في ثلاثين جزءاً، بترجمة دون تصرف.

وتتعدد المحطات والمرجعيات، لتسجيل شهادات ميلاد معاجم مخضرة، وتعود الفرنكوفونية للظهور مع "المصطلح النقدي" (1994)، لعبد السلام المسدي من تونس، و"قاموس مصطلحات النقد الأدبي المعاصر" (2001) لسيمير سعيد حجازي من مصر، وفي نفس الفترة يصدر عن الأنجلوفونية "دليل الناقد الأدبي" (1995) للثنائي ميجان الرويلي وسعد البازغي من السعودية؛ ليختم محمد جاد "نظرية المصطلح النقدي" (2002) من (514) صفحة.

وتندرج أغلب هذه المعاجم - بتفاوتات درجاتها - في معاجم النقد الحديث من منظور ثقافات تستنطق فسيفساء النصوص وتضعها في متناول ثقافة تضيء عليها طابعا إبستمولوجيا في ممارستها للنقد. وهذا بالذات ما يقف وراء ظهور محطة أخرى لنقد نقد المصطلحات، اضطلعت به مؤتمرات نقد النقد وندوات قراءة المنجز المعجمي تمثل لها بندوة "قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية (2000)"، كان أهم ما استرعى اهتمامها فيها (بناء المعجم النقدي) و(مشاكل ترجمة مصطلحاته)، و(توظيف المصطلح النقدي الغربي)، و(نقد المعجم النقدي الأدبي) الذي ينتهي صاحبه محمد خطابي إلى هذه الخلاصة: "إن المعجم المختص في مصطلحات النقد الأدبي الحديث لما يُكتب له الوجود"⁽⁷⁾.

صراع الحدائثة السلفية والمضادة

هو، إذن، صراع بين وعيين حيث يتعذر فصل النقد عن الأدب والتاريخ. لهذا كانت مصادر هوية المعجم النقدي صدامية تراوح بين تنميّات قديمة لتأكيد الأصل وإقصاء الدخيل وتحديثات متهافئة ضحية هوس منهجي يسعى

(7) محمد خطابي، المصطلح والفهوم والمعجم المختص: دراسة تحليلية في المعاجم الأدبية الغربية الحدائثة (1996/1974)، دار كنوز المعرفة، عمان، 2016، ص 544.

إلى استبدال سلطة البلاغة بسلطات (النص/القارئ/العالم)، مع ما يحتمل ذلك من تكديس معلومات واستعراض معارف فضفاضة، لخطابات تابعة تفتقر إلى فلسفة وعقل نقدي مستقل، حيث:

"تتنازع القضية الاصطلاحية النقدية الجديدة جملة من الرؤى المختلفة التي تقبل الأخذ والرد والمتناقضة أحيانا، حيث يتحدث الجدل بين مناد بإعمال المصطلح التراثي في مواجهة المفهوم الغربي وبين مناد بإهماله، بين متحمس للنحت والتعريب وبين معارض لهما مكثف بالآليات الأصلية التي تحافظ على نقاء اللغة..."⁽⁸⁾.

من ثم، يلخص يوسف وغليسي في كتابه "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد (2008)" إلى ما اعتبر لأول مرة إشكالية الاختلاف والاتلاف في المعجم النقدي الحديث، المغيب للجامع الإبستمولوجي الاصطلاحي لشجرة معرفة يفترض فيها أنها تُورق مع كل ربيع جيل، ما دام النقد ليس غاية تطهيرية بل أداة لإيجاد توازن معرّض دوما للاختلال، كما أنه ساحة تباينات ومفارقات تتوخى باستمرار بلوغ دينامية لا مجال فيها للتكتل الجامد لفقهِ لغة، حيث "وصف الخطاب النقدي مجمل الآليات الاصطلاحية التي يتيحها فقهِ اللغة العربية مع اعتصام أكبر بالاشتقاق ولجوء أقل إلى النحت إضافة إلى الاستعانة بالإحياء والمجاز في حدود مقتضى المفهوم النقدي. بينما كان التعريب الآلية الموقوتة... والثابت المصطلحي حين تتغير المصطلحات والعزاء الاصطلاحي حين يعز الاصطلاح ويتفشى الاختلاف"⁽⁹⁾.

لقد توفق الجزائري يوسف وغليسي فيما فشل نقاد النقد الاصطلاحي على خلاف عبد العزيز حمودة في ثلاثيته - بمراياها المحدبة والمقعرة - حيث يتم التركيز على الوظيفة بدل الطبيعة وينتصر لسلطة القديم على جاذبية الحديث.

(8) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، بيروت/الجزائر، 2008، ص 52.

(9) يوسف وغليسي، السابق، ص 511.

هي أزمة ثوابت ومتغيرات، وتبعية لحقول مجاورة ومتقاطعة قابلة للتشظي، والالتحام بلا تناسق وانسجام، في سعيها الحثيث إلى منظومة نقدية واصطلاحية؛ وهو ما يظهر في المرايا المحدبة لعبد العزيز حمودة صورا معكوسة، ذلك أن: "... نقل ... المصطلح النقدي الجديد في عزلة عن خلفيته الفكرية والفلسفية فإنه يفرغ من دلالاته وفقد القدرة على أن يحدد معنى فإذا نقلناه بعواقبه الفلسفية أدى إلى الفوضى والاضطراب، إذ إن القيم المعرفية القادمة من المصطلح تختلف، بل تتعارض أحيانا مع القيم المعرفية التي طورها الفكر العربي المختلف"⁽¹⁰⁾.

ويعود ع. حمودة في (المرايا المقعرة) إلى رفع سيف الإدراك الفلسفي في وجه الحداثيين لإثارة معركة دانكيشوتية: "لنقل المصطلح النقدي الغربي، وهو مصطلح فلسفي... بكل عواقبه المعرفية إلى.../الثقافة العربية دون إدراك للاختلاف"⁽¹¹⁾.

لقد كان ج. دريدا يعتبر كل كتابة بمثابة شهادة زور قابلة لكل احتمالات الجمالية والإيديولوجية النقدية التفاوضية حول مفاتيح علوم المصطلحات، ونقد نقد الأفكار الأدبية، لبلوغ وضعية بينية بين التراث والمنجز سعيا إلى استبدال سلطة النقد بسلطة المنهج، وسلطة النص بسلطة القارئ، كل ذلك بدون تهويل ولا تهوين.

لكن حينما تثار قضية ترجمة المصطلح، لا يتوقف الأمر عند ترجمته (فرنكوفونية/أنجلوفونية) بل يتعداها إلى توسعات (تفسير/شرح/ تأويل/تكييف) تتعدد معه الاصطلاحات، مع أن المفهوم واحد.

فقد وجد الإحصاء سبيله إلى مؤاخذه مترجمي المصطلحات التي تراوحت بين (60) ترجمة للانزياح و(36) لعلم العلامة و(30) للشعرية و(20) للبنوية، وقس على ذلك باقي الاجتهادات والترتيقات.

(10) عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت (1998)، ص 63.

(11) عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت (2001)، ص 9.

فهل يخطر على بال مقتني كتاب "الخطيئة والتكفير" (1985)، أنه كتاب بنوية تشريحية؟ كما هل يخطر على بال ناقد اختار نفس الناقد ترجمة المصطلح اللغز لـ (déconstruction) بـ (النقض/الفك/التحليلية/التشريحية/تشریح النص/تفكيك النص)؛ يقول الناقد المترجم:

"احترت في تعريب هذا المصطلح ولم أر أحدا من العرب تعرض له من قبل... وفكرت له بكلمات مثل (النقض والفك)، ولكن وجدتها يحملان دلالات سلبية تسيء إلى الفكرة ثم فكرت باستخدام كلمة (التحليلية)، من مصدر (حل)، أي نقض، ولكنني خشيت أن تلتبس مع (حلل)، أي درس بتفصيل، واستقر رأيي أخيرا على كلمة (التشريحية أو تشریح النص)، و(المقصود بهذا الاتجاه هو تفكيك النص من أجل إعادة بنائه. وهذه وسيلة تفتح المجال للإبداعي القرائي..."⁽¹²⁾.

هذا نموذج من تواضع حائر أمام وضعية ثقافية لم تلج بعد النقد العربي، وتفرد بمفهومها ج. ديريدا بقراءة فلسفية نحوية-هي ما استبعدها مثقفو القاهرة 2000 وقرها من جامعة يال الأمريكية، وكان لا بد من انصرام عقد على قراءة التشریح لتظهر قراءة تفويض ينجزها أنجلوفونيان سعوديان-هما ميجان الرويلي وسعد البازغي - لفك لغز مصطلح، عبر:

"قراءة مزدوجة تسعى إلى دراسة النص (مهما كان)، دراسة تقليدية أو لا بإثبات معانيه الصريحة ثم تسعى إلى تقويض ما تصل إليه من نتائج في قراءة معاكسة تعتمد على ما ينطوي عليه النص من معان تتناقض مع ما يصرح به. تهدف القراءة التقويضية من هذه القراءة إلى إيجاد شرح بين ما يصرح به النص وما يخفيه (بين ما يقوله النص صراحة وبين ما يقوله من غير تصريح."⁽¹³⁾

هذا ما يقع في البلد الواحد بين ثلاثة من نقادها ما بين (1985 و1994)، فكيف إذا انخرطت الجامعة العربية بكل أعضائها؟

(12) يوسف وغليسي، سابق، ص 243، عن عبد الله الغدامي.

(13) يوسف وغليسي، سابق، ص 352، عن دليل الناقد الأدبي (1994).

من هذا المنظور، يخلص يوسف وغليسي إلى تعاطي الخطاب النقدي الجديد في كثير من الوحدات المصطلحية إلى عدم انتمائها إلى حقل منهجي بعينه، مما فسح المجال أمام تخلص الممارسة النقدية من آثار المنهج الواحد بإعلان:

تكريس تكاملية نعيم اليافي - أو تكريس تركيبي سامي سويدان - أو تكريس نقد مستوياتي مع عبد المالك مرتاض - أو تكريس منهج مقولاتي توفيق مع محمد السرغيني - أو تكريس مزيج منهجي رباعي، ومع عبد الله الغدامي.

وإذا كان نفس ع. الغدامي من اعتبر "قصيدة الشر" "مزعجا ثقافيا" لعروض خليلية تعتبر عصب الفكر النقدي العربي مع ظهور حركة الشعر الحديث فإن "ذاكرة النص" لمحمد العباسي تعتبر رغبة التنميط آفة الآفات في صناعة مرجعيات تراثية لكل موجة جديدة مع (أدونيس/ باروث/ اللاذقائي)، الذين تحذوهم: "الرغبة الجاحمة التي تسعى إلى تنميط كل شيء... قصيدة الشر، وما أثارته من زوبعة، ودون البحث في الشروط السوسيو- ثقافية التي أملتتها، نجد العرب يحاولون تأصيلها وتنسيبها لما هو قديم، يشهد بذلك باحثون مثل أدونيس وجمال باروت ومحبي الدين اللاذقاني وغيرهم يدفعون بها إلى مرجعيات النص القرآني وشجع الكهان، ومواقف النفري ومخاطباته، وفيوضات المتصوفة المتكلمين. وإلى رهانات بيائية عربية موهلة في القدم، تصل عند طراد الكيسي مثلا في الشعرية العربية إلى محطة تاريخية أعمق أي عند الأشوريين"⁽¹⁴⁾.

لا غرابة إذن أن تتعالى صيحات "اضطراب المصطلح النقدي" (1988) مع عبد العلي حجيج "في النقد"؛ و"أزمة المصطلح" (1999) مع عبد النبي اصطيف؛ و"أزمة المصطلح النقدي" (1994) مع عبد الواحد لؤلؤة.

من هذا المنظور، يرى محمد خطابي "إن القصد من وراء تقديم أمثلة من تعريف النقد الأدبي في المعاجم الإنجليزية هو إثبات للفرق الهائل بين كل كم

(14) محمد العباس، ذاكرة شعرية الشر، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000، ص33.

من المعلومات وكيفها في هذه وضحالتها واضطرابها واعتباطيتها في المعاجم العربية موضوع بحثنا⁽¹⁵⁾.

نخلص مما سبق، إلى أن معجم النقد الحديث أوجد نقاشات مهمة لدارسين جادين قضوا سنوات طويلة في تقليب الإشكاليات والمواد من خلال رسائل جامعية، انتهوا من خلالها إلى تحصيل حاصل لا يختلف فيه اثنين من العرب.

والظاهر أيضا، أن الإحالة هنا - باقتضاب - على حُكماء الحوار العلمي الذين استوعبوا تجربة ما بينية تعترف بالمراحلية مهم لأكثر من سبب وغاية، ذلك أن هارولد بلوم، يرى:

"أصحاب النظريات الأدبية والنقاد والمعلمون إذن ليسوا مجهزي عقائد، بقدر ما هم أمناء على الحوار، واجبههم المحافظة على هذا الحوار، وتوسيعه وتوضيحه بما تقتضيه الضرورة. والدفاع عنه ضد أنواع أخرى من الحوار، وتلقيه للقادمين الجدد وتقرير ما إذا كانوا قد تعلموه بنجاح أم لا"⁽¹⁶⁾.

كما أن تيري إيغلتن، يتبرأ من الاستبداد المتفرد في البحث المتعجل، أو استصدار أحكام مسبقة بدعوى مقارنة بغرب أو الاحتكام إلى قواعد وضعية، بدعوى منهجية سلطة معرفية تفككها نظريات النقد الأدبي المتعددة-الاختصاصات؛ لذلك: "يجب ألا يقلقنا هذا النقص في الوحدة المنهجية في دراسة الأدب أكثر مما يجب،... فمن الطيش أن يعرف المرء الجغرافية أو الفلسفة، ويميز بدقة بين علم الاجتماع وعلم الأجناس البشرية أو يقدم تعريضا موجزا للتاريخ... ربما علينا أن نمجد تعدد الطرق النقدية، ونتبنى موقفا شاملا ونبتهج بالتححرر من استبداد أية خطة متفردة"⁽¹⁷⁾.

(15) محمد خطايي، سابق، ص 535.

(16) هارولد بلوم، قلق التأثر نظرية في الشعر، ت. عابد إسماعيل، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1998، ص 46.

(17) تيري إيغلتن، مقدمة في النظرية الأدبية، ت. إبراهيم جاسم العلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص 214.

تحصيل حاصل الحوارية

إن قبول اصطلاح أو رفضه، ما هو في الواقع سوى حالات ألفة وغرابة يذوبها هوس بالواقع الجديد. فلا وصفة معجم تكفي صاحبها لاقتحام فسيفساء النصوص، ولا النظريات تقي صاحبها حرّ الدربة.

وإذا كان لكل الأبنية مفاتيحها، فالمصطلحات مفاتيحنا التي لا تفتح بالضرورة، إذ قد تنكسر وتصدأ وتضيع؛ لا توجد مفاتيح أبدية بعد انفتاح السيميائيات على (الأهواء / الألوان / الأذواق / الروائح / الطقوس)؛ ومع كل ذلك تحتاج إلى مجرد ترتيب عضوي يشبه المبادرة.

يمكن لأكبر سيميائي عربي أن يمتلك ما يكفي من الوضوح النظري الغربي، لكنه سيظل عاجزا عن الإلمام بموروثه الخاص، وإذا تمكن من هذا الموروث فتطبيقاته السيميائية تظل مستعصية.

من ثم حين يقدم مسفر سعيد الشبتي ثبنا بـ: "المراجع المعجمية العربية" (1989)، مبرزاً المواجهة بين "المعجم"، و"القاموس"، و"المابين"، فلكي يعترف لكتاب العين ولأبي المعجمية الخليل بن أحمد الفراهيدي أن مدار كلام العرب وألفاظهم لا يخرج منها عنه شيء، بعد إحصاء (1235)، مؤلفاً جاءت بعده على امتداد القرون تقتطف منها إحصاء الأرقام التمثيلية لا الحصرية المحتفية بالكم الهائل للمنتج العربي:

ما لا يحمل أيًا منها	قاموس	معجم			
102	3	17	122	المعاجم والموسوعات أحادية اللغة	1
56	73	18	147	المعاجم والموسوعات ثنائية ومتعددة اللغة	2
453	186	327	966	المعاجم وقوائم المصطلحات المتخصصة	3
611	262	362	1235	المجموع العام	4

ويكشف هذا الجرد عن أهمية الموروث المعجمي العربي، لكنه لا يعفينا من نقد النقد والاحتكام إلى الإبستمولوجي في العلوم الإنسانية التي تقترح الترتيق: "ربما كان "الترتيق" (Bricolage) هو المفهوم الوحيد الذي يسعف لتجاوز التعقيد الذي توجد عليه المصطلحات. فليست العملية في إيجاد مقابل أو نحت أو اشتقاق معادل بل في ترتيق ثقافي-عضوي-تطبيقي.

المحك الأساسي للاصطلاح هو تطبيقه: فإسهام التطبيقات في تكوين الثقافات وتطورها يعود إلى نزوعها لإنتاج قيم أخلاقية وجمالية بواسطة طرق تكييفية تعتمد محور الاستبدال... فعلى مستوى عصر ثقافي وداخل فضاء سيميائي نجد تحولات ثقافية: حيث إن التكييف يعتمد على درس التطبيق اعتماداً على مخزون استعمال معتمد لاستخلاص حلول مبدعة، ليسهم بذلك في دينامية إنتاج أشكال ثقافية"⁽¹⁸⁾.

نحن بصدد صناعة مصطلحات نقدية وصياغة نشاط معرفي يخضع للتقطيع والفهم والتركيب، ضمن كيانات تظل محملة بتاريخها في تدبير صناعة مصطلحات لا تعد شأنًا تقنيا يتكفل به مترجمون عن طريق الهواية، بل مختصون عن طريق الدراية.

وإذا كانت المرجعية السيميائية تقتضي الاحتكام إلى الأعلام وآخر إصداراتهم، فإننا نحيل هنا على إصدارات جاك فونتانيل "التطبيقات السيميائية" (2008)، وعلى فصله الختامي التطبيقات والثقافات: التقليد والتجديد والترتيق" حيث: "يقوم الحجاج الأساسي لعمله على كون القيم التطبيقية تأخذ شكل تنظيم درس فعل، أي أن المحور الاستبدالي للتطبيقات يبدو الآن، حسب تعبير هذه المسافة، كحجة لصالح سيميائية ثقافات. ذلك أن الأمر لا يتعلق بسيميائيات ثقافية، تعتبر فقط عبارة عن فيدرالية هيرمينوطيكية متخصصة، كما يقترح ذلك

(18) Fontanille, J. Pratiques sémiotiques, Paris, PUF 2008, p 293. Fontanille, cit p 299/293.

فرانسوا راستتي، بل سيميائية موضوع كاملة وماكرو-سيميائية مكونة من خطة تعبير وخطة محتوى، ومن شفرات وقواعد استبدال كما يرتنيها أعضاء مدرسة (طارطو-موسكو) وخاصة لوتمان، وكذا إيبينسكي وإيفانوف⁽¹⁹⁾.

ربما كان الترتيق مفهوما وحيدا يسعف لتجاوز تعقيد توجد عليه المصطلحات. فليست العملية في إيجاد مقابل، بل نحت واشتقاق معادل ترتيقي لتطبيق عضوي، إذ شتان بين ترداد النظريات وتطبيقاتها الخاضعة لأقصى مهارات الترتيق العضوي.

من ثم لا توجد وصفة جاهزة، كما لا يوجد تلقي دلالي للمصطلح، بل تشترط كل عملية ديناميتها "وهذه الدينامية يصفها لوتمان في شكل تحول كبير، يرى فيه أهم الخصوصيات القصوى للفضاء السيميائي... لأن:

- الأشكال الأجنبية تستقبل في الفضاء السيميائي، بكل حفاوة وامتنياز الأجنبي. ذلك أن سياق التعدد والمحاكاة والترجمة أو الانتقال، هو ما يدعم الانتشار والاعتیاد على هذه الأشكال في مجموع الحقل الثقافي.

- كما أن الاستبعاد بل وآلية الدفاع النفسي المندمج في اللاوعي الجمعي والمشتغل في الواقع كهوس، هو ما يعيد للأشياء ألفها، يغسل الذاكرة من الأصول الأجنبية أو الجديد لبلوغ ضمان الجماعة وثقافتها للأشكال المستوعبة، بل واشتغالها على انتشارها كقيم عالمية".

هكذا يعد التأشير على الأبعاد المعرفية والتشديد على الكلمات المفاتيح في نظرية العماء وعولة الأدب إشادة بحلقة (مدرسة أبولو) في الأدب العربي حيث لا يخطر على بال مؤرخي الأدب أن الاختيار يرتن إلى الكياسة والتوازن والمكُون العلائقي لأبولو.

(19) Fontanille, cit p 299/293

فهل معنى هذا أن الأدب العربي حسم اختياره وقرر ما ستكون عليه بصيرته، موليا ظهره لكل جواذب الأدب وتشظياته، حتى إنها تظهر باعتبارها جزءا من حياتنا اليومية، لأنها تسكن أكثر الأنساق تنظيما، وأكثرها قوة في الأجهزة الحية والعضوية؛ من ثم يفترض في القارئ التوجه إلى الكلمات المفاتيح: (أبولو/مدرسة أبولو/ديونيزوس/التوجه الديونيزوسي/الغضب/العنف/المبالغة/العماء/السلبية المفترضة).

فالسباق والترتيق يتطلبان استشارة الاصطلاح، واستحضار النظرية، ومهارة التأويل التكييفي لمدرسة عربية أطلقت على نفسها (مدرسة أبولو) تلبية لرغبة رومانسية.

ليست ديونيزوسية العماء إذن، مجرد ركوب موجة غير متوقعة، لنقلة تحظى باهتمام المعنى في الآداب العامة، التي وجدت نفسها تنخرط في مقاربات متفاوتة حول ظواهر اللانظام وسقط المتاع البلاغي، والتشظيات المقطعية في الأنواع الكبرى والصغرى، والنظريات الأدبية.

بهذا المعنى، يعتبر الترتيق هنا أكثر من مجرد تنظيم استبدالي لتشكيل حياة عمل ثقافي سيميائي، لأن ما ينطبق على "نظرية العماء" يمكن أن ينطبق على الأعمال المترجمة إلى العربية لأعلام الغرب في نماذج:

- الرودايش (و) د.و. فوكما في "نظرية الأدب" (1988)؛
- تيري ايغلتن "نظرية الأدب" (1955)؛
- فولفغانغ إيزر "نظرية الأدب من منظور تحليلي" (1997)؛
- ديان مكدونيل "مقدمة في نظرية الخطاب" (2001)؛
- تزفيتان تودوروف "مفهوم الأدب" (2002)؛
- جوناتان كولر "مدخل إلى النظرية الأدبية" (2003)؛

ذلك أن المترجمين، على التوالي : محمد العمري، ثائر ديب، عز العرب الحكيم بناني، عز الدين إسماعيل، عبود كاسوحة، مصطفى بيومي عبد السلام يقدمون أعمالاً نظرية غاية في التجريد لإنتاج أشكال ثقافية سيميائية، بغاية توفير دينامية خطاطات عملية، لمحتويات وأشكال فضاءات سيميائية، تبحث لها عن دلالات جديدة في الحقل العربي، وهي الدينامية التحويلية التي يعتبرها لوتمان، أهم الخصوصيات القصوى لفضاء سيميائي جديد، يظل حقل امتيازات تتطلب معاجم اصطلاحات، تحاكي وترجم الانتقالات والانتشارات، بهدف خلق ألفة في الحقل الثقافي المغاير.

فما على مدونة الحداثة السلفية، ومدونة الحداثة شبه المضادة، إلا أن تتسلحا بالجرأة الكافية لمواجهة دينامية التحول التقني والجمالي. فاصطلاحات العلوم المحضة لا ترى غضاضة في تبني الاصطلاحات العالمية؛ وليس على العلوم الإنسانية إلا أن توجد آليات التكيف الدقيقة ودينامية الترتيق، لمواجهة مترجمات النظريات بآليات مواكبة، ما دام إسهام التطبيقات في تكوين تطور الثقافات، يتوخى إنتاج قيم أخلاقية وجمالية استبدالية للفضاء السيميائي، دون دونية أو استعلاء، فدرس التطبيق يقتضي اعتماد مخزون اصطلاحي، لاستخلاص حلول إبداع وإنتاج الأشكال الثقافية الأدبية، لأن الاستيعاب لا حدود له في الكفاءات.

إن ما يظهر تناقضا على مدونة الحداثة السلفية، ومدونة الحداثة شبه المضادة، هو الأساس لبنية معجم اصطلاحات معاصرة، تقوم على استبداليات ترتيقية، كفيلة بمنحنا الأداة والدواة، الضروريتين لمواجهة العصر. فلا أصالة، ولا نصوص بلا ذاكرة، ولا ذاكرة دون فسيفساء نصوص. لأن الآفة تكمن في توهم الامتلاك المطلق لمعرفة غير مستقرة، وهي دائما في رحيل لا ينتهي، لكن

التقنية والجمالية وحدها ما يوحد الجهود الموضوعية للذوات المرتهنة إلى الفكر واللغة.

تلك هي قناعتنا التي انطلقنا منها لاقتراح معالجة معاجم مصطلحات يراوح بين الألفة والغرابة، دون أدنى ادعاء بالشمولية، لأننا نشير ونلمح بعلامات على طريق قابل لكل أنواع التجاوز والحوارية والنقد.

- ماذا يَحْصُل لو تم حذف معجم مصطلحات الآداب المعاصرة؟

- هل كانت ممارسة الآداب متوقفة في انتظار ظهور المعاجم؟

إذا كانت المعاجم أدوات، فإن الغايات أفكار وأطروحات وأساليب.

- كيف نراوح بين المعاجم العامة والمتخصصة؟

- هل المشكلة في عدم توفرها أم في تداولها الظرفي والاعتباطي؟

لكن القضية منهجية لدرس أدبي اختزالي، لأن كل دواة تحتاج إلى أداة، وكل تداول معرفي مشروط بلزوم ما يلزم لتحقيقه وعلمه.

لم يعد مصطلح الآداب المعاصرة ترفاً معرفياً، ولا مفخرة بالمقامرة، بل هو علم معرفة، يخضع إلى حوافز بلورة التصورات لإقرار سلطة جديدة للمفاهيم المستجدة. فالمصطلح وسيلة تواصل معرفة دقيقة لاستهداف بنية الموضوعات والأغراض، وأداء المعاني وتصور الأشكال بالوضوح التام، لأن تجلي دينامية مصطلح الآداب المعاصرة في مراهنته على اكتساب معارف دقيقة، تحيط بالتحويلات الكبرى للتيارات والنظريات والمناهج في درس الأدب المعاصر، بعد أن لم يعد "عربياً - غريباً" محضاً، ولا خاصاً بقارة بعينها، لتحوله إلى "كليات إنسانية" عابرة للثقافات والحضارات والآداب. ولا غرابة أن تستحضر مصطلحات الآداب المعاصرة، كل الاختلافات والمثالات والمقارنات والاستراتيجيات، النازعة إلى

تفعيل "جمهورية الآداب" المشتغلة بالدراية لا بالهواية، دون تهويل معرفي ولا تهوين موضوعي.

فإذا كان مصطلح جزءا من قضاياها فإنه بدونها لن تتكون الدلالة المطلوبة لاعتبارها أساس النظرية، وتساؤل حول دلالتها، وهذا ما يطرح قضية الاستعمال المحلي لكل انتقال من ثقافة إلى أخرى، مما يتطلب تكييفاً وتأصيلاً، يعطي للاصطلاح ذاكرته وتاريخه ومردوديته التوثيقية. فالمقابل الاصطلاحي ليس بديلاً للمعرفة ولكنه حفريات وتصورات تجريدية تتوخى ملموس فسيفساء النصوص.

يمكن القول، عموماً، إن كل قيمة، كيفما كان مستواها التجريدي، تعود إلى محاثة ما.

يعتبر السياق الثقافي عاملاً أساسياً في نقل المصطلح باعتباره فعلاً حضارياً يسهم في إنتاج معرفة بخلفيات فلسفية وفقهية، خارج التمحل والتطبيق السطحي، وهو ما يتطلب حدساً واستراتيجية في التعامل مع سيل النظريات التي لم تنجح في التحديث الفعلي، بفعل القطيعة مع سياقات فكرية، والاقتصار على سطحية وصف، بعيداً عن الغايات الجمالية والتقنية للفعل الحضاري للاصطلاحات والتفاعل مع النظريات لإقامة جسور تواصل دينامي.

فالممارسة وحدها كفيلة بترتيب البيت الأدبي: "إن دور الممارسات في تكوين الثقافات قد أضفت عليها صفة البداهة مع جان ماري فوش، بفضل مفهوم الترتيق الذي يتموضع داخل عمليات التطبيق اللفظي، حتى وإن التعريفات التي يقدمها عن الترتيق وكذا طرق استعمال، تظل ذات حمولة عامة، فالترتيق بالحق كما يراه مقترحه، يعد فعلاً مطبوعاً بكل الممارسات السميائية، بمجرد اعتبارها منتجة لأشكال الثقافة الدالة، وعلى عكس ذلك فإن الطابع

الثقافي والبدال لهذه التطبيقات تتقدم إلى فهمنا عبر ترتيق يشرف على تنظيم الاستبدال...⁽²⁰⁾.

فالترتيق يعد أكثر من مجرد تنظيم استبدال للممارسة من الممارسات... إنه شكل حياة عمل، لإنتاج للأشكال الثقافية السميائية أو الميتا-سميائية. من هذا المنظور، يعد الترتيق اسماً آخر للإنتاج السيميائي، ودينامية تكوّن خطاطات تعبير، لربطها بخطاطات المحتوى، إنها نوع من ماكرو ممارسة سميائية، تعطي شكلاً دالاً للفضاء السيميائي، أي لما يكون دلالة الثقافات...⁽²¹⁾ فالترتيق يعد طريقة إنتاج الدلالات، وهو ضامن الإنتاج الثقافي لفرصة إعادة الاعتبار إلى مفهوم الدلالة نفسها من منظور علمي⁽²¹⁾.

(20) Fontanille, cit p.299/293

(21) Fontanille, cit p.299/293

إشكالات التوليد المصطلحي في العلوم الموسيقية العربية:

قراءة نقدية في المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى

د. محمد المصمودي

جامعة صفاقس - تونس

ملخص

يسعى هذا البحث لإنجاز قراءة نقدية في المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قبل أكثر من ربع قرن، نتيجة الحاجة الماسة لتحسين مضمونه وإعادة النظر في عدد من المصطلحات المنقولة وتصويب ما بدا مثيرا للجدل والالتباس، نتيجة تنامي مجالات البحث العلمي الموسيقي في البلدان العربية وانفتاحه على مجريات البحث العلمي الأجنبي. ولتحقيق ذلك، أعادت القراءة النقدية تبويب مضمون المعجم إلى مجموعة محاور بحسب موقع المصطلح في حقل الممارسة الموسيقية العام، وأنساقه المعجمية والدلالية، وأبرزت جملة من الملاحظات أدرجت في جداول لإبراز ما بدا لنا من نقاط قابلة لإعادة النظر والتعديل.

المقدمة

يدرك المتابع لحركة العلوم الموسيقية في مختلف الأقطار العربية انحسار البحوث والدراسات المنقولة من لغات أجنبية إلى اللغة العربية، لمعاوضة الجهد البحثي المحلي، والانفتاح على ما يدور في فلك المدارس البحثية في مجالات العلوم الموسيقية. ويلحظ القارئ المتخصص لمختلف البحوث المترجمة -على ندرتها- اختلافا كبيرا بينها في ترجمة المفردات العلمية من اللغات الأجنبية، وتضاربا في نقل المصطلحات الخاصة بالبحث الموسيقي، وصل إلى حد الانفلات

الاصطلاحية أو "فوضى التوليد المصطلحي" (حمزة، 2013، ص. 10). ونتيجة لذلك، تعددت المفردات العربية للمصطلح الواحد واختلفت بين المعربة أو المترجمة كلياً أو جزئياً، إلى حد صار فيه البحث الواحد يحتاج إلى ملحق خاص للمفردات المعتمدة، قد يختلف محتواه مع ملحق آخر في نفس الدورية⁽¹⁾.

ولئن اهتمت مؤسسات الترجمة العربية عموماً بالمجال الموسيقي وأولته جانباً من عملها في سياق نشاطها المستمر وسعت إلى تدليل صعاب النقل، وقدمت عدداً من المعاجم ذات العلاقة بالموضوع، فقد بقيت إشكالية انتشار مصنفاتها بين مختلف الأقطار العربية، وتداول محتواها حتى داخل القطر الناشر، دون تقدم وتجاوز⁽²⁾، وبقي أغلب نشاط المؤسسات وإنتاجها "محصوراً في فئة ضيقة من المستفيدين، بل وبقي محصوراً بعض الأحيان بين جدرانها (الليب، 2006، ص. 5)، وبرزت القطيعة بينة والفجوة عميقة بين ما أقرته الدوائر المختصة باللغة العربية وبين ما اعتمده الباحثون والمنظرون في كتبهم ودراساتهم كل على حدة، فتغلبت سمة التشتت والتفرد على سلطة المقرر.

ويُعدّ المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1992 أحد المعاجم العلمية الرسمية التي صدرت في نهايات القرن العشرين، وقد أُريد من خلاله إنجاز ما عجزت عنه المحاولات السابقة في تحقيق حلم الوحدة المعجمية، والمساهمة في تقليص حدة الفوضى سابقة الذكر. ورد في التقديم الخاص بالمعجم: "من هنا دعت الحاجة إلى إعداد مقابلات عربية للمصطلحات العلمية والتقنية الأجنبية، لتصبح اللغة العربية قادرة على التعبير عن المعاني الجديدة، والدلالة على المتحدثات المتكررة دون الحاجة إلى تعددية الألفاظ العربية الدالة على المدلول الواحد ورغبة في توحيد المصطلح العربي العلمي والتقني" (المعجم الموحد، 1992، ص. 5). غير أن المتمعن في متن المعجم وما تضمنه من مقابلات وما تخيره من تعريب وترجمة، يقف على جملة من الهنات التي شملت الشكل كما المضمون، وأدت في حالات عديدة إلى حالة من اللبس. ومع إيماننا العميق بأن الجهد الذي بذلته لجان

الإشراف حتى يرى المعجم النور بالغة القيمة والفائدة، نعتقد أن ترفيه مضمون المعجم وتجويده بات ملحاً مع تنامي الجهد العلمي الموسيقي. لذلك تقترح ورقة البحث إنجاز قراءة نقدية في مضمون المعجم وتبيان مواطن القصور، مثلما بدت لنا، من أجل المساهمة في تجاوزها. وقد سبق أن قدّم محمد الأسعد قريعة ملاحظات حول ما اعتبرها أخطاء تضمّنها المعجم، لكنّه لم يبرز بوضوح التمشيات التي اعتمدها لجنة الترجمة والتعريب، والتي كانت وراء الهنّات المشار إليها، وقد اقترح بدل ذلك تصويب ما اعتبره من أخطاء (قريعة، 1998).

1. تقديم المصنّف

صدر المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى عن مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، سنة 1992، بعد أن أقرّه مؤتمر التعريب السادس سنة 1988، وقد ساهم في إعداده نخبة من الباحثين من أربعة أقطار عربيّة (تونس والمغرب ومصر والعراق)، واحتوى على 846 مدخلا في 96 صفحة، نُقلت من لغات مختلفة (إنجليزية وفرنسية وإيطالية وألمانية وغيرها) إلى اللغة العربيّة مع تحديد ما يقابل اعتمادها في الفرنسيّة (أصلا أو ترجمة)، دون أن يقدم أيّ شرح لمفهومها ودلالاتها في اللغة الأم. ورُتبت المداخل المعجميّة الأجنبيّة حسب تسلسل الحروف اللاتينيّة، وأُردف المعجم بفهرس عربيّ أعاد ترتيب المصطلحات العربيّة وفق تسلسل الحروف الأبجدية، وبفهرس خاص بما يقابلها في اللغة الفرنسيّة. وتشير مقدّمة المعجم إلى أن اختيار مختلف المصطلحات جاء بعد عملية جمع واستقاء شملت "جميع البلدان العربيّة ومؤسساتها العلميّة والتعليمية المتخصّصة في ميدان مشروع المعجم" (المعجم الموحد، 1992، ص. 7)، إضافة إلى استخراج المستعمل من مصطلحات مشروع المعجم من مؤلفات التعليم العالي، تلتها عملية تنسيق وتحضير للمسودّة قبل المصادقة عليها.

2. تبويب حسب المحاور

يمكن للمتعمّن في مختلف المفردات والمصطلحات الوافدة من لغات أجنبيّة في متن المعجم أن يقسمها إلى حالات ثلاث وفق ما أشار ابراهيم بن مراد:

أ. مصطلحات قابلة للتناقل باعتبار ما في اللغة العربيّة من قابليّة لأن تصنفها دون مصاعب، على غرار: ((rythme "إيقاع" و(son) "صوت" و(chant) "غناء" و(archet) "قوس" و(percussion) "نقر".

ب. مصطلحات قابلة للتناقل جزئيًا باعتبار أنّ "الموجودات التي توصف، قائمةٌ فيها جميعا لكن التوافق ليس تاما، إمّا لاختلاف في شكلها أو لاختلاف في وظيفتها، وإما لاختلاف في تصوّر الجماعة اللغويّة الذهني لها (بن مراد، 2006، ص. 37)، من ذلك: (tambour) "طبل" و(haut bois) "مزمار" و(tamdourin) "دَفّ" و(mètre) "بحر".

ج. مصطلحات تكون فيها "قابلية التناقل المنعدمة، وهي حالة اللغات التي تصف بيئات ثقافية أو طبيعية ذات خصائص مختلفة أو هي بيئات يختص كل منها بموجودات لا توجد في البيئات الأخرى" (بن مراد، 2006، ص. 40) ومن ذلك أسماء مختلف القوالب أو الرقصات الغريبة التي لم تنتم إلى البيئّة العربيّة في مختلف حقبةا التاريخيّة (بوليرو: Boléro، بوريه: Bourrée، شاكون: Chaconne)، وكذلك عدد من الآلات الموسيقية.

ومن أجل التعمّق في قراءة محتوى المعجم الموحد، ارتأينا إعادة تبويبه بحسب موقع المصطلح في حقل الممارسة الموسيقية العام، وأنساقه المعجميّة والدلاليّة. وقد أفرزت إعادة التبويب مجموعة من المحاور، نوردّها فيما يلي:

أ- رموز التدوين الموسيقي والتنفيذ.

ب- التحليل الموسيقي.

ت- الآلات الموسيقية.

ث- القوالب الآلية والرقصات.

ج- القوالب الغنائية.

ح- مصطلحات عامة.

ونتوسّل من خلال إعادة التبويب هذه، البحث في المنهجية المتبعة لنقل المصطلحات الوافدة، إن كان من خلال التعريب بحسب المفهوم الذي أورده الزمخشري، إذ يقول: "إِنَّ مَعْنَى التَّعْرِيبِ أَنْ يُجْعَلَ عَرَبِيًّا بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ، وَتَغْيِيرِهِ عَنِ مَنَهَاجِهِ وَإِجْرَائِهِ عَلَى وَجْهِ الإِعْرَابِ" (الزمخشري، 1968، ص. 507)، أو الترجمة بما يقابلها في معجم اللغة العربية، أو الاقتراض مصطلح جديد عبر اشتقاق مناسب لها حسب المعنى، مثلما يشير إلى ذلك حسن حمزة قائلاً: "استخدمت العربية كل وسائل التوليد الممكنة كالاقتراض والتوليد اللفظي والتوليد الدلالي، واعتمدت في هذا التوليد على ما يتيح نظام التسمية فيها من اشتقاق ونحت وتركيب كما اعتمدت على ما يتيح نظام الخطاب في تكوين وحدات معجمية مركبة حين لم تجد ما يسعفها في نظام التسمية" (حمزة، 2013، ص. 10).

3. منهجية نقل المصطلحات في المعجم

أ. ترجمة المصطلح

اعتمد المعجم منهج الترجمة أو الاقتراض المعجمي الدلالي بشكل كامل في تناوله للمصطلحات الخاصة برموز الكتابة الموسيقية، ولم يتبع تعريب أيّا منها، على غرار ما ورد في بعض المراجع الموسيقية المشرقة أو معجم الموسيقا الذي أعدّه مجمع اللغة العربية في مصر، والذي لم يلتزم بأحد المنهجين فقدّم لبعض المصطلحات مقترحين بين المترجم والمعرّب، أو اقتصر على واحد منهما، مثل "الروند" للمدخل (Ronde) أو نُوار لـ (Noire) (معجم الموسيقا، 2000، ص. 204). ويبرز الجدول التالي نماذج من مصطلحات التدوين الموسيقي:

علامات الكتابة			
عربي	أجنبي	عربي	أجنبي
الخافض	Bémol	السوداء	Noire
الرافع	Dièse	البيضاء	Blanche
فاصل المقياس	Barre de mesure	ذات السن	Croche
علامة الامتداد	Point d'orgue	ثنائية السن	Double croche
دليل المقام	Armure	مستديرة	Ronde
تذييل	Coda	الراحة	Pause
إلى البداية	Da capo	سكتة	Soupir

كما شملت الترجمة مختلف المصطلحات الخاصة بالقوة أو بالتعبير في الأداء أو بالحركة على غرار:

مصطلحات الحركة والتعبير			
عربي	أجنبي	عربي	أجنبي
عاجل	Allegretto	قوي	Forte
عجول	Allegro	أقوى	Fortissimo
نشط	Allegro vivace	خافت	Piano
مسترسل	Andante	أخفت	Pianissimo
منسرح	Andantino	بعظمة	Maestoso
التدرج في البطء	Allargando	بالم	Addolorato

ويتهاهى هذا التوجه كلياً مع ما أقرّه مجمع اللغة العربيّة في المعجم الذي صدر منذ 1957، والذي اتبع منهج التوليد اللفظي أو الدلالي للمصطلحات

(طنوس، 2008، ص. 12). وبالرغم من توافق عدد من المراجع الموسيقية في جانب من المصطلحات العربية الخاصة بالكتابة على غرار السوداء والبيضاء، فقد اجتهدت مراجع أخرى في ابتداع مصطلحات موازية دون تقديم المبررات لتوليدها مثل "السكّنة" و"الزفرة" و"النفس" مقابل (sourir)، أو "المشالة" و"ذات السنّ" و"المسنّنة" مقابل (croche)، تأكيدا لما ذهب إليه حسن حمزة حين قال: "فإنّ ما لا يفهم هو الإصرار على خوض المعارك الخاسرة، والعودة دائما إلى نقطة البدايات، والتوليد بعد أن يكون المولود السابق قد نما واشتدّ عوده، وربّما صار كهلا أو صار شيخا." (حمزة، 2013، ص. 13)

ب. تعريب المصطلح

في جانب آخر، تضمّن المعجم حوالي خمسة وثلاثين مصطلحا لأشهر القوالب الآلية (أو الرقصات) من بلدان القارة الأوروبية خاصة، واعتمد المعجم منهج "الاقتراض المعجمي (Emprunt lexical)" (بن مراد، 1987، ص. 41). غير أن جلّ المصطلحات الغريبة (أو الأعجمية) قد نُقلت إلى العربية دون إدخال تعديلات هامة على بنيتها الصرفية لتناسب نظام اللغة العربية، واقتصرت التعديلات على تغيير الحروف غير المنطوقة، مثل g/p/v، التزاما بالنظام الصوتي العربي. ويبرز الجدول التالي جانبا من المقترضات العربية:

عربي	أجنبي	عربي	أجنبي
بوليرو	Bolero	كافوت	Gavotte
بوريه	Bourrée	جيكا	Giga
شاكون	Chaconne	هابانيرة	Habanera
شارلستون	Charleston	خوتا	Jota
كورانت	Courante	لاندلر	Ländler

Loure	لوريه	Fandango	فندانغو
Mazurka	مازوركا	Farandole	فاراندول
Minuet	منويت	Flamenco	فلامنكو
Paso doble	باسودوبلي	Fox-trot	فوكس تروت
Passaca glia	باسكالية	Gaillard	كايارد
Saltarello	سالتاريلو	Tarantella	تارانتيللا

وتعكس الأمثلة المُدرّجة وغيرها التزام عمليّة النقل بالمتلفظ في لغة المصدر وبالسياق التلفظي الذي نُقلت منه، على غرار "خوتا" (Jota) الإسبانية و"سالتاريلو" (Saltarello) الإيطالية، عدا بعض الاستثناءات (مثل بولونيه / Polacca). لكنّ ما يلفت النظر في بعض المصطلحات المنقولة، اختلاف بعضها في تحديد نهاياتها بين اعتماد تاء التأنيث مثال "هابانيرة" (Habana)، أو الاكتفاء بالحرف الممدود على مثل "تارانتيللا" (Tarantella)، دون تحديد واضح لسبب التأنيث من عدمه.

ت. اختلاف في منهجية تعريب الآلات الموسيقية

لئن بدا المنهج واضحاً بين الترجمة التامة لمصطلحات التدوين والتنفيذ الموسيقي ومجمل حركات التعبير، وبين الاقتراض المعجمي لمصطلحات الرقصات والقوالب الآلية، فقد اتّسم بالغموض في اتباع هذا التمشّي أو ذاك فيما يتعلّق بنقل مصطلحات الآلات الموسيقية، إذ خضعت بعضها لعملية اقتراض معجمي دون التقيّد بنظام اللغة العربية، واشتُقّت لبعضها الآخر مفردات من المعجم العام، دون توضيح مبررات هذا التمشّي، ودواعي تقسيم الآلات الموسيقية على هذا النحو. ويُبرز الجدول التالي نماذج من المصطلحات المنقولة:

اشتقاق دلالي		اقتراض دخيل	
أجنبي	عربي	أجنبي	عربي
Accordéon	ميفلاف	balalaïka	بالالايكا
Basson	زفخر	Basson	باصون
Bombardino	رمائة	Celesta	سلسستا
Cornet	شيفاع	Glockenspiel	كلوكن شيبيل
Timbale	نقارية	Banjo	بانجو
Trombone	مترددة	Harpe	هارب
Vibraphone	ميفاع	Maracas	مركاس
Xylophone	خشبية	Marimba	ماريمبا
Harmonium	قدمية	Ocarina	أوكارينا
		Saxophone	سكسية

وفي مستوى آخر اعتمد المعجم منهج نقل مداخل لآلات أخرى نقلا جزئيا، فاتخذت بعض الآلات تسميات من معجم اللغة العربية، تداولها العرب في حقب زمنية مختلفة، ودون أن يتطابق مفهومها مع ما تشير إليه في بيئتها الثقافية الأصلية. ويبرز الجدول التالي جانبا منها:

أجنبي	عربي
Claquette	مقارع
Clarinette	يراعة
Cor anglais	صور انكليزي
Fifre	صفارة
Flûte	ناي

Haut Bois	مزمار
Piccolo	سرناي
Cymbales	صنوج
Crécelle	جلجل
Sistre	صلاصل
Sirène	صفارة
Tambourin	دف
Lute	عود

وإضافة إلى ذلك، اشتقت مقابلات بعض الآلات من أسماء آلات عُدّت رئيسيّة، فارتبطت بها لتحيل دلالاتها إلى انتهائها لنفس العائلة، بالرغم من أن تداولها في اللغة المصدر قد لا يفيد ذلك، على غرار عائلة الكمان:

أجنبي	عربي
Violon	كمان
Cello	كمان جهير
Alto	كمان أوسط
Contre basse	كمان أجهر
Orgue	أرغن
Hydraule	أرغن مائي

4. مواطن القصور والخلل

أ. تعدد الحرف المناسب للقف المعقودة

يبرز التردد جلياً في اعتماد حرف واحد لنقل الحرف "G" في عملية الاقتراض المعجمي ونقل المصطلحات من لغتها المصدر داخل المعجم، من خلال تعدد الحروف المختارة بين الجيم والغين والكاف المفتوحة (فارسية الأصل). ويعود سبب ذلك إلى اختلاف البلدان العربية في الاعتماد على إحدى هذه الحروف -أو غيرها- في تراجمها، والذي يعكس في الجوهر تعنتاً إقليمياً ونزعة إلى التفرّد. ويذهب ابراهيم بن بن مراد إلى تحديد إصبع الاتهام بوضوح في نقده لمحتوى المعجم الموحد لمصطلحات النبات حين قال: "ولا شك في أن نقل الحرف الواحد في المصطلح الواحد بطريقتين مختلفتين ناتج عن النزعة إلى إرضاء المشاركين المصريين في وضع هذا المعجم." (بن مراد، 1987، ص. 317). ولنا في صلب معجم الموسيقى أمثلة على ذلك من قبيل «إنجليزي» و«إنكليزي» أو «فوجة» و«فوكاتو». ويبرز الجدول التالي الاختلاف في نقل الحرف G :

عربي	أجنبي
كآيارد	Gaillarde
كلوكن شبيل	Glockenspiel
سوينغ	Swing
تانغو	Tango
ريجودون	rigaudon
فوجة	Fugue
فوكاتو (في أسلوب الفوجة)	Fugato

ونشير في هذا السياق إلى أن الباحث إبراهيم بن مراد قد اقترح التقيّد باعتماد حرف الغين لكل المفردات الغربيّة المتضمّنة حرف "G"، قائلاً: "هذا الحرف ذو أصل لاتيني، ويطابقه في اليونانية حرف "غما" (G = Γ)، (...) لذلك يُعرّب هذا الحرف بالغين مهما كان موضعه في الكلمة" (بن مراد، 1987، ص. 322).

ب. نقل مصطلحات الآلات الموسيقية

لعلّ أبرز ما يثير الانتباه ويدعو إلى الحيرة، هو الاعتماد على نقل جزئيّ لمصطلحات الآلات الموسيقية، بإسقاط مفردات من معجم اللغة العربيّة عليها دون مراعاة للاختلافات الجوهرية في المستوى الأورغانولوجي، من شكل خارجي أو مادّة صنع أو مساحات صوتية أو غير ذلك، وفي الأبعاد الدلالية التي تتخذها الآلة داخل سياقها الاجتماعي الثقافيّ. ويعرض الجدول التالي نماذج منها:

أجنبي	عربي	أجنبي	عربي
Grelot	جلاجل	Castagnette	صنجات
Cymbalettes	جلاجل	Claquette	مقارع
Piccolo	سرناي	Clarinette	يراعة
Cymbales	صنوج	Haut bois	مزمار
Crécelle	جلجل	Fifre	صفارة
Sistre	صلاصل	Flûte	ناي
Sirène	صفارة	Tambourin	دف
Lute	عود	Bongos	نقارات

ويكفي أن نعود إلى أصول بعض المفردات، لتبيّن الاختلاف الجوهرية بين دلالة الأصل وبين دلالة المنقول، ونقدّر حجم اللبس الذي قد يحصل للباحث

إذا اعتمد هكذا مفردات، ف"اليراعة" حسب ابن منظور، هي زممار الراعي، وهي "القصبة التي ينفخ فيها الراعي" (ابن منظور، 1999، ج. 15، ص. 443)، و"الزمر" هو "المزمار الكبير الأسود" (ابن منظور، 1999، ج. 6، ص. 78)، و"الشّيع" هي "زمارة الراعي" (ابن منظور، 1999، ج. 7، ص. 260)، أما "الصنج" فيختلف حسب نفس المصدر بين "الذي يكون في الدفوف ونحوه" أو "الصنج ذو الأوتار فذخيل معرّب تختص به العجم، وقد تكلمت به العرب" (ابن منظور، 1999، ج. 7، ص. 418).

إن اعتماد منهج الرجوع إلى المعجم العربي القديم والاستفادة منه لتعيين آلات موسيقية من ثقافات خارجية، قد لا يسبب إشكالا معرفيًا خلال نقل النصوص الأدبية مثلا، لكنه يتعارض تماما ومنهج العلوم الموسيقية، خصوصا في المبحث الأورغانولوجي الذي يهتم بأدق التفصيل بين آلة موسيقية وأخرى من نفس العائلة. وقد يسهم هذا المنهج في الجنوح بالبحوث العلمية نحو التعميم والسطحية دون التعمق في خصائص كل آلة واختلاف مكوناتهما عن شبيبتها في ثقافة مغايرة. وقد خلص إبراهيم بن مراد إلى القول: "وهذا كله مؤدّ إلى نشوء غموض يحيط بمفهومها بين الجماعات اللغوية ويجعل لها من السمات عند المجموعة (أ) ما لا تراه فيها المجموعة (ب)، ويجعل لها من السمات عند المجموعة (ب) م لا تراه فيها المجموعة (أ) والمجموعة (ج)". (بن مراد، 2006، ص. 37).

وفي جانب آخر اعتمد المعجم الموحد منهج توليد مفردات مستحدثة عبر الاشتقاق اللفظي لأفعال أو موادّ من المعجم العربي، على غرار "ميلاف" و"ميقاع" و"نقارية" و"خشبية" وغيرها، والتي لا نجد لها موقعا في معاجم اللغة العربية القديمة. ولم يبرز المعجم الموحد سبب تطبيق هذا المنهج على هذه الآلات دون غيرها. ونحن نعتقد أن سبب ذلك عائد إلى الاستفادة من محتوى المعجم الخاص بمصطلحات الموسيقى التي أقرّها مجمع اللغة العربية منذ سنة

1957 (طنوس، 2008، ص. 12)، وقد تضمّن معجم الموسيقا بدوره هذه المصطلحات.

ت. شرحٌ بدل النقل

رغم الجهود المبذولة في نقل المصطلحات الغربية إلى العربية تعريفاً أو ترجمة، باختيار المفردة المناسبة أو التركيب اللفظي الموافق، فقد عجزت اللجنة المكلفة عن اختيار ألفاظ واضحة ودقيقة لبعض الوحدات المعجمية الغربية، واكتفت بتقديم شرح مقتضب لدلالة المصطلح في لغة المصدر. ويعرض الجدول التالي جانباً من هذه التفاسير:

أجنبي	عربي
Appogiature	حلية ممهّدة
Bagatelle	مقطوعة آلية مرحة
Cantus firmus	اللحن الأساسي في البوليفونية
Chorégraphie	تصميم حركة الرقصات
Démarché	تغيير وضع الأصابع في الآلات الوترية ذات العفق
Double corde	باستعمال وترين معا
Gospel	نشيد كنائسي زنجي
Octava	إشارة تغيير الديوان
orchestration	الكتابة للفرقة الموسيقية
Staccato	إشارة التقطيع
Tambour	لفظ يطلق على الطبول

ث. اختلاف وتضارب في الاشتقاق

في جانب مواز، يبرز التذبذب بين طيات المعجم في عدم الالتزام بصيغ الوحدات المعجمية المختارة والتقيّد بها لنقل المصطلحات في كامل المدونة المترجمة. ويحصل ذلك خصوصاً عند توليد المركّبات الاشتقاقية، على غرار: "مغناة" (Opéra)، و"أوبرا هزلية" (Opéra-comique). ويعكس هذا التذبذب عدم حسم الموقف من عمليّة الاقتراض المعجمي، بين التعريب والترجمة، والذي قد يُفرز، مثل واقع الحال، مركّبات هجينة في منزلة بين المنزلتين (جزء منها مُعرّب وجزء آخر مُترجم). ويمكن تفادي الإشكال بالتقيّد بمفردة "مغناة" مثلاً، ويُصحّح المقابل الثاني ليصبح: "مغناة هزليّة". ويعرض الجدول التالي نماذج أخرى:

عربي	أجنبي	عربي	أجنبي
جوق	Orchestra	فرقة سمفونية	Symphony Orchestra
مغناة	Opera	أوبرا هزلية النص الشعري للأوبرا	Opera comique Book of opera
مؤلف موسيقي	Compositeur	ملحن	Compositeur de chanson
جهير	Bass	طبل كبير	Bass drum
عروض	Métrique	متعدد الأوزان	Polymétrique
أغاني شعبية	Chant Populaire	موسيقى شعبية	Musique folklorique
مقياس	Mesure	وزن رباعي	Mesure à 4 temps
مقام	Mode	تحويل سلمي	Modulation

ولعلّ الاختلاف بين المفردة والمركب اللفظي المشتقّ في عمليّة النقل يعود إلى سعي اللجنة "للعمل على أن تعكس صيغة المصطلح العربي المعنى الفنّي للمصطلح الأجنبيّ لا أن تكون ترجمة حرفيّة له" (المعجم الموحد، 1992، ص. 8)، لكنه سيسبّب في الوقت نفسه ضبابيّة في المقابلات وتضاربا في استعمالها العلمي.

ج. نفس المقابل لمصطلحين مختلفين

أقرّت لجنة الصياغة إمكانية الاحتفاظ بمقابلين عربيين فقط للمصطلح الأجنبيّ الواحد في حالة الضرورة القصوى (ربّما ارتباطا بما هو متداول في مختلف البلدان العربيّة)، لكنها قدّمت على العكس من ذلك مقابلا واحدا لمصطلحين مختلفين أو أكثر، في حين كان من الأجدى والأسلم البحث في المعجم العربي وفي إمكانياته الصرفيّة للتمييز بينها تجنبا للخلط والالتباس، على غرار "سداسيّة" لمدخل (Sextuor) و"سداسيّة" لـ (Sextolet) مثلا.

عربي	أجنبي
ثنائي	Duo Binaire
محاكاة	Imitation Canon
سلم	Echelle Gamme
صفارة	Fifre Sirène
سداسية	Sextuor Sextolet
علامة نغمة درجة	Note

ح. ترجمة ضبايية

تثير بعض المركبات الدلالية المختارة لنقل عدد من مصطلحات الموسيقى الأجنبية إلى اللغة العربية، الاستغراب والتعجب بسبب الصيغة المبهمة التي وردت فيها. فهي تطرح مدلولات عامة لا تحقق الإبلاغ، وقابلة للتأويل في اتجاهات عديدة. ويكفي أن نتخيل جملا تحليلية تتضمن مصطلحات كهذه في دراسات نقدية أو علمية من قبيل: "عازف على آلة معدنية"، أو "يرواح العزف بين جرّ القوس وبضرب شديد على أوتار آلة الكمان" مثلا، لنذكر مستوى اللبس الذي سيحصل في تبليغ المعنى الحقيقي لواقع الممارسة.

عربي	أجنبي
آلة معدنية	Métallophone
بضرب شديد	Martelé
رقصة غنائية قديمة	Ballade
أغنية عاطفية	Ballad
حلية قصيرة	Acciaccatura
النقر بالأصابع	Pizzicato
مدخل	Prélude

5. الخاتمة

أدت قراءة أولية لمحتوى المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى إلى الوقوف على عدد من الثغرات التي طالت المنهج المتبع في نقل المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية تعريبا أو ترجمة، والتي من شأنها أن تعيق مسار البحث العلمي من جهة، وتدفع بالبعض نحو النفور من اللغة العربية والاعتقاد أكثر فأكثر بعدم قدرتها على مواكبة التقدم المعرفي الوافد من شتى أنحاء العالم. وبقينا

منّا بأن إشكالات الترجمة عموماً مازالت تؤزّق أهل الاختصاص في مختلف مسارات البحث العلمي، فإنها تقتضي- في مجال العلوم الموسيقية، مزيداً من التخصص والتعمّق في قواعدها ومناهجها، والإلمام بمختلف التجارب السابقة بروية نقدية ترتبط بواقع الممارسة، كما بأصول اللغة ونظامها من أجل تحيين المعجم العربي الخاص بالعلوم الموسيقية. ويبقى الحرص على التقيّد بمحتوى المعجم بعد تحيينه في مختلف الدراسات والمقالات المنشورة وبحوث التخرّج، أحد أهم السبل لرسوخ المصطلح المستحدث ولتداوله.

قائمة المراجع

- المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1992.
- معجم الموسيقى، مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، 2000.
- ابن منظور، لسان العرب، ط 3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1999.
- بن نصر، عادل، "معايير الترجمة بين اللزوم والجواز"، الحياة الثقافية، ع. 214، وزارة الثقافة، تونس، 2010، ص 37-44.
- بن مراد، إبراهيم، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.
- بن مراد، إبراهيم، "من مشاكل الترجمة في المعجم"، الحياة الثقافية، ع. 172، وزارة الثقافة، تونس، 2006، ص 35-45.
- حمزة، حسن، "الترجمة وتطوير العربية: الوجه والقفا"، مجلة تبين، الدوحة، ع 6، 2013، ص 7-22.
- الرايس، الحبيب، النظريات الموسيقية الموسّعة، منشورات محمد بوذينة، تونس، 1996.
- الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج3، دار المعرفة، بيروت، 1968.
- سراج، نادر، "دور المعاجم الثنائية اللغة في حركة الترجمة العربيّة: معجم باريلتمي أنموذجاً"، مجلة تبين، ع 6، الدوحة، 2013، ص 37-46.
- شقرون، نزار، "المصطلح الفنّي وحدود الترجمة"، الحياة الثقافية، ع 172، وزارة الثقافة، تونس، 2006، ص 64-69.

- صافي، أحمد، موسوعة أعلام الموسيقى والأدوات الموسيقية، دار أسامة للنشر، عمان الأردن، 2003.
- طنوس، الأب يوسف، "المصطلحات في الموسيقى العربية: مشروع حداثة"، الحياة الموسيقية، ع. 46، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008، دمشق، ص 8-33.
- لبيب، الطاهر، "عودة إلى المسألة اللغوية"، الحياة الثقافية، ع 172، وزارة الثقافة، تونس، 2006، ص 3-12.
- مجلة الثقافة العالمية، ع 169، الموسيقى (1) تعليم الموسيقى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013.
- مرهون، مجيد، الأسس المنهجية لدراسة النظريات الموسيقية، الميزان للنشر والتوزيع والطبوعات، المنامة-البحرين، 1994.
- قريعة، محمد الأسعد، "المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى"، الحياة الثقافية، ع 98، وزارة الثقافة، تونس، 1998، ص 104-109.

Réviser pour écrire : La valeur-qualité de la traduction institutionnelle internationale

Mohammed Didaoui

Les analogies entre écriture et traduction sont, on le devine, multiples (Oustinoff 2001, 36)

La différence entre le bilinguisme et le monolinguisme n'est pas si grande qu'on le pense généralement, puisqu'au sein de la même langue il peut y en avoir en réalité plusieurs. Dans l'un et l'autre cas, c'est simplement être en mesure d'effectuer des opérations permettant d'obtenir des énoncés équivalents par le sens mais différents par la forme (Oustinoff 2011, 72).

Se donner pour objectif de gagner en étant meilleur que les autres, d'une part en cherchant à satisfaire les clients et à acquérir une image d'excellence, d'autre part en constituant en interne des équipes performantes, compétentes et motivées : c'est le management par la qualité (Doucet 2005, 120)

Résumé : La révision en traduction est un processus interlingual basé sur la relecture et l'alignement visant à assurer une correspondance maximale entre tous les éléments du texte source et du texte cible, avec comme finalité une réécriture intralinguale dans un cadre prédéterminé selon le but escompté. C'est une transécriture. En outre, l'activité traductionnelle aux Nations Unies se caractérise par l'intertextualité et l'hypertextualité, reposant sur la mémoire de traduction, ainsi que par la prédominance de la langue de spécialité. Par conséquent, une relation triangulaire est instaurée, faisant du traducteur un réviseur-écrivain (auto-réviseur) et un terminologue plurilingue appelé à transmettre des concepts précis dans des textes parallèles équivalents et éventuellement autonomes en plusieurs langues.

L'objectif de cette étude est d'examiner la situation en ce qui concerne la révision institutionnelle en tant qu'outil indispensable de contrôle et d'assurance de la qualité, dans une perspective d'écriture et d'intégralité dictée par le souci de correspondance multilingue. Une méthode de traduction plus concrète et appropriée a été testée professionnellement et académiquement: la traduction *bayanique*. Elle se base sur l'expérience personnelle et s'inspire de la théorie interprétative. Elle est proposée afin de permettre une micro et macro-évaluation et éviter des divergences. La valeur-qualité par l'écriture est fondamentale.

Abstract: Translation revision is an interlingual and eventually intralingual process based on rereading, realignment and rewriting within a prescribed framework in order to serve a specific purpose. It is transwriting. Moreover, translation at the United Nations is characterized by intertextuality and hypertextuality, which are supported by translation memory, with the predominance of multilingual LSP terminology. Therefore, a triangular relationship is established, as the translator is a *de facto* writing reviser (self-reviser) and terminologist dealing with multilingual neology.

The purpose of this paper is to examine the prevailing situation regarding institutional revision as an essential tool for quality assurance and control within a writing perspective and with the final aim of ensuring maximum accuracy and correspondence of texts acquiring autonomy and equal authority in different languages. A professionally and academically and tested translation method is suggested for the sake of macro- and micro-correspondence assessment of parallel texts and in order to avoid divergences, with emphasis on adequate writing as a fundamental end-result. It is *bayanic* Translation. It builds upon my own experience and it is inspired by the Paris School interpretative translation theory.

.1 Introduction

La révision traduisante (voir aussi Oustinoff 2011) est en substance une relecture et une réécriture d'un texte calqué sur l'original pour introduire les transformations adaptatives nécessaires. C'est un outil rédactionnel indispensable assurant l'adéquation entre les deux textes. Elle a comme point de départ l'auto-révision effectuée à partir d'un texte intermédiaire intégral et comme aboutissement une traduction intralinguale, qui n'est autre que la phase rédactionnelle.

Ce processus d'«édition bilingue» a pour objectif de transmettre le «contenu linguistique» de la langue source (ISO 17100) selon une vision parallèle ou re-vision.

La situation traductionnelle spécifique aux Nations Unies se caractérise par l'intertextualité, l'hypertextualité et la prédominance de la terminologie attestée par la nature de la documentation de base et la pratique des conférences internationales en tant que lieu privilégié de transactions discursives multilingues traitant divers sujets d'actualité économique, politique et scientifique, etc.

En outre, un système comparatif de rédaction multilingue fut instauré au moment de la naissance de l'Organisation le siècle dernier et fut amorcé en premier lieu pour l'élaboration de la Charte des Nations Unies, afin de garantir des versions homologues avec un maximum d'équivalence entre les langues officielles et d'adaptation à leurs normes et registres linguistiques. Depuis, la rédaction est destinée à occuper une place prépondérante, surtout pour l'anglais, comme langue dominante, et vise à assurer la conformité des documents à l'usage onusien avant de les traduire. Le traducteur est sensé jouer le rôle de rédacteur dans le cas des autres langues.

Une relation triangulaire traduction-révision-terminologie est théoriquement établie, faisant du traducteur un réviseur-terminologue, car un terme est un «texte condensé» (Budin 1994) et par-là une composante essentielle dans le cas de la langue de spécialité. Cependant, les contraintes budgétaires et mesures d'austérité ont déstabilisé la révision et engendré une certaine hésitation et un souci de fonctionnalité qui s'est concrétisé par un jeu de proportionnalité allant parfois à l'encontre de la performance de très haut niveau préconisée par le statut du personnel des Nations Unies.

Par ailleurs, les traducteurs contribuent à l'aménagement linguistique global, en attirant l'attention des énonciateurs aux erreurs, non-sens et contresens.

La révolution informatique, rendue possible par les progrès technologiques, a permis l'adoption de nouveaux modes de travail et approches à la profession, grâce à la nouvelle station de travail du traducteur et en particulier la mémoire de traduction et la traduction assistée.

En outre, l'employabilité est devenue un critère prépondérant et quasiment unique inspirant la formation universitaire des traducteurs. La capacité d'utiliser l'ordinateur et les techniques de pointes associées est pratiquement admise et souhaitée par tout un chacun; il n'en demeure pas moins que la nécessité des connaissances traductologiques n'est pas universellement reconnue. Bien des traducteurs internationaux n'ont pas eu de formation théorique et n'envisagent nullement de le faire. Même dans le cas affirmatif, comment se retrouver dans la multitude de réflexions sur la traduction, qui paraissent parfois contradictoires et impraticables?

Je me propose, en tant que traducteur intimement intéressé par la dimension théorique et engagé des années durant dans la textualité multilingue, de mettre en évidence quelques principes, qui m'ont guidé personnellement et que j'ai eu l'occasion de mettre à l'épreuve.

Des éléments sont proposés pour un cursus.

.2 Le traducteur international, une vision nouvelle

1-2 La qualité : L'évaluation à plusieurs degrés

La première mesure d'évaluation directe est assurée par le biais du concours international hautement sélectif organisé occasionnellement pour établir une liste de traducteurs qualifiés susceptibles d'être recrutés pour pourvoir aux postes vacants notamment à cause du départ à la retraite. La compétence a été testée au fil des années à l'aide de plusieurs variations de ce concours couvrant différentes combinaisons linguistiques et associant la traduction à la rédaction de procès-verbaux. Des efforts louables et notables sont déployés pour choisir les meilleurs éléments.

Durant cette étape, des méthodes de correction traditionnelles sont appliquées et reposent essentiellement sur les fautes, tels les problèmes de

grammaire, de contre-sens et de non-sens qui sont sanctionnés par des déductions de points. Cependant, les résultats ne sont pas toujours concluants, car l'infiltration qui s'est avérée dans la pratique de certains traducteurs peu fiables, quoique minoritaires, dénote une certaine carence du système utilisé. L'un des inconvénients est le fait de mettre l'accent sur les côtés négatifs classés sous les rubriques d'erreurs précitées, sans toutefois tenir compte des potentialités inhérentes du candidat, qui peut exceller une fois formé, bien préparé et doté des moyens nécessaires, y compris les dictionnaires et glossaires, car ce même candidat, généralement d'un jeune âge, peut être bloqué en raison d'un terme ou d'une expression et par-là dérouté, alors qu'il est absolument capable de fournir un texte de haut niveau en se basant sur des outils de traduction. Il est donc réconfortant de savoir que l'organisation projette d'instituer prochainement l'emploi du dictionnaire et de moyens connexes dans le concours de traducteurs. D'ailleurs, il est tout à fait logique et normal de s'attendre à une telle action, étant donné que les candidats au concours de traduction Saint Gerôme décerné annuellement par les Nations Unies à la meilleure traduction d'un texte proposé, rendu respectivement dans les langues officielles, peuvent se documenter à bon escient et consulter tout matériel jugé utile et c'est le résultat final qui est évalué, pronostiqué et pris en compte. C'est là une reconnaissance incontestable que ce n'est pas le dictionnaire qui fait le traducteur et que c'est la capacité de compréhension, de discernement et de maniement de la langue qui est considérée ; celle d'écrire.

L'évaluation de produit du traducteur, une fois recruté, revêt une autre dimension, puisqu'il est soumis à d'autres conditions pour déterminer :

- L'adéquation de la traduction avec le contenu et l'intention du texte-source ;

- Le coût de la traduction comparé à d'autres traductions fournies par les mêmes moyens ou des moyens différents.

Quant à la performance du traducteur, elle est régie par un nombre de facteurs, se situant sur quatre niveaux :

- La qualité d'une seule traduction ;

- La performance du service de traduction qui l'encadre (gestion et support) ;

- La performance du système dans son intégralité (équipement, logistique, etc.,).

En outre, un paradigme de gestion de la performance a été mis au point et proposé. Il repose sur trois piliers, à savoir :

- la qualité ;
- la ponctualité et le respect des délais impartis pour chaque document ; et
- le rendement et le coût, y compris les charges du personnel. La qualité est en principe conçue, selon divers manuels à l'intention des traducteurs arabes, français¹ et anglais, comme répondant aux exigences suivantes : (a) la fidélité à l'original, (b) la simplicité, (c) la concision, (d) la clarté, (e) la précision, (f) le bon style et (g) la consistance. Mais, ces termes et principes directeurs restent cependant vagues.

D'une manière générale, la qualité est définie comme étant « la caractéristique d'un produit ou d'une activité qui satisfait à ses objectifs (qualité externe) et qui se déroule de façon optimisée (qualité interne) » (Doucet 2011, 12). C'est le but de la gestion de la qualité, qui est d'éviter la non qualité. En outre, la qualité est « le regroupement des méthodes et techniques susceptibles de faciliter l'obtention de la qualité des produits et services à coût minimal et en maîtrisant les risques » (10).

Enfin, il est à noter que la traduction à l'ONU revêt le caractère d'un chantier de travail profondément marqué par le stress constant et le chevauchement des délais fixés pour l'accomplissement d'une énorme quantité de documents, souvent extrêmement urgents et partagés.

L'évaluation de la révision, à un stade ultérieur, prend une autre dimension, pour de multiples raisons.

Dans son livre sur l'édition et la révision, Mossop (2001) traite les thèmes suivants, entre autres : la difficulté de l'écriture, l'édition, la réécriture et l'adaptation, l'édition mentale en traduction, l'idiomaticité, l'édition stylistique en traduction, les problèmes de prose, l'édition structurale en traduction, la macro-édition du contenu et les erreurs de logique.

1 - Manuel à l'intention du traducteur français (SFTR/1/Rev.2, par exemple).

Les degrés d'intervention du réviseur dans une traduction varient en fonction du but et de la finalité de cette traduction.

L'évaluation de la qualité de la révision est déterminée par les facteurs suivants (Didaoui 1998) :

- les corrections substantielles apportées (A) ;
- les corrections substantielles omises par le réviseur ou les erreurs introduites dans le texte révisé (B) ;
- les corrections désirables effectuées (C) ;
- Les corrections non nécessaires et superflues (D) ;
- les néologismes et la consistance terminologique (E) ;
- l'inconsistance terminologique (F).

La proportionnalité et l'interaction de ces facteurs sert à évaluer la révision à titre comparatif, dans le cas d'une évaluation dont l'objectif est administratif, en l'occurrence pour établir des rapports périodiques sur la performance des réviseurs.

Cela donne l'équation suivante pour estimer la qualité (Q) :

$$Q = (A-B) + (C-D) + (E-F)$$

Pour des considérations budgétaires et de rationalisation des dépenses et pour mieux gérer les ressources disponibles, une philosophie de révision fonctionnelle a été conçue. Elle dépend de plusieurs facteurs, dont l'équipement informatique des services linguistiques, et les besoins et potentiel de sous-traitance. Elle vise à « s'attaquer au double du coup et de l'image de la traduction en mettant une politique efficiente de la qualité » (Prioux et Rochard 2005). Ce « changement de philosophie » se base sur le classement de textes par niveau d'importance, allant par ordre décroissant des textes très importants englobant les actes juridiques ou réglementaires, politiques ou diplomatiques et les publications, aux textes moyennement importants, tels les projets soumis pour discussion aux divers organes et aux pays membres et les rapports présentés à des séminaires et enfin aux textes peu importants. Parmi ces derniers, on compte les notes administratives, notes d'information et documents de séances.

Les traducteurs sont classés par niveau de fiabilité, qui peut être très élevée, bonne, moyenne ou faible. Ceux rangés dans la catégorie « fiabilité faible » sont soit écartés pour incompétence, soit à tester, dans le cas de traducteurs novices qui n'auraient pas encore fait leur preuve ou qui sont encore stagiaires.

Un jeu est ainsi engagé. Il vise à assurer une concordance optimale entre l'importance du texte et la fiabilité du traducteur et entre les caractéristiques et la situation de l'offre et la demande. Le niveau de risque est évalué en fonction de la concordance de l'offre et la demande. Il peut être très faible ou, au contraire, excessif. C'est ce qui est appelé « économie de la révision ».

Des critères de qualité sont énumérés. Ils sont soit de fonds (fidélité au sens et rigueur), soit de forme (respect des règles grammaticales, style et clarté d'expression et terminologie).

L'investissement du traducteur et du réviseur est proportionné à l'importance du texte. Aussi, l'intervention du réviseur dans le texte en question est modulée à la lumière des instructions hiérarchiques pour éviter tout surinvestissement dans un texte sans importance et une perte de temps par l'introduction de corrections futiles.

2-2 Réviser ou ne pas réviser ? Telle est la question

Le sens primaire de « réviser », d'après le Nouveau Petit Robert, c'est opérer des transformations dans une seule langue et « révision » est synonyme de « correction » et « réécriture ».

La révision traduisante, ou en d'autres termes celle qui s'effectue dans le cadre de la traduction, se déroule quant à elle dans un double cadre traductionnel et rédactionnel. Elle s'amorce par un transfert d'une langue à une autre et culmine dans une traduction interne, qui s'apparente à la composition monolingue et représente des attributs similaires en dernier lieu.

Par conséquent, il est entendu par révision un exercice de traduction intralinguale strictement assujéti au texte source. L'adaptation aux normes de la langue cible est l'objectif primordial visé et recherché en définitive par ce processus.

L'importance accordé par les Nations Unies à la révision comme outil de contrôle et d'assurance de la qualité ne date pas d'hier.

C'est ainsi que la Conférence de San Francisco, tenue en 1947, a dû faire face dès le début au problème de préparation de versions parallèles adéquates du texte de la Charte dans les cinq langues officielles utilisées au départ, qui soient acceptables à tous les délégués dans leurs langues respectives.

Un mécanisme fut établi à cet effet et impliquait un comité consultatif de langues, dont la fonction consistait à vérifier les traductions du point de vue linguistique, pour garantir la précision et l'uniformité. Ce comité œuvrait sous l'égide d'un comité de coordination qui ratifiait le texte final dans les cinq langues. L'original fut rédigé en anglais et en français, qui furent les deux langues de travail et un panel pour les trois autres langues fut formé dans le contexte du comité consultatif et les délégations pouvaient se faire représenter par des experts de langues selon la procédure suivante :

- après l'approbation du français et de l'anglais par le comité consultatif de juristes, les trois panels du comité consultatif de langues examinaient les textes dans leurs langues respectives ;

- une fois consentis, les changements apportés aux provisions de la charte en anglais et en français sont incorporés par les différents panels ;

- les textes finalisés sont soumis à un comité directeur avant d'être soumis à la séance plénière pour adoption (Tabory 1980, 71-72).

La périodicité des réunions thématiques des différents groupes de travail, comités et commissions *ad hoc* et la récurrence des documents qui leur sont rédigés, destinés et traduits minimisent l'incidence et les conséquences de l'erreur de rédaction et de traduction. En effet, cela permet de pallier à des déficiences, de se rattraper et de publier à titre postérieur des rectificatifs et des versions revues et révisées. C'est une occasion aussi pour vérifier la validité et la pertinence des concepts terminologiques déjà incorporés et parus, surtout en cas de néologie (Didaoui 1998).

3 –2 Le changement de perspective

Le métier de traducteur international n'a cessé de se métamorphoser et a pris un élan rapide durant les trente dernières années, allant de pair avec le

rythme du développement de la technologie électronique. La station de travail du traducteur a grandement changé, surtout avec l'avènement de la révolution technologique et l'Internet permettant la communication immédiate à temps réel.

C'est ainsi que les organisations internationales n'ont pas été épargnées par ce courant de renouveau, avec un but exprès d'économiser et d'accroître l'efficacité et la productivité, notamment en augmentant l'investissement dans l'informatique, la télématique et la bureautique.

La première transformation majeure fut d'introduire à l'ONU, à l'occasion de la Conférence internationale sur la population et le développement, tenue au Caire durant le mois de septembre 1994, la télétraduction pour servir à partir du siège de l'Office des Nations Unies à Vienne (ONUV) les réunions tenues ailleurs hors-site. C'est ainsi que l'Office des Nations Unies à Vienne utilisa ce type de traduction à distance à titre expérimental. Peu avant, le FMI fut pionnier en la matière en permettant à ses traducteurs de travailler à domicile, lorsqu'ils furent empêchés de se rendre à leur lieu de travail en raison d'une violente tempête de neige qui frappa alors la ville de Washington. Il approuva formellement une année après, en 1995, le travail à domicile. Dans les deux cas, les résultats techniques furent concluants. Par conséquent, ce genre de traduction est quasiment généralisé à travers le système onusien. Grâce à ce nouveau mode de travail innovateur, les traducteurs sont astreints à leur lieu d'affectation et les traductions sont faites à distance. Ils se déplacent rarement pour servir les conférences internationales organisées en dehors du siège. Le facteur humain s'est vu affecté, puisque les traducteurs ne peuvent depuis voyager officiellement, avoir ainsi des contacts directs avec les participants et entamer un dialogue avec eux.

Cependant, l'apport de l'ordinateur a été bénéfique a plus d'un égard et a permis l'accès à une foule d'informations indispensables et jusque-là éparpillées ou difficilement disponibles. Mais, le revers de la médaille est que le changement allant au pas avec la mondialisation n'a pas toujours pris pas en ligne de compte l'élément humain et risque de bouleverser l'édifice de fond en comble.

En outre, certaines organisations requièrent des traducteurs des compétences non seulement en traduction, mais aussi en interprétation, car ils doivent fonctionner comme traducteurs-interprètes.

3 - L'apprentissage ciblé

1–3Le facteur langue : Le traducteur, un écrivain incarné

La traduction est soumise à l'original, selon la vision classique. Elle est régie par les normes d'écriture dans la langue-cible et vise à transférer le sens voulu selon l'objectif qui lui est assigné. En outre, l'écriture est habitée par la traduction et celle-ci a toujours tendance à devenir une écriture (Derrida, d'après Jihād 2005) et "lorsqu'on écrit, on opère déjà, à l'intérieur de ce qui est supposé être une seule et même langue, un déplacement, un transfert qui appartient à l'ordre de la traduction" (Derrida 1998, 52).

Si les axes théoriques permettent d'élucider quelques aspects du processus de la traduction et ses mécanismes, il n'en demeure pas moins que la langue est un outil incontournable, voire impératif, qu'il faut manier judicieusement, en tant que vecteur de la pensée et réservoir culturel, car un traducteur doit posséder un bagage langagier et linguistique bien fourni, structuré et adapté, qui se renouvelle.

D'après al-Qartajanni (1986, 40-43), la créativité en écriture nécessite trois forces:

- la force apprenante (*āl hāfida*);
- la force discernante (*ālmāizā*);
- la force édifiante (*ālsānicā*) .

Ces trois forces s'entremêlent en traduction. La force apprenante intervient en phase préparatoire d'apprentissage, alors que la force discernante est fondamentale pour la compréhension et la sélection et la force édifiante permet d'aboutir à l'étape de reconstruction et de création. Ensemble, elles ont toute pour effets combinés de donner au traducteur la possibilité de réaliser une textualisation appropriée.

D'autre part, Ibn Khaldūn (1332-1406), observateur avisé, a réfléchi longuement, dans le cadre de la société arabo-musulmane et de son projet

sociologique dans sa globalité, au sort réservé à la langue arabe en Andalousie loin de son berceau, la péninsule arabique. Il a pu ainsi dégager, dans sa *Muqaddimah*, des idées motrices qui restent valables et pertinentes et qui ne sont pas l'apanage de l'arabe, car elles concernent toutes les langues et montrent combien la pratique est cruciale :

La langue est une habitude technique [...]. Toutes les langues sont acquises par l'usage tout comme les arts. Se sont des habitudes de la langue qui servent à exprimer des idées. L'expression est plus ou moins correcte selon que l'habitude prise est plus ou moins bonne. Il ne s'agit donc pas de mots isolés, mais de phrases. Pour communiquer avec les autres, il faut être bien entraîné à la maîtrise de la langue, à la formation des phrases convenables et à la combinaison de la composition littéraire. C'est tout cela qui constitue l'éloquence (1967-1968, 976).

Des études poussées dans la perspective de la traduction et de l'écriture doivent être envisagées pour les étudiants-traducteurs. Les connaissances antécédentes au moment de joindre l'institution de formation ne sont en général ni suffisantes ni systématiques ou équilibrées. L'apprenti-traducteur doit savoir border le texte sous l'angle de la traduction et dans une perspective d'écriture. La composition doit prendre de l'importance dans l'enseignement de la traduction, ainsi que la révision pour des raisons stylistiques similaires (voir de Beaugrande 1984, par exemple). D'ailleurs, « la multiplicité des traductions possibles pour un même texte prouve que la traduction 'proprement dite' est bien inséparable de la traduction intralinguale » (Oustinoff 2011, 78).

Dans cet esprit, d'autres matières sont aussi recommandées, y compris :

- La linguistique textuelle ;
- La grammaire avancée (Langues A, B et C) ;
- La rhétorique ;
- La littérature (Langues A, B et C) ;
- La terminologie ;
- La traduction à vue ; et

- L'interprétation consécutive et simultanée pour traducteurs, afin d'acquérir la vitesse et d'appréhender le sens.

La forme en traduction est d'une extrême importance et la traduction n'est autre qu'une écriture inspirée reproduisant les idées contenues dans l'original. Les mêmes principes qui régissent l'écriture sont valables pour la traduction.

Concernant la forme plus spécifiquement, et dans un souci d'évaluation, la phrase est considérée comme étant une unité fonctionnelle de traduction. Elle forme un micro-texte et fait partie intégrante des constituantes du macro-texte, car la phrase est un texte (Sinclair 1994).

Le traducteur opère selon la notion qui considère le texte comme étant un ensemble de blocs d'un système virtuel et un système réel :

Alors que la langue est un système virtuel d'options disponibles non encore usitées, le texte est un système dans lequel des options ont été tirées de leurs répertoires et utilisées dans une structure bien déterminée (de Beaugrande et Dresler 1981).

Deux contrôles sont nécessaires pour la production d'un texte, l'un antécédent et l'autre conséquent, dans un contexte intertextuel et le style est une série de décisions et un choix d'options, ou en d'autres termes de blocs langagiers préfabriqués et sélectionnés du système virtuel et du système réel.

La nouvelle station de traduction ouvre d'autres horizons grâce à l'hypertextualité rendue possible par les moyens électroniques. En effet, le terme « hypertexte » fut forgé en 1960 dans un article rédigé en anglais pour désigner un système continu de documents interconnectés. C'est un texte dont l'intertextualité est rendue explicite par la création d'un réseau de liens d'accès (de Beaugrande 2001), alors que l'« hypermédia » introduit d'autres formes d'information digitale (graphiques, vidéos, audios, etc.). L'« hypertechnologie » permet grâce à des corpus, de traiter chaque texte constitutif comme hypertexte et intertexte, en établissant des relations entre les différents éléments.

Ces mêmes concepts ont été concrétisés au sein des Nations Unies notamment par deux systèmes, à savoir : TAPTA4UN, qui est un outil de traduction automatique fondé sur Google Translate et sur l'approche

statistique et par conséquent sur la qualité des textes incorporés. Il est alimenté par les documents publiés par l'ONU et intégré à un système de traduction assistée par ordinateur, appelé eLuna (Electronic Languages United Nations) qui est basé à la fois sur la traduction automatique, les textes précédemment traduits présentés en paire de langues et en bitextes juxtaposés et utilise la terminologie approuvée, étant donné qu'il est relié à des bases de terminologie. Il a été développé à l'intérieur de l'Organisation par le Service de traduction espagnol au siège à New York. Il décompose le texte en segments et repère des segments identiques déjà traduits et emmagasinés. En outre, il offre au traducteur la possibilité de taper leur propre texte et d'éditer les segments. Les deux systèmes combinés proposent des traductions extraites de textes antécédents et le traducteur prend des décisions au fur et à mesure quant à l'acceptabilité des solutions proposées. La qualité des textes accumulés est un facteur décisif.

3-2 En quête d'une théorie adaptée et pratique

La théorie doit être intimement liée à la pratique. Pour ce qui est de la relation entre ces deux facettes, trois scénarios sont possibles et imaginables (de Beaugrande 2001).

Le plus courant est celui où la pratique devance la théorie. Dans ce cas, les buts sont recherchés sans avoir une idée claire des moyens. Un examen plus minutieux permet de dégager des théories implicites s'appuyant sur l'analogie et les déductions de cause à effet, souvent partiellement à partir d'expériences antérieures et à travers des approximations similaires à l'objectif escompté, qui peuvent être inadéquates et inappropriées.

Selon le second scénario, la théorie devance la pratique. Des tâches et buts sont alors envisagées en l'absence du savoir et des compétences nécessaires. C'est ainsi que des théories voient le jour dans le milieu académique sans se soucier aucunement des conséquences pratiques et sans avoir une affinité quelconque avec la carrière professionnelle.

Dans le cas du troisième scénario, la théorie s'écarte de la pratique et ne progresse nullement, vu qu'elle va trop loin au-devant de la pratique ou diverge vers une direction totalement aberrante.

C'est ce qui fait qu'une théorie officielle est parfois prônée et annoncée publiquement, au moment où une théorie opérationnelle est passée sous silence alors qu'elle guide et oriente la pratique.

3-3 Un cas particulier: la théorie interprétative de la traduction

Cette théorie mérite de lui consacrer une place à part. Elle s'est forgée sur une période de 40 ans environ et s'inspire de la pratique de l'interprétation.

La théorie interprétative présente un grand avantage pour les Nations Unies: elle gravite autour du sens. C'est une théorie du sens. Elle met à l'abri de la traduction purement littérale, qui a pour cause, dans la plupart des situations, la recherche de la facilité et du moindre effort, comme l'a mentionné Séleskovitch. Il faudrait souligner, dans ce contexte, que l'interprète a parfois lui aussi recours à ce genre de stratagème, dans certaines combinaisons linguistiques, et suit l'orateur à la lettre pour ces mêmes raisons. Toutefois, cette théorie requiert que soient clairement déterminées des critères rigoureux et convaincants d'évaluation de la traduction effectuée dans l'optique interprétative. La séparation notamment entre « le vouloir-dire », « la visée » et l'« intention » de l'auteur n'est ni claire ni pratique à des fins d'évaluation et il est difficile d'imaginer comment un traducteur pourrait ne pas « prêter une intention à l'auteur mais prendre objectivement en compte sa visée » (Bastin 1988, 239). La notion d'adaptation, une variante de la théorie interprétative, va plus loin encore. Elle s'échelonne sur trois phases, dont la première est la saisie du « vouloir dire » de l'auteur et « l'appréhension de ses objectifs les plus profonds » ou 'visée intentionnelle'. Mais, la question de la frontière entre le vouloir-dire et les intentions de l'auteur est délicate: cette question mériterait, à elle seule, une thèse » (239).

Un autre avantage que cette théorie représente est celui de « la démarche inductive qui consiste à partir de l'expérience pratique pour dégager des principes abstraits » (Laplace 2005).

La formation du futur traducteur onusien selon cette perspective, avec à la fois des cours en interprétation simultanée et consécutive, a un privilège évident, car grâce à ce genre d'exercice il acquiert la vitesse et se prépare ainsi à suivre le rythme du travail à une cadence quasi-simultanée, en raison des délais impartis pour l'accomplissement des tâches et leur chevauchement.

Par ailleurs, un cas intéressant est à signaler. Il dénote une certaine analogie et convergence entre les cultures humaines. Il s'agit du processus interprétatif associé à la traduction qui signifie dans la sphère culturelle arabe « explication, clarification et interprétation ». Ce processus multidirectionnel de la textualité arabe fut déclenché par des traductions excessivement littérales et caractérisées par des lacunes conceptuelles, notamment à cause de la néologie, car beaucoup de termes furent reproduits textuellement engendrant ainsi des ambiguïtés. Ce qui a donné lieu à une double opération dans deux sens inverses: interpréter et écrire pour comprendre, d'une part, et percevoir ce qui est traduit, dans le contexte d'une traduction intralinguale et d'une écriture inventive, d'autre part. Il a duré de nombreux siècles et fut culminé par des œuvres à caractère universel, qui ont laissé un impact indéniable sur la culture mondiale. Une longue gestation engendra à travers les siècles un certain bouleversement qui fut un catalyseur de la pensée arabe. C'est ainsi qu'une ramification extraordinaire de textes vit le jour sous l'impulsion de la traduction. Cela prit la forme de résumés, d'essais et d'interprétations qui inspirèrent des chefs-d'œuvre scientifiques, philosophiques et littéraires qui ont puisé dans les textes traduits et affiliés (Didaoui 2005).

A l'autre extrême de la traduction interprétative, se situe la traduction « rude » ou « dure », telle qu'elle fut pratiquée par Lu Xun (1881-1936), l'illustre homme de lettres et traducteur chinois et généralement reconnu comme étant le plus important écrivain chinois moderne. Il proclama et mis en pratique ce type de traduction qui visait sciemment à provoquer un choc culturel chez ses compatriotes en bouleversant la structure de la langue chinoise, ancienne et nouvelle, à son intérieure même, dans l'espoir de changer leur mentalité (voir Nolla 1992).

Ce genre de traduction « choquante » fut pratiqué différemment, il y a longtemps et plus précisément à partir du 8ème siècle dans l'enceinte de *Bait al-Hikma* (Maison du Savoir) à Bagdad par des traducteurs de souche non arabe, en particulier des chrétiens syriaques, pour des raisons toutes autres, notamment à cause des difficultés de transposition en arabe et des problèmes de transfert de concepts cognitifs, à tel point que la littéralité prédominait et des lacunes terminologiques persistaient. Ces traducteurs avaient hérité la tradition des écoles mésopotamiennes en matière de traduction.

En plein essor de la traduction dans cet édifice qui revêtait le caractère d'une bibliothèque-académie, un observateur monolingue averti, au sens critique aiguisé, contemplait attentivement la scène (voir Salama-Carr 1990 et Didaoui 2005). Il fut un homme de lettres illustre et un érudit aux connaissances encyclopédiques.

L'influence de la traduction sur al-Jāhiz concernait le contenu en premier lieu. Car, c'est dans les traductions qu'il puisait ses connaissances. Cependant, l'obstacle principal qui entravait sa démarche était le caractère fortement littéral des textes arabes cibles et les lacunes terminologiques et phraséologiques, qui avaient persisté surtout dans les premières traductions accomplies. Il engageait des discussions avec les traducteurs sur leurs modes de travail et leurs démarches et leur demandait des clarifications. Par conséquent, il conclut que le traducteur idéal devrait atteindre l'équation suivante, "t" étant "traduction":

t = le <i>bayān</i> en traduction + la connaissance du sujet
--

Cela poussa Al-Jāhiz à remarquer que :

Autant la partie de la science est difficile, et ceux qui la connaissent sont moins, autant il sera difficile pour le traducteur, et autant il sera exposé aux erreurs (al-Jāhiz, cité par Badawi 1981, 22).

Il mit en relief ainsi indirectement l'influence de la terminologie spécialisée sur la qualité de la traduction.

Il définit longuement le *bayān* dont la signification englobe la clarté, la concision, l'éloquence et l'élégance et mis au point un livre classique, apparemment destiné aux traducteurs, pour illustrer la textualisation arabe requise.

D'ailleurs, toujours dans le contexte arabe, les mêmes oeuvres d'al-Jāhiz sur la rhétorique inspirèrent plusieurs auteurs qui consacrèrent des livres à l'art d'écrire, à l'usage en particulier des scribes ou secrétaires de l'état auxquels la tâche d'écrire était confiée officiellement.

C'était en d'autres termes l'impact visé et recherché par Lu Xun.

Plus spécifiquement, en ce qui concerne la traduction institutionnelle, qui doit se prêter à l'évaluation et refléter intégralement l'original avec

toutes ses composantes, un cas mérite d'être mentionné et peut servir comme un exemple à suivre. C'est celui de Nabokov, qui fut un écrivain bilingue et un traducteur chevronné et auto-traducteur, en sus de son talent attesté de théoricien de la traduction s'inspirant de la pratique. Il relate son expérience en ces termes, après avoir remarqué les distorsions de ses œuvres par les traducteurs à tel point qu'il entreprit de les retraduire personnellement :

Durant les dix dernières années, j'ai privilégié, à chaque opportunité, le littéralisme, à savoir la fidélité rigide dans la traduction de la poésie russe. Traiter un texte de cette manière est une procédure honnête et agréable, lorsque le texte est un chef-d'œuvre reconnu, dont le moindre détail doit être rendu en anglais (Nabokov 1972, cité par Oustinoff 200, 205).

Ce littéralisme a pour objectif d'éviter tout égarement de nature à distordre l'original, si des limites concrètes ne sont pas tracées :

Le littéralisme de Nabokov se définit donc *négativement* par rapport aux autres formes de traduction : c'est dans la mesure où elles altèrent l'original qu'elles sont à proscrire. Poser que traduire, c'est aboutir à une équivalence au besoin par le recours à la variation, c'est ouvrir la porte aux paraphrases intempestives qui dénaturent le texte, notamment lorsqu'il s'agit de le commenter à partir de sa version traduite (Oustinoff 2011, 121).

C'est exactement le cas de la traduction aux Nations Unies, car les textes basés sur l'anglais comme original, d'une manière générale, acquièrent une autonomie et font autorité une fois traduits. Ils servent à une discussion simultanée des thèmes abordés lors des réunions et nécessitent une équivalence qui n'est faisable que par un littéralisme adapté, éclairé. Le littéralisme est pris dans le sens de précision.

Ce mode de traduction est un juste milieu. Il s'apparente à une « traduction *bayanique* » ralliant le littéralisme, la clarté, l'élégance et la concision. Ce genre de transfert fut testé concrètement au niveau professionnel et académique. Il se concentre sur les caractéristiques de la langue, à savoir les mots, et en particulier la synonymie et l'homonymie, les expressions idiomatiques, la syntaxe et la phrase en tant qu'unité fondamentale du texte à traduire.

L'apport à cet égard consiste à se concentrer sur le sens, tout en accordant une attention particulière à la forme par le biais de l'analyse du texte et de la stylistique comparée des deux langues en présence et

l'adaptation. Le résultat est une réécriture orientée, conditionnée et encadrée qui préserve le sens, loin de toute littéralité.

Cette approche diffère du procédé stylistique de paraphrase tel que l'a illustré Raymond Queneau dans ses *Exercices de Style* ou l'a traité Ibn Al-Athīr dans son *al-Washai al-Marqūm fī halli al-manzūm*, où il est question de s'exercer à écrire en décomposant des versets coraniques et en les paraphrasant. Les limites ne sont pas définies et le texte relate le sens comme but primordial, alors que la forme occupe une place secondaire par rapport au texte de base. Ce type d'exercice de paraphrase présente une analogie avec l'interprétation puisqu'il cherche à reformuler librement le vouloir dire de l'auteur, tout en conservant le sens en substance.

4-3 La théorie terminologique de la traduction

Dans la langue de spécialité, la terminologie et la phraséologie sont des éléments essentiels et prédominants. Felber (1984) résume, dans son ouvrage de base, *Terminology Manual*, les principales activités qui s'inscrivent généralement dans le contexte du travail terminologique, à savoir:

–recueillir et consigner les termes attribués à des concepts dans un domaine spécialisé déterminé;

–trouver, créer ou uniformiser un système de concepts pour un système de concepts dans un domaine spécialisé;

–trouver ou standardiser une attribution concept-terme, c'est-à-dire consacrer un terme à un concept ou vice versa;

–consigner des données terminologiques (terminographie ou termes associés): les termes, définitions, explications, contextes, relations conceptuelles, équivalents dans d'autres langues, sources, etc;

–comparer, en multilinguisme, les concepts dans différentes langues déterminer le degré d'équivalence et trouver des équivalents.

La science, définie comme système d'information, a une assise conceptuelle (Budin 1995) et l'information et le savoir, qui sont dynamiquement interdépendants sont gérés par un principe sous-jacent, celui de l'ordre, dont le concept est intimement lié à celui de la créativité, car "les

nouveaux concepts, les nouvelles idées, etc., surgissent quelque part entre le chaos et l'ordre rigide" (Budin 1995).

La théorisation d'une discipline scientifique est fonction de son attitude envers la réalité (Oeser 1988, cité par Budin 1995). Le développement de la recherche scientifique, reflétant le degré de réalisme, s'est fait en trois étapes: (1) le réalisme empirique où le savoir scientifique correspondant à la réalité concernée qui fait l'objet de recherche est empreint d'un niveau bas de systématisation, ou ordre, et les théories qui s'y réfèrent sont principalement descriptives et leur dimension théorique est faible. Lors de la seconde étape, l'importance des hypothèses et axiomes s'accroît et la réalité des choses devient une question métathéorique. La relation empirique aux expériences facilement entreprise va dès lors en croissant ainsi que la proportion des concepts descriptifs, tandis que les concepts théoriques sont dominants et acquièrent une plus grande importance dans la troisième phase, celle du réalisme interne hautement théorisé (la théorie du quantum, etc.,). Par conséquent, et à partir de ce stade, la communication scientifique ne saurait avoir lieu sans que les "partenaires en communication sachent exactement la théorie respective, c'est-à-dire la compréhension et extension des concepts et les liens les unissant constituant ainsi la microstructure de la théorie. Le degré de systématisme du savoir est extrêmement haut, ce qui sous-entend que les concepts sont définis avec précision et les types de rapports entre eux sont indiqués avec exactitude" (Budin 1995) : C'est là où réside le rôle de la terminologie et le traducteur scientifique, et d'une manière générale spécialisé, est activement impliqué dans la recherche terminologique et ce rôle est absolument cardinal en matière de néologie.

Les aspects d'une théorie terminologique doivent obligatoirement s'intégrer dans une perspective traductologique d'ensemble.

Par ailleurs, la terminologie est un facteur économique non négligeable. A cet effet, une étude fut effectuée, en 2003-2004, par le bureau de la traduction (canadien) sur la valeur économique de la traduction. Le but était de chiffrer cette valeur, en sus des vertus qualitatives que personne ne contestait, notamment l'uniformisation, la qualité accrue, la réduction des erreurs, l'économie du temps de révision, etc. (Vachon 2004).

De cette étude se dégagent certains constats (Vachon 2004): (a) environ 7,8 % des entreprises canadiennes ont une activité terminologiques

et (b) la terminologie permet d'obtenir des gains de productivité en traduction (5 à 9 %) et en révision (10 à 33 %).

La terminologie et la phraséologie (voir Budin 1990, Kjaer 1990 et Picht 1990, par exemple, jouent un rôle primordial dans la langue de spécialité et en particulier dans le domaine juridique. En outre, le choix de termes au stade de la rédaction d'instruments légaux est loin d'être fortuit, car il est parfois utilisé par les diplomates comme subterfuge pour arriver à des fins manifestement politiques (voir Tabory 1980, 134). Aussi, dans la pratique, l'usage de certains termes a fait l'objet de critiques de la part des délégués notamment francophones et arabophones.

C'est ainsi que la fonction de terminologue a été reconnue et réglementée. A cet effet, il conviendrait de souligner que l'Organisation des Nations Unies a relevé le grade de terminologue au niveau supérieur de réviseur avancé dans le cadre d'une restructuration globale et des groupes terminologiques existent au sein des différents services de traduction.

Cependant, il faudrait souligner qu'au moment où le multilinguisme a été soutenu et défendu par l'organisation, qui a adopté maintes résolutions à ce sujet, un certain déséquilibre existe entre les langues officielles. C'est ainsi que l'anglais s'impose avec le statut de langue prédominante qui sert d'origine à la plupart des documents, le français bénéficie du support d'un arsenal impressionnant d'organismes francophone et le chinois et le russe se caractérisent par un monopole quasi-total de l'Etat.

La disponibilité d'une terminologie normalisée, structurée et actualisée, surtout dans le cas de la néologie, varie énormément par conséquent.

.4 Conclusion

Le fort et l'utilité de toute théorie est son lien avec la pratique et son applicabilité.

Il va sans+ dire que la langue est l'arme principale du traducteur et il ne saurait être entièrement opérationnel sans la manier avec dextérité et maîtrise totale. C'est pourquoi, il faudrait insister sur un apprentissage langagier durable, échelonné et orienté vers la traduction.

La traduction est après tout une écriture, obéissant à une double servitude : refléter fidèlement le message de la langue-source tout en se l'appropriant dans la langue-cible, exploitant ainsi tout son potentiel linguistique. Le traducteur-apprenti doit atteindre un niveau supérieur dans le maniement de la langue lui permettant d'allier aisance et finesse. Les mécanismes de la traduction ne sont que de simples moyens qu'il faudrait justifier par la fin: c'est à dire par une écriture libre à portée bilingue. La précision est absolument nécessaire. A ce propos, la possibilité d'évaluation du produit du traducteur institutionnel est une question primordiale.

Il serait aussi bien indiqué de faire une recherche plus poussée sur le mécanisme de la révision et d'inclure un enseignement théorique et pratique de la révision, qui est un instrument incontournable de gestion et d'assurance de la qualité.

En outre, la terminologie est un facteur essentiel de l'activité traductionnelle.

Se sont là des axes et prémisses d'une formation ciblée et appropriée du traducteur-réviseur-terminologue.

Enfin, la théorie interprétative de la traduction présente un avantage certain. Elle permet de se concentrer sur le message et le transfert du sens tout en s'écartant de la littéralité. Mais ce n'est là qu'un aspect de l'opération traductive. La traduction doit refléter tous les éléments du texte source avec une adaptation à la langue cible par la relecture et la réécriture, qui sont exclues en interprétation de par sa nature éphémère qui ne s'apprête pas à la révision, car l'interprète ne peut revenir sur ses paroles pour réviser, corriger ou améliorer.

La traduction idéale est une réécriture équivalente résultant d'un processus d'analyse, d'adéquation, de révision et d'adaptation faisant ainsi du traducteur un écrivain.

Références

Al-Qartajanni, Abu al-Hassan Hazem. 1986. *Minhāj al Bulaghā' wa Sirāj al-Udabā'*. Beyrouth: Dār al-Gharb al-Islāmi.

Bastin, Georges. 1990. *La notion d'adaptation en traduction. Etude de l'adaptation ponctuelle et globale dans la version espagnole de l'Analyse du discours comme méthode de traduction de Jean delisle*. Thèse de doctorat soutenue à l' ESIT en 1990.

Beaugrande, Robert de. 1984. "Text-Production Toward a Science of Composition, Vol. XI in the *Series of Advances in Discourse Processes*, Roy O. Freedle , ed.

Beaugrande, Robert de. 1991. "Using a 'Writing-Speak-Writing' Approach for Basic Writers". *Journal of Basic Writing*, 4-32.

Beaugrande, Robert de and Wolfgang Dressler.1994. *Introduction to Text Linguistics*. A Pearson Education Print on Demand Edition. London: Longman.

Budin, Gerhard. 1990. "Terminological Analysis of LSP Phraseology". *Journal of the International Institute for Terminology Research (IITF)*, Vol. I (1990), N° 1-2, 64-69.

Budin, Gerhard. 1995. "Scientific Knowledge Structures", *Infoterm*, 26-95 en,

Derrida, Jacques .1998. "Métier d'Héritier où la Généalogie Fait Défaut". In *Rencontres de Rabat avec Jacques Derrida - Idiomes, Nationalités, Déconstructions*. *Cahiers Intersignes*. Paris: Les Editions Intersignes, 221-265.

Didaoui, Mohammed .1998. « Les conséquences politiques, juridiques et commerciales de l'erreur en traduction ». *Parallèles*. 19, 45-62.

Didaoui, Mohammed.1998. « Qualitäteltorator, in *Handbuch Translation*, ed. by Hans G. Hömig, Mary Snell-Hornby, Paul Kussmaul and Peter A. Schmitt. Tübingen: Stauffenburg.

Didaoui, Mohammed. 2005. « Paradoxe défaillance textuelle-créativité-communicabilité

en traduction arabe » in *Regards sur les aspects culturels de la communication*, CIUTI Forum, Paris 2005, ed. by Martin Forstner and Hannelore Lee-Jahnke. Bern : Peter Lang.

Doucet, Christian. 2005. *La Qualité*. Collection *Que sais-je?* Paris: Presses Universitaires de France.

Felber, Helmut .1984. *Terminology Manual* (PGI-84/WS/21). Paris: UNESCO.

Ibn Khaldūn, Abderrahmān. 1967-1968. *Discours sur l'Histoire Universelle- Al-Muqaddimah*. Traduit de l'arabe, présenté et annoté par Vincent Monteil. Beyrouth: Thesaurus Sindbad.

ISO 17100: 2005 *Services de la traduction- Exigences relatives aux services de traduction*.

Kjaer, Anne Lise . 1990. « Phraseology Research State-of -The Art ”. *Journal of the International Institute for Terminology Research* (IITF), Vol. I (1990), N° 1-2, 3-20.

Laplace, Colette. 2005. "Genèse de la Théorie Interprétative de la Traduction ». In *La Théorie Interprétative de la Traduction, T.I, Genèse et Développement*. Ed. by Fortunato Israël et Marianne Lederer. Cahiers Champollion 6. Paris: Lettres Modernes Minard, 21-66.

Mossop, Brian. 2001. *Revising and Editing for translators*. Manchester: St. Jerome.

Nabokov, Vladimir. 1972. *Poems and Problems*. London: Weidenfeld and Nicolson.

Nolla, F. Pérez-Barreiro.1992. “Lu Xun’s Ideas on ‘Hard Translation’: A Historically Justified case of Literalism”. In *Babel*, Volume 38, Number 2, 1992, 79-89.

Oustinoff, Michaël. 2001. *Bilinguisme d'écriture et Autotraduction. Julien Green, Samuel Beckett, Vladimir Nabokov*. Paris: l'Harmattan.

Oustinoff, Michaël. 2011. *Traduire et communiquer à l'heure de la mondialisation*. Paris: CNRS Editions.

Picht, Herbert. 1990. "LSP Phraseology, from the Terminological Point of View". *Journal of the International Institute for Terminology Research (IITF)*, Vol. I (1990), N° 1-2, 49-58.

Prioux, René et Michel Rochard. 2007. « Economie de la révision dans une organisation internationale : Le cas de l'OCDE ». *Jostrans. The Journal of Specialized Translation*, Issue 8, July 7, 21-41.

Salama-Carr, Myriam. 1990. *La traduction à l'époque abbasside: L'école de Hunayn Ibn Ishaq et son importance pour la traduction*. Paris: Didier.

Tabory, Mala. 1980. *Multilingualism in International Law and International Institutions*. The Netherlands: Alphen aan den Rijn,

Vachon, Jean. 2004. "Une première au Canada". *L'Actualité langagière/Language Today*, vol.1/2, décembre 2004.

Biographie : Titulaire d'un doctorat en traductologie et d'une licence de traduction et d'interprétation. Ancien élève de l'ESIT (1975-1976). Il est l'auteur d'ouvrages sur la traduction, la révision et la terminologie et d'articles publiés en anglais, français et arabe dans des revues spécialisées. Ancien enseignant à L'ETI (Université de Genève) et professeur invité dans différentes universités. Expérience à l'ONU (1976-2007), notamment en tant que chef de la Section de traduction arabe à l'ONU (Vienne) et l'ONUG (Genève).

mdidaoui@yahoo.com

Biography : PhD in translatology and a degree in translation and interpreting. Interpretation studies at ESIT (1975-1976). Author of books on translation, revision and terminology and scholarly articles published in English, French and Arabic in specialized journals. Teaching experience at ETI (university of Geneva) and visiting professor at different universities. Extensive experience at the United Nations (1976-2007), mainly as Chief of the Arabic Translation Section at UNOV (Vienna) and UNOG (Geneva).

mdidaoui@yahoo.com

Mot-clés: Transécriture. Révision intralinguale. Qualitics. Relation triangulaire. Traduction bayanique.

Key-words: Transwriting. Interlingual revision. Qualitique. Triangular relationship. Bayanic translation

Salama-Carr, Myriam.1990. *La traduction à l'époque abbasside: L'école de Hunayn Ibn Ishaq et son importance pour la traduction*. Paris: Didier.

Tabory, Mala. 1980. *Multilingualism in International Law and International Institutions*. The Netherlands: Alphen aan den Rijn,

Vachon, Jean. 2004. "Une première au Canada". *L'Actualité langagière/Language Today*, vol.1/2, décembre 2004.

Biographie : Titulaire d'un doctorat en traductologie et d'une licence de traduction et d'interprétation. Ancien élève de l'ESIT (1975-1976). Il est l'auteur d'ouvrages sur la traduction, la révision et la terminologie et d'articles publiés en anglais, français et arabe dans des revues spécialisées. Ancien enseignant à L'ETI (Université de Genève) et professeur invité dans différentes universités. Expérience à l'ONU (1976-2007), notamment en tant que chef de la Section de traduction arabe à l'ONUV (Vienne) et l'ONUG (Genève).

mdidaoui@yahoo.com

Biography : PhD in translatology and a degree in translation and interpreting. Interpretation studies at ESIT (1975-1976). Author of books on translation, revision and terminology and scholarly articles published in English, French and Arabic in specialized journals. Teaching experience at ETI (university of Geneva) and visiting professor at different universities. Extensive experience at the United Nations (1976-2007), mainly as Chief of the Arabic Translation Section at UNOV (Vienna) and UNOG (Geneva).

mdidaoui@yahoo.com

Mot-clés: Transécriture. Révision intralinguale. Qualitics. Relation triangulaire. Traduction bayanique.

Key-words: Transwriting. Interlingual revision. Qualitique. Triangular relationship. Bayanic translation

Doucet, Christian. 2005. *La Qualité*. Collection *Que sais-je?* Paris: Presses Universitaires de France.

Felber, Helmut .1984. *Terminology Manual* (PGI-84/WS/21). Paris: UNESCO.

Ibn Khaldūn, Abderrahmān. 1967-1968. *Discours sur l'Histoire Universelle- Al-Muqaddimah*. Traduit de l'arabe, présenté et annoté par Vincent Monteil. Beyrouth: Thesaurus Sindbad.

ISO 17100: 2005 *Services de la traduction- Exigences relatives aux services de traduction*.

Kjaer, Anne Lise . 1990. « Phraseology Research State-of -The Art ». *Journal of the International Institute for Terminology Research* (IITF), Vol. I (1990), N° 1-2, 3-20.

Laplace, Colette. 2005. "Genèse de la Théorie Interprétative de la Traduction ». In *La Théorie Interprétative de la Traduction, T.I, Genèse et Développement*. Ed. by Fortunato Israël et Marianne Lederer. Cahiers Champollion 6. Paris: Lettres Modernes Minard, 21-66.

Mossop, Brian. 2001. *Revising and Editing for translators*. Manchester: St. Jerome.

Nabokov, Vladimir. 1972. *Poems and Problems*. London: Weidenfeld and Nicolson.

Nolla, F. Pérez-Barreiro.1992. "Lu Xun's Ideas on 'Hard Translation': A Historically Justified case of Literalism". In *Babel*, Volume 38, Number 2, 1992, 79-89.

Oustinoff, Michaël. 2001. *Bilinguisme d'Ecriture et Autotraduction. Julien Green, Samuel Beckett, Vladimir Nabokov*. Paris: l'Harmattan.

Oustinoff, Michaël. 2011. *Traduire et communiquer à l'heure de la mondialisation*. Paris: CNRS Editions.

Picht, Herbert. 1990. "LSP Phraseology, from the Terminological Point of View". *Journal of the International Institute for Terminology Research* (IITF), Vol. I (1990), N° 1-2, 49-58.

Prioux, René et Michel Rochard. 2007. « Economie de la révision dans une organisation internationale : Le cas de l'OCDE ». *Jostrans. The Journal of Specialized Translation*, Issue 8, July 7, 21-41.

Références

Al-Qartajanni, Abu al-Hassan Hazem. 1986. *Minhāj al Bulaghā' wa Sirāj al-Udabā'*. Beyrouth: Dār al-Gharb al-Islāmi.

Bastin, Georges. 1990. *La notion d'adaptation en traduction. Etude de l'adaptation ponctuelle et globale dans la version espagnole de l'Analyse du discours comme méthode de traduction de Jean delisle*. Thèse de doctorat soutenue à l' ESIT en 1990.

Beaugrande, Robert de. 1984. "Text-Production Toward a Science of Composition, Vol. XI in the *Series of Advances in Discourse Processes*, Roy O. Freedle , ed.

Beaugrande, Robert de. 1991. "Using a 'Writing-Speak-Writing' Approach for Basic Writers". *Journal of Basic Writing*, 4-32.

Beaugrande, Robert de and Wolfgang Dressler.1994. *Introduction to Text Linguistics*. A Pearson Education Print on Demand Edition. London: Longman.

Budin, Gerhard. 1990. "Terminological Analysis of LSP Phraseology". *Journal of the International Institute for Terminology Research (IITF)*, Vol. I (1990), N° 1-2, 64-69.

Budin, Gerhard. 1995. "Scientific Knowledge Structures", *Infoterm*, 26-95 en,

Derrida, Jacques .1998. "Métier d'Héritier où la Généalogie Fait Défaut". In *Rencontres de Rabat avec Jacques Derrida - Idiomes, Nationalités, Déconstructions. Cahiers Intersignes*. Paris: Les Editions Intersignes, 221-265.

Didaoui, Mohammed .1998. « Les conséquences politiques, juridiques et commerciales de l'erreur en traduction ». *Parallèles*. 19, 45-62.

Didaoui, Mohammed.1998. « Qualitätsektorat, in *Handbuch Translation*, ed. by Hans G. Höning, Mary Snell-Hornby, Paul Kussmaul and Peter A. Schmitt. Tübingen: Stauffenburg.

Didaoui, Mohammed. 2005. « Paradoxe défaillance textuelle-créativité-communicabilité

en traduction arabe » in *Regards sur les aspects culturels de la communication*, CIUTI Forum, Paris 2005, ed. by Martin Forstner and Hannelore Lee-Jahnke. Bern : Peter Lang.

Se sont là des axes et prémisses d'une formation ciblée et appropriée du traducteur-réviseur-terminologue.

Enfin, la théorie interprétative de la traduction présente un avantage certain. Elle permet de se concentrer sur le message et le transfert du sens tout en s'écartant de la littéralité. Mais ce n'est là qu'un aspect de l'opération traductive. La traduction doit refléter tous les éléments du texte source avec une adaptation à la langue cible par la relecture et la réécriture, qui sont exclues en interprétation de par sa nature éphémère qui ne s'apprête pas à la révision, car l'interprète ne peut revenir sur ses paroles pour réviser, corriger ou améliorer.

La traduction idéale est une réécriture équivalente résultant d'un processus d'analyse, d'adéquation, de révision et d'adaptation faisant ainsi du traducteur un écrivain.

Cependant, il faudrait souligner qu'au moment où le multilinguisme a été soutenu et défendu par l'organisation, qui a adopté maintes résolutions à ce sujet, un certain déséquilibre existe entre les langues officielles. C'est ainsi que l'anglais s'impose avec le statut de langue prédominante qui sert d'origine à la plupart des documents, le français bénéficie du support d'un arsenal impressionnant d'organismes francophone et le chinois et le russe se caractérisent par un monopole quasi-total de l'Etat.

La disponibilité d'une terminologie normalisée, structurée et actualisée, surtout dans le cas de la néologie, varie énormément par conséquent.

.4 Conclusion

Le fort et l'utilité de toute théorie est son lien avec la pratique et son applicabilité.

Il va sans+ dire que la langue est l'arme principale du traducteur et il ne saurait être entièrement opérationnel sans la manier avec dextérité et maîtrise totale. C'est pourquoi, il faudrait insister sur un apprentissage langagier durable, échelonné et orienté vers la traduction.

La traduction est après tout une écriture, obéissant à une double servitude : refléter fidèlement le message de la langue-source tout en se l'appropriant dans la langue-cible, exploitant ainsi tout son potentiel linguistique. Le traducteur-apprenti doit atteindre un niveau supérieur dans le maniement de la langue lui permettant d'allier aisance et finesse. Les mécanismes de la traduction ne sont que de simples moyens qu'il faudrait justifier par la fin: c'est à dire par une écriture libre à portée bilingue. La précision est absolument nécessaire. A ce propos, la possibilité d'évaluation du produit du traducteur institutionnel est une question primordiale.

Il serait aussi bien indiqué de faire une recherche plus poussée sur le mécanisme de la révision et d'inclure un enseignement théorique et pratique de la révision, qui est un instrument incontournable de gestion et d'assurance de la qualité.

En outre, la terminologie est un facteur essentiel de l'activité traductionnelle.

des concepts et les liens les unissant constituant ainsi la microstructure de la théorie. Le degré de systématique du savoir est extrêmement haut, ce qui sous-entend que les concepts sont définis avec précision et les types de rapports entre eux sont indiqués avec exactitude" (Budin 1995) : C'est là où réside le rôle de la terminologie et le traducteur scientifique, et d'une manière générale spécialisé, est activement impliqué dans la recherche terminologique et ce rôle est absolument cardinal en matière de néologie.

Les aspects d'une théorie terminologique doivent obligatoirement s'intégrer dans une perspective traductologique d'ensemble.

Par ailleurs, la terminologie est un facteur économique non négligeable. A cet effet, une étude fut effectuée, en 2003-2004, par le bureau de la traduction (canadien) sur la valeur économique de la traduction. Le but était de chiffrer cette valeur, en sus des vertus qualitatives que personne ne contestait, notamment l'uniformisation, la qualité accrue, la réduction des erreurs, l'économie du temps de révision, etc. (Vachon 2004).

De cette étude se dégagent certains constats (Vachon 2004): (a) environ 7,8 % des entreprises canadiennes ont une activité terminologiques et (b) la terminologie permet d'obtenir des gains de productivité en traduction (5 à 9 %) et en révision (10 à 33 %).

La terminologie et la phraséologie (voir Budin 1990, Kjaer 1990 et Picht 1990, par exemple, jouent un rôle primordial dans la langue de spécialité et en particulier dans le domaine juridique. En outre, le choix de termes au stade de la rédaction d'instruments légaux est loin d'être fortuit, car il est parfois utilisé par les diplomates comme subterfuge pour arriver à des fins manifestement politiques (voir Tabory 1980, 134). Aussi, dans la pratique, l'usage de certains termes a fait l'objet de critiques de la part des délégués notamment francophones et arabophones.

C'est ainsi que la fonction de terminologue a été reconnue et réglementée. A cet effet, il conviendrait de souligner que l'Organisation des Nations Unies a relevé le grade de terminologue au niveau supérieur de réviseur avancé dans le cadre d'une restructuration globale et des groupes terminologiques existent au sein des différents services de traduction.

-recueillir et consigner les termes attribués à des concepts dans un domaine spécialisé déterminé;

-trouver, créer ou uniformiser un système de concepts pour un système de concepts dans un domaine spécialisé;

-trouver ou standardiser une attribution concept-terme, c'est-à-dire consacrer un terme à un concept ou vice versa;

-consigner des données terminologiques (terminographie ou termes associés): les termes, définitions, explications, contextes, relations conceptuelles, équivalents dans d'autres langues, sources, etc.;

-comparer, en multilinguisme, les concepts dans différentes langues déterminer le degré d'équivalence et trouver des équivalents.

La science, définie comme système d'information, a une assise conceptuelle (Budin 1995) et l'information et le savoir, qui sont dynamiquement interdépendants sont gérés par un principe sous-jacent, celui de l'ordre, dont le concept est intimement lié à celui de la créativité, car "les nouveaux concepts, les nouvelles idées, etc., surgissent quelque part entre le chaos et l'ordre rigide" (Budin 1995).

La théorisation d'une discipline scientifique est fonction de son attitude envers la réalité (Oeser 1988, cité par Budin 1995). Le développement de la recherche scientifique, reflétant le degré de réalisme, s'est fait en trois étapes: (1) le réalisme empirique où le savoir scientifique correspondant à la réalité concernée qui fait l'objet de recherche est empreint d'un niveau bas de systématisation, ou ordre, et les théories qui s'y réfèrent sont principalement descriptives et leur dimension théorique est faible. Lors de la seconde étape, l'importance des hypothèses et axiomes s'accroît et la réalité des choses devient une question métathéorique. La relation empirique aux expériences facilement entreprise va dès lors en croissant ainsi que la proportion des concepts descriptifs, tandis que les concepts théoriques sont dominants et acquièrent une plus grande importance dans la troisième phase, celle du réalisme interne hautement théorisé (la théorie du quantum, etc.). Par conséquent, et à partir de ce stade, la communication scientifique ne saurait avoir lieu sans que les "partenaires en communication sachent exactement la théorie respective, c'est-à-dire la compréhension et extension

C'est exactement le cas de la traduction aux Nations Unies, car les textes basés sur l'anglais comme original, d'une manière générale, acquièrent une autonomie et font autorité une fois traduits. Ils servent à une discussion simultanée des thèmes abordés lors des réunions et nécessitent une équivalence qui n'est faisable que par un littéralisme adapté, éclairé. Le littéralisme est pris dans le sens de précision.

Ce mode de traduction est un juste milieu. Il s'apparente à une « traduction *bayanique* » ralliant le littéralisme, la clarté, l'élégance et la concision. Ce genre de transfert fut testé concrètement au niveau professionnel et académique. Il se concentre sur les caractéristiques de la langue, à savoir les mots, et en particulier la synonymie et l'homonymie, les expressions idiomatiques, la syntaxe et la phrase en tant qu'unité fondamentale du texte à traduire.

L'apport à cet égard consiste à se concentrer sur le sens, tout en accordant une attention particulière à la forme par le biais de l'analyse du texte et de la stylistique comparée des deux langues en présence et l'adaptation. Le résultat est une réécriture orientée, conditionnée et encadrée qui préserve le sens, loin de toute littéralité.

Cette approche diffère du procédé stylistique de paraphrase tel que l'a illustré Raymond Queneau dans ses *Exercices de Style* ou l'a traité Ibn Al-Athîr dans son *al-Washai al-Marqûm fî halli al-manzûm*, où il est question de s'exercer à écrire en décomposant des versets coraniques et en les paraphrasant. Les limites ne sont pas définies et le texte relate le sens comme but primordial, alors que la forme occupe une place secondaire par rapport au texte de base. Ce type d'exercice de paraphrase présente une analogie avec l'interprétation puisqu'il cherche à reformuler librement le vouloir dire de l'auteur, tout en conservant le sens en substance.

4-3 La théorie terminologique de la traduction

Dans la langue de spécialité, la terminologie et la phraséologie sont des éléments essentiels et prédominants. Felber (1984) résume, dans son ouvrage de base, *Terminology Manual*, les principales activités qui s'inscrivent généralement dans le contexte du travail terminologique, à savoir:

Il mit en relief ainsi indirectement l'influence de la terminologie spécialisée sur la qualité de la traduction.

Il définit longuement le *bayān* dont la signification englobe la clarté, la concision, l'éloquence et l'élégance et mis au point un livre classique, apparemment destiné aux traducteurs, pour illustrer la textualisation arabe requise.

D'ailleurs, toujours dans le contexte arabe, les mêmes oeuvres d'al-Jāhiz sur la rhétorique inspirèrent plusieurs auteurs qui consacrèrent des livres à l'art d'écrire, à l'usage en particulier des scribes ou secrétaires de l'état auxquels la tâche d'écrire était confiée officiellement.

C'était en d'autres termes l'impact visé et recherché par Lu Xun.

Plus spécifiquement, en ce qui concerne la traduction institutionnelle, qui doit se prêter à l'évaluation et refléter intégralement l'original avec toutes ses composantes, un cas mérite d'être mentionné et peut servir comme un exemple à suivre. C'est celui de Nabokov, qui fut un écrivain bilingue et un traducteur chevronné et auto-traducteur, en sus de son talent attesté de théoricien de la traduction s'inspirant de la pratique. Il relate son expérience en ces termes, après avoir remarqué les distorsions de ses œuvres par les traducteurs à tel point qu'il entreprit de les retraduire personnellement :

Durant les dix dernières années, j'ai privilégié, à chaque opportunité, le littéralisme, à savoir la fidélité rigide dans la traduction de la poésie russe. Traiter un texte de cette manière est une procédure honnête et agréable, lorsque le texte est un chef-d'œuvre reconnu, dont le moindre détail doit être rendu en anglais (Nabokov 1972, cité par Oustinoff 200, 205).

Ce littéralisme a pour objectif d'éviter tout égarement de nature à distordre l'original, si des limites concrètes ne sont pas tracées :

Le littéralisme de Nabokov se définit donc *négativement* par rapport aux autres formes de traduction : c'est dans la mesure où elles altèrent l'original qu'elles sont à proscrire. Poser que traduire, c'est aboutir à une équivalence au besoin par le recours à la variation, c'est ouvrir la porte aux paraphrases intempestives qui dénaturent le texte, notamment lorsqu'il s'agit de le commenter à partir de sa version traduite (Oustinoff 2011, 121).

en pratique ce type de traduction qui visait sciemment à provoquer un choc culturel chez ses compatriotes en bouleversant la structure de la langue chinoise, ancienne et nouvelle, à son intérieure même, dans l'espoir de changer leur mentalité (voir Nolla 1992).

Ce genre de traduction « choquante » fut pratiqué différemment, il y a longtemps et plus précisément à partir du 8ème siècle dans l'enceinte de *Bait al-Hikma* (Maison du Savoir) à Bagdad par des traducteurs de souche non arabe, en particulier des chrétiens syriaques, pour des raisons toutes autres, notamment à cause des difficultés de transposition en arabe et des problèmes de transfert de concepts cognitifs, à tel point que la littéralité prédominait et des lacunes terminologiques persistaient. Ces traducteurs avaient hérité la tradition des écoles mésopotamiennes en matière de traduction.

En plein essor de la traduction dans cet édifice qui revêtait le caractère d'une bibliothèque-académie, un observateur monolingue averti, au sens critique aiguisé, contemplait attentivement la scène (voir Salama-Carr 1990 et Didaoui 2005). Il fut un homme de lettres illustre et un érudit aux connaissances encyclopédiques.

L'influence de la traduction sur al-Jāhiz concernait le contenu en premier lieu. Car, c'est dans les traductions qu'il puisait ses connaissances. Cependant, l'obstacle principal qui entravait sa démarche était le caractère fortement littéral des textes arabes cibles et les lacunes terminologiques et phraséologiques, qui avaient persisté surtout dans les premières traductions accomplies. Il engageait des discussions avec les traducteurs sur leurs modes de travail et leurs démarches et leur demandait des clarifications. Par conséquent, il conclut que le traducteur idéal devrait atteindre l'équation suivante, "t" étant "traduction":

t = le <i>bayān</i> en traduction + la connaissance du sujet
--

Cela poussa Al-Jāhiz à remarquer que :

Autant la partie de la science est difficile, et ceux qui la connaissent sont moins, autant il sera difficile pour le traducteur, et autant il sera exposé aux erreurs (al-Jāhiz, cité par Badawi 1981, 22).

les intentions de l'auteur est délicate: cette question mériterait, à elle seule, une thèse » (239).

Un autre avantage que cette théorie représente est celui de « la démarche inductive qui consiste à partir de l'expérience pratique pour dégager des principes abstraits » (Laplace 2005).

La formation du futur traducteur onusien selon cette perspective, avec à la fois des cours en interprétation simultanée et consécutive, a un privilège évident, car grâce à ce genre d'exercice il acquiert la vitesse et se prépare ainsi à suivre le rythme du travail à une cadence quasi-simultanée, en raison des délais impartis pour l'accomplissement des tâches et leur chevauchement.

Par ailleurs, un cas intéressant est à signaler. Il dénote une certaine analogie et convergence entre les cultures humaines. Il s'agit du processus interprétatif associé à la traduction qui signifie dans la sphère culturelle arabe « explication, clarification et interprétation ». Ce processus multidirectionnel de la textualité arabe fut déclenché par des traductions excessivement littérales et caractérisées par des lacunes conceptuelles, notamment à cause de la néologie, car beaucoup de termes furent reproduits textuellement engendrant ainsi des ambiguïtés. Ce qui a donné lieu à une double opération dans deux sens inverses: interpréter et écrire pour comprendre, d'une part, et percevoir ce qui est traduit, dans le contexte d'une traduction intralinguale et d'une écriture inventive, d'autre part. Il a duré de nombreux siècles et fut culminé par des œuvres à caractère universel, qui ont laissé un impact indéniable sur la culture mondiale. Une longue gestation engendra à travers les siècles un certain bouleversement qui fut un catalyseur de la pensée arabe. C'est ainsi qu'une ramification extraordinaire de textes vit le jour sous l'impulsion de la traduction. Cela prit la forme de résumés, d'essais et d'interprétations qui inspirèrent des chefs-d'œuvre scientifiques, philosophiques et littéraires qui ont puisé dans les textes traduits et affiliés (Didaoui 2005).

A l'autre extrême de la traduction interprétative, se situe la traduction « rude » ou « dure », telle qu'elle fut pratiquée par Lu Xun (1881-1936), l'illustre homme de lettres et traducteur chinois et généralement reconnu comme étant le plus important écrivain chinois moderne. Il proclama et mis

Selon le second scénario, la théorie devance la pratique. Des tâches et buts sont alors envisagées en l'absence du savoir et des compétences nécessaires. C'est ainsi que des théories voient le jour dans le milieu académique sans se soucier aucunement des conséquences pratiques et sans avoir une affinité quelconque avec la carrière professionnelle.

Dans le cas du troisième scénario, la théorie s'écarte de la pratique et ne progresse nullement, vu qu'elle va trop loin au-devant de la pratique ou diverge vers une direction totalement aberrante.

C'est ce qui fait qu'une théorie officielle est parfois prônée et annoncée publiquement, au moment où une théorie opérationnelle est passée sous silence alors qu'elle guide et oriente la pratique.

3-3 Un cas particulier: la théorie interprétative de la traduction

Cette théorie mérite de lui consacrer une place à part. Elle s'est forgée sur une période de 40 ans environ et s'inspire de la pratique de l'interprétation.

La théorie interprétative présente un grand avantage pour les Nations Unies: elle gravite autour du sens. C'est une théorie du sens. Elle met à l'abri de la traduction purement littérale, qui a pour cause, dans la plupart des situations, la recherche de la facilité et du moindre effort, comme l'a mentionné Séleskovitch. Il faudrait souligner, dans ce contexte, que l'interprète a parfois lui aussi recours à ce genre de stratagème, dans certaines combinaisons linguistiques, et suit l'orateur à la lettre pour ces mêmes raisons. Toutefois, cette théorie requiert que soient clairement déterminées des critères rigoureux et convaincants d'évaluation de la traduction effectuée dans l'optique interprétative. La séparation notamment entre « le vouloir-dire », « la visée » et l'« intention » de l'auteur n'est ni claire ni pratique à des fins d'évaluation et il est difficile d'imaginer comment un traducteur pourrait ne pas « prêter une intention à l'auteur mais prendre objectivement en compte sa visée » (Bastin 1988, 239). La notion d'adaptation, une variante de la théorie interprétative, va plus loin encore. Elle s'échelonne sur trois phases, dont la première est la saisie du « vouloir dire » de l'auteur et « l'appréhension de ses objectifs les plus profonds » ou 'visée intentionnelle'. Mais, la question de la frontière entre le vouloir-dire et

dont l'intertextualité est rendue explicite par la création d'un réseau de liens d'accès (de Beaugrande 2001), alors que l'« hypermédia » introduit d'autres formes d'information digitale (graphiques, vidéos, audios, etc.). L'« hypertechnologie » permet grâce à des corpus, de traiter chaque texte constitutif comme hypertexte et intertexte, en établissant des relations entre les différents éléments.

Ces mêmes concepts ont été concrétisés au sein des Nations Unies notamment par deux systèmes, à savoir : TAPTA4UN, qui est un outil de traduction automatique fondé sur Google Translate et sur l'approche statistique et par conséquent sur la qualité des textes incorporés. Il est alimenté par les documents publiés par l'ONU et intégré à un système de traduction assistée par ordinateur, appelé eLuna (Electronic Languages United Nations) qui est basé à la fois sur la traduction automatique, les textes précédemment traduits présentés en paire de langues et en bitextes juxtaposés et utilise la terminologie approuvée, étant donné qu'il est relié à des bases de terminologie. Il a été développé à l'intérieur de l'Organisation par le Service de traduction espagnol au siège à New York. Il décompose le texte en segments et repère des segments identiques déjà traduits et emmagasinés. En outre, il offre au traducteur la possibilité de taper leur propre texte et d'éditer les segments. Les deux systèmes combinés proposent des traductions extraites de textes antécédents et le traducteur prend des décisions au fur et à mesure quant à l'acceptabilité des solutions proposées. La qualité des textes accumulés est un facteur décisif.

3-2 En quête d'une théorie adaptée et pratique

La théorie doit être intimement liée à la pratique. Pour ce qui est de la relation entre ces deux facettes, trois scénarios sont possibles et imaginables (de Beaugrande 2001).

Le plus courant est celui où la pratique devance la théorie. Dans ce cas, les buts sont recherchés sans avoir une idée claire des moyens. Un examen plus minutieux permet de dégager des théories implicites s'appuyant sur l'analogie et les déductions de cause à effet, souvent partiellement à partir d'expériences antérieures et à travers des approximations similaires à l'objectif escompté, qui peuvent être inadéquates et inappropriées.

- La linguistique textuelle ;
- La grammaire avancée (Langues A, B et C) ;
- La rhétorique ;
- La littérature (Langues A, B et C) ;
- La terminologie ;
- La traduction à vue ; et
- L'interprétation consécutive et simultanée pour traducteurs, afin d'acquérir la vitesse et d'appréhender le sens.

La forme en traduction est d'une extrême importance et la traduction n'est autre qu'une écriture inspirée reproduisant les idées contenues dans l'original. Les mêmes principes qui régissent l'écriture sont valables pour la traduction.

Concernant la forme plus spécifiquement, et dans un souci d'évaluation, la phrase est considérée comme étant une unité fonctionnelle de traduction. Elle forme un micro-texte et fait partie intégrante des constituantes du macro-texte, car la phrase est un texte (Sinclair 1994).

Le traducteur opère selon la notion qui considère le texte comme étant un ensemble de blocs d'un système virtuel et un système réel :

Alors que la langue est un système virtuel d'options disponibles non encore usitées, le texte est un système dans lequel des options ont été tirées de leurs répertoires et utilisées dans une structure bien déterminée (de Beaugrande et Dresler 1981).

Deux contrôles sont nécessaires pour la production d'un texte, l'un antécédent et l'autre conséquent, dans un contexte intertextuel et le style est une série de décisions et un choix d'options, ou en d'autres termes de blocs langagiers préfabriqués et sélectionné du système virtuel et du système réel.

La nouvelle station de traduction ouvre d'autres horizons grâce à l'hypertextualité rendue possible par les moyens électroniques. En effet, le terme « hypertexte » fut forgé en 1960 dans un article rédigé en anglais pour désigner un système continu de documents interconnectés. C'est un texte

Ces trois forces s'entremêlent en traduction. La force apprenante intervient en phase préparatoire d'apprentissage, alors que la force discernante est fondamentale pour la compréhension et la sélection et la force édifiante permet d'aboutir à l'étape de reconstruction et de création. Ensemble, elles ont toute pour effets combinés de donner au traducteur la possibilité de réaliser une textualisation appropriée.

D'autre part, Ibn Khaldūn (1332-1406), observateur avisé, a réfléchi longuement, dans le cadre de la société arabo-musulmane et de son projet sociologique dans sa globalité, au sort réservé à la langue arabe en Andalousie loin de son berceau, la péninsule arabique. Il a pu ainsi dégager, dans sa *Muqaddimah*, des idées motrices qui restent valables et pertinentes et qui ne sont pas l'apanage de l'arabe, car elles concernent toutes les langues et montrent combien la pratique est cruciale :

La langue est une habitude technique [...]. Toutes les langues sont acquises par l'usage tout comme les arts. Se sont des habitudes de la langue qui servent à exprimer des idées. L'expression est plus ou moins correcte selon que l'habitude prise est plus ou moins bonne. Il ne s'agit donc pas de mots isolés, mais de phrases. Pour communiquer avec les autres, il faut être bien entraîné à la maîtrise de la langue, à la formation des phrases convenables et à la combinaison de la composition littéraire. C'est tout cela qui constitue l'éloquence (1967-1968, 976).

Des études poussées dans la perspective de la traduction et de l'écriture doivent être envisagées pour les étudiants-traducteurs. Les connaissances antérieures au moment de joindre l'institution de formation ne sont en général ni suffisantes ni systématiques ou équilibrées. L'apprenti-traducteur doit savoir border le texte sous l'angle de la traduction et dans une perspective d'écriture. La composition doit prendre de l'importance dans l'enseignement de la traduction, ainsi que la révision pour des raisons stylistiques similaires (voir de Beaugrande 1984, par exemple). D'ailleurs, « la multiplicité des traductions possibles pour un même texte prouve que la traduction 'proprement dite' est bien inséparable de la traduction intralinguale » (Oustinoff 2011, 78).

Dans cet esprit, d'autres matières sont aussi recommandées, y compris :

depuis voyager officiellement, avoir ainsi des contacts directs avec les participants et entamer un dialogue avec eux.

Cependant, l'apport de l'ordinateur a été bénéfique a plus d'un égard et a permis l'accès à une foule d'informations indispensables et jusque-là éparpillées ou difficilement disponibles. Mais, le revers de la médaille est que le changement allant au pas avec la mondialisation n'a pas toujours pris pas en ligne de compte l'élément humain et risque de bouleverser l'édifice de fond en comble.

En outre, certaines organisations requièrent des traducteurs des compétences non seulement en traduction, mais aussi en interprétation, car ils doivent fonctionner comme traducteurs-interprètes.

3- L'apprentissage ciblé

1-3Le facteur langue : Le traducteur, un écrivain incarné

La traduction est soumise à l'original, selon la vision classique. Elle est régie par les normes d'écriture dans la langue-cible et vise à transférer le sens voulu selon l'objectif qui lui est assigné. En outre, l'écriture est habitée par la traduction et celle-ci a toujours tendance à devenir une écriture (Derrida, d'après Jihād 2005) et "lorsqu'on écrit, on opère déjà, à l'intérieur de ce qui est supposé être une seule et même langue, un déplacement, un transfert qui appartient à l'ordre de la traduction" (Derrida 1998, 52).

Si les axes théoriques permettent d'élucider quelques aspects du processus de la traduction et ses mécanismes, il n'en demeure pas moins que la langue est un outil incontournable, voire impératif, qu'il faut manier judicieusement, en tant que vecteur de la pensée et réservoir culturel, car un traducteur doit posséder un bagage langagier et linguistique bien fourni, structuré et adapté, qui se renouvelle.

D'après al-Qartajanni (1986, 40-43), la créativité en écriture nécessite trois forces:

- la force apprenante (*āl hāfīda*);
- la force discernante (*ālmāizā*);
- la force édifiante (*ālsānicā*) .

conséquences de l'erreur de rédaction et de traduction. En effet, cela permet de pallier à des déficiences, de se rattraper et de publier à titre postérieur des rectificatifs et des versions revues et révisées. C'est une occasion aussi pour vérifier la validité et la pertinence des concepts terminologiques déjà incorporés et parus, surtout en cas de néologie (Didaoui 1998).

3 –2 Le changement de perspective

Le métier de traducteur international n'a cessé de se métamorphoser et a pris un élan rapide durant les trente dernières années, allant de pair avec le rythme du développement de la technologie électronique. La station de travail du traducteur a grandement changé, surtout avec l'avènement de la révolution technologique et l'Internet permettant la communication immédiate à temps réel.

C'est ainsi que les organisations internationales n'ont pas été épargnées par ce courant de renouveau, avec un but exprès d'économiser et d'accroître l'efficacité et la productivité, notamment en augmentant l'investissement dans l'informatique, la télématique et la bureautique.

La première transformation majeure fut d'introduire à l'ONU, à l'occasion de la Conférence internationale sur la population et le développement, tenue au Caire durant le mois de septembre 1994, la télétraduction pour servir à partir du siège de l'Office des Nations Unies à Vienne (ONUUV) les réunions tenues ailleurs hors-site. C'est ainsi que l'Office des Nations Unies à Vienne utilisa ce type de traduction à distance à titre expérimental. Peu avant, le FMI fut pionnier en la matière en permettant à ses traducteurs de travailler à domicile, lorsqu'ils furent empêchés de se rendre à leur lieu de travail en raison d'une violente tempête de neige qui frappa alors la ville de Washington. Il approuva formellement une année après, en 1995, le travail à domicile. Dans les deux cas, les résultats techniques furent concluants. Par conséquent, ce genre de traduction est quasiment généralisé à travers le système onusien. Grâce à ce nouveau mode de travail innovateur, les traducteurs sont astreints à leur lieu d'affectation et les traductions sont faites à distance. Ils se déplacent rarement pour servir les conférences internationales organisées en dehors du siège. Le facteur humain s'est vu affecté, puisque les traducteurs ne peuvent

traductionnel et rédactionnel. Elle s'amorce par un transfert d'une langue à une autre et culmine dans une traduction interne, qui s'apparente à la composition monolingue et représente des attributs similaires en dernier lieu.

Par conséquent, il est entendu par révision un exercice de traduction intralinguale strictement assujéti au texte source. L'adaptation aux normes de la langue cible est l'objectif primordial visé et recherché en définitive par ce processus.

L'importance accordé par les Nations Unies à la révision comme outil de contrôle et d'assurance de la qualité ne date pas d'hier.

C'est ainsi que la Conférence de San Francisco, tenue en 1947, a dû faire face dès le début au problème de préparation de versions parallèles adéquates du texte de la Charte dans les cinq langues officielles utilisées au départ, qui soient acceptables à tous les délégués dans leurs langues respectives.

Un mécanisme fut établi à cet effet et impliquait un comité consultatif de langues, dont la fonction consistait à vérifier les traductions du point de vue linguistique, pour garantir la précision et l'uniformité. Ce comité œuvrait sous l'égide d'un comité de coordination qui ratifiait le texte final dans les cinq langues. L'original fut rédigé en anglais et en français, qui furent les deux langues de travail et un panel pour les trois autres langues fut formé dans le contexte du comité consultatif et les délégations pouvaient se faire représenter par des experts de langues selon la procédure suivante :

- après l'approbation du français et de l'anglais par le comité consultatif de juristes, les trois panels du comité consultatif de langues examinaient les textes dans leurs langues respectives ;

- une fois consentis, les changements apportés aux provisions de la charte en anglais et en français sont incorporés par les différents panels ;

- les textes finalisés sont soumis à un comité directeur avant d'être soumis à la séance plénière pour adoption (Tabory 1980, 71-72).

La périodicité des réunions thématiques des différents groupes de travail, comités et commissions *ad hoc* et la récurrence des documents qui leur sont rédigés, destinés et traduits minimisent l'incidence et les

(Prioux et Rochard 2005). Ce « changement de philosophie » se base sur le classement de textes par niveau d'importance, allant par ordre décroissant des textes très importants englobant les actes juridiques ou réglementaires, politiques ou diplomatiques et les publications, aux textes moyennement importants, tels les projets soumis pour discussion aux divers organes et aux pays membres et les rapports présentés à des séminaires et enfin aux textes peu importants. Parmi ces derniers, on compte les notes administratives, notes d'information et documents de séances.

Les traducteurs sont classés par niveau de fiabilité, qui peut être très élevée, bonne, moyenne ou faible. Ceux rangés dans la catégorie « fiabilité faible » sont soit écartés pour incompétence, soit à tester, dans le cas de traducteurs novices qui n'auraient pas encore fait leur preuve ou qui sont encore stagiaires.

Un jeu est ainsi engagé. Il vise à assurer une concordance optimale entre l'importance du texte et la fiabilité du traducteur et entre les caractéristiques et la situation de l'offre et la demande. Le niveau de risque est évalué en fonction de la concordance de l'offre et la demande. Il peut être très faible ou, au contraire, excessif. C'est ce qui est appelé « économie de la révision ».

Des critères de qualité sont énumérés. Ils sont soit de fonds (fidélité au sens et rigueur), soit de forme (respect des règles grammaticales, style et clarté d'expression et terminologie).

L'investissement du traducteur et du réviseur est proportionné à l'importance du texte. Aussi, l'intervention du réviseur dans le texte en question est modulée à la lumière des instructions hiérarchiques pour éviter tout surinvestissement dans un texte sans importance et une perte de temps par l'introduction de corrections futiles.

2-2 Réviser ou ne pas réviser ? Telle est la question

Le sens primaire de « réviser », d'après le Nouveau Petit Robert, c'est opérer des transformations dans une seule langue et « révision » est synonyme de « correction » et « réécriture ».

La révision traduisante, ou en d'autres termes celle qui s'effectue dans le cadre de la traduction, se déroule quant à elle dans un double cadre

L'évaluation de la révision, à un stade ultérieur, prend une autre dimension, pour de multiples raisons.

Dans son livre sur l'édition et la révision, Mossop (2001) traite les thèmes suivants, entre autres : la difficulté de l'écriture, l'édition, la réécriture et l'adaptation, l'édition mentale en traduction, l'idiomaticité, l'édition stylistique en traduction, les problèmes de prose, l'édition structurale en traduction, la macro-édition du contenu et les erreurs de logique.

Les degrés d'intervention du réviseur dans une traduction varient en fonction du but et de la finalité de cette traduction.

L'évaluation de la qualité de la révision est déterminée par les facteurs suivants (Didaoui 1998) :

- les corrections substantielles apportées (A) ;
- les corrections substantielles omises par le réviseur ou les erreurs introduites dans le texte révisé (B) ;
- les corrections désirables effectuées (C) ;
- Les corrections non nécessaires et superflues (D) ;
- les néologismes et la consistance terminologique (E) ;
- l'inconsistance terminologique (F).

La proportionnalité et l'interaction de ces facteurs sert à évaluer la révision à titre comparatif, dans le cas d'une évaluation dont l'objectif est administratif, en l'occurrence pour établir des rapports périodiques sur la performance des réviseurs.

Cela donne l'équation suivante pour estimer la qualité (Q) :

$$Q = (A-B) + (C-D) + (E-F)$$

Pour des considérations budgétaires et de rationalisation des dépenses et pour mieux gérer les ressources disponibles, une philosophie de révision fonctionnelle a été conçue. Elle dépend de plusieurs facteurs, dont l'équipement informatique des services linguistiques, et les besoins et potentiel de sous-traitance. Elle vise à « s'attaquer au double du coup et de l'image de la traduction en mettant une politique efficiente de la qualité »

- Le coût de la traduction comparé à d'autres traductions fournies par les mêmes moyens ou des moyens différents.

Quant à la performance du traducteur, elle est régie par un nombre de facteurs, se situant sur quatre niveaux :

- La qualité d'une seule traduction ;
- La performance du service de traduction qui l'encadre (gestion et support) ;
- La performance du système dans son intégralité (équipement, logistique, etc.,).

En outre, un paradigme de gestion de la performance a été mis au point et proposé. Il repose sur trois piliers, à savoir :

- la qualité ;
- la ponctualité et le respect des délais impartis pour chaque document ; et
- le rendement et le coût, y compris les charges du personnel. La qualité est en principe conçue, selon divers manuels à l'intention des traducteurs arabes, français¹ et anglais, comme répondant aux exigences suivantes : (a) la fidélité à l'original, (b) la simplicité, (c) la concision, (d) la clarté, (e) la précision, (f) le bon style et (g) la consistance. Mais, ces termes et principes directeurs restent cependant vagues.

428 D'une manière générale, la qualité est définie comme étant « la caractéristique d'un produit ou d'une activité qui satisfait à ses objectifs (qualité externe) et qui se déroule de façon optimisée (qualité interne) » (Doucet 2011, 12). C'est le but de la gestion de la qualité, qui est d'éviter la non qualité. En outre, la qualité est « le regroupement des méthodes et techniques susceptibles de faciliter l'obtention de la qualité des produits et services à coût minimal et en maîtrisant les risques » (10).

Enfin, il est à noter que la traduction à l'ONU revêt le caractère d'un chantier de travail profondément marqué par le stress constant et le chevauchement des délais fixés pour l'accomplissement d'une énorme quantité de documents, souvent extrêmement urgents et partagés.

1 - Manuel à l'intention du traducteur français (SFTR/1/Rev.2, par exemple).

compétence a été testée au fil des années à l'aide de plusieurs variations de ce concours couvrant différentes combinaisons linguistiques et associant la traduction à la rédaction de procès-verbaux. Des efforts louables et notables sont déployés pour choisir les meilleurs éléments.

Durant cette étape, des méthodes de correction traditionnelles sont appliquées et reposent essentiellement sur les fautes, tels les problèmes de grammaire, de contre-sens et de non-sens qui sont sanctionnés par des déductions de points. Cependant, les résultats ne sont pas toujours concluants, car l'infiltration qui s'est avérée dans la pratique de certains traducteurs peu fiables, quoique minoritaires, dénote une certaine carence du système utilisé. L'un des inconvénients est le fait de mettre l'accent sur les côtés négatifs classés sous les rubriques d'erreurs précitées, sans toutefois tenir compte des potentialités inhérentes du candidat, qui peut exceller une fois formé, bien préparé et doté des moyens nécessaires, y compris les dictionnaires et glossaires, car ce même candidat, généralement d'un jeune âge, peut être bloqué en raison d'un terme ou d'une expression et par-là dérouté, alors qu'il est absolument capable de fournir un texte de haut niveau en se basant sur des outils de traduction. Il est donc réconfortant de savoir que l'organisation projette d'instituer prochainement l'emploi du dictionnaire et de moyens connexes dans le concours de traducteurs. D'ailleurs, il est tout à fait logique et normal de s'attendre à une telle action, étant donné que les candidats au concours de traduction Saint Gérôme décerné annuellement par les Nations Unies à la meilleure traduction d'un texte proposé, rendu respectivement dans les langues officielles, peuvent se documenter à bon escient et consulter tout matériel jugé utile et c'est le résultat final qui est évalué, pronostiqué et pris en compte. C'est là une reconnaissance incontestable que ce n'est pas le dictionnaire qui fait le traducteur et que c'est la capacité de compréhension, de discernement et de maniement de la langue qui est considérée ; celle d'écrire.

L'évaluation de produit du traducteur, une fois recruté, revêt une autre dimension, puisqu'il est soumis à d'autres conditions pour déterminer :

- L'adéquation de la traduction avec le contenu et l'intention du texte-source ;

jeu de proportionnalité allant parfois à l'encontre de la performance de très haut niveau préconisée par le statut du personnel des Nations Unies.

Par ailleurs, les traducteurs contribuent à l'aménagement linguistique global, en attirant l'attention des énonciateurs aux erreurs, non-sens et contresens.

La révolution informatique, rendue possible par les progrès technologiques, a permis l'adoption de nouveaux modes de travail et approches à la profession, grâce à la nouvelle station de travail du traducteur et en particulier la mémoire de traduction et la traduction assistée.

En outre, l'employabilité est devenue un critère prépondérant et quasiment unique inspirant la formation universitaire des traducteurs. La capacité d'utiliser l'ordinateur et les techniques de pointes associées est pratiquement admise et souhaitée par tout un chacun; il n'en demeure pas moins que la nécessité des connaissances traductologiques n'est pas universellement reconnue. Bien des traducteurs internationaux n'ont pas eu de formation théorique et n'envisagent nullement de le faire. Même dans le cas affirmatif, comment se retrouver dans la multitude de réflexions sur la traduction, qui paraissent parfois contradictoires et impraticables?

Je me propose, en tant que traducteur intimement intéressé par la dimension théorique et engagé des années durant dans la textualité multilingue, de mettre en évidence quelques principes, qui m'ont guidé personnellement et que j'ai eu l'occasion de mettre à l'épreuve.

Des éléments sont proposés pour un cursus.

.2 Le traducteur international, une vision nouvelle

1-2 La qualité : L'évaluation à plusieurs degrés

La première mesure d'évaluation directe est assurée par le biais du concours international hautement sélectif organisé occasionnellement pour établir une liste de traducteurs qualifiés susceptibles d'être recrutés pour pourvoir aux postes vacants notamment à cause du départ à la retraite. La

.1 Introduction

La révision traduisante (voir aussi Oustinoff 2011) est en substance une relecture et une réécriture d'un texte calqué sur l'original pour introduire les transformations adaptatives nécessaires. C'est un outil rédactionnel indispensable assurant l'adéquation entre les deux textes. Elle a comme point de départ l'auto-révision effectuée à partir d'un texte intermédiaire intégral et comme aboutissement une traduction intralinguale, qui n'est autre que la phase rédactionnelle.

Ce processus d'«édition bilingue» a pour objectif de transmettre le «contenu linguistique» de la langue source (ISO 17100) selon une vision parallèle ou re-vision.

La situation traductionnelle spécifique aux Nations Unies se caractérise par l'intertextualité, l'hypertextualité et la prédominance de la terminologie attestée par la nature de la documentation de base et la pratique des conférences internationales en tant que lieu privilégié de transactions discursives multilingues traitant divers sujets d'actualité économique, politique et scientifique, etc.

En outre, un système comparatif de rédaction multilingue fut instauré au moment de la naissance de l'Organisation le siècle dernier et fut amorcé en premier lieu pour l'élaboration de la Charte des Nations Unies, afin de garantir des versions homologues avec un maximum d'équivalence entre les langues officielles et d'adaptation à leurs normes et registres linguistiques. Depuis, la rédaction est destinée à occuper une place prépondérante, surtout pour l'anglais, comme langue dominante, et vise à assurer la conformité des documents à l'usage onusien avant de les traduire. Le traducteur est sensé jouer le rôle de rédacteur dans le cas des autres langues.

Une relation triangulaire traduction-révision-terminologie est théoriquement établie, faisant du traducteur un réviseur-terminologue, car un terme est un «texte condensé» (Budin 1994) et par-là une composante essentielle dans le cas de la langue de spécialité. Cependant, les contraintes budgétaires et mesures d'austérité ont déstabilisé la révision et engendré une certaine hésitation et un souci de fonctionnalité qui s'est concrétisé par un

L'objectif de cette étude est d'examiner la situation en ce qui concerne la révision institutionnelle en tant qu'outil indispensable de contrôle et d'assurance de la qualité, dans une perspective d'écriture et d'intégralité dictée par le souci de correspondance multilingue. Une méthode de traduction plus concrète et appropriée a été testée professionnellement et académiquement: la traduction *bayanique*. Elle se base sur l'expérience personnelle et s'inspire de la théorie interprétative. Elle est proposée afin de permettre une micro et macro-évaluation et éviter des divergences. La valeur-qualité par l'écriture est fondamentale.

Abstract: Translation revision is an interlingual and eventually intralingual process based on rereading, realignment and rewriting within a prescribed framework in order to serve a specific purpose. It is transwriting. Moreover, translation at the United Nations is characterized by intertextuality and hypertextuality, which are supported by translation memory, with the predominance of multilingual LSP terminology. Therefore, a triangular relationship is established, as the translator is a *de facto* writing reviser (self-reviser) and terminologist dealing with multilingual neology.

The purpose of this paper is to examine the prevailing situation regarding institutional revision as an essential tool for quality assurance and control within a writing perspective and with the final aim of ensuring maximum accuracy and correspondence of texts acquiring autonomy and equal authority in different languages. A professionally and academically and tested translation method is suggested for the sake of macro- and micro-correspondence assessment of parallel texts and in order to avoid divergences, with emphasis on adequate writing as a fundamental end-result. It is *bayanic* Translation. It builds upon my own experience and it is inspired by the Paris School interpretative translation theory.

Réviser pour écrire : La valeur-qualité de la traduction institutionnelle internationale

Mohammed Didaoui

**Expert international en traduction
et terminologie**

Les analogies entre écriture et traduction sont, on le devine, multiples (Oustinoff 2001, 36)

La différence entre le bilinguisme et le monolinguisme n'est pas si grande qu'on le pense généralement, puisqu'au sein de la même langue il peut y en avoir en réalité plusieurs. Dans l'un et l'autre cas, c'est simplement être en mesure d'effectuer des opérations permettant d'obtenir des énoncés équivalents par le sens mais différents par la forme (Oustinoff 2011, 72).

Se donner pour objectif de gagner en étant meilleur que les autres, d'une part en cherchant à satisfaire les clients et à acquérir une image d'excellence, d'autre part en constituant en interne des équipes performantes, compétentes et motivées : c'est le management par la qualité (Doucet 2005, 120)

Résumé : La révision en traduction est un processus interlingual basé sur la relecture et l'alignement visant à assurer une correspondance maximale entre tous les éléments du texte source et du texte cible, avec comme finalité une réécriture intralinguale dans un cadre prédéterminé selon le but escompté. C'est une transécriture. En outre, l'activité traductionnelle aux Nations Unies se caractérise par l'intertextualité et l'hypertextualité, reposant sur la mémoire de traduction, ainsi que par la prédominance de la langue de spécialité. Par conséquent, une relation triangulaire est instaurée, faisant du traducteur un réviseur-écrivain (auto-réviseur) et un terminologue plurilingue appelé à transmettre des concepts précis dans des textes parallèles équivalents et éventuellement autonomes en plusieurs langues.